

سلامة كيلة

# الأمير عائلة في مرحلتها المالية

حول الأزمة المالية  
والطبيعة الجوفرية  
لنمط الإنتاج الرأسمالي



الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا  
الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة  
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن  
خطي مسبق من الناشر.

© منشورات المتوسط

جميع الحقوق محفوظة

منشورات المتوسط

ميلانو - إيطاليا

**e-mail: [info@almutawassit.org](mailto:info@almutawassit.org)**

**[www.almutawassit.org](http://www.almutawassit.org)**

تابعونا على



**[@Almutawassit](https://twitter.com/Almutawassit)**



**[منشورات المتوسط](https://www.facebook.com/Almutawassit)**



**[Almutawassit](https://www.instagram.com/Almutawassit)**

النمط الرأسمالي هو نمط إمبريالي في جوهره؛ لأنه يقوم على تشكيل الاحتكارات ونبوء الرأسمال العالي، وهو الأمر الذي فرض الهيمنة على العالم، وفرض تمركز الرأسمال في بلدان محددة، ونهب باقي العالم. وهو يشكل كل الآليات التي تحقق ذلك، عبر التنافس، كما عبر الضغط والعنف، وحتى التدخل العسكري. هذا ما ظهر مع بداية القرن العشرين، وحكم القرن العشرين كله.

وإذا كان قد جرى الاعتقاد بأن شكله الإمبريالي حينها هو "أعلى مراحل الرأسمالية"؛ حيث كان الاستعمار جزءاً عضوياً في النمط فإن تحولات العالم، وتحول مركز الإمبريالية من إنجلترا إلى أمريكا فرض تجاوز الاستعمار وتشكل عالم مستقطب بين مركز وأطراف، رغم أن نصف العالم كان قد خرج من تحت السيطرة الإمبريالية، بفعل انتصار الاشتراكية، وجزئياً بفعل انتصار "حركات التحرر الوطني". ولقد أعيد توحيده تحت السيطرة الإمبريالية بعد انهيار حركات التحرر الوطني، ومن ثم؛ أساساً انهيار النظم الاشتراكية. في هذه الصيرورة كانت الإمبريالية تتحول من شكل الاستعمار إلى شكل الهيمنة الاقتصادية بفعل الآثار التي أنتجها الاستعمار، وتمثل في إبقاء الأطراف متخلفة، دون صناعة أو حداثة، وبالتالي تشكل عالم منقسم إلى مركز وأطراف، ورغم بقاء هذا الانقسام، فإن تكوين الإمبريالية اتخذ شكلاً جديداً، ربما هو الأخطر؛ حيث جرى الانتقال من هيمنة الإنتاج إلى هيمنة المال. وأستخدم هنا مصطلح المال كبديل عن مصطلح الرأسمال، هذا الأخير الذي يقوم على الإنتاج، ويتكون من وحدة الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي، ومن ثم؛ الرأسمال الزراعي والتجاري والخدمي. بمعنى أن الرأسمال هو التعبير الرمزي عن "الاقتصاد الحقيقي". وهو يقوم على أساس معادلة ماركس:  $n - م - ن$ ؛ أي أن النقد يمر عبر التوظيف في الإنتاج؛ لكي يحقق فائض القيمة. بينما يقوم المال على:  $ن - ن$ ؛ أي يسيطر هنا التبادل النقدي دون المرور بالسعة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تغلن" الرأسمالية، كما توقع ماركس؛ حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتمركز في "القطاع العالي"؛ أي معادلة:  $مال /$

لا شك في أن الإنتاج لا يزال قائماً في الاقتصاد الرأسمالي، ويهاني من المشكلات ذاتها التي رافقته منذ البدء؛ أي فيض الإنتاج والكساد، وبالتالي الأزمات. لكن، باتت حركة المال هي الأضخم، هي المهمة في إطار النمط الرأسمالي ككل. وهذا ما يظهر في النشاط المالي اليوم، الذي يُظهر أن نسبة ٩٠% منه هي حركة مال، أو ما يُطلق عليه في المصطلحات الاقتصادية الاستثمار قصير الأجل، الاستثمار الذي لا يوجد "الأسعار الثابتة"، بل يتحرك سريعاً عبر البنوك. وهذا ما يجعل النمط الرأسمالي نمطاً ريعياً؛ لأنه بات يقوم على النشاط في المضاربات والديون والمشتقات المالية والنهب، والأخطر هنا هو أن هذا النشاط بات هو المحدّد لقانون القيعنة على الصعيد العالمي. وبالتالي يؤسس لاختلال كبير في بنية الاقتصاد؛ لأنه نسبة الربح في هذا القطاع المالي هو أكبر بكثير من نسبة الربح في كل قطاعات "الاقتصاد الحقيقي"، وخصوصاً في الصناعة.

وإذا كان "التضخم المالي" هو الذي فرض هذه الانتقالة، فهي تؤسس لتراكم أضخم يفرض نشوء "فقاعات مالية"، سرعان مع تفرض حدوث انهيار مالي خطير، وهو ما يحدث صدمة في مجمل الاقتصاد، وكما ظهر خلال الأزمة الأخيرة، تحفل الدولة أعياء تدخلها في أزمة كذلك، قد تقضي إلى إفلاسها. وبالتالي فإذا كانت أزمات الكساد لا تزال قائمة، فإن أزمات جديدة أصبحت تشكل أخطاراً أكبر، هي أزمات التضخم المالي الذي يفضي إلى نشوء فقاعات مالية، ومن ثم انفجارها، ليقود ذلك إلى انهيارات كبيرة في البنوك والمؤسسات المالية.

هذه هي المشكلة الجوهرية في النمط الرأسمالي الراهن، وهي مشكلة لا حل لها، وتجعل النمط في حالة أزمة مستعزّة.

إنّ، لقد بتنا في نمط مأزوم، ويعيش حالة من الخوف من انفجار الفقاعات، لكن، سنلمس بأن هذه الوضعية أدت إلى تراجع وضع أميركا، وبالتالي دخول دول أخرى تنافس، وأقصد هنا كل من روسيا والصين، الدولتين اللتين تطورتا في إطار الاشتراكية، لكنهما تحولتا إلى الرأسمالية، وتسعيان للسيطرة. هذا الأمر أعاد النقاش حول الإمبريالية؛ حيث أصبح النقاش يدور حول هل إن الخلافات بين هاتين الدولتين وأميركا الإمبريالية هي نتاج غيلهما "التحزري" و"الاستغلالي" عن سيطرة الإمبريالية، وخروج عن "قانون القيعنة المعولم"؟ أم أنها خلافات هي نتاج

لهذا بات ضرورياً الخوض في النقاش حول مفهوم للإمبريالية، وما توضح من كل النقاشات أن مفهوم الإمبريالية يربط بمفهوم الاستعمار، أي أن الإمبريالية تعني الاستعمار، حيث ميل الرأسمالية لاحتلال بلدان أخرى واستغلالها. ولقد أشرت إلى أن الاستعمار كان ضرورة في المرحلة الأولى من الإمبريالية (كما قبلها)، لكنه لم يعد كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت دول إمبريالية تقوم بعملية احتلال في بعض البلدان. الإمبريالية تعزف بتكوينها الداخلي بالأساس، وكل نور خارجي هو اعتداد لذلك، ولا شك في أن هذا الدور الخارجي اختلف من المرحلة الأولى للإمبريالية إلى المرحلة الثانية، حيث تحولت السيطرة المباشرة إلى هيمنة اقتصادية بعد تشكيل الأطراف، بما يجعلها تابعة للمراكز.

ولا شك في أن تجاهل الطابع الإمبريالي لكل من روسيا والصين سوف يؤدي إلى سوء فهم لطبيعة الصراعات العالمية؛ حيث بدل أن تكون صراعاً بين إمبرياليات ستكون صراعاً ضد الإمبريالية من قبل "برجوازيات مستقلة"، كأنه من الممكن أن تكون هناك "برجوازية مستقلة" خارج النقط الرأسمالي ككل، أو في تضاد معه. وحين تكون ضمنه، فليس من الممكن فهم وضعها كرأسمالية سوى أنها إما رأسمالية طرفية، فهي تابعة بالضرورة، أو رأسمالية مكتملة (صناعية؛ أي منتجة) فهي إمبريالية بالضرورة. لأن كل رأسمالية شكلت نمطها القائم على الإنتاج، ووطورت مجتمعها، سوف تكون إمبريالية بالضرورة. هذا ما سوف أتناوله في الكتاب، لهذا لا يمكن فهم الصراعات العالمية إلا من منظور أنها صراعات بين إمبرياليات، من أجل السيطرة، و"فتح الأسواق"؛ حيث لن تستطيع الرأسمالية "القومية" أن تراكم الرأسمال وتتطور في السوق العالمي دون أن تسعى إلى تصدير السلع والرأسمال، وبالتالي نهب البلدان الأخرى. فكونها رأسمالية سوف يفرض، عبر التنافس الذي يوفره السوق الحرة، تحقق المركز وبالتالي الاحتكار، وهذه هي الإمبريالية، بغض النظر عن كونها تحتل أو لا، لكن تكونها كإمبريالية يفرض بالضرورة سعيها للسيطرة على الأسواق لتصدير السلع والرأسمال، سواء تحقق ذلك بالاحتلال أو بدونه.

انطلاقاً من ذلك لا بد من فهم الصراعات العالمية القائمة في عالم يشهد صراعات عديدة. ولا شك في أن "ضعف أميركا" فرض ميل إمبرياليات أخرى إلى أن تحاول التوسع والسيطرة وكسب الأسواق. وهذا تفاقم

الصراع من أجل تقاسم الأسواق. وحتى من أجل الهيمنة وفرض "قيادة جديدة" للنمط الرأسمالي بعد ضعف أميركا. بهذا لا يمكن فهم التنافس بين كل من أميركا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا وإنجلترا واليابان إلا كتنافس بين إمبرياليات؛ حيث يسعى كل منها للحصول على مصالح في مناطق. يعتقد أنها ضرورية له. لقد ضعفت أميركا، وهويت روسيا، وزادت قدرات الصين، لكن أوروبا تعاني أزمات، وكذلك اليابان. ولقد نهضت دول طرفية تريد التحول إلى "دول عظمى"، مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا وإيران. ولا شك أن الصراع العالمي يجري بين كل هذه الدول.

لفهم ذلك كله، لا بد من البحث في الأزمة العميقة التي نتجت عن الطابع الجديد للرأسمالية، كونها باتت تنحكم للطغمة العالية، هذا ما سوف يجري تناوله في الفصل الأول، ونبحث في كيفية تشكله في الفصلين الثاني والثالث؛ حيث نشير إلى الطرق الجديدة لنشاط الرأسمال، والذي حوّل إلى مال، وآثار ذلك على شعوب العالم. وفهم الصراعات العالمية كان يجب البحث في ماهية الإمبريالية، وما هيها اليوم؟ وما هي طبيعة الأزمة التي نعيشها؟ وكيف يجري الصراع من أجل اقتسام العالم؟

ذلك كله يجري تناوله هنا بشكل مبسط.

## الفصل الأول: المال والأسعال العالي / الإمبريالية في مرحلتها العالية

الفارق بين المال والأسعال هو الفارق بين النقد والقوى المنتجة؛ أي بين النقد الذي يمكن أن يوضع في البنوك، ويبقى متراكماً فيها وبين النقد حين يتحول إلى سلعة عبر العمل. لقد بدأت الرأسمالية نتيجة توظيف التجار (ومن ثم؛ هناك الأرض / الإقطاع، وربما أولاً الحرفيون) الأموال المتراكمة لديهم في الصناعة التي اكتشفت "قيمتها التجارية" بعد أن طورها الحرفيون بمجهودهم و"مالهم". وبهذه العملية التي فرضت أن يوظف التجار والإقطاعي في الصناعة، أصبح المال رأسمال. هذا الوضع هو الذي جعل ماركس يلخص الأمر في معادلة بسيطة هي:  $n - m - n$  (نقد/ سلعة/ نقد أعلى). ومن ثم؛ ونتيجة تداخل البنوك في الإيداع والإقراض، جرى اندماج الأسعال الصناعي والأسعال المصرفي؛ ليتشكل الأسعال العالي (ومن ثم؛ طال اندماج الأسعال التجاري والزراعي والخدمي)، وهذا أحد عناصر نشوء الإمبريالية كتكوين رأسمالي عالي المركز والتمركز كانت الاحتكارات في أساسه.

الفكرة الأساسية تتمثل في أن التداخل بين البنوك والصناعة (ومن ثم؛ الأسعال الزراعي والتجاري والخدمي) فرض نتيجة تطور الرأسمالية، والحاجة الموضوعية للبنوك التي فرض وجودها الاندماج بالأسعال الصناعي، لتتشكل الكتلة النقدية (أو العالية) التي تشكل "الاقتصاد الحقيقي". هذا هو طابع الرأسمالية إلى الربع الأخير من القرن العشرين؛ حيث بدأت عملية معاكسة، تتمثل في انشقاق الأسعال العالي من جديد إلى مال ورأسمال؛ حيث بقيت كتلة مالية تنشط في "الاقتصاد الحقيقي" الذي حكم الرأسمالية منذ نشوئها، وتبلورت بداية القرن العشرين في الأسعال المالي. وكتلة مالية كانت لا تني تتضخم تنشط من خلال المضارب في المديونية والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والفضة، وفي المشتقات المالية؛ لتعود المعادلة إلى:  $n - m - n$  (نقد/ نقد أعلى).

وهذه عودة كارثية بالنسبة للرأسمالية؛ لأنها "اكتشاف سرطاني متأخر؛ حيث يحرك المال بشكل متسارع، و"خارج السيطرة"؛ حيث إن النشاط

المضارب يقود إلى ارتفاع في الحجم سريع أو متسارع ومتضخم، مما يفضي إلى نشوء فقاعات سرعان ما تنفجر مخلقة آثاراً هائلة إلى الاقتصاد الحقيقي. كما أنه يوجد اختلافاً في توزيع الرأسمال، لمصلحة المال، نتيجة أن الربح هنا هو أعلى بكثير مما هو في الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى "تلاشي" الرأسمال عبر تحويله إلى مال نتيجة تلك الخاصية المتعلقة بالربح الأعلى. وزعموا أيضاً أن أصحاب المال والرأسمال هم ذاتهم، الذين باتوا يشكلون الطبقة الحاكمة.

### ١) الرأسمال والتراكم العالي

**الأزمة التي طالمت الرأسمالية** أعادت النقاش حول العديد من المسائل التي طرحها ماركس، وأعاد تناولها هيلفردينغ وليتين، وخصوصاً تلك المتعلقة بطبيعة الرأسمالية، حيث إن الدور الذي لعبته كتلة مالية هائلة في نشوء الأزمة فرض إعادة البحث في طبيعة التكوين الذي باتت تفسم به. وقد طرحت أسئلة عديدة في هذا المجال، منها هل أن هذه الكتلة العالية الضخمة هي ما أشير إليه في الماركسية على أنه الرأسمال العالي؟ وما سبب تشكل هذه الكتلة المالية خارج "الاقتصاد الحقيقي"؟ أي خارج القوى المنتجة ومنظومة الاقتصاد التي تتشكل على أساسه؟ ولماذا لا توظف في القوى المنتجة ذاتها بدل نشاطها في المضاربات العالية؟ وبالتالي هل يؤثر ذلك كله إلى تكوين جديد للرأسمالية تجاوز ذاك الذي أشار إليه لينين أي الإمبريالية؟ وعلى ضوء ذلك ما هو الأثر الذي سيوجده هذا التراكم العالي وآليات توظيفه على سجل النمط الرأسمالي؟

### من أين أتى التراكم العالي؟

تعاملت النظم الرأسمالية مع الأزمة التي تفجرت في صيف من سنة ٢٠٠٨ كونها أزمة مالية نتجت عن تهوّر و"لا أخلاقية"، وبعض الأخطاء، وتصرفت النظم الرأسمالية انطلاقاً من أن الأزمة هي أزمة سيولة، ولهذا قلعت روثية حلول أساسها مالي، لكن، هل فعلاً أن الأزمة تتمثل في نقص السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية نتيجة العجز عن سداد الديون؟ هذا هو الشكل الذي بدا لتفجير الأزمة، وهي البداية التي كشفت عن أزمة هائلة تصيب الرأسمالية.

لكن السؤال هنا هو: لماذا هذه الديون كلها، وبهذه الطريقة غير المأمونة، حيث كانت تُعطى القروض دون ضمانات كافية؟ ولماذا الاستدانة بهذا الشكل الهائل أساساً؟ لماذا لم تذهب الأموال للتوظيف في



القطاعات المنتجة بدل توظيفها في القروض والمضاربة في البورصات؟

ربما كان تناول هذه الأسئلة ضعيفاً خفيفة النقاشات التي تناولت الأزمة، وخصوصاً لدى الرأسمالية ذاتها، التي هربت إلى الدولة؛ لكي تعوض ما خسرتة هي، حتى لو كان على حساب ضرائب المواطنين، ويمكن ألا تقدم على البحث فيها، ولا حتى القوض أعمق من مناقشة الشكل الذي ظهرت فيه الأزمة.

إن المسألة التي يجب أن تسترعي الانتباه هنا هي كل هذا التراكم المالي الذي أصبح مكدساً في البنوك، ويبحث عن مجالات استثمار مربحة، وهو التراكم الذي أصبح يعجز عن تضخم هائل في أسعار الشركات والعقارات، لقد انقلنا في لحظة إلى مستوى القرليونات بعد أن كنا نعرف العيارات، وأشارت التقارير التي تناولت الأزمة العالية إلى أن أسعار العقارات التي عجز أصحابها عن سداد الدين هي تسعة أضعاف السعر الحقيقي لها؛ أي أنها تعاني تضخماً بنسبة ٨ إلى ١ تقريباً<sup>(١)</sup>. وهذا الأمر جعل المستعدين يعجز عن السداد من جهة، وأن تستعيد البنوك عقاراً بفشر قيمته؛ أي أن تخسر تسعة أعشار القرض من جهة أخرى، وهذه الحالة طالت كذلك الشركات بمختلف فروعها عبر المضاربة في أسواق الأسهم. وبالتالي بات هناك اقتصاد حقيقي وفقاعة اقتصادية ضخمة، جعلت أسعار الاقتصاد الحقيقي عشرة أضعاف قيمته الحقيقية. ولقد كانت تشير التقارير خلال السنوات السابقة إلى أن حركة رأس المال المضارب هي تسعة أعشار الحركة الكلية للرأسمال.

بمعنى أن هناك كتلة نقدية هائلة، هي أضخم بكثير من قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهناك اقتصاد حقيقي بات يثن تحت وطأة هذا التضخم المالي. ولقد أخذت هذه الكتلة النقدية تبحث عن مجالات استثمار خارج الاقتصاد الحقيقي (في المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات، وفي افتعال نشاطات اقتصادية وهمية)؛ لأنها تقف فيما لو ظلت مركونة في البنوك بفعل التضخم، وهذا قانون اقتصادي، إضافة إلى أن البنوك تدفع فائدة عليها تحتاج إلى تعويضها عبر توظيف هذا المال المعراكم لديها. هنا يطرح سؤال بديهي وأولي هو: لماذا لا يوظف هذا التراكم المالي في الصناعة أو الزراعة أو حتى الخدمات؟

سنلمس أولاً بأن هناك كتلة نقدية كانت تكبر باستمرار وكانت تبحث عن مجالات الاستثمار خارج إطار القوى المنتجة (الصناعة والزراعة وحتى

التجارة والخدمات). ولقد لمسنا هذا العمل منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين حيثما فرض على البلدان المتخلفة اللجوء إلى الاقتراض أو أغريت طيقاتها الحاكمة باللجوء إلى الاقتراض. وهو الأمر الذي سبب أزمة السيولة التي بدأت آثارها تتوضح نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وهي الأزمة التي ترافقت مع انهيار سوق الأسهم سنة ١٩٨٧ (الأحد الأسود)<sup>(١)</sup>. وإلى إفلاس الشركات في الولايات المتحدة خصوصاً، وبالتالي عملية الانهيارات التي حدثت آنذا. وكذلك الأزمة في سوق الأسهم سنة ١٩٢٩<sup>(٢)</sup>. لكن؛ بدا أن التسعينيات قد شهدت تجاوز الأزمة نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة مجال الاستثمار (الإنترنت خصوصاً)، لتشهد الانهيار المالي الكبير الذي اجتاحت النور الآسيوية ووصل البرازيل وروسيا سنة ١٩٩٧<sup>(٣)</sup>. ولتشهد إفلاس شركات أمريكية ضخمة نهاية القرن العشرين، وبداية هذا القرن بالهجوم "فقاعة" الشركات التكنولوجية سنة ٢٠٠٠<sup>(٤)</sup>.

هذه الأزمات كلها كان يرافق فيها الانهيار المالي وانهيار في الاقتصاد الحقيقي؛ حيث كان الانهيار المالي يجز إلى إفلاس الشركات الصناعية والبنوك وشركات التجارة. وكانت الأزمة لا تنفي تضخم، وتوسع. وكان يظهر أن المشكلة هي في الكتلة المالية الضخمة، التي كلما تحركت أحدثت انهيارات متعالية.

لهذا يمكن الإشارة إلى أن النمط الرأسمالي بات يشهد المسائل التالية:

1. هناك كتلة مالية ضخمة هي خارج النشاط المنتج.
2. إن نسبة النشاط المنتج من حركة رأس المال يومياً تقارب الفشر أو أقل.
3. هناك كتلة هائلة من الدولارات المطبوعة والمتداولة هي عشرات أضعاف حجم الاقتصاد الأميركي، والاقتصاد العالمي مجمله.

في هذا الوضع كيف لا يظل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة دالعة؟ إن وجود النقد مراكماً في البنوك يحتاج إلى سؤال: لماذا؟ ويصبح مفهوماً بالتالي لماذا يلجأ إلى البحث عن أي مجال للاستثمار، بفض النظر عن الآثار التي يولدها، لأن المال لا يبقى دون حركة.

من هنا يجب البحث عن الأسباب التي قادت إلى الأزمة، والتي

تجعلها أرملة مستعمرة ومتضاعدة إن البطالة التي يمكن البدء منها  
لفهم ما يجري هي مسألة وجود فائض مالي لا يوظف في الإنتاج  
بمعنى يجب أن نسال من أين أتى؟ ولكن أساساً نادراً لا يوظف  
هد المال المتراكم في الصناعة والزراعة وفي سجل لاقتصاد  
الحقيقي؟

من أين جاء؟ ببساطة من أرباح لإنتاج، فالرأسماليون يراكمون  
فائض القيمة بتحقيق عبر عملية الإنتاج ولقد كان هذا التراكم  
الرأسمالي يوظف في إعادة إنتاج للاقتصاد الحقيقي عبر توسيع  
قاعدة الصناعات و الزراعة أو تضييق التجارة والحدود  
وبالتالي كانت الأرباح المتحققة تُورع على شكل استهلاك من قبل  
رأسماليين أنفسهم، وإعادة توظيف في القطاعات الاقتصادية  
دائماً لكن؛ بدأت بوادر تحول من التوظيف في هذه القطاعات إلى  
التوظيف في قطاعات غير منتجة مثل العقارات ولأهمهم  
والعديونية والعشقات المالية<sup>(١)</sup>، وربما كانت هذه الظاهرة ملاصقة  
بشوء الرأسمالية لكنها بدت تضخم؛ لتتحول إلى عبء على  
مجمل لاقتصاد الرأسمالي ذاته فلقد صبح تضخم من كثرة  
تراكم وتريد من التراكم العالي المنقلب، والذي يعاد توظيفه  
في القطاعات داتها؛ حيث بدأ يظهر بين الربحية أعلى من فهي في  
لاقتصاد الحقيقي تبلغ ما يقارب الـ ٥٠٪ لكن، هنا تبلغ ما يقارب الـ  
٣٠٪ حسب د. سمير امين<sup>(٢)</sup> وهو ما فتح على ضرورة تضخم مالي  
هائلة، كالت تستجيب طبيعة كفيات ضخمة من الدولارات كدنت؛  
حيث كلما تضخم التوظيف يفضى ننظر عن المجال الذي يوظف  
فيه كلما عمل بست الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى طباعة  
مزيد من الدولارات (حيث أن تكلفه طباع العانة دولار هي أقل  
من سبعين سنتاً)، وهو ما يوجد مشكلة أخرى ولقد سجع ذلك  
رتباط الدولار بالذهب وفق اتفاق بروتون وودن بداية سبعينيات  
القرن العشرين بذلك؛ حيث تحررت طباعة الدولار من قيود العاقلة  
بالذهب

وهنا يجب أن نحدد السبب الذي ضخّم من هذه الظاهرة، فما  
من شك في أن الربحية الأعلى تستجلب التوظيف، وبالتالي تدفع  
كثلاً أكبر من رأسمال إلى هذه القطاعات، وهذا ما يريد من  
الربحية داتها؛ حيث إن تركز التوظيف في أي قطاع سوف يرفع

من سعرة، ومن ثم؛ فكلما زاد التوظيف كبرت الأسعار إلى أعلى، وهو ما يحقق ربحية أعلى كدب بمعنى أن ضغط التوظيف الذي يولد من الطلب يفرض ارتفاعاً في الأسعار مضطراً، ووجه ربحية تضاعف بالحتم، وبذلك تتضخم قيمة القطاعات تلك بشكل فعال في دور مبرد اقتصادي حتمي رغم أن التوظيف هنا لا ينتج فائض قيمة في المليون، وهو الأمر الذي يوجد الفارق بين قيمته الحقيقية وقيمتها في السوق وكما لاحظنا فقد وصل هذا الفارق إلى عشرة اصناف القيمة الحقيقية (وهناك مؤشرات إلى أنه وصل إلى خمسين صنفاً في قطاعات التكنولوجيا العالية) إلى كثافة التوظيف إلى هي التي ترفع أسعار العقارات والشركات بشكل هائل وهي التي ترفع الربحية بشكل افتدسي، وبالتالي فهي وهو الوضع الذي ينتج عن المضاربات هذه التي هي نتاج تراكم مالي يوجب عن حد الالب توظيف عادية، لكنه يدل على أن يتحور إلى الضرورة

أن صل التوظيف في العقارات أو في اسواق الأسهم، أو في أي قطاع هامشي آخر، هو تحريك السيولة النقدية التي تراكمت خارج القطاعات المنتجة حيث لم يعد ممكناً لتوظيف فيها إلى حد، لاسداد هو الذي يفتح على انتقال الرأسمال إلى النشاط في قطاعات مختلفة، وإلى اختراع توظيف في قطاعات لا تمت إلى لاقتصاد الحقيقي صلة كذلك بمعنى أن هذا الانتقال لم يكن قصدياً بل كان نتيجة طبيعية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهو جزء عضوي فيه، ناتج عن القانون لوسمدي ذاته قصد كماور فيض الإنتاج، أي كور الصناعة لا تنتج إلا كمية معينة يستلزم سوق واسعاً أي قدره شريه كبيرة، وهو الأمر الذي يفرض تراكم الأرباح من جهة، وإشباع السوق من جهة أخرى بمعنى أن تراكم الأرباح يكون أكبر من حجم السوق، وبالتالي تكون الحاجة إلى توظيف الأرباح أكبر من توضع السوق ذاته لهذا لا يعود ممكناً لتوظيف في قطاعات لإنتاج نتيجة إشباع اسوق، وبالتالي إشباع التوظيف في القطاعات المنتجة، فما يخرج الأرباح الإضافية من هذا القطاع، ويجهها عرضة التلف، الأمر الذي يدفع برأسمالي إلى اختراع مجالات توظيف جديدة بعيداً عن الإنتاج

أن دراسة تاريخ الرأسمالية منذ سقوء انصاعة تظهر كيف، و

الصناعة عانت من أزمات نتيجة عدم مقدرة الأسواق على استيعاب نسيج المنتج، وهو الأمر الذي كان يقود إلى التفرّك وتسلّل الاحتكارات عبر اندماج الشركات ورغم السعي المستمر لتوسيع الأسواق فقد توضح بأن كتلة الشركات الضرورية لإنتاج مختلف نسيج هي محدودة في الأحرار كلّ (بين ٥ و ٥ شركة حسب د. سمير أمين)، وهو ما يعني بأن قطاع الاقتصاد الحقيقي بات مشبعاً ولم يعد قادراً على امتصاص أي توظيفات أخرى ومن يتابع أزمات شركات السيارات أو الطائرات يلحظ هذه الحالة، حيث إنّه تعالى من قبض الإنتاج وبالتالي تشارك على الإفلاس، وهو ما يقود إلى تحقيق اندماجات جديدة (يمكن متابعة مفاوضات شركة فيات شراء شركة كرايسلر و٥٥٥) وحتى قطاع التكنولوجيا الحديثة الذي جرت المراهنة على أنه سيكون الحل لأزمة الرأسمالية؛ لأنه يستطيع استيعاب توظيفات "لا حدود لها" فقد وصل إلى حدّ الإشباع كذلك، وهو ما أدى إلى انفجار الفقاعة سنة ٢٠٠٦ بمعنى أن التوظيف في القطاع المنتج قد وصل إلى حدّ الإشباع، وليس من الممكن التوظيف فيه دون حدوث اختلالات وانهدامات وإفلاسات وبالتالي فإنّ الإشباع في التوظيف يعني أن كتلة الرأسمال الموظفة في كل القطاعات المنتجة أصبحت كافية لإنتاج كل السلع الضرورية لحاجات البشرية كلّ، قياساً بقدراتها السرائية، وهي تبدو أكبر من ذلك مما يجعل الإفلاسات والاندماجات أمراً مستمراً منذ عقود

وربما كان هذا التحديد يؤثر إلى إمكانية توسيع التوظيف في القطاعات المنتجة عبر زيادة القدرة الشرائية للبشر أنفسهم، لكن هذه المسألة تفرض انخفاض الربح، وهو الأمر الذي يتناقض مع كلفة نمط الرأسمالي لأنّ فوضى الإنتاج، وهي قانون في الرأسمالية، تجعل الرأسمالي يسعى إلى الربح الأعلى؛ لكي يحافظ على استمراريته في إطار نمط، يقوم على التنافس إلى حدّ التطاحن، وبالتالي على فوضى لإنتاج بين كل رأسمالي يسعى إلى أن يبتز فائض القيمة الأعلى من العنصر، لكي يستطيع البقاء في سوق وحشي لهذا لا يبدو مستعد برفع الأحرار من أجل زيادة القدرة السرائية؛ لأنه لا يضمن أن يفعل رأسماليون كلهم ذلك، حيث يكون مصيره الإفلاس؛ حيث "إنّ المنافسة الخنقة تجعل اللوالبين يملأونه للإنتاج الرأسمالي تظهر بهيئة قوانين خارجية جبرية لها

سلطه على الرأسمالي الفرد" (١٠) بمعنى أن زيادة القدرة الشرائية  
تتبع بالخروج من فوضى الإنتاج ولا يتحقق ذلك إلا عبر تنظيم  
الإنتاج" وهو الأمر الذي يؤشر إلى أن الحل لن يكون رأسمالياً بل  
هو حل يقوم على إلغاء التنافس وبالتالي إلغاء الملكية ذاتها رغم  
أن الرأسمالية تسعى لإدخال الدولة كمُنظم في لحظة أزمته، لكن  
دون أن تستطيع حل هذا التناقض

لهذا، في طرد الرأسمالية يفرض التراكم العالي الذي يات خارج  
القطاعات المنتجة، والذي ليس من الممكن أن يوظف فيها، يبحث  
عن مجالات أخرى حيث لن كثره (أي وضعه في البيت) يعني  
تناقض قيمته الحقيقية بفعل التضخم، كما أن وضعه في البنوك  
كما يجري في العادة، يفرض على البنوك توظيفه لاسترجاع قيمة  
الفائدة المدفوعة عنه، أو على الأقل الحفاظ على قيمته بالتوري  
مع سبه التضخم. هنا يكون الإفراض، وتكون العقارب واضوا  
السركاب هي مجالات ممكنة لكن ضخامة التراكم المالي الناتج عن  
إرباح الشركات تفرض الانزلاق إلى هذا التراكم التضخمي في قيم  
هذه القطاعات، وإلى اجتذاب الرأسمال إلى التوظيف فيها، مادامت  
قد أصبحت تدر أرباحاً أعلى وهي الدوامه التي تؤسس لنموه  
فدفعه سرعان ما تفجر

وسنلمس هنا بأن شوه نريج لدى الرأسمالية يدفعها إلى  
استخدام التوظيف في أسواق الأسهم من أجل "تهب" الفوائض  
عالية لدى الفئات المتوسطة، والتي تعتمد على تحسين وضعها عبر  
التوظيف في مجالات الربح السريع لهذا كانت أسواق الأسهم،  
بالأساس، هي نوبة الرأسمال الكبير من جن تهب فوائض قطاع  
عريض من الفئات المتوسطة وهذا بدوره، يقود إلى انهيار القدرة  
الشرائية لدى هذه الفئات التي هي المحركة الأساس في الاستهلاك  
وبالتالي المشط ببيعها السلع والرأسمالية هنا تدفع، نتيجة  
شرها، إلى أن تقلص سوقها، وبالتالي إدخال صعاتها في أزمة  
"نقص الاستهلاك" أزمة تراكم السلع التي لا تجد سوقاً لها، عكس  
ما يريد للاقتصاد الحقيقي

أذن، نقد يات لتوظيف في القطاعات المنتجة مشبعاً، ولأن  
لتراكم العالي نتيجة الأرباح الفاحشة يات هائلاً فقد أصبح  
الرأسمالية تبحث عن مجالات لا تفعل سوى لتأسيس لأزمات

سؤاله ورأى تسخير أي توجد قطاعات منتجة جديدة بعد التطور العلمي، لكن التركيز المالي باب أضخم من أن يجري دراسة في هذه المجالات كما جرى لأطراف التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي ستكون قد دخلت في مرحلة الأزمة العامة للرأسمالية بمعنى أن الأزمة ستكون هي السمة الجوهرية لرأسمالية وتجاوزها هو الاستنداد، وما يمكن أن تفعله هو التقلب تجري والمؤلف على الأمر الذي يشير إلى أن الرأسمالية ذات غير قادرة على تجديد ذاتها وهو الوضع الذي يجعل الحروب صفة دورية، بدأت منذ سنة ١٩٩١ عند بوضوح طبيعة الأزمة، و تصاعد بعد الحادي عشر من يولي / سبتمبر سنة ٢٠٠١ وهي في تصاعد مستمر كما يفرض الميل إلى تعميق التفكك والتدمير؛ حيث أنها باتت تعيل إلى إلهب أكثر من تعيل إلى الإلحاح

### التراكم المالي و الرأسمال المالي:

أحد هذه الوضعية وعوضيف طبيعة التراكم المالي ذات باب يجري الربط بين مفهوم الرأسمال المالي الذي تميز بداية القرن العشرين مع كل من هيلفريد (كتاب "الرأسمال المالي") وبيير (كتاب "الإنعزالية، على مراحل الرأسمالية"). وبين سراكم المالي الذي بات يشكل معه رأسمالية الزهنة أي المال الذي يُوظف في المضاربات في الأسواق الأسهم والديورية والمستعاب العاليه. وهو ربط يحتاج إلى تدقيق ومناقشة حيث أنه يوصل إلى تفويض فهم رأسمالية ذاتها، وتجهز الطابع تجديد الذي باتت تكونه وبالتالي تحلل التطور التاريخي الذي مرت به والذي أعني أن تعود الرأسمالية إلى "أصولها الأولى" بعد أن حقلت في التلي (التركيب) حينما تشكل الرأسمال المالي أي تعود إلى تحلل هذا التركيب مقبوض "تراكم مالي (مصري بمعنى ها) من جديد، والذي بات يلعب دوراً سبب هذه المرة، لأنه لا يجد مجالاً للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي كما اشرب للتقوى الأمر الذي يعود إلى تضخم ظاهرة المضاربة، وتحويلها إلى سعة أساسية في الرأسمالية

فالفكرة الأساسية حول الرأسمال المالي كما يلوها هيلفريد هي "يرقساً متزايداً من الراسد الصدي لا يعود إلى الصديين الذين يستخدمون، وهم لا يستطيعون الحصول على

مكانة المصرف به إلا عن طريق هذا الذي يعتبر إرثهم ما كان من العمل ومن الجهة الأخرى بقاى على بنك ان يوظف في الصناعة قسماً متزايداً من رأسماله وهذا الرأسمال المتكثف أي الرأسمال المتقدي الذي تم تحويله بهذه الطريقة الى رأسمال صناعي في الواقع اصغبه "الرأسمال العالي" والرأسمال العالي هم ان الرأسمال موجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه الصناعون<sup>(٢٢)</sup> لكن ليس يعتبر ان هذا التحديد غير كامل؛ حيث يرى ان ذلك يجب ان يرتبط شعور مركز الإنتاج وراسعار وسوء الاحتكار (ليس "الإمبريالية" أعلى مركز الرأسمالية") وهو هذا يعتبر الى تاريخية نشوء الرأسمال المالي أكثر مما يضيف الى تحديد طبيعته

إذا كان الرأسمال الذي كان يتخذ طابع تجاري، قد شرع في التوظيف في الصناعة حال كشافه بأنه قدر الربح، فقد ظهر تمييز قائم بين رأسمال تجاري وآخر صناعي وثالث زراعي وأخير مصرفي ولقد كانت مهمة المصارف هي اقراض الصناعين، لكن صيرورة التركيز العالي عبر المصارف والتمركز الرأسمالي في الصناعة على صوء نشوء الشركات الاحتكارية، فرض التدخل بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي ويأتى المصرف يوظف في الصناعة، كما يأت الصناعيون يوظفون في البنوك وهذه هي المرحلة التي يتصور ندبه القرن العشرين، والتي توصل ليس عبر تحليلها الى الإشارة الى مرحلتها "حدث" في الرأسمالية هي الإمبريالية، التي تكتمل بنشوء "الاحتكارات وتمركز الإنتاج"، والدور الجديد للبنوك عبر تحزبها من كونها "الوسط في الدفع" الى كونها "احتكارات شديدة الجور والظور" تتصرف معظم رأسمال متقدي العهد بمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات وبالتالي نشوء "الرأسمال العالي والظففة العالية" و"تصدير الرأسمال"<sup>(٢٣)</sup> وبالتالي فقد تدخل رأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي في وحدة متماسكة شكلت رأسمال عالي

لكن التطورات التالية اشارت الى ظواهر جديدة، منها التمركز الأعلى وسوء الاحتكارات علم صعيد عالمي، وتوخذ الرأسمال فتم بعد بمسألة تتعلق بالدمج الرأسمال المصرفي والرأسمال



الصناعي من تغلب ذلك من اندماج هذه مع الراسمال التجاري والراسمال الزراعي؛ ليتشكل رأسمال إمبريوني يتحكم في مجمل تكوين الاقتصاد بمعنى أن الحدود بين فروع رأس المال كما تدب بداية منسوء الرأسمالية قد انمحبت، وأصبح للبؤا، دور أكثر أهمية نتيجة تحكمه بمجمل الراسمال هـ. بعد أصبح بشركات الصدمية فروعها التجارية، والخدمية، وحتى مزارعها، حين يتحقق الأمر بمنتجات تعتمد على الزراعة لهذا لم يعد التمييز دقيقاً تماماً في كثير من الحالات، خصوصاً فيما يتعلق بالرأسمال الصناعي والمصرفي والتجاري

وهنا يمكن أن نقايح فكرة هيفردينغ وبينين بالقول،

4 إن هناك رأسمال ينشط في كل المروع المنتج والخدمية، بمعنى أنه لم يعد هو إمكانية للتمييز الدقيق بين رأسمال مالي (بمعنى صناعي / مصرفي) كما في زمن بينين. ورأسمال تجاري، أو حتى زراعي وخدمي

5 لقد تحقق لاحتكار الأعلى حيث لم يعد بشركات طابعاً قومياً وضاماً رغم وجودها القومي، حيث تشكلت للاحتكارات، من اندماج رأسمال من كل الأمم الصناعية في الغالب بمعنى أن تداخلاً واضحاً قد تحقق في إطار الراسمال فرض تجاوز طابعه القومي بالمعنى القديم<sup>(١١)</sup> هـ تشكلت إمبريالية عالمية أو علي كما أسماها كاوتسكي، أو العالمية كما يسميها سمير أمين<sup>(١٢)</sup>

٦ ولقد أصبح عدد أقل من الشركات الاحتكارية يستحوذ على الكتلة لأضخم من الراسمال العالمي، كما من الإنتاج العالمي. وهذا ما يوضحه مرجع وضع الـ ٥٠ شركة لأكبر مثلاً؛ حيث إن مجمل إيراداتها يبلغ ٦٦ تريليون دولار في الحصاد العالمي، يبلغ ناتجه السنوي حوالي ٤٤ تريليون دولار<sup>(١٣)</sup>

ولاحظت في أن المسألة الأولى هي التي تهتم هـ؛ حيث إن تطبيقاً قد تحقق بين الراسمال والقوى المنتجة، أو بمعنى أعم لاقتصاد حقيقي رغم التميز الذي يعم الشركات، بحيث يكون نشاطها الأساس فركز في قطاع صناعي معين وهو الأمر الذي يعني بأن نشاط المنتج يعود توظيفه في الاقتصاد الحقيقي، سواء في الاستهلاك أو في إنتاج هذا الراسمال هو الراسمال العالي

لكن الأمر يختلف بما مشاهدته في الوقت الزهر حيث إن كتلة أساسية من الرأسمال لا تعود راسعلاً لأنها لا تُوظف في لاقتصاد الحقيقي، أو لا تعود جزءاً من الرأسمال العالي، كما حدثناه لتق، فهي تخرج من دورة الإنتاج ولاستهلاك إنها كتلة مادية موضوعة في المضارب، وتُوظف في الإفراض أو في المضاربة في كل القطاعات، بممكنة من العداوات إلى الأسهم إلى أسعار العملة إلى النفط إلى، وجرى "احتراع" مسط جديد هو المشتقات المالية إذن هي أموال، وليست رأسمال، إنها نفوذ وليست رأسمال؛ حيث أن النفوذ تتحول إلى رأسمال حالما تُوظف في الاقتصاد الحقيقي هل عايف لتكون أسهل مضربي؟ ربما جرياً؛ حيث أنها تُوظف في الإفراض وهذه حاضنة البور في مراحلها الأولى لكنها تدخل في رؤوس أموال الشركات الصناعية والتجارية والبروعية عبر المضاربة في اسواق الأسهم (في بورصات). وهي هنا تصبح جزءاً من الرأسمال، لكن الوهمي لأن مالك الأسهم لا يتعامل مع شركة كونه شريكاً فيها. بل يتعامل مع ارتفاع أو انخفاض أسعار أسهمها بمعنى أن لا علاقة له بإنتاج، ولا بكل نشاط الشركة وبقيتها وقوانينها. إنه طارئٌ عليها. سرعان ما يرحل حالف تفحص أسعار الأسهم، وهذه الأموال متداخلة مع الرأسمال كونه موجودة في البنوك التي يتمركز فيها الرأسمال العالي. ويكون أصحابهم، في الغالب، أصحاب الاحتكارات متعددة النشاط تلك.

إن هذه الأموال لا تُوظف في الإنتاج رغم أن جزءاً منها يُوظف في أصول الشركات، وهو هنا يلعب دوراً إشكالياً لأنه يسهم في تقلب قيم شركات بشكل تضخمي وكذا في العداوات، وتقلبات أسعار الصرف فيما يتعلق بالعملات وبالتالي فهي سوال متراكمة، وكونه لا تُوظف في قطاعات المنتجة تبحث عن قطاعات منتجة، أو تركيز نشاطها في قطاعات ثابتة وأرباحها لا تأتي نتيجة العمل المنتج، بل نتيجة المضاربة أنها كتلة مادية خارج عمية لإنتاج، لكنها تبرز في الإنتاج بشكل نشاطها المضارب بمعنى أنها عكس الرأسمال العالي غير منتجة، لهذا لا يمكن أن تسمى رأسمال، إنها من مضارب وأرباحها هي أرباح ريعية والعشكلة تكمن في أنها كتلة الأضخم في إطار كتلة المال الموظف كل يوم (ربما تبلغ نسبة ٩٠ من نشاط العالي اليومي<sup>(٤)</sup>) وهو الأمر الذي يوضح أن الرأسمال العالي باب هو الكتلة الأضعف رغم أنه غير العمل

منتج فليس القيمة لكن هو الفائض الهائل من المال هو حاج  
فائض القيمة، لكن الذي لم يعد من الممكن أن يعاد توظيفه في  
المرور المستجدة

إننا نراء ظاهرة جديدة أولاً ومعضلته إلى حد كبير ثانياً هي  
زهرة الكنة المدية التي أتت تسط عرج إطار الاقتصاد المنتج  
(الاقتصاد الحقيقي)، وهي تؤثر سلباً على هذا الاقتصاد؛ لأنها  
تضعف الربح القائم على المضاربة (الربح الزهري) وهو الأمر الذي  
يخود من مصخم الثيم، ويخود قيم وهمية لاقتصاد حقيقي مع  
يفضي إلى مشكلات اقتصادية عويصة منها: كما لاحظنا انهيار  
قطاعاً مهماً من الاقتصاد الحقيقي (أي "وتركات العيار"،  
والطيران)؛ حيث يأت العصب التي يقوم به هذا المال أساس  
ارتفاع أسعار الكثير من القطاعات الاقتصادية والسع من جهة،  
وأساس تركم الديور على الأفراد والديور وعجزها عن السدائه مع  
يلود إلى إفلاس بيور والهور القدرة الشرائية لقطاعات شعبة  
من أبشر والدول من جهة أخرى وهو الأمر الذي يفضي إلى انهيار  
مضادات اقتصادية منتجة وبشالي يكون هناك فوض إساج كبير  
وعجز شديد عن الشراء لدى قطاعات واسعة من أبشر وهذا يصب  
المال مضارب دور تقليص للسوق أمام الشركات المنتجة بسع،  
يعمي من مشكله الأساسية التي هي قانون في الرأسمالية،  
واقصد مشكلة المنافسة التي تخضي إلى لتمرير والاحتكار؛ حيث  
يعرر من حالة الكماد نموجوية أصلاً

هذا كتب بوانر بشوء هذه بظهوره قديمه ثيم الرأسمالية  
داتها حيث كانت ابورصة هي أساس شوء الأزمات في كل تاريخ  
الرأسمالية ولقد توج دورها نقيجه توسع الاستعمار في الصناعة،  
وبشالي في التجارة والخصب والبرعة لكن المسألة باتت تسكل  
صاهرة بالمعز؛ لأنها مستحود على كت المال الأساسية، وبشاطها  
هو الاضخم كما شرب بلاق وهي بالتي لم تعد ظاهرة ثانوية  
تنشأ على هامش الرأسمال العالي، بل أصبحت في وضع يتكر  
خطراً على النمط الرأسمالي ذاته، دور أن يكون معكناً التقلب  
عليه وهي بتضخيمها لأسعار بشكل غير عقلاني وبخلفه قيم  
وهمية متضخمة، تسمح بشوء ظاهره أخرى مرتقة تتغل في  
ريادة كنة السديه؛ أي لإغراق في طبعة العملة النقدية، مع

مجهوله أكثر بكثير من حجم الاقتصاد الكلي وهو الامر الذي يجعلها عرضة للانهايار وبالتالي التأثير على الاقتصاد الحقيقي من جديد

بالتالي نحن إزاء عشرة بالعائه من لكتلة المالية (التي هي الراسعن العالي) تنتج فائض القيمة، وسهون بالعائه منها تولف بذاته، محالاف النشاط الذي يقوم على المضاربة والإفراض، والنشاط في قطاعات غير منتجة هذ مال، وليس رأسمال. ولا رأسمال مالي هاذ بسفيه؟ مال؟ ومنه الامونه؟ انه المال مضاف لرأسمال الذي ينشط في الاقتصاد الحقيقي وبالتالي فهو خارج اطر الراسمال العالي وعيب عيه في نوقت ذاته وهذا فرق جوهري، فقد عاد الراسمال إلى مال أو باب الراسمال ينتج مالا، يعد أن كان المال يتحول إلى رأسمال عبر التوظيف في النوى المنتجة. وهو بذلك يؤسمن لدماره بدائي أن يمكن رسم مسار لهذا التحول هو العالي مال رأسمال مالي مال اعنى. أي تحول المال الذي كان ينشط في التجاره والربح إلى رأسمال عبر التوظيف في الإنتاج، لتنتج هذه العملية حالا كان مع توسع الراسمالية مستقل عن عملية الإنتاج الحقيقي

إن فائض القيمة هذ لم يعد يوظف في لإنتاج؛ ي أن معادلة  $S = C + \Delta C$  من قد انتهت، أو قد وصلت إلى حدها، وعادت معادلة  $S = C + \Delta C$  هي المعهته <sup>(1)</sup> لقد "انتهت" السلعة وسيطر "الاقتصاد الافتراضي" الاقتصاد الذي يقوم على معادلة  $S = C + \Delta C$  أي أن النقد باف يوجد نقداً دون مرور بالعملية لإنتاجيه، كم كان نوباً في العصور توسطى لقد هيمن بالتالي الاقتصاد الريعي على لاقتصاد ندي ينتج فائض القيمة وفي هذه العملية أصبح يضم من القيمة لاسميه للاقتصاد الحقيقي مما يعرضه لانهايار مستمر فبد كانت نسبة الربح للسهم في ي شركة هو 20 في نسبة الربح في المضاربة في هذا السهم تبلغ ثلاثه أضعاف ذلك كحد أدنى، وربح تصل إلى 20 أو أكثر <sup>(2)</sup> وهو الفرق الذي يقود إلى لانهايار الحتمي لأنه لم ينتج عن شوء فائض قيمة بل نتج عن تركيز المضاربة في هذه القطاعات، فالمتعارف عيه في الاقتصاد أن كثافه التوظيف في قطاع معين تدفع إلى ارتفاع شديد في سعره، يتجاوز قيمته الحقيقية؛ حيث يظهر دس "ندوة" السلعة، مق بصعد

من أسعارها. ولقد أصبح التركم المالي الموضوع في يد هؤلاء  
بدور غير التوظيف في أسواق الأسهم والسندات والعقارات. وفي  
الإقراض وفي خراج أسكن عديدة من الاقتصاد الوطني ومن  
المشتقات المالية

### هل نحن في مرحلة جديدة في الرأسمالية؟

ربما؛ حيث بات العمل يهيم على الرأسمال، وبات لاقتصاد  
الحقيقي خاضعاً للاقتصاد الافتراضي إنها مرحلة تعكس الرأسمالية

### الأرباح وطباعة النقود

إن كانت الصناعة تُنتج هذه الأرباح الهائلة وإن كانت مقدرتها  
على التوسع محدودة. فإن تراكم الفائض يؤسس لوضع جديد؛  
حيث يخرج من دورة الإنتاج بعضها التقني ويبدأ البحث عن  
مجالات أو أسكن توظيف لا تضيف فائض، لكنها كما أشرت للتو  
تضخم من قيم الشركات والعقارات

لكن هذا التضخم في القيم يعود فيعكس على لاقتصاد  
الحقيقي سلباً. ففرض زيادة الطبع الربهي للسلع نتيجة من  
تضخم أسعار الشركات يفرض الميل إلى زيادة الجانب الربهي في  
الأرباح، حيث يسعى الرأسمالي إلى زيادة أسعار سلع بعمر من  
أسعارها المعكئة. إن تضخم قيمة الشركات أراء تركّز التوظيف  
العالي فيها يفرض على الرأسمالي أن يقوم بذلك لكي يعوض  
الفارق بين القيمة الاسمية للشركة ومنتوجها الذي هو نتاج القيمة  
الحقيقية لها وهو ما يدفع إلى سياسات توقفها في أزمات  
مقوالية هنا يدخل الاقتصاد الحقيقي في متاهة البحث عن الربح  
الأعلى بغض النظر عن الآثار الاقتصادية

كما إن تضخم قيم الشركات والعقارات يفسح المجال لطباعة  
بعضه حيث تبدو رفاة التباس هائلة فحسب ما يشير د سميث  
أمير في حجم التبدلات المالية هو ألفا تريليون دولار "فيما البنية  
الاستهكية، والجمالي سائح يوطي على الصعيد العالمي هو فقط  
ألفا تريليون دولار" (١٧). وإن كانت هذه الأرقام تشير إلى ضخامة  
العمليات المالية مقابل الاقتصاد الحقيقي فإنها توضح سبب  
بدي سعي حكومته الأميركية طباعة تريليونات الدولارات بما  
يواري ١٧٠٠١٠ ضعف الحاجة الفعلية بسوق العالمية (كما يشير د

تدري جميل)، وخمسة أو ستة أضعاف الإنتاج العالمي فالرقم المعطى في هذا المجلد هو ٦٠٠ ٠٠٠ تريليون دولار، وهي لأوراق النقدية التي طُبعت في الأسواق<sup>(٢٧)</sup>

وبد كاس سيطرة الاقتصادية الأميركية عالمياً، وهيمنة احتكاراتها، هي التي فرضت أن يصبح الدولار هو عملة عالمية فإن هذه الوضعية هي التي سمحت بولايات المتحدة بأن تعوض العجز في ميزانها التجاري بطباعة كميات غير محدودة من الدولارات دون أن تكون مسندة إلى ما يورثها من القدرة الإنتاجية؛ حيث بات تضخم يقيم يفتح العجز لتضخم طباعة العملة الورقية وهذا ما جعل الدولار يبقى محافظ على قيمة سعرية هي أعلى من قيمته الحقيقية كذلك ورغم الاضطراب إلى انخفاض قيمته في السنوات الأخيرة إلا أن قيمته الفعلية لا تزال أقل من قيمته السعوية.

ومادم الدولار هو "المعادل العالمي" فقد يوجد اختلالاً في جعل القيم فإذا كانت قيمة السبعة مائة دولار فإنها تبادل بقطعة نقدية من فئة مائة دولار ليمتد أثره في ذلك طباعاً كان ذلك يؤسس لتبادل غير متكافئ بين الولايات المتحدة وبقية العالم، كان يقضي إلى التعويض عن العجز في التبادل بعجز أن الولايات المتحدة كاس تستورد مقابل عملة ورقية لها قيمة وهمية، وبالتالي كاس تستورد سلعاً وخدمات دون تصدير قيم. وربما كانت هذه هي مشكلة الولايات المتحدة أكثر من غيرها من الأمم الرأسمالية؛ حيث تستهلك أكثر مما تُنتج، وهذه من سمات الأمم المخلفة بالأساس

نتائج هذه العملية مؤلمة في الاقتصاد الأميركي وبالتالي في للاقتصاد العالمي، مادام الاقتصاد الأميركي لا يزال هو نقطة التي تجر للاقتصاد العالمي خلفها، حيث سننسى بأن هناك فيما إنتاجية تستهت دور مقابل، أو بمقابل وهمي ولاز كمية النقد يعطى بضع من نظرات الإنتاجية الأميركية والعالمية كلها، فقد كان من الطبيعي أن ينخفض سعر الدولار وأن تضعف الثقة به وهو الآن يعاني من أزمة "استشارة" العالمي بعد أن ظهر اليورو كمنافس كب أن الأزمة الاقتصادية للعالمية تدفع لأن ينتهي كمعادل عالمي؛ حيث يجري البحث عن بدائل أخرى.

وبالتالي فإضافة إلى تضخم القيم بالنسبة لشركات والعقارب، وإلى نشوء كتلة نظرية هائلة تبحث عن مافد للمضاربة، هناك كتلة نقدية بولارية ضخمة باتت تعمل عبأ على الاقتصاد العالمي يجعله

### تصخم الأسعار وانعكاس ذلك على الصراع الطبقي

هد الوضع يوشر إلى انفارقة التي يعيشها لاقتصاد عالمي، حيث هناك كتلة ضخمة من المال هائمة تبحث عن مجالات لكي توظف، وهناك في المقابل قطاع واسع من الطبقات الشعبية في العالم لا يجد ما يسد رمقه وقد كانت المضاربة التي تفتعلها للكتلة العالية تلك تهدد الاقتصاد الحقيقي، وتفضي إلى الكساد فإن مواجهه أزمة الشركات تكمن في رفع القدرة الشرائية لهذه القطاع، لأنه القادر على حل مشكلة تراكم السلع. وفيض لانعراج لكن الرأسمالية تميل إلى العكس، أي مراكمة المال وبدأت قد اضطرت إلى اتباع الكيدية بعد أزمة الكساد العالمي سنة ١٩٢٩، وبالتالي أن تؤمن ما سمته "دوة الرخاء"، لكن قد ست إلى تركم لأرباح، وتشكل حالة جديدة أطلق عليها الزكود لتضخم؛ حيث كان تركود يحكم الأسواق، لكن كانت تريد القيم بشكل تضخم؛ لهذا دفع التركم عالمي بالرأسمالية من أجل حل هذه الحالة المرضية إلى العودة إلى سياسته بيمالية متوخشة مع تاتشر وكون وريغن، في تمائيبات لكن العقدين ولقد فترت مسرعة بعيداً بعد أن لمست تراخي منظومة الاشتراكية، وبع تفككه، واندفع مسرعة بعد الهياره، لكي تلغي كل السياسات التي كانت تخدم في زيادة القدرة الشرائية لمختلف الطبقات الاجتماعية، من أجل تحقيق الربح الأعلى. لكنها باتت تواجه بسلع متراكمة لديها، لا مستهلكين لها، فقد انحدرو وضعهم في السواب الأخيرة، بالضبط نتيجة هذا التضخم المالي الهائل

هل تستطيع الرأسمالية أن تعيد توزيع المال بما يسمح بن تعود دورة الإنتاج إلى "طبيعتها"؟ ظن لا حيث انتقلت الرأسمالية من الربح عبر فائض القيمة إلى الربح الربحي، وهي هنا بعد هد اشتراكم المالي الهائل غير قادرة على تحمل العودة إلى البدء لهذا ما سمعته هو أن الكساد سوف يعتمد، وربما يتوسع لأن هناك ملايين البشر يحط وضعهم. وهم يعودوا قدربين عن العيش

كما كانوا قبل فترة وجيزة وقد يحدث في الأمم الرأسمالية، وبشكل أسوأ في عالم المخلف. والمسألة التي يجب أن تعطي بانتباه هي كيف يمكن أن يمارس الرأسمال الإمبريالي النهب الريعي من تلك الأمم المخلفة لكي يحقق توريته الداني؟

## ٢) الأزمة الزاهة في الاقتصاد الرأسمالي

ربما تبدو الأزمة المالية هي أزمة التي تعانيها الرأسمالية؛ حيث إن الأزمة التي انفجرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ كانت "أزمة مالية" أي طالب القطاع المالي بالأساس (البنوك ومؤسسات الإقراض وشركات التأمين) لكن النظر من هذه الزاوية يجعلك لتساق مع "اختطاب الديرج" لليبرالية المهيمنة حيث انتقاد إلى البحث في مظاهر أزمة دور جهد في تلمس عمقها وتناول علاقتها بكلية النمط الرأسمالي

وربما هنا يربح في البحث، أو يوجد الطعن فيه الضرورية نطقهم المالية، خصوصاً وأن ما يطمو عن سطح هو ما يلاحظه من "أزمة الرهن العقاري"، و"السياسات سخاوية لميري البيوت"، و"سياسات المضاربة" و"تخفيف القيود على عمليات الإقراض"، و إلخ هذا يوضح ما جرى، لكنه لا يهي الأزمة ولا يوضح طبيعتها الجوهرية وعمقها وبالتالي ارتباطاتها بطبيعة النمط الرأسمالي ككل. لهذا لا بد من البحث المععمق في كلية النمط الرأسمالي لفهم جوهر الأزمة التي يعيشها النمط ذاته والتي كاد توجد الأزمات الدورية الناتجة عن فيض الإنتاج وياتي بولد الانهيارات المالية المتتالية

إن المتتبع يوضع النمط الرأسمالي خلال العقود الأربعة الماضية يلاحظ صيرورة أزمات متتالية بدأت نهاية ستينيات القرن العشرين، وتمظهرت في خطوة الولايات المتحدة لتت ارتباط الدولار بالنهب وفق اتفاق بروتون ووس، ثم في نشوء ما جرب تسميته في لاديبات الاقتصادية بـ "الركود التضخمي" حيث يترافق ارتفاع الأسعار بركود لأسواق (عكس الوضع الطبيعي)، والعمل لتجاوز "نولة الزفاه" من خلال نظريات ميلتون فريدمان صاحب مدرسة الليبرالية الجديدة وبالتالي انتصار "التيار المحافظ" في كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة ثم بدء عملية متسلسلة من الانهيارات في اسواق العمل (١٩٨٧ و ١٩٩١ و



١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠١ ثم ٢٠٠٧/٢٠٠٨) هذا فيما عدا الانهيارات في المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية، والنمور الآسيوية والبرين وروسيا

وبالتالي يمكن ملاحظة عدد من المستويات التي كانت تتعزز فيها الأزمة الشكل القسيمي للأزمة كونها ناتجة عن فيض الإسج، ولأزمة التي بدت و ضحة اليوم، والتي تتخذ شكل أزمة "مالية" والتي ربما تستعيق أشكال أخرى ممكنة.

### الشكل الكلاسيكي للأزمة

إن عقبة وضع الرأسماليات منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين يحفظ الأزمات التي كان تفرق فيها القطاعات الصناعية، من شركات بناء السفن، إلى شركات السيارات، ثم الطائرات، إلى القطاعات الزراعية التي وضعت تحت الحماية من قبل كل دولة رأسمالية والتي كانت تؤدي إلى فائضات متتالية متدلة خلال هذه القطاعات.

إن رصد وضع الاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن يوضح هذه النتيجة، حيث خرجت أوروبا واليابان منكرة من الحرب، وخرجت أميركا قوية، وتمتلك حيوية اقتصادية هائلة هذا الوضع فرض ومن أجل الاستفيد الاشتراكية المتوقعة كنتيجة طبيعية لمآلات الحرب، فتردد من توسعها في أوروبا، أن تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة إعمارها كوني البلد الذي كسب الخصاصياً على العكس ففر قدرة كبيرة نتيجة الحرب وانعكاساتها على الكسب الاقتصادي الهائل الذي تحلق لرأسماليها وبهذا فقد شكلت سدان أوروبا واليابان في السنوات الثلاثين التالية للحرب سوفاً مهمه بسبع وارس المال الأميركي، الذي كان يتشكل كتلة مالية ضخمة تبحث عن مجالات توظيف

هنا لعب الرأسمال الأميركي دور القائد لعملية إعادة الإعمار، وفرض ذاته القوة المهيمنة عبر جعل الاقتصاد العالمي

لكن نهوض أوروبا واليابان وتعافيهما من آثار الحرب، وبالتالي عودة الحيوية لرأسماليتها، أوجد وضعاً جديداً هو الذي ظهر آثاره نهاية ستينيات القرن العشرين، وبني فرض تأزم وضع لاقتصاد الأميركي خصوصاً، لكنه يعد تأسيس الوضع التنافسي

في طار النمط الرأسمالي الذي انعكس على هجمل الرأسمال، والذي ستظهر نتائجها في فترة تالية لقد استعادت الصناعات الأوروبية واليابانية عافيتها. فعادت مصانعها ضخ السلع، وكذلك استعادت الزراعة مكانتها ويات التراكم العالي المتحقق هنا بحاجة إلى اسواق يصذر إليها وهو الأمر الذي فرض معاربه جديدة. تنطلق من حدة في التنافس بين رأسماليات الثلاث (كم يسميها ر. سمير أمين). ولم يستطع الرأسمالية الأوروبية الوصول إلى هذا الوضع إلا عبر العين لتدخل الدولة من أجل خلق منافسة متكافئة، كان وجود الشركات الاحتكارية العنصر التي ظهرت في أمريكا يفرضه هذا فرض "التاميم"، وبالتالي تضخم "القطاع العام" وهو الطريق الذي فتح لانتصار "المسار"

لكنه أيضاً الأمر يدي فرض تضابت الرأسمال في الثبوت (أو على الأقل، الأميركي، الأوروبي)، حيث كانت الاستثمارات الأميركية قد تعززت في أوروبا خلال تلك السنوات "العظيمة" ولقد أفضى نهوض أوروبا واليابان إلى "هجرة" الرأسمال إلى أمريكا، وبالتالي تعزيز التدخل فيها وهو الوضع الذي سوف يرسى علاقة جديدة بينها، كانت تتجاوز إمكانية التحول إلى أطراف متصدرة بالعنصر السياسي والعسكري

بكن توسع القوى المنتجة بعد نهوض أوروبا واليابان، من خلال عادة تشغيل الصناعات فيها، كان يفرض العودة إلى الأزمة التي تنتج عن "فيض الإنتاج" الذي ياب يطبعها بعد "التنافس الحدي" في الصناعات التي كانت تُعد "تقليدية" في النمط الرأسمالي والتي شكّل رفعة تطوّره لعمود طويلة خصوصاً صناعات السفن والسيارات والطائرات، وهي القطاعات التي عانت من الأزمة منذ السبعينيات من القرن العشرين، وأدت إلى تراجع السيطرة الأميركية على صناعات السيارات خصوصاً لمصلحة اليابان، وانهيار صناعات السفن الأوروبية واستمرار التنافس الحاد في مجال صناعات الطيران بين أمريكا وأوروبا

ولقد طالت هذه الصراعات كل مجالات الإنتاج الصناعي، وقد تمّ تواف إلى حسم نهائي فقد أوجدت أزمة مستديرة ناتجة عن فيض الإنتاج في كل هذه القطاعات لها شهد الانهيارات في أسواق المال (الناتجة وفتتد عن هذا التنافس) سنوات ١٩٨٧ و

١٩٩٠ كما يمكن تلخيص الضيق الذي كانت تعانيه الشركات الصناعية الأميركية، وهو الأمر الذي دفع إلى إفلاسات متتالية، وإلى عمليات اندماج تحدث كل بضع سنوات (ربما عشر سنوات) وهو الأمر الذي كان يريد من احتلال العلاقة بين الصادرات والواردات الصناعية

وربما كانت الهيمنة المالية قد ظلت محصورة في الولايات المتحدة؛ حيث ظل الفائض العالي سيطرًا على قطاعات نموذجية في الأطراف، وفي مجمل النشاط البنكي والتجاري (وتوسع في النشاط الخدماتي) وكذلك ظل هو المهيمن في حذر العلاقة التشبيكية التي نتجت عن الوضع الذي شرب إليه للتو لكي كانت الأزمة تبرز أكثر في الاقتصاد الأميركي، وكانت تتمظهر في احتلال هام في التيار التجاري بمصنعة أوروبا واليابان<sup>(١٤)</sup> وهو الوضع الذي كان يستنزف التراكم المالي لديها، وكان يجبرها على تحديد الذهب في الأطراف (خصوصاً من الفوائض النفطية) (انظر الملحق)).

وسنلاحظ بأنه كان كلف تراجع وضع الشركات الأميركية التنافسي تزيد التراكم العالي لديها خصوصاً بعد أن غدت مركز لاستثمارات المالية (التي ستكون في أسس الأزمة العيفة الراهنة).

طبعاً يجب تلخيص الوضع الذي نشأ عن انهيار الاشتراكية، وولائي مهية الفصل بين "العالمين"، ومن ثم؛ تشكل العالم كمسوق واحدة حيث لم تتحوى بلدان الصدمية في النمط الرأسمالي إلى سوق للسلع التي تنتج في الدول فقط (كما كانت تأمل الطغمة إمبريالية)، بل أصبحت هي ذاتها منتجة نسلع التي تنافس في هذه السوق العالمي كذلك حسنت بعض الدول في الجنوب (وهذه الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) وضعها الصناعي مما أدخلها، وبجورنياً، في الإطار التنافسي العالمي

إس، لقد أنتج كل هذا وضع أزمة مستفحكة في القطاعات الصناعية المختلفة وفي السلع الزراعية (التي تنفخ دعماً حكومياً هائلاً)، الأمر الذي كان يضع مجمل الشركات التي تنشط في هذه القطاعات في "وضع حرج"، ويجعلها عرضة للإفلاس وربما كانت

صيرورة لانهايات في العقد الأخير توضح هذه المسألة وهو ما  
شاهده اليوم كذلك، مثلاً للأزمة بعبقة التي تعيشها صناعة  
السيارات والتمركز العالي الذي بات يحكمها، وكذلك تحولات  
الرسمان المهيمن في نهيار شركة فورد أيضاً أزمة شركات بويغ  
وايرباص للطائرات، صناعات التكنولوجيا الحديثة

هذا الوضع كان يقود، في الماضي، إلى الحروب بين البلدان  
رأسمانية؛ حيث يكون الحل في هيمنة رأسمال معين (قومي)  
على أسواق أوسع (إضافة إلى السيطرة على الموارد الأولية) لكن  
الوضع المتسبب للرأسمال من جهة، و"التفوق المطلق" للعسكرية  
الأميركية من جهة أخرى، فرض أن تجدي الحرب بالشكل الذي بدأ  
منذ سنة ١٩٩١؛ أي عبر الدور الأميركي للسيطرة على الأطراف،  
باسم الناتو أو حتى باسمه وحده (وهو الغالب) وكان الهدف من  
هذه السياسة هو "قضم لأسواق" (التي كانت أوروبية/ يابانية  
نتيجة أن التركيز الأميركي يظل البلدان التي "خرجت" عن الطاعة  
بمحاولته بناء اقتصاد "مستقل"، والتي تعاوت مع أوروبا و اليابان،  
وكانت مجال التوسع الاقتصادي الأوروبي الياباني خلال  
السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي)، والتحكم بالنفط في  
كل العالم من أجل ضبط التنافس، وتكريسه عبر السيطرة الكاملة  
للالحتكارات الأميركية<sup>٢٣</sup>

وهو الوضع الذي فرض بشوء الفوضى العالمية من أجل تأميم  
"إمبراطورية الفوضى" كما أشار د. صغبر أمين في عنوان كتاب له  
صدر ربما عام ٢٠٠٩<sup>٢٤</sup>

إن بالتالي، إزاء وضع تنافسي كان يقود إلى الركود، وإلى  
تفاديه إلى مرحلة تقارب تكسب ولاشك في أن الاقتصاد الحقيقي  
(الصناعة والزراعة وحتى التجارة والخدمات) يعاني من التآزم  
الذي بات ملازماً له، ربما منذ السبعينيات من القرن الماضي، رغم  
تفاديه التآزم، وتضخمه وأي دراسة لوضع القطاعات الصناعية  
سوف يتفلس هذه الحقيقة وهو الأمر الذي فرض انخفاض معدل  
الربح في مجمل القطاعات خصوصاً الصناعية

وأيضاً سنلمس بأن هذا الانخفاض في الربحية كان يتوافق مع  
تضخم التراكم المالي

## استثمار الأزمة المالية الرامية

لا يزال النقاش حول الأزمة المالية محصوراً في جزء هامشي يعتنق بالمخاطر العالية التي يحصل عليها مديرو الشركات أو على الممارسات "غير الأخلاقية" التي يقوم بها هؤلاء، وحتى المساهمين، أو روح المغامرة الفائقة عن الحد ولهد ذاتي الحلول متوافقة من هذا التحديد للأزمة. الأمر الذي يهيئ حلول فائضة، قصيرة النظر، وسرعان ما سيبدو عنها

الأساس هنا هو الإجابة عن سؤال لماذا هال الراسمالينور الى تحرير لخصاء مالي، والدخول في ممارسات مالية معقدة يعتمد الريح فيها على المضاربة، وليس على فائض القيمة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي يمكن أن تفتح الباب لتقديم حل حقيقي للأزمة

فإن كانت الأزمة للاقتصادية تتعامل خلال العقود الأربعة الماضية، فإن التراكم المالي الذي بدأ أن الاقتصاد الحقيقي لم يعد قادراً على استيعابه في إطار النظر إلى استقرار عدم في الخط الراسمالي، وبالتالي حساب كافي بوضع "السوق"، يد "عملية الضغط" من أجل فتح آفاق جديدة للنشاط خارج هذا الاقتصاد، وليس من أجل سوى المال ذاته وهي بمسيره التي قطعها "تحرير الفضاء المالي"<sup>(١)</sup> والتي فتحت، الأفق نشاطات مالية محض بدءاً بالمضاربات المالية، إلى اختراع المشتقات المالية، إلى صناديق التحوط، إلى تجميع سواك الأسهم وعولمتها، وصولاً إلى تجميع سياسة الإفراض الدولي والفردي، والاعتماد على لفائدة

والقد تضخم هذا القطاع من حد كبير حيث أصبح يمثل نسبة تفوق الـ ٧٩ من الحركة اليومية براسمال وكذلك أصبحت حركة ر من المال قصير الأجل (الذي يغطي عنه طابع المضاربة) تضخم بكثير من حركة الراسمال طويل الأجل بمعنى أن حركة الراسمال النابت (الذي هو وحده يتعلق بالاقتصاد الحقيقي) أصبح يشكل جزءاً ضئيلاً من مجمل حركة الراسمال وهو ما يعني سياسة الطابع المضارب على جعل الاقتصاد العالمي وبالتالي أحكام الاقتصاد الحقيقي بعد "الاقتصاد الافتراضي" الجديد

بعد ظهور وضع هذه الحركة الجديدة بأنه تطور إيجابي في

برأسمانية، وجرى التسهيل لانتشار الاقتصاد الافتراضي هذا لكن؛ سيظهر اليوم من كل ذلك كان من قبيل "الأيديولوجية" فقد فرض تحرير الفضاء المالي ومن ثمة فرض تعميم البنوك على صعيد عالمي، كما فرض على الأمم المخلفه ان تفتح أسواقها بحركة رأس المال دون قيود بالكامل من أجل ان تسط كئنه هامة من المال كانت تتراكم في البنوك دون أن تعيل إلى التوظيف في الاقتصاد الحقيقي هذا يطرح السؤال عن سبب ذلك، لكن سنشير إلى ان هذا التراكم فرض ان تصبح القروض أكثر سهولة، وبالتالي أقل حذراً. كما جعل المخاطرة جزءاً أساسياً من النشاط المالي وأن تكون المضاربة في سوق الأسهم عمية يومية لعلايين البشر في كل العالم. وبدأ ان هذا "الاقتصاد" هو الاقتصاد القرن الحادي والعشرين، والذي يمثل تطور جوهرياً في رأسمانية التي لا تني تجتذ ذلتها كما أشار د. فؤاد حمزي قبل عقدين (١٣)

ولاشك فقد كان تعميم التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت خصوصاً) في سياق تسهيل هذه العملية التي تسمح بحركة فائقة السرعة للمال، ويتواضع لصيق لاسواق الأسهم في العالم الآن؛ ما كان يبدو تقديماً إلى أبعد الحدود، جاء كحاجة لكتلة هامة تبحث عن طرق للنشاط خارج إطار للاقتصاد الحقيقي عبر الراسع قصير الأجل وهو ما عمم، لارمة نتيجة التضايفات التي واجهها هذا الربط العالمي بحركة المال

ان السؤال الأساسي الآن هو حول الكتلة التي اسعفتها، مالية، ولم أطبق عليها تعبير الراسع لأنها باث خارج التوظيف المنتج، أو في إطار الاقتصاد الحقيقي عموماً فمن أين أتت؟ وبماذا باث تفرض (وليصر تعيل إلى) التوظيف في القطاع المالي وحده؟

إن التفسير البسيط يقوم على ان التوظيف في هذا القطاع يدر ربحاً، أي ما باث تدره الصناعة والزراعة وحتى التجارة والخدمات هنا يجب ان تدرس لماذا الربح هنا هو أعلى رغم ان هذا النشاط لا يجلب فائض قيمه (أي ان ن تصبح ن دون أن يكون قد دخل في تكوينها عمل المي وحده يجب فانض الفية)؟ وسنلخص بأن السبب هو وجود الكتلة المالية ذاتها التي تفرض المضاربة، فإن ضخمة حجم هذه الكتلة يجعل عمية المضاربة تفرض حركة تصاعدية في الأسعار، وبالتالي يحقق أرباحاً

وبالقي فإن مظهر لأزمة الاحول، والتي ذات أكثر خطورة وخطراً، فيتمثل في بحركة "العشوائية" التي تتميزها تلك الكتلة العالية والتي تفرض ان يصبح تضخم الأسعار سبباً في حدوث ركود وبالتالي توقف حركة العن ذاته. و يفود لإفترض مع فوائد المرتفعة والمركبة الى عجز عن المداد يهر صجعت القطاعات التي بات فيها القرض جزء من الحركة (حيث فرضت العتبات عالية بداول عهد لإفترض بسببه فائدة بفر قليلاً عن النسبة التي فرضت على المفترض وعكس في حركة دورانية لا تعرف ير تصل) وهو الأمر الذي يفود إلى انهيارات متعددة ومتتالية كما شهدتها هذه الأزمة المالية

هذا معنى ياتنا في خوف حركة مضاربات محسوبة كما يطل لكنها سرعان ما تطلب لتفجر اليه عالية كله. وحينه نعرف بر هذه الحركة هي الحركة الهيمية في مجهر للاقتصاد العالمي لتعكس الأزمة العميقة التي بات يعيشها النمط الرأسمالي طبعاً سواء كان الربح لاهل هو السبب (الربح هو اهل بكتير) أو، سبب الربح لاهل هو بروج كتلة مائه هائلة خارج النشاط في الاقتصاد الحقيقي فإن النتيجة واحدة، وهي دخوا ال معالية في زمة مستهضبة ومستمرة؛ حيث لم تعد المسألة تتعلق بغير لإنتاج الذي يفود الى الركود، وتصل عبر صراع والحروب مر جن السيطرة على الأسواق وتحسين مواقع النفاس، فقط بر أصبحت أزمة هال ينشط، ولا يستطيع الا بر ينشط في حقل لا يراكم فلذا، ويفود إلى تشكيل القطاعات التي سوف نطل لتفجر وفي صيرورة تصاعديه. لقد استغل المال من جديد، تحرر من تلك العلاقة التي فرضها الرأسمال الصناعي؛ حيث أصبح "قوى" تصدعه ومحمل للاقتصاد الحقيقي، ينشط عر بولد في مضاربات تضخم القيم دون إضافة حقيقية، ولكنها تفود حتم إلى الانهيار بسبب ذلك بالتحديد

واز قامت الرأسمالية على الرأسمال الصناعي، قبل ان يتدخل مع الرأسمالي المصرفي لتشكيل الرأسمال العالي الذي بات هو ذا "رأس المال" الذي ينشط في مجمل الاقتصاد الحقيقي (أي انه رأس المال صناعي وبني وبراغي وتجاري وخدمي معاً)، فإننا نشهد لأن

عودة بنوك لكي تكون هي محور للاقتصاد الرأسمالي؛ حيث أنها أصبحت هي محرك القطاع المالي الجديد ككل (الإفراض، المشتقات المالية المضاربة في البورصة) لقد غدت بالتالي عصب نمط الرأسمالي بعد أن كانت خادمة الإنتاج ومجل تحركة في الاقتصاد الحقيقي.

### مسألة التراكم المالي

طرح السؤال حول سبب ميل الرأسمال إلى العودة إلى أصله، أي التحول إلى مال من جديد، وربما يكون مهماً لتحديد السبب، لكن؛ سوف نشير إلى أن مستوي الأزمة هما نتاج السبب ذاته كما أنهم يقودان إلى مظاهر أخرى للأزمة هما مثلاً التراكم الهائل في طبيعة العملة الأميركية (الدولار) كتعويض عن اختلال العيرس التجاري وعن المديونية، لكن اعتماداً على سيطرة عالميه فرضت أن يصبح الدولار هو الموارى وهذا ما يمكن تناوله فيما بعد ومنها أيضاً الجروب العنصرية منذ سنة ١٩٩٠ والتي سوف تستمر بظهور قائمة

لقد كان سبب الركود هو "فيض الإنتاج"، هذا القصور الذي تنفسه ماركس، وأكد بأنه من السعاب جوهريه برأسمالية لكن؛ سننسى بأنه سبب تشكل الكتلة المالية كذات، فبما كان فيض الإنتاج يؤدي إلى عرض سلع أكبر مما يستوعبه السوق القائم، الأمر الذي يفرض التنافس الحدي، ندي بدور فاد إلى التمركز ونشوء الاحتكار كما أشار ماركس، تم لينس<sup>(١)</sup> لكن هذا التمركز لم يده التنافس الحدي ذاته. بل جعله أضخم، وأكثر خطراً ولهذا نلاحظ تمركز القطاعات الصناعية في عدد محدود من الشركات، التي باتت علاقه إلى أبعد مدى، لكنها تعاني من الركود نتيجة التنافس الحدي ذاته.

هذا الوضع فرض تشبع الاقتصاد بالتوظيف في مختلف قطاعاته منتجة والخدمات والتجارية وحتى البنكية التي سوف تكون مدخل نشوء نشاط جديد

لكن فيض الإنتاج يراكم الأرباح بعد أن يعيد كلفة الرأسمال ثابته، ولاهتلاك ويهدد وصب الرأسمالية إلى لحظة لم يعد ممكن فيها التوظيف في الاقتصاد الحقيقي ككل هذه اللحظة ربما،



بشأن هذا نهاية سميات القرن العشرين حيث بدأ الميل "تحرير  
الفضاء العالي" بمعنى أن لأرباح كانت تحقق تراكمات في لحظة  
خارج إمكانات الاقتصاد الحقيقي لهذا بدأ يتراكم في البنوك لكن  
كمال هذا ربما توضحبت عملية الركود مع عملية التضخم لكي نتج  
من اسمي في لأدب الاقتصادي بالركود التضخمي<sup>(٤)</sup>، حيث خلفت  
الكتلة العالية المتمثلة وضفاً فرض زيادة تصاعديه في أسعار  
رغم الركود القائم بالفعل

إذن، فإن فيض الإنتاج هو الذي يوصل إلى كل هذا التراكم  
العالي، وإن عجز لاقتصاد الحقيقي (نتيجة حدود تسويق  
الحكومة لمنطق الرأسمال) عن امتصاص هذا التراكم هو الذي  
يجعله في وضع يدفعه إلى أن يبحث عن أفق جديدة خارج  
لاقتصاد حقيقي ذاته، وهو المال ذاته ولأنه ليس من فاصل بين  
رأس المال بشكل نشاطه عبد على الاقتصاد الحقيقي ذاته  
ولقد شهد كيف أن الإفلاسات التي نتجت عن لازمة، والتي  
طالت بالأساس "قناة وسطى" راهت على المضاربات في  
البورصة أو اقترضت من جل السكن، أو حتى من أجل الزينة (كما  
في أميركا)، أو توظيفات صنایق التفاعد التي طالت العاملين في  
أميركا (وربما في أوروبا)، أو حتى الرأسماليات أقرته في لاسم  
المخلفة التي وظفت في المال، أو حتى "قناة وسطى" في هذه  
الأمم، خلفت وضفاً فرض تراجع القدرات الاستهلاكية لعاملين  
ينشر الأمر الذي انعكس على تراجع حركة الشراء، التي بدورها  
رأدت من مشكلات القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية  
والتجارية بشكل كبير لقد تقلص، إذن، الطلب على السلع، وهذا  
يعني تناقص الألفة التي يعيشها القطاع المنتج ومجمل لاقتصاد  
الحقيقي، والتي أشهد أنها قبلاً

هذا أصبح قطاع المال عبئاً على الاقتصاد الحقيقي، ويفرض  
تعمق لازمة التي يعيشها بمعنى أن منطق انمضربه الذي يجذب  
به الفئات التي تحصل على مداخيل معقونه، والتي تكون عادة  
هي التي تحرك السوق، يقود إلى إفلاسها وبالتالي تقصص مقدراتها  
على الاستهلاك الأمر الذي يعيق الركود هذه الحلقة الدائرية باتت  
تحكم الرأسمالية وربما ليس من مكانه لكسرها؛ حيث سوف  
يبقى فيض الإنتاج وفق منطق الرأسمالية يركم المال الذي لا

مستطوع إلا أن "بنسطة" لكي، لا تم يكن لا رار الريح، فلكي يحافظ على قيمته إزاء الميل لطبيعي بعضهم الذي يلازم الرأسمالية، لكن الريح يفرض على الرأسمالي فرض أن يفرض في هذا المظهر دور أو يفكر في الفوق قب البعيدة، فهو قضى النظر ككل ياحت عن ربح وسوف يفرض ملاحظة المضرب استمرته في الأزمات التي تتضخم كذلك.

من الاقتصاد الحقيقي باب مهدد من هذا شدة العالي، ورغم تلمس نتائج الأزمة الراهنة في سطوة التراكم العالي هذا، (وليس الراسخ) لا تسمح للرأسمالية بأن تبحث في حذر الموضوع، أو حتى أن تدافع عن الاقتصاد الحقيقي في مواجهته لقد غدت بحكومات الرأسمالية لأموال على البنوك وسمح بإفهار شركات صناعية ضخمة وهذا أمر هلفت. ويسير إلى هيئة الطغم العالية على مجمل الرأسمال، وبالتالي عبر حكومات في البلدان الرأسمالية ولائ الأزمة في التركم المالي ذاته، الذي عززته بحكومات، فقد عاود سيرته لانتها. وهو لا يفرض سوى على أن يعيد هذه السيرة، وبحكومات لا تقوى على مجابهة، إن لم تكن من خيار سوى نهوض أكثر هي، الأزمة ليس من خيار عدم ينولد سوى لإفراض من جديد، و لتناول في المشتقات المالية، ووضع استثمار نشاط اليورصة، ودخلي المضاربة

نعم هذا نهوض يعنف حيث يرفض أن يموت بهدوء في أكمة البؤس لكنه يخيق حالة من الفوضى والدمار شامير وربما يجب أن نحظ بهلافة بين سيطرة الطغم المالية هذه وسياسة الحرب المفضوذة منذ عقد الأخير من القرن العشرين وكادت الفوضى عاتمة التي تجتاح العالم، وأيضاً الأوبئة والأمراض وتمهيد البيئة، والدفع نحو التعضب والانفلاق، والتفتت المجتمعي، وتدمير كل أسس الحديثة (٢٧)

### المسحرة

إذا انطلقنا من مبدأ العرض والطلب الذي هو في صلب اقتصاد السوق الرأسمالي، سنلمس بأن هناك كمية كبيرة من السلع والخدمات معروضة في السوق في المقابل هناك أيضاً كمية ضخمة من المال معروضة في السوق طبعاً من الطبيعي أن يوازي هذا وبالتالي يخرج الرأسمالية من حالة الركود المستديم التي

دجلة، فيها مند عقود هـ هو منطق الرأسمال، وهذا هو وضع  
فلون العرض والطب؛ حيث كتلة هائلة من السلع بلائها كتلة  
هائلة من المال كن المنة (لو المـحرة) تكمن في كل من  
السلع ومال هم معاً هي يد وحدة هي يد الرأسمالية هي  
لأشخاص ذاتهم اليها معا برسمالية ذاتها من للتشترى وبيع  
في ذاتها ولداتها بعيداً عن الطبقات العامة وكل الفقراء، وعمر  
الشعوب

ربما هذا ما يظهر كيف ان الرأسمالية هي تنوع، متفرقة كما  
يشير سيمر أمين<sup>٢١</sup>، انها تملك كل القراء الممكن، ونعبر من كل البذخ  
الاجتماعي، لكنها توجد محتملات عاجزة عن شراء سلعها او خسر  
توظيف مالي، إنها تضع ذاتها في ابراج منفصلة عن العالم الواقعي،  
وهي لا تني بحاصر ذاتها وتفرق في وضعها لذاتها خارج التاريخ

ان تعطينها سرب يجعلها توجد سوفا أضيق بكثير من حرجه  
صانعاتها والسلع التي تنتجها وهو ما يطمح في ازمة وهي كذلك  
تواكم المال في الحد الذي لا تجد مكاناً توظفه فيه، رغم الحاجة  
توسع في المراكز والأطراف للتوظيف لتطوير قوى الإنتاج  
وحل مشكله البضاعة والفقر والبيئة مهددة خدمة لتلك الارباح  
تهائله. لقد حصرت كتلة المال في يدها، وأطلقت صاعاتها لكي  
تنتج أكدا من السلع، التي لا تستطيع الصيقل الشعبية الحصول  
عليها، لأنها لا تملك المال، رغم انها هي التي يقوم على اكتافها  
فيضي الإنتاج، والتي يراكم فائض القيمة المسبوب منه ذب المال  
الذي يرب بمجمله "مستوعماً"

وفي كل ذب سوف نفس كيف سيظهر الاقتصاد التحليلي  
تحت عيب النشاط العالي من جهة، وكيف ان حالة الإفقار سوف  
تتوسع وتتعمق بظان كط حاد وأسعة من البشر في الأضراف وفي  
مراكز كذلك فإذ كانت الأزمة منها في نفوذ إلى اليأس الرأسمالية  
حيث سوف تبقى تتحلل ببطء، لكن بهدف أيضاً فإن مقادير هي  
تني يحكي أن تفضي إلى تصاعد الصرخ الصيقي، وبلور البدير  
الذي يطرخ تجاور الرسمالية ككل

## ٢) الأزمة المالية باتت أزمة مستمرة في الرأسمالية

لأزمة المالية العالمية لا تزال في مركز الاهتمام، رغم كل

التصريحات التي تصدر لكي تشد نيتها. ورغم القولاء التي تصدر من أجل ضبط "مخبراتها" التي تتعلق بالفساد أو المروج للمخدرات، أو غراب الخوالب التي تخرط الفضاء العالي، ورغم العمل لتحصيل البنود، عباء لأزمة يفرض ضرائب عليها وإد كان السعي إلى تخفيف الوضع هو الذي يحكم مسدس الدول، أو كان السعي لتعطيل الوضع هو هدفها، فإن الأزمة تتوسع بدل أن تتوقف. وانكاساتها لتظل العام كنه فقد طالب دولاً من المودس بعد دبي (يعكس مراجعة المحقق). ويمكن أن نصل إلى إسبانيا ونيوزيلندا وروسيا، وحتى بريطانيا، وبعد تعود لتطالب الدولة الأميركية بعد الضخ العالمي الهائل ندي حسب كديون على الدولة

لا بد أولاً من أن نشير إلى أن الأزمة هذه المرة ليست أزمة تقليدية؛ أي ليست أزمة ككل لأزمات الصابون، وإن تشابهت في بعض المسائل؛ حيث إن الأزمات السابقة كانت تنطلق من الكماد نتيجة فائض الإنتاج في السلع، وندفيس السديد بين الشركاء. وهو ما كان يعكس على مجمل الاقتصاد العالمي، لكن ورغم أن الرامعالية تعاني من أزمة فائض الإنتاج منذ ما يقارب الأربعة عقود، وبالتالي كان يتحقق التطاحن بين شركاء، الذي أقصى ويغضي إلى الإفلاس، فإن أساس أزمة هذه المرة هو اعقق من ذلك، لأن الأمر يتعلق بكثرة هائلة من المال باب امدها خير وحيد هو بضرورية كما يثبت تضخم من اتراكم العالي وتعلي من الانياح إلى حد يات يهدد الاقتصاد الحقيقي. وهذا أصبح تمص الفاض العالي لدى قطاع كبير من البشر كما تهدد مد خيلهم، وهو الأمر الذي يلود إلى تراجع شديد في القدرة السرائية، تعقق من أزمة شركات المنتج (الصناعية والزراعية) وكل الشركات في للاقتصاد الحقيقي، حيث إن تراجع القدرة استراعية سوف يفود إلى الكساد كدليل الأمر الذي يفود إلى خلق حادة من الكماد المركب.

المسألة التي يجب أن تصدري الانتباه هي هذه لكنه العالية بضخمة، لأنه بات أساس أزمة مستمرة. والتي لا حل لها لأنه أصبحت كدند، نتيجة "عجز" القطاع المنتج عن امتصاصها، فقد أصبح قطاع متعباً في ظل السوق الذي تسمح الرامعالية أنه يعسكه نقد أفضى النهب الذي تصرمه الرامعالية (سواء نهب فائض القيمة أو نهب السهوب) إلى أن يصبح اتراكم العالي كبر

من مقدرة الاقتصاد الرأسمالي ذاته على أن يسوِّعه في القطاع  
المنتجة أو في الاقتصاد الحقيقي عمومًا لأنه لا إمكانية لزيادة  
الربح من المبيعات أو بعبارة أخرى أرباح الزبائن الذين كانوا  
يشترون السلع الضرورية ويضطر عن ذلك لعدم مصلحته  
للكساد. لهذا فإن زيادة في التوظيف في الإنتاج سوف تزيد  
من مشكلات فيض الإنتاج، وبالتالي إلى ميل معادل يربح إلى  
الانخفاض كما أن كل زيادة في الأجور جرت في العقود الماضية  
ثم نقص إلى زياده مماثلة في الاستهلاك نتيجة الميل إلى الادخار  
بدي قنات الوسطى على أهل أن تكون قادرة على أن تقدم مقاييسها.  
أو كانت توظف ذلك في أسواق الأسهم، وهو ما يعني إنقاص الربح  
نتيجة رفع الأجور دون توسيع السوق وزيادة المبيعات وبعدها  
دخول أموال جديدة في مجال الاستثمار هي تلك الفوائض التي  
يمكن أن تدخرها طبقات الوسطى والتي تكون نتيجة ارتفاع  
الأجور

وزيادة التوظيف في القطاعات المنتجة من أجل توسيع السوق  
عبر خلق مستهلكين جدد يفود إلى تعميق الاختلال القائم نتيجة  
فيض الإنتاج ذاته لأن كل صناعة جديدة سوف تعرض وجود  
فيض منتج خاص بها، وهي عمية تفضي إلى تراكم السلع الكاسدة  
رغم توسيع السوق وهكذا يحدث كلما توسع الرأسمال بحيث الأمر  
بدي فرض أن يصل التوسع الصناعي إلى حدوده القصوى.  
وبالتالي تسيع الرأسمال الصناعي وهو ما ينعكس على كل  
القطاعات الأخرى في الاقتصاد الحقيقي، التي بدأت تنبعث كذلك.

من هذا المنطلق سبب الذي قاد إلى نشوء تراكم مالي هائل  
خارج الاقتصاد الحقيقي لكر كل من لا يوظف يموت هذا قانون  
رأسمالي الأمر بدي فرض البحث عن "قنوات" سقاط هذا التراكم  
الذي يتجفع في البنوك كما انقلب قبلًا وسيكون سقاطه مالياً  
محضاً لأنه العجاء الوحيد خارج الاقتصاد الحقيقي بهذا كاس  
المديونية (ومنها مديونية البلدان المحلفة هي أحد أشكال النشاط  
مالي، وكذلك "الفقرات" (وحشي الحروب) لكن ضخمة الأمر  
فرضت البحث عن مخرج جديد، وهو الأمر الذي جعل تحرير  
الفضاء المالي عند السبعينيات مسألة لا بد منها، بل حقيقة  
لتناسع سوق جديدة تتعلق بالاستثمارات المالية، التي توحدها

تضخماً مالياً جديداً جعل حجم الكتلة العائمة أضعاف حصة  
الاقتصاد الحقيقي، و ضعاف اضعاف نتائج الإجمالي العالمي للأمر  
الذي أوجد فوضى مادية هائلة

لقد تفجرت الأزمة نتيجة نشاط عدد فعال بالتحديد، حيث برز  
بعضه توجع لشخص، وخميا في الأسعار، لكنه يدهر لاقتصاد  
حقيقي، فكما شرب بعض التراكم العالي لدى الفئات المتوسطة  
وكذلك لغالب القيمة في الأطراف، من جهة ويقود إلى إفلاس  
هائلة في البنوك، التي هي وسيلة الإقراض وأيضا في الشركات  
المنتجة التي تقترض سجاواه، وضعها الناتج عن الكماد، والتي  
تفرض لأزمة كساد أعنى يفرقها في المديونية ويقودها إلى  
الإفلاس

### ثم تسم الأزمة العاصية إلى؟

**عرب صدوت على أزمة العاصية التي تفجرت في أيلول /**  
سبتمبر سنة ٢٠٠٨، ولازمة لا تزال قائمة، وهي تعوض بدل أر  
توقف، رغم كل التصريحات التي تطعن، أو تريد أن تطعن

لقد بدأت الأزمة كأنفجار فقاعة ديون الرهن العقاري، مما حفز  
البنوك عينا فضى إلى انهيار أكثر من ثلاثمائة بنك، منها بنوك  
ساحية رغم أن الحكومات سارعت إلى تقديم الدعم الهائل لهذه  
بنوك خشية آتاهم البنوك الكبيرة أكثرهما ينبغي لكي يفتح لها  
على الانهيار" (٢٨). لكن تلك فضى إلى تراكم مديونية البنوك،  
حيث زالت تزيد على جعل دخلها القومي، ووقفت العديد من  
دول في أزمة الفقر عن اسداد وهو الأمر الذي فرض التسارعة  
لتقديم الدعم لها من الدول التي لا تزال لم تصل إلى حد الأزمة.  
كما من البنوك التي كانت بالكاد قد خرجت من أزمتها نتيجة الدعم  
الحكومي لها

لكن، إذا كانت البنوك قد حصلت على الدعم بون مغايل تقريبا،  
أو على شكل "قبوض" ممتد، ومشاركة ببول في الملكية، فإن  
عجز دول فرض انحب عن مصدر آخر من أجل تسديد فائورة  
الديون المتراكمة، فقد لجأت إلى سياسات تشد، حيث يجري  
تقليص قوة العمر وتخفيض الأجور والتخلي عن، أو تقليص  
الضمان الاجتماعي والصحي وضمان البطالة، ومن ثمة زيادة

الضرائب، وهو الأمر الذي يعني تقصص القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهور وضعهم المعيشي، وزيادة البطالة وهذا يعني تراجع مزارع السلع والخدمات وبالتالي شحوة أزمه في القطاعات منتجة والخدمية وهنا تتنقل لازمة، كما نلاحظ، من القطاع المالي إلى القطاع المنتج والخدمي، وتجري أي ما بات يسمى للاقتصاد الحقيقي.

وإذا كان هذا القطاع في أزمة عند عقود اربعة حيث انني التمسد إلى أزمة في القطاع الصناعي نتيجة التناقص الشديد بين الرأسماليات، وكذلك في القطاع الزراعي، فإن السياسات العالية الجديدة القائمة على التقشف وزيادة الضرائب سوف تؤدي إلى تفاقم أزمة هذه القطاعات، وبالتالي إلى دخول الاقتصاد الرأسمالي في دورة جديدة من الازمات عمق هذا يظهر إلى الآن

من المسئلة التي ياتت تحكم للاقتصاد رأسمالي تعمل في شحوة كتلة مالية هائلة خارج للاقتصاد الحقيقي، نسبت في العقود الماضية في القطاع المالي فقط أي في سوق لأسهم والمضاربات في أسواق العملة، ثم في المشتقات المالية التي جرى "اختراعها" من أجل استيعاب هذه الكتلة المالية الهائلة وهذه كلها تفضي إلى تضخم متصاعد في الأسعار يوصل إلى تشكل فقاعات مالية لا بد من أن تنفجر وهذا ما ظهر في أزمة الرهون العقارية في امريكا وأزمة المديونية في اوروبا ويمكن أن يظهر في أشكال أخرى في الفترة القادمة وهذه الازمات تفضي كما لاحظت إلى انهيارات مالية هائلة تطيح بالاقتصاد ولقد لعبت أدوار على دعم البنوك والمؤسسات المالية بما يقارب الثلاثة تريليونات دولار، ثم كمت كديون عبر الدول بالإضافة إلى أن هذه الكتلة المالية قد فرضت توريث العديد من الدول في الاستدانة، مما أوقعها في لأزمة الزهنة (اليون وأيرلندا، والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا وهنغاريا). وهي الينس التي اخذت في تطبيق سياسة التقشف.

وما لا يزال مخفياً هو أثر هذه الازمة على الأمم المختلفة، التي هي مجال نهب الشركات الاحتكارية؛ حيث وقعت في أزمة المديونية عند زمن طويل، ولا تزال تحكم بمفاعيلها، وكما وقعت تحت رحمة الارتفاع الهائل في الأسعار وأيضاً تحت رحمة النهب

الذي تعبره الحكمة منطق هابوي

إن المشكلة التي باتت تجعل الوضع أكثر سوءاً هي وجود التراكم العالي هد وهو لأمر ندي يجعل الأزمة مختلفة كلب عفا كائنه في ناضي حيث لا حل لنشاط هذا المال م دام من غير المعك أن يوظف في الاقتصاد الحقيقي سوى م يفرض بعض اقتصادياً يقوم على النشاط العالي الذي لا يجب فائضاً (رغم أنه يجلب ربحاً هائلاً و إفلاسات هائلة كدست). وهو اقتصاد المضاربة وبالكسبي فإن كل الحلول المطروحة، والممكنة، ستكون عاجزة عن تجاوز الوضع الراهن سواء خففت الأزمة لمديري البنوك أو لاختارق المضاربين، أو لتفرض الفوائض الواسعة، أو لفرض الضرائب على البنوك (كف يفعل براك اوياها) فالصل لا يقبل الموب وحده ويارادته، ونهد سوف يستمر في إغراق الراسمالية و الفرق هفي فيس من حيار امامه إلا م يفرض تعميم اقتصاد المضاربة، وسيادة النشاط العالي كنشاط مركزي في النمط الراسمالي وهو الأمر الذي يقود م يقول بان لازمة هذه المرة هي رمة مستعرة، لا تؤلف فيه، كف كان يحدث في الارباب السابقة

إنك راء تراكم مالي باب عبناً على الراسمالية ذاتها؛ حيث لا يجد سوى النشاط العالي منفذاً به لكي يتراكم أكثر بينم تتوسع الطبقات التي تنهر إلى م دون خط الفقر، وتتوسع البطالة، وتعمق حاجة الأمم المكنة إلى بد، قوى متجهة، وهي بفرق أصلاً في فقر والبطالة ولتهميش ولاشت في أن هد التراكم العالي يمكن م يحقق بهضة عالمية هائلة فيف إذ وظيف هناك، لكن ذلك يفترض تجاوز منطق الراسمالية

وكمك يمكن لتخني عن هذا المال دون أن يهتر الوضع لاقتصادي، وربما من أجل تحقيق تطور رعي فيه. لكن هد يستلزم تجاوز النمط الراسمالي ذاته حيث إن الوضع الذي هو فيه هو نجاج لتكوينه هو حالة طبيعيه فيه. أكثر من دت هو حالة ملازمة له فلكي لا يتشبع التوظيف في الاقتصاد الحقيقي ولا يحقق تراكم مالي لا وظيفه له سوى المضاربة، ليس من المعك سوى تجاوز الراسمالية ذاتها

نهد وجدت الصراعات الاجتماعية تتصاعد في أكثر من دولة



أوروبية وربما في عموم أوروبا، لكنها تنتقل إلى أطراف. وسوف  
تنتقل بشدة أكبر حيث إن هذه المناطق عانت من نهب الفريع  
طينة العقود الماضية، وهي الآن تتعرض للنهب الأشد من أجل  
تجاوز الرأسمالية أزمة السيولة التي ستكون من الآن فصاعداً  
أزمة مستمرة

### ربما إفلاس الدول

#### مرحلة جديدة في الأزمة العالمية

تعمق الأزمة يظهر في تفجر أزمة المديونية التي ضربت كلا من  
اليونان وإسبانيا لكن تراكمت ديون على ديون طال البرتغال  
والبرتغال وإيرلندا وبعض بلدان أوروبا الشرقية لقد بدأت الأزمة  
العالية العالمية في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ بإفلاس بنوك وشركات  
قراض من حجم التقليل، لكن يبدو أنها وصلت إلى مرحلة إفلاس  
الدول بعد الوضع الذي تعانيه اليونان والإضرابات التي تحذر من  
ضخمة المديونية التي باتت تعانيها أميركا، وما يمكن أن يطرأ كل  
من إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وحتى بريطانيا هذه الأزمة هي  
التي باتت تطفئ وتكدر بالهيار المالي الجديد، ربما يكون أضخم من  
داد الذي طال البنوك ومؤسسات الإقراض، لكنه هذه المرة يتركز  
في منطقة اليورو أي أوروبا، حيث تبين أن دولاً مثل اليونان  
والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا وحتى إيطاليا والنمسا وبيلجيكا  
وفرنس تعاني من مديونية توارى أو تتجاوز نتائجها الداخلية  
الإجمالي، ولقد تسارعت عملية الإفراض في سنوات الثلاث  
السابقة، خصوصاً بعد الأزمة العالمية العالمية

وحسب التقديرات فقد بلغ انكشاف المصارف الأجنبية مجتمعة  
على ثلاث دول من منطقة يورو هي اليونان والبرتغال وإسبانيا  
أكثر من ١,٦ تريليون دولار (١,٣ تريليون يورو)، حصة إسبانيا  
وحدها هي ٨٠٩ مليار يورو واليونان ١٦٤ مليار يورو، والبرتغال ١٩٨  
بليون يورو وهو وضع خطير ويهدد باستكاس أزمة تصديد الديون  
على المصارف ذاتها التي لا تزال تعاني من الأزمة السابقة رغم  
الضخ الضخم الذي قامت به الدول من أجل إنقاذها

وبما أن أحدًا مديونية بعض بلدان منطقة اليورو نجد مثلاً أن  
مديونية اليونان تقترب من ١,٢ تريليون من نتائجها المحلي الإجمالي،

وسباني تقترب من ٦٦٢٪، والبرتغالي تقترب من ٩١،١٪، وإيطالي تقترب من ١٦٦،١٪، وبلجيكا تقترب من ١٠١٪، والنمسا تقترب من ٧٥٪ وهي في مجمل منطقة اليورو ٨٢٦٪. وفي بريطانيا ٦٢٪، والولايات المتحدة ٩١٪ وهذا ما يلقي عبء كبيرة على الميزانية نتيجة النسبة المرتفعة التي يجب على الدولة أن تدفعها كإقسط لهذه الديون وهو الأمر الذي قد اليوس إلى الوصول إلى حالة العجز عن سدادها، وما تعاني منه كل من إسبانيا والبرتغال وأيرلند، وربما إيطاليا، أيضاً بريطانيا والولايات المتحدة التي قدمت مساعدات هائلة للمصارف والشركات خلال الأزمة التي اندلعت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ (ولأرقام يوردة هذا هي سنة ٢٠١٢)

ولقد أوشكت اليونان على إعلان إفلاسها، وهو الأمر الذي كان سيفتح على انهيار اليورو وتفكك الاتحاد الأوروبي فالإفلاس يعني الانسحاب من منطقة اليورو كما يعني إفلاس عشرات بنوك الأوروبية (الفرنسية والألمانية خصوصاً) التي هي بدائل وأهد تسارع البلدان برسمية لإيجاد مخرج من هذا الكابوس، الذي يفتح على إفلاسات أخرى بينا مثل إسبانيا وأيرلندا والبرتغال، وربما إيطاليا وبالتالي يفتح على انهيار مالي كبير يطال النمط الرأسمالي ككل

هذا يدخلنا من جديد في دورة الأزمة التي باتت تعيشها رأسمالية فقد حدث لانهايار المالي في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ على ضوء إفلاس الذي طار قطاع عقارات في أميركا والذي هدد بإفلاس أهم البنوك والمؤسسات المالية الأميركية والعالمية وما أن الأمر ينتقل إلى دول ليس من بلدان العالم الثالث، بل من أوروبا والذي يهدد بدوره بنوك والمؤسسات المالية، ليصبح السؤال هو من سينقذ الآن هذه البنوك والأميركا راكمت مديونية بلغت سنة ٢٠١٢ ما يقارب الـ ١٦ تريليون دولار أي أكبر من دخلها القومي. وفرضت تعيش أزمة لا تسمح لها بإنتفاذ أحد ريعها المالي. لكنها لا تستطيع حمل هذا العبء الهائل من الديون على بلدان جنوب أوروبا

يهدد تصبح بعض هي المنجأ الآخرين؛ حيث أنها تمتلك حجباً هاملاً من الدولار و يورو (ربما يصل إلى ٤ تريليون دولار)، ولقد دخلت على حذ هذه البلدان من قبل (إسبانيا) لكن تلك يستلزم

فهم ما يريد الصين إذا أمكن على هذه الخطوة فهي لن تقدر  
دبيور ببدان تشرف على الإفلاس نون أن يكون في تصورها من  
أفرض حرمته ما أو تحلق مكتسب اقتصادياً بغير

في الأحوال كلها، ليست المسألة الآن هي كيف تحل الأزمة  
وليس هذا ما يعنيها زيم كن مع ن تصل هذه البلدان إلى الإفلاس  
بعد أن باتت تنهب شعوبها وتعمل على حل الأزمة من خلال  
سياسة تشغلية قاسية فزيم يفرض ذلك كله إلى نهوض الصراع  
الصيني من جديد، ويعضي إلى تجدد الرأسمالية فهذه بلدان قادرة  
على أن تتجاوز الرأسمالية سواء لأني ببدان صناعية، أو لأني  
تمتلك طبقة عاملة قوية ومستوى من التطور الثقافي كبير كما  
تمتلك أحزاباً ونقابات

ولقد عملت البلدان الامبريالية على أن "تفقد" اليونان من خلال  
تدعيمها النفس غير فخر سياسة نفس صرمة، لأن الإمبريالية لا  
تساير عن ديون بل تزيد الودج لأعلى وعمت أيضاً على أن نجد  
حالاً لكل بلدان الأخرى التي ركعت مديونية تصل إلى ٢٠٠٪ من  
دخلها القومي (اليونان ٢١٠٪ وبقية البلدان ليست في وضع حسن)  
يقاها الحال اليوناني حتى انبأ أن يعيش هذه الإنكالية حيث  
تصل مديونيتها إلى ١٢,٥ تريليون دولار ودخلها القومي لا يتجاوز  
ال ٣ تريليون دولار لكن ما يساعدنا هو أن معظم مديونيتها هي  
مديونية داخلية، وبست بنوك عالمية وهو وضع لا حل له لأن  
قوائد هذه الديون تسكل عبئاً هائلاً على الدولة يجعلها تنهب  
المجتمع من أجل تسديد هذه القاتورة فقط

والمسألة في النمط الرأسمالي هي أن لا أحد من هذه البلدان  
قادر على الصناعات ونهيار البنوك المدينة، لأنها باتت عصب النمط  
رأسمالي، والمركز الذي يصحود على الكتل الهامة من المال الذي  
بات ينشط في ما هو "غير اقتصادي" بل "هالي" أي ينطلق  
بالمضاربة والديون والمشتقات المالية التي هي كلها بيع مال بصر  
وحتى أرباح هائلة دون حصة بمرور بالانحصار الحقيقي أي  
الصناعي والزراعي، وحتى تجاري والخدمي.

يهد ستكون هذه الحالة مظهر من أزمة أعمق هي أزمة النمط  
الرأسمالي ذاته، الذي بات المال فيه يهرس على الرأسمال

## ما هي أسباب العديونية هذه؟

سنلاحظ بأن الأزمة تصرب البلدان الأصعب في منطقتهم اليورو والتي كانت الأزمة العامة في الوسط الرأسمالي تنعكس عليها بولا والخصد هنا المرافقة التي كانت نهز مناطق لاضعف في مجاله تصدعة و لإنتاج عموماً لكن من الواضح بأن المؤسسات المالية الكبرى مثل غولدمان ساكس كانت تستغل هذا الوضع من أجل تشجيع للاعترض، وتدفع نحو زيادة الصرف والنهب من قبل براماليات المحلية وهذا ما ظهر في وضع اليونان؛ حيث ساعدت هذه المؤسسات على "الخطر" لمصلحة انضمام اليونان بمنطقة اليورو، فغلبت على العديونية المرتفعة من أجل قبول يونان في هذه المنطقة. وهذا سمى طيماً العلاقة التي بنت تشكل بين الطغمة المالية التي تريد تعميم التوظيف في مجرى تيار، والرأسماليات المحلية التي تكيف مع الوضع الجديد للرأسمالية، فتتحول إلى الوسط العالي واستغلال الظروف من أجل النهب الأعلى.

هذا سيجد بأن الآليات التي اشتعلت فيها الرأسمالية خلال العقود الأخيرة تفضي إلى تراكم هائل ذي طغمة وإفلاس ممتعة وصل إلى دول وهو الأمر الذي شهدناه منيه مع بدء نقود النشاط العالي الجديد عند سبتمبرات القرن العشرين والذي أفضى إلى "أزمة العديونية" التي عصفت ببلدان العالم الثالث، التي أدت إلى نهب "القطاع العام" ورفض الدولة، مع استمرار مراكمة الديون لكنها هذه المرة تطال دولاً رأسمالية وهو الأمر الذي يفرض وجوداً ربما تكون مختلفة عما حدث في العالم الثالث.

إذا كانت الموجة العظيمة قد وجدت من يتخذها حية، حصص الدول هذا العهد فإنه ليس من خيار لدى الدول المفسدة سوى نهب المجتمع وهذا ما يد في اليونان عبر قرار غلط بتقشف تصال كل الطبقات الموسعة وحقيرة يسى لأن ليس هناك من إمكانية لمساعدة بل لأن هدف الريح يفرض توسيع النهب إلى الرأسمالي أكثر حرصاً على مصالح مضارفيها وشركائها التي طبعت القروض لتتد الدول، لهذا سوف تفرض على الدول العديدة إجراءات صرامة من أجل نهب المجتمع. وقد قررت الحكومة اليونانية تخفيض الأجور ومزبات تقاعد وكذلك رفع

الضرائب على السلع وخدمات ضرائب جديدة وهو الأمر الذي يعني  
تحدٍ المستوي المعيشي لطاعات واسعة من المجتمع. أي توسيع  
الإطار ورواية بطالة واداء مهام المزاولة بطريقة التي ربما  
تقود إلى تغيرات عميقة في هذه البلدان وهذا ما يطرح السؤال  
عن إمكانية نجاح خطط التقشف ذاتها. وبالتالي العودة إلى  
تسوية حوز إمكانية وضع خطط سداد الديون، أو إعتر  
بالحال.

هذه هي الحالة التي يمكن أن نتفحصها في الفترة القابعة؛  
حيث إن الضغط الشديد على الوضع المعيشي شعوب تلك الدول  
يمكن أن يولد ثورات حقيقية، على الأقل يمكن أن يعني كل  
سياسات التقشف التي تفرضها حكومات، وهو ما يعني اتجاهها  
إلى رفض سداد ديون مما يمثل الأزمة إلى المصارف الكبرى من  
جديد.

وبالتالي يمكن القول بأنه لا يجب خطط التقشف فحسب إذا  
صراعات طبقية حقيقية ليس من حل لها، وإذا أخشيت الطبقات  
المتضررة خطط التقشف فحسب. راء أزمة، أعني في الخط  
الرأسمالي ككل. وهذا سوف يعرض منظمه اليورو إلى هزة عيفة،  
يمكن أن تطيح به، وتضعف وضع أوروبا العالمي النظارة ظهور  
أزمة الديون في الولايات المتحدة ذاتها.

### أزمة الرأسمالية وأزماتها

منه ٢٠٠٨ شهدت أميركا أزمة مالية كبيرة طالت الرأسماليات  
الأخرى من أجل الأزمة بعد، ولم تتوقف أفاعيلها وأميركا تنتظر  
البحر حديداً بعد أن أصبحت مديونيتها أكثر من مجمل دخلها  
القومي. ولقد دخلت معظم بلدان أوروبا بالأزمة من خلال تراكم  
مديونية عليها، فافت دخلها القومي.

تعد تراكم الثروة بيد الالية صنيلة جدا، و صبحت الشعوب  
والدور في أزمة مالية كبيرة، و عصب البلدان الأوروبية من جر  
حل أزمة المديونية على فرض سياسات التقشف سي تعني انهيار  
الوضع المعيشي لمئات كبير من الطبقات المتوسطة و هامة

والتقشف سي يحل مشكلة؛ لأن تراكم الحال يذهب إلى تلك  
الغاية التي لا تلي أضخم من ثروتها، دون أن تعرف ماذا تفعل به.

سوى الدخول في المضاربة والديون والنشاط المالي متعدد الأشكال وهو الوضع الذي يهز الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، دون أن يضيف فائض قيمه (الذي يتحقق فقط عبر العمل)، ويعمق من مقدرة الشعوب على العيش

هد كان في أساس الانقضاضات العربية وفي أساس الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج التي نالت تعمقاً عديداً من اسبانيا، لاورويو (اليونس واسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا خصوصاً)، وبب حجر الشعوب ضد "وول ستريت"، التي تمثل حشع المال وقدرته التدميرية ونهد صبحت المطالبات بتدمير وول ستريت تقوى في اميركا، وتقوسع عالمياً

لقد أصبح المال يهيمن على رأسمال، هد هو وضع العالم اليوم، ويعني بانه إذا كان الراسمال بالمعنى الاقتصادي، يعني عال موظف في قوى الإنتاج (الصناعة والزراعة) وفيما يكملها، من تجارة وخدمات، وهو م يسمي الراسمال المالي، فإن تشيع الأسواق من خلال ضخ مبالغ طائلة في هذه القطاعات جعلتها لا تستطيع استيعاب توظيف مالي جديد، فوض تحقوا لاربح الهائلة التي تراكمت (فالراسمية تقسم بفيض لإنتاج وفيض لاربح معاً) إلى نشاط مالي محض (وهو ما كان يسمى في القرون بوسطى بالربا)، سوء تعلق الأمر بالديون أو بالمضاربة على العملة والسلع والعقار أو بشعواء أشكال جديدة هي تنويع على النشاط المالي (تسمى المشتقات المالية) هذا المال، بعد أن سم يعد رأسمال، هو الذي أصبح يعمق من أزمة الرأسمالية، ويدفعها من الهيار إلى آخر، ومن تراكم مشكلة إلى تضخمها

بالتالي أصبح يحلق فوضى عالمية تقود إلى انهيارات اقتصادية متكررة، وإلى انهيار الوضع المعيشي لقطاعات كبيرة من شعوب العالم. فهذا النمط من النشاط يضخم من الأسعار دون أن يحقق فائض قيمه وبالتالي يؤسس لنشوء فقاخات سرعان ما تنفجر، فتهت فئات اجتماعية واسعة

ولقد أضرت إلى أن يجعل الدخل العالمي هو حوالي 11 تريليون دولار، بينما بلغت حركة المال ألفي تريليون دولار أي م يقارب الخمسين ضعفاً والفرق هنا يمثل تضخم قيم، ولا يعبر عن إنتاج

حققي وفي هذا الوضع طبع الولايات المتحدة - يقارب الـ ٦٠  
تريليون دولار بينما يبلغ ناتجها القومي الـ ١٤ تريليون دولار

هذا النمى تضخم المال، وتحكمه بالاسمان وهو الأمر الذي  
يفرق العالم في أزمة لا حل لها وتفرض انهيار وضع المعيشي  
يس في الأطراف فقط بل في بلدان المراكز كذلك. ويبدو أنه بات  
يستنهض موجة عالمية ضده ربما كانت تطوير بحركة منهضة  
العولمة التي بدأت منذ بداية هذا القرن

### الهوامش

(١) ما نشر فيه يشير إلى أن ديون الرهن العقاري بلغت ٦٢  
تريليون دولار، بينما كانت قيمتها الفعلية هي ٨ تريليون دولار فقد  
أدى تسهيل الائتمانية، وتقيام البنوك بالبحث عن الاقتراض من أجل  
الحصول على اليود إلى ارتفاع متسارع في أسعار العقارات هو  
الذي أوجد الفقاعة التي انفجرت سنة ٢٠٠٨

(٢) انظر مهديور "الانهيار، يوم الاثنين الأسود ١٩/١٠/١٩٨٧"  
دار الحمراء/ بيروت، ط ١/١٩٩

(٣) انظر رافي باترا "الكساد العظيم عام ١٩٩٠، هل بد  
يتحقق؟" دار الحمراء/ بيروت، ط ١/ ١٩٩٠

(٤) حول تجزئة النور الآسيوية هناك كتب عديدة، لكن ربما  
كان من المفيدة العودة إلى كتاب د زهري ركي "المنحة الآسيوية،  
قصص صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية" دار المدى للنقافة  
والنشر ط ١/٢٠٠٠ وكنت د محمود عبد الفضيل "الحرب والتجربة  
الآسيوية الدروس المستفادة" مركز دراسات الوحدة العربية  
(بيروت) هذا تقريرين التالي ٢٠٠٠

(٥) انظر جورج بيزمي فوستر/ فرد ماغذوف "الأزمة العالية  
العالمية وأزمة الرأسمالية" ترجمه عطية بن كريم الطيفيري مكتبة  
الفق، ط ١٣/٢٠١٠، ص ١٥

(٦) انظر جورج كوير "أصل لأزمات العالية، البنوك المركزية،  
فداعبات الانتمس محافظة فرضية السوق الفعال" ترجمة حاتم حميد  
محسن، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط ١١/٢٠١٠ وأيضاً.  
فرانسو موران "جدار المل الجديد" سوف يصدر بالعربية قريباً

(٧) انظر سمير أمين "عر الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية  
أو الخروج من الرأسمالية العارومة" روافد نشر والتوزيع/  
القاهرة ط ١٤/٢ ص ٣٦

(٨) كارل ماركس "رأس المال" دار التقدم / موسكو ج ١ ص ٣٧  
(٩) لينين "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم/  
موسكو ص ٦١

(١٠) المصدر ذاته، ص ١١٨ و ص ١٢٠

(١١) انظر كريستوفر تولينهاوس "هذه الشركات العظيمة  
الجنسيات التي تحكمنا" ترجمة مهنم بشريف، مشوراب و رارة  
الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨١، حيث يشير بي أن بدء  
نقود هذه الشركات كان بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث شهدت  
ورارة تعديل الاميركية من رفضها لاندماج الشركات خوفاً من أن  
يؤدي إلى تراجع المرحمة (ص ٥١-٥٢) ولقد شهدت من ذلك نهاية  
العتيبات (ص ٦١) هذه العملية اذ في خروج الرأسمال الاميركي  
في أوروبا (ص ٥٣ ٥٤)

(١٢) هذا مصطلح تعود صيغته لسمير أمين، الذي يكرر  
استخدامه في مؤلفاته. انظر مثلاً، سمير أمين "ما بعد الرأسمالية  
المتهاكة" ترجمه فهمية شرف الدين وسناء ابو شقر دار الفارابي/  
بيروت، ط ٢٠٠٢، الصفحات ١١٦ ١٢٣

(١٣) انظر جون بيلامي فوسقر وروبرت و هاكشيسني "أزمة لا  
نهاية لها. كيف ينتج راس المال العالي الاحتكاري ركوداً  
وانقراضات من الولايات المتحدة الاميركية وحتى الصين" ترجمة  
من الحسيني، معهد عين توما، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام  
والديمقراطية وجمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، ط ٢٠١٤، ص  
٩٢ ٩١

(١٤) هنا ما أشر إليه جاك خيراك بعد أزمة ٨ ٢

(١٥) يمكن العودة إلى كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره،  
ص ١٥٢-١٨٠

(١٦) يمكن مراجعة باتريك رتو وماري يون فيرر "الرأسمالية



في طريقها لتدمير نفسها" ترجمة سعد الطويل، مكتبة السروق  
الدولية-القاهرة، ط١/ ٢٠٠٨، ص ٦ ١٥

(١٧) د. سمير أمين، جريدة الاخبار

[http://www.al-akhbar.com/ar/node](http://www.al-akhbar.com/ar/node/١٠٧٠٨٧)

(١٨) حسب د. قلدي جميل، "الأزمة الاقتصادية العالمية  
الجنود الافاق الانكسار" موقع قاسيون

<http://www.kassioun.org/index.php?>

[L93=mode=article&id](http://www.kassioun.org/index.php?L93=mode=article&id)

(١٩) انظر د. رمزي زكي "الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول  
توجهات الجديدة برأسمالية معاصرة" دار المستقبل العربي  
(القاهرة) ط١/١٩٩٣

(٢٠) سلامة كية "العولمة الرهبة انياب عده انتاج النمط  
الرأسمالي العالمي" دار رلد / دمشق، ط٢/٢٠١١

(٢١) سمير أمين "إمبراطورية الفوضى" دار الفارابي / بيروت،  
ط١/ ١٩٩١

(٢٢) انظر د. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد العيسوي  
رأس المال المالي الدولي" دار المستقبل العربي / القاهرة ط١/  
١٩٩٩

(٢٣) د. هزاد مرسي "الرأسمالية تجدد نفسها" سلسلة عالم  
المعرفة / الكويت، ط١/ اذار سنة ١٩٩٠، الرقم ١٤٧

(٢٤) لينين "الإمبريالية أعنى مراحل رأسمانية" دار التقدم/  
موسكو

(٢٥) يمكن العودة إلى، جون كيميت جانيزوب "تاريخ الفكر  
الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سلسلة عالم المعرفة / الكويت،  
الرقم ٢١١، تاريخ ايلول - ٢٠٠٠

(٢٦) نزار هب، سومان جورج "تقرير بوجانو، مؤامرة الغرب  
الكبرى" إصدار مطور / القاهرة ط١/ ٢٠٠٦ والعنوان الأصلي سكتاب  
هو الحفاظ على الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين

(٢٧) صمير أمين "عن الأرملة" سبق ذكره، ص٦٦

(٢٨) هذا هو حزب الإدارة الأميركية به دعم اينوك مثل غولس  
ساكس ويمان يراذرر انظر جون بيلامي فوستر وروبرت و  
هاكشيمني "أرملة لا نهاية لها" سبق ذكره، ص٥٩

## الفصل الثاني: الطبيعة الجوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالي

الآن يجب أن نفيد بدء العصور حول الرأسمالية كيف تشكلت؟ وماذا تعني بالأصاغر؟

تاريخ قديم من الزمن تشكلت فيهما الرأسمالية وتطورت حتى تبلورت بالشكل الذي نراه اليوم، محاول أن أيقظ في الأمر، ولكن، سرگز منذ بداية على المسألة الأساسية التي من خلالها يستطيع أن يفهم تشكل الرأسمالية الحالي وطبيعة العولمة التي طرحت عند التسعينيات، والشكل القائم لأن الذي أعتقد أنه تجاوز العولمة ويأتي بشكل حالة مرضية في الرأسمالية

النقطة الجوهرية التي يجب أن تكون واضحة في كل تحليل تتعلق في أن الرأسمالية تشكلت في الأساس انطلاقاً من اكتشاف الصناعة وليس قبل ذلك<sup>(1)</sup> ليس نتيجة وجود رأسمال كما يطرح بعض المفكرين، وليس بسبب وجود السلع كما يطرح خرون، معتبرين أن النقد والسلع هما الرأسمالية النقد والسلع والعيال تجري كانت موجودة في كل التاريخ العالمي، لكن اكتشاف الصناعة في نهاية القرن الثامن عشر هو الذي شكل نقلة نوعية، هي التي منست لشوء النظام رأسمالي القائم<sup>(2)</sup> هذه مسألة جوهرية. ومن يحاول أن يتجاوزها سيدخر في تفصيلات شكلية في نقاش النمط الرأسمالي، ولا يستطيع أن يصل إلى فهم طبيعة هذا النمط، ولا أن يفهم مشكلاته، وبالتالي أن لا يستوعب ما يجري في العالم اليوم<sup>(3)</sup>

الصناعة بدأت في الأساس في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحدثت توسع إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا بعد أن حاول محمد علي باشا في مصر أن يطور صناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالتعاون مع فرنسا التي كانت تطور صناعياً دون أن تصبح دولة صناعية، لكن الرأسمالية البريطانية خصوصاً، التي كانت أخذت في التوسع رأسمالي وكانت تطمح إلى السيطرة على شركة الدولة العثمانية، ضمت حرد عليه بالتعاون مع فرنسا وإيطاليا العثماني، فبقرب هذه التجربة، ومنعت مصر من أن تطور أي صناعة فيما بعد<sup>(4)</sup> طبعاً سيرر

السبب في ذلك جميعاً بفهم ماذا شكلت الصناعة على صعيد تشكل الاقتصاد المحلي والعالمي؟ وكيف أسست لسلطتها السيطرة العالمية بد من الاستعمار وصولاً إلى السيطرة الاقتصادية ومن ثم وصولاً إلى هيمنة إلى الآن حيث سيطرت الرأسماليات المالية في الأطراف وحتى في المركز وخضع العالم لسيطرة الضخم المالية والاحتكارات

### موقع الصناعة في التطور العالمي

أشرت أنه بفهم الاقتصاد العالمي لا بد من فهم جوهر الرأسمالية، أي ما هو العنصر الذي أفضى إلى تشكلها؟ وما هي السمات، بالتحديد، التي تميز بها؟ من أجل فهم بيتها في الهندس التي نشأت فيها، ومن ثم، لماذا صغبت العالم على المشاكل التي نراها؟

لقد شكل اكتشاف الصناعة المحور الذي صاغ "العالم الجديد". حيث هيئت كقوة إنتاج هائلة الزراعة التي كانت لإرث التاريخي الذي قدم على أساسه المجتمعات الأقدم، ومؤسسة بنية داخلية وعالمية بالغة الجودة فقد أعاد موضوع المجتمع والدولة ومن ثم، العالم وأب. بشوم لاحتكارات، والرأسمال العالي (الذي هو تعاريف الرأسمال الصناعي والرسائل المصرفي)، ونزعة سيطرة على الأسواق وسود لأوليه<sup>(1)</sup> وهي في هذه، وانطلاقاً منها، صغبت الأطراف بما يحقق مصالح المراكز، فشكل العالم كعالم استقطابي، بين مركز صناعي معطور وأطراف متفجرة ومهمشة ومنهوبة<sup>(2)</sup>

"العيراب" (أو نساعات) التي أضافتها الصناعة تمثلت في التمرکز العالي من جهة ومن جهة أخرى فيض الإنتاج، ومن جهة ثالثة فيض الأرباح

### فيض الإنتاج

حاجة الصناعة من تفرض المنافسة الشديدة، حيث من فيض الإنتاج يفرض الحاجة إلى سوق واسعة كما اقترنا، وفي ظل الأسواق القائمة (حيث توسع السوق الرأسمالي على مدى زمني، ولم يقسم مرة واحدة) تصاعد المنافسة للسيطرة عليها بين شركات الصناعية، في البلد الواحد وعلى مستوى العالم، حيث إن فيض الإنتاج يزيد الحاجة إلى التوسع خارجياً وانطلاقاً من ذلك يجب أن يكون الخارج، الذي هو البلدان التي لم تصبح رأسمالية بعد، مطالباً بحاجات الصناعة في تكوينه الاقتصادي أي أن يكون منتجاً للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة وتحتجدها المعجماء الرأسمالية وأيضاً سوقاً لاستيعاب السلع المنتجة في مراكز

وهذا ما كان يعرضه "مضبوطة" أن تمنع تلك الأمم التي لم تتطور صناعياً بعد من أن تنشئ صناعته؛ حيث يجب أن تتكيف مع حاجات الصناعة في المراكز، وبالتالي أن تخضع لسيطرة الرأسمالية

فالصناعة تقني أن هناك فيض إنتاج؛ حيث إنه لإنشاء مصنع يجب أن يكون واضحاً أننا بحاجة إلى إنتاج كفيه معينة من السلع لكي يحقق الربح، وأقل من ذلك سيهدر ذلك فإن كل رأسماني يريد أن ينشئ مصنعا يجب أن يفكر في حدود السوق التي تستوعب هذا الإنتاج. وبالتالي فهو يبحث عن سوق واسع لاستيعاب فائض إنتاج يحتاج إلى قوة شرائية أكبر مما هو متوفر في البلد التي يعيش فيها. هذه المسألة أساسية لأنها، ووجدت، أولاً تناقضات في إطار تطور الرأسمالية نفسها بين الرأسماليين؛ حيث أصبح واضحاً أن السيطرة على السوق المحلي تفرض التناقص بين العديد من الرأسماليين الذين ينتجون السلعة ذاتها. وبالتالي أفضت إلى شكل من أشكال التمرکز الرأسمالي في النهاية، فرض احتكار الأسواق في المراكز، وبالتالي تشكيل الشركات الاحتكارية، الضخمة التي بدأت في قطاعات صناعية، ووضعت لأن تصبح ليست صناعية فقط، بل زراعية وخدمية وخدمية معاً، وشغلت في كل المستويات الاقتصادية

وهذا الاحتكار طار النظم بالتالي، بعد أن أسس شعوب حروب كبيرة، وصراعات بين "الشركات القومية" ودفع نحو احتلال البلدان الأخرى لاحتكارها كاسواق واستغلال مواردها الأولية فقد انتقل التناقص من السوق القومي إلى العالم، وبات الصراع على السيطرة عالمياً

طبعاً إن فيض الإنتاج يعني أيضاً شعوء تراكم مالي هائل نتيجة الأرباح الضخمة المتدفقة من تصريف السلع. لكن هذا التراكم يجب أن يعاد توظيفه في الاقتصاد لكي يحافظ على قيمته ويبقى نابلاً، ولكي لا يتلاشى (يموء بفقد قيمته) لأن كل بلد لا يحزلاً في السوق سينتهي كأي سلع أخرى وبالتالي كان الوضع الاقتصادي يراكم الأرباح لهذا يصبح هناك تراكم مالي هائل لدى الرأسماليين، مراكز في بنود طبع. هذا ما شكل في إطار مزوج الرأسمالية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرنين م سقي الرأسمال العالي الذي هو توحيد الرأسمال الصناعي مع رأسمال المصرفي وبعد ذلك كما اضرباً من ثم؛ مع الرأسمال الزراعي والتجاري ليصبح شاملاً كل ما له نشاط في كل المجالات، وهذا ما أسس لشركات الاحتكارية عالمية الطابع هذه المسألة فرضت أن ينظر للعالم من قبل الرأسماليين، وبالتالي من قبل الدولة الرأسمالية التي باتت تغير عنهم،

من منظور ما يخدم تطور الصناعة وتوفير مواد أولية تسمح بأن تختص المصانع، خصوصاً في المرحل الأولى عندما كان هناك حاجة شديدة لمواد أولية وراعيه مثل القطن والحديد وأيضاً لإنتاج روعي لكيفية المصن (قمع وأزر وغيرها).

وبالتالي كان أي مصنع رأسمالي بحاجة إلى مواد أولية هي غير موجودة في البلدان التي يشتغل المصنع فيها وأيضاً أصبح السوق غير كاف لكي يستوعب فائض إنتاج المصنعي، لذلك تبورت فكرة التي تقوم على السيطرة على باقي دول العالم للحصول على المواد الأولية، والسيطرة على الأسواق لتصريف السلع بهذا أصبح المنطق العام الذي يحكم المراكز الرأسمالية هو كيف يجري بيع السلع التي لم تصبح رأسمالية صناعية مع نهاية القرن التاسع عشر كيف يبقى غير صناعية، وبالتالي مجالاً للسيطرة والنهب. سواء عبر استيراد المواد الأولية بمرخص لأسعار أو لتصدير السلع وبيعها في هذه الأسواق لكي تربح الشركات وتطور وتتوسع؟

هذا ما أوجد عالمنا منقسماً إلى "طبقتين" (أو مسويتين) مراكز رأسمالية أساسية تطورت فيها الصناعة والاقتصاد الرأسمالي بـ مستوى عالٍ، وبالتالي تطورت فيها الحضارة والعلم والثقافة ونبتت المؤسسات للدولة وهي المراكز الرأسمالية الأساسية في أوروبا وأمريكا واليابان وعالم آخر يخضع لـ "منع" تطور في المستوى الصناعي والمجتمعي عبر الضغط الرأسمالي، والذي أصبح يتفوق أيضاً في الحرب نتيجة اختراع الأسلحة الحديثة لذلك خضع للاستعمار في المرحلة الأولى هذا للاستعمار الذي كان يشكل المجتمعات المحلية بما يجعلها تخدم الرأسمال في المراكز ولا تخدم المجتمعات ذاتها، على العكس من ذلك يؤدي هذا التشكيل القائم على استعمار النمط الزراعي العتيق، والبر الأيديوبوتية والمؤسسية المتفادمة، والذي باب يتعرض لعملية نهب إمبريالي، إلى إفقارها وتدميرها هذا ما جعل بريطانيا مثلاً مع بداية تطورها حينها حققت النهب أن تدمر كل صناعة القرن والنسيج الهندي، والتي كانت معطوفة عن صناعة القرن والنسيج في بريطانيا حينها، وأن تمنع محمد علي باشا من أن يفكر بتطوير صناعي في الدول العربية بعد هزيمة في الحرب، وبالتالي هزيمة تجريبه التي بدأها، ومن ثم؛ افشس كل إمكانية لتطوير صناعي، ومن ثم؛ حرقا لبريطانيا لعصر

هذا العالم أصبح بهذا الشكل يتكون من بى مختلف غير صناعية،

رر عنه متخلفة أيضاً. أصدر أثناع روبعات أحادية في مراحل معينة (فصل أو فصل أو جزين) لقد بات التصنيع معبوع، مع استمرار وجود حرف اليد. ورأسمال مهين يعمل في لاجرة (الاستيراد والتصدير) المتدورة. يسع التي ألتجها الصدعت الراسعالية ومن تم؛ يصلو العود الأولية هذ ما جعل التطور في مجمل الاطراف وفي المنطقة العربية لا يصل إلى مرحله تشكّل راسعالي حقيقي غير بشوء صدعة وتشكيل المجتمع على عتود ذلك على العكس من ذلك بقي متخلفاً وثابهاً وملخفاً بالمراكز الراسعالية التي أصبح يؤثر في تطوره فيما يخدم مصالحها وبرامك الرأسمال لديها وتضخم شركاتها هذ مسألة جوهية هي جوه راسعالية؛ حيث فوضت شكل عالم مستقطب، تتمركز الصدعة، ويتمركز نعم والقطور والرأسعال في طرف هو الاسم الراسعالية)، ويبقى طرف الآخر يعيش في من اقرب ما تكون إلى الغروسطية زراعية متخلفة وتموده الأيديولوجية والبنى والعلاقات التقليدية. ويجب أن يكون واضحاً أن كسر هذ الطابع الاستقطابي هو الذي يفتح ثلة في التطور

### ميرورة الراسعالية في القرن العشرين

اكتشفت صناعة نهي القرن الثامن عشر وكان مركزه الأول هو برطانيا، التي كان بها الأسبقية وتطور تطورها هذ سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٨٥٠، حيث أخذت توضع استعمارها. وتعد نفودها وإدا كانت الثورة الفرنسية قد حدثت سنة ١٧٨٩ فإن تطور فرنسا الصناعي بشكل حقيقي بدأ بعد ثورة سنة ١٨٤٨ ودكتورية لويس بوبارب، اكتمت سريعاً سنة ١٨٧١ (بعد لاحتلال الألماني، وكومونة باريس) ألمانيا، رغم تطور الحرف فيها وبقوة. عتص اصنعاء في المنطقة العربية منها. لا أن تطورها الفعلي في الحال الصدعي بدأ مع سيطرة بسمارك، وخصوصاً بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ أميركا أخذت في التطور الصناعي بعد ذلك. ومن تم، مع نهاية القرن التاسع عشر كانت اليابان تتقدم كي تصبح دولة صناعية، ويلحق القرن ويلقدّم القرن العشرين في في اكتمال تشكّل النمط الراسعالي كنمط عالمي وإمبريالي<sup>١٤</sup> وفي هذه المرحلة كانت الراسعالية تعمل على صياغة العالم بعد يوافق مصالحها، وهو لامرأخي ادخلها في تناقض وصراعات بين الحرب

من هذا المنظور إذا نظرنا إلى القرن العشرين نجد أن الدول الراسعالية قد دخلت في منافس فيما بينها لأن إنتاج كل بلد كان يفرض البحث عن أسواق لتصريف فائض المنتج، حيث كان حجم الإنتاج في كل بلد

أكبر من الحجم الذي يمكن أن يستوعب في السوق المحلية لذلك صبح هذا منافس على السوق العالمية لاستعمار النول والسيطرة على موارد لأولية والأسواق وهذا ما أخرج الحروب بين البلدان الرأسمالية ذاتها بهدف السيطرة على الأسواق العالمية مثلاً كاله آخر بلد في أوروبا تطوّر صناعياً بدءاً بعام ١٨٧١ في هذا الوقت كان العالم تقرب قد جرى اقتسامه استعماريّاً بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا إلى حد معين<sup>(٩)</sup> لذلك كانت مشكلة التطوّر في الجانب تتحدّد في أنه يحتاج إلى أسواق عالمية. ولكن القوى الاستعمارية الأخرى كانت قد سيطرت عليها وهذا ما كان يدفع الجانب لأن تخوض الحروب ضد الرأسماليات الأخرى من أجل اكتساب الأسواق وتحقيق تطوّر حقيقي في الرأسمالية المحلية لديها، عبر السيطرة على لاقتصادات العالمية

عد ما فرض نشوب الحرب الأولى، التي هزمت ألمانيا فيها، وجرى تقسام السلطنة العثمانية، وفرض تقاسم جديد للعالم بين الإمبرياليات المنتصرة بريطانيا وفرنسا ومن ثم؛ فرض نشوب الحرب العالمية الثانية التي هزمت فيها ألمانيا من جديد، كدبت إيطاليا واليابان، ولكن ضعف الرأسماليات القديمة، بريطانيا وفرنسا، لتفرض الولايات المتحدة سيطرتها العالمية، وتتوحد دول الرأسمالية تحت قيادتها وفي هذه الوضعيه كان قد أصبح مفروضاً تسابق ترسانة الإمبريالي، وتربطه، ونعززه عالمياً بعد أن كان قد حقق التمركز "القومي" (أي داخل الدولة/ الأمة) خصوصاً وأن العالم أخذ ينقسم في شكل جديد بعد موجة "الشيوعية" التي بدأت مع ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا، واستمرار لتورة في الصين وانتصارها سنة ١٩٤٩ وبالنسبة لتوسع لثورات الشيوعية في الهند الصينية (فيتنام، كمبوديا ولاوس) وفي كوبا ويوغسلافيا وألبانيا ولكن أيضاً انتشار موجة التحرر بعد الحرب الثانية وضعف القوى الاستعمارية اللبينة وتراجعها؛ حيث شعلت هناك عييدة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي لم يخرج تعاماً من شبكة العلاقات التي تعرضها رأسمالية المراكز كما حدث في نظم الشيوعية، بل ظلت تحتبلك في مستعوب، وتعمل لاستمرار العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية ذلك كله في الأحوال كلها كان يغلب نصوق العالمي أمام الراسع والبيع الإمبريالية، وبالتالي يزيد من أزمة البعث الرأسمالي فالسوق بات ضيق، وفيض للإنتاج والتراكم العالي باتا كبير وضخم.

نشأ لاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧ وبدد بشكل اشتقاقاً عن الشيعة



الرأسمالية العالمية التي ظلت تجاور من تحتفظ بسيطرتها العالمية على  
الأطراف عمومًا ولكن الحرب العالمية الثانية والثورات في آسيا وأفريقيا  
وخرجت الأقوى من هذا التي تسيطر في إطار الاشتراكية. هذا القسم العالم إلى  
بعضين كما كان ينبغي. اشتد كي ورأسمالي، في الوقت نفسه الذي نهضت  
في الأطراف نتيجة الصراع. بطلية الناتجة عن الفقر والتخلف الذي  
فرضه الاستعمار. نهضت حركات تحرر كانت تعمل على تجاوز التخلف  
الصحي بأن تقطع إلى حد ما مع الاقتصاد الرأسمالي من أجل تحقيق التطور  
صناعي واقتصادي ومجتمعي داخلي يحل مشكلات التطور ويسمح  
بتجاوز التخلف والفقر. هذا باب العالم عوالم؛ حيث الطابع الاستبدادي  
الذي فرضته الإمبريالية لا يزال قائمًا، بالتالي فهو يؤسس للعالمين كما  
أشرنا، والاتى باب العالم ينقسم إلى معطرين اشتراكي ورأسمالي، والطبع  
عميق في العلاقات الاقتصادية بينهما؛ حيث لكل منها قانون قيمته خاص  
به واقتصاد متجه على نداءين من هذه وقد ظهرت دور التحول التي  
حاولت تحقيق التطور الداخلي لكن دور ضاع كاهل مع ضغط الرأسمالي،  
وحيادًا كانت تقلص العلاقة مع مركز إمبريالي، وتصورها مع مركز آخر  
(عالم أميركا/ أوروبا) لكن هذه المحاولة فشلت من فكرة الاحتكارات  
الرأسمالية على السيطرة

هذه المرحلة شهدت اختلالاً في تكوين لاقتصاد الرأسمالي نفسه فقد  
بى الوضع الصادر إليه إلى أن يصبح محمل الرأسمال موحداً ومتكافئاً  
نتيجة لتطور الذاتي ونقصه للمركز من جهة، لكن؛ من جهة أخرى نتيجة  
خروج مناطق كثيرة في العالم كاسواق للسبع ورأسمالي وبالتالي تسكر  
بعض الرأسمالي في إطار متشدد، وصبح الرأسمال الأميريكي الأوروبي  
الياباني ينسكز في كتلة واحدة متشبكة ومتداخلة المصالح (وهو ما  
ينطبق عليه سمير أمين الثالوث<sup>14</sup>) تخوض الصراع ضد الاشتراكية  
وتحاول أن تهزم حركات تحرر لكي تعيد سيطرتها على المناطق التي  
خرجت من تحت سيطرتها.

لكن السنوات منذ نهاية الحرب العالمية إلى بداية سبعينيات القرن  
العشرين، وفي ظل هذه التضييق للموق والصراع العالمية التي جعلت  
العدم كنه تقريباً، والتي اتسعت جبهة ضاملة لأميركا التي بدأت القائد  
بحاسم في مجمل النمط الرأسمالي، ظهرت مشكلات الاقتصاد الرأسمالي،  
رغم كل التطور التكنولوجي الذي حدث لقد كان النشاط الاقتصادي من  
أجر إعادة عمار أوروبا واليابان يصب في مصلحة تحقيق تراكم مالي

هائل الاحتكاك في الاميركية، وكذا كان وضع السلع والادماج بين الشركات، ومعالي مشط الراسمال. لكن؛ كانت كل من أوروبا و اليابان قد نهضتا وازدهرتا منافستين لأميركا، وهذا ما أوجع اختلالاً في التوازن الاقتصادي يجر هذه الأطراف بغير مصلحة أميركا، التي دخل هيرز في التجري في السلم. وفي ثم؛ كانت الحروب البعيدة التي خاضتها الإسرائيلية الأميركية دفاعاً عن حدود سيظرتها أو من جر "فتح جديد" قد أخذت تؤهق الاقتصاد خصوصاً مع حرب فيتنام. ولا شك أن أميركا كانت تسعى بحصار التوسع الشيوعي الذي بدا أنه سيسيطر على جنوب شرق آسيا وعلى العالم عموماً. وأيضاً كانت تسعى من أجل عائد البعثة و"توسيع السوق" في هذه الوضعية كانت أميركا قد أصبحت هي "العالم الرأسمالي" ملحقاً الراسمالين لاخرى به، في ظل التسيب الاقتصادي العالمي الذي تحقق في السواب التي لب الحرب الثانية. لقد باتت مركز "العالم الرأسمالي" المركز المهيمن والمتحكم، والذي يهتد بالقوة العسكرية الهائلة

### أميركا العازمة

مع يقرر أن نقف على مستوى أساسي يتفق بوضع ميركا كزعيمه نبلس الراسمالية كانت كذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت هي المركز الأساسي بتراكم المال والقوة العسكرية التي تدافع عن مجرى سمط الراسمالي كما اشرنا للتو. طبعاً ميركا كانت منذ عام ١٩٧١ تعاني من زعم اقتصادي وضمها الاقتصاديون حينها بمرمة "الركود القصفي"<sup>١٠١</sup>. حيث شهد ركوداً اقتصادياً مع ارتفاع في الاسعار والقيم، وكان الامر مستغرباً نتيجة أن الركود يفضي "بضرورة" كما كان علم لاقتصاد يقول، بل انخفاض الاسعار، وليس ارتفاعها. بعد لم نفس أسبابها حينها. وربما توضحنا فيما بعد أكثر أي حين ظهر من كثرة ماله هائل ذلك فكنتمه في بيوت وتحتاج إلى "مقاصد" بكر كان واضحاً أن اختلالاً كبيراً بات يحكم الميزان التجاري وقد ما عالجه من خلال فت العلاقة بين الدولار وذهب، الربط الذي قلده في اتفاق بروتون ووتر الذي أقر بعد الحرب الباردة؛ حيث باتت تربط قيمة عمله بقدرة الذهب المسحود ذي المولة فك العملة كان يسمح لأميركا بأن تتحذر من الضبط الذي كان يفرضه الاتفاق على طباعة الدولار بعد باتت تطبع عملة بون الحاجة إلى رصيد ذهبي زعم كانت هذه بخصوة التي كانت تسهم في حل مشكلة تعجز في أميركا لتجدي، عبر التعويض عن الاختلال ببطاعة الدولار

(حيناً كان عليه موارد الاحتلال) يزد من أزمة 'الوگود' التضخمي من جهة، لأنني بدئت تريد من الكلفة العالية العدوانية، والتي باتت تسمح بعراقه مالي يسرعه أعلى من جهة أخرى وهو، أسس بعمار لتكوين لاقتصادي الذي عجزت عنه أزمة سنة ٢٠٠٨

بعد أو وسط سبعينيات القرن العشرين كان واضح أن أميركا تعاني ره، طنت تكافؤ ووصلت إلى حثوث انهيارات عالية في الثمانينيات (سنة ١٩٨٢) وكذلك سنة ١٩٩٠<sup>١٧</sup>، استمرارا إلى الأزمة الكبيرة كانت سجدد الأزمة، من حيث العظم، في ثلاث عاصر، وهي عجز العير، العجزي؛ حيث أصبح لاستيراد يفوق التصدير وتأتي في عجز الإيرانية، حيث باتت حجتها نتيجة بدورها 'عالمي' لكن أيضاً نتيجة دعمه لاحتكر، أكبر من مداحيل الدولة، خصوص مع تخفيض الضرائب على الأغنياء وذلك، بالتالي، ارتفاع المديونية بشكل لاكف لكنه كانت أزمة نظام الرسمالي كما سيظهر بعد سنوات من ذلك، وهو مستشير إليه تالي فحجر لبرازلية كان يوضح لطايع الراسمالي، 'مستشد' الذي تدافع عنه الدولة، سواء من حيث رفض فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء، بل على العكس كانت تعمل إلى خفض الضرائب، أو لأنها تصرف كأي الهدف الوحيد عن السط الراسمالي الذي يريد وقف 'المد الشيوعي' والذي يريد تغيير نظم حركات الفجر، وإن اقتضى الأمر التدخل العسكري، وإحلالا عمت من جل ذلك كله على تضخيم ثغرات العسكرية لكي تكون قادرة على 'حكم العالم' أيضاً كما سيظهر بعدد في سياق الصهي معصرة على العالم بهيد الهيار بالعنوا لاستركي" وذلك كله كان يفرض أعبد كبيرة على الدولة وكانت الراسمالية الصاعدة تستفيد منه من خلال تشكيل 'مجمع العسكري الصاعدي' الذي كان يطلي الصناعة الأميركية 'واقفة' أمام التدخل الكبير الذي وضح خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لهذا كان من الطبيعي أن يساعد العجز في الإيرانية، ومن ثم أن يفقد نى لاستعددية ومراكمة مديونية هائلة على الدولة وسنلاحظ بأن عجز العير الفجرني كان يشير إلى أن الصداقات الأميركية في وضع حرج فقد أصبحت لأضعف في المنافسه وهو ما كان يريد من أعبد الدولة التي تريد الحفاظ على اقتصادها أمام رحف المنافسة هذا كما أنه يؤدي إلى نزوح الرسمال إلى الخارج، لهذا أشرت إلى مسألة ذلك لا تباط مع الذهب، وتحرير صياغة دولان بالضبط من جل التعويض عن هذا الروح

المشكلة في مسألة العجز في المدين التجاري تمثل في أنه نجا  
العدل مع "الحق المهيمن عليهم" أي أوروبا واليابان بالأساس وحدث  
وهو من استحدث هذه البلدان وضعها "الطبيعي" بعد إعادة إعمارها  
وعودتها كإقتصادات رأسمالية متطورة. هذا التنافس لم يكن يراد له أن  
يتطور إلى صراع، كما كان يحدث في السابق بين بلدان الرأسمالية  
بالضبط لأن مرحلة "مشروع مارشال" الذي قامت عليه إعادة الإعمار أدت  
إلى تهدئة كبير في الرأسمال الأميركي لأوروبي الياباني كما أشرنا.  
وبالتالي باتت للرأسمال الأميركي مخرج في نظامي الاقتصاد الأوروبي،  
وهي قدرته على التصدير وهذا ما جعل التنافس "سليماً" ويتحوز إلى  
توفيق؛ لكي لا يصل إلى صراع هذا صيب حواري، وهو السبب الذي  
فرض تشكل الاحتكارات كاحتكارات عالمية كما نوهنا. بالتالي ذات  
رأسمالية "موحدة"، لكن وحدتها لم تلغ التنافس والاختلاف، اللذين باتا  
يحالان بطرق جديدة. صراع كما كان يحدث في السابق لكن لا بد من أن  
نلاحظ أن ذلك كان يجري في وضع باتت الرأسمالية فيه تنحصر في  
قل من نصف العالم، هذا هو سوقها ومجال نشاط الرأسمال كما كانت  
تعاين من "توسع القيود"، ومن أنشأ حركات التحرر أي التهديد  
بمقاييس السوق أكثر هذا كانت مجبرة على أن تتوحد وأن تحوز  
العصا على الأصول إلى تنافس "غير" وبحيلة إلى مسووعات وتوافقات  
ولأن أميركا هي المركز المهيمن فقد تحللت تلك المشكلات كلها، التي  
كانت تعالها مباشرة، وهو ما كان يظهره العجز في ميزان التجاري.

في هذا الوضع ظهر أن الإنتاج الحقيقي تطور في أوروبا واليابان،  
حيث طلبت تعتمد على الإنتاج الصنعي، تم الراعي كأمس في الدخر  
القومي ليس جرى التحول في تكوين لاقتصاد أميركي نحو سيطرة  
قطاع خدمات وأعمال (إضافة إلى السلاح). هذا هو "القاع" الذي طمس  
على أساسه مظهر الأزمة التي تحدثت في العناصر الثلاث سابقة الذكر  
حيث أدى التراكم المالي الذي حدث بعد الحرب الثانية إلى سنة ١٩٧٠  
تحرير الدولار والإغراق في الطبعه مهيض العجور التي نتجها  
الدولة إلى تشكل كتلة مالية هناك خارج ما يسمى "الاقتصاد الحقيقي"  
وهي التي كان السبب في بهيار سنة ١٩٨٧ (الأحد لاسود) وسنة ١٩٩٠ ثم  
الهباء حركات التقنيات الحديثة سنة ٢٠٠٠، وأيضاً سنة ٢٠٠٨ وصولاً إلى  
لازمة العالمية الكبيرة التي حدثت في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ بالتالي  
ما يشار إليه كآفة عابده، الاقتصاد الأميركي هي مظاهر لازمة تكوين  
نقط لاقتصادي الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية والذي أصبح فيه

« اقتصاد المار » (و المضاربة) هو المهيمون كمن الذي يمتدح بالامصار  
في اميركا

هذه الازمة كانت تحتج الى تغيير سيطرة اميركا على العالم من اجل  
ان تفرض حلاً لمشكلتها الاقتصادية الأساسية يعني تحتاج الى تغيير  
بميزان التجاري عبر السيطرة على العالم بالقوة العسكرية لكي تكون  
منافسة هي لصالح شركاتها، وان توجد المدفد «تشغيل» العالم مشترك  
كان حينها ان ترمم تصور العالم ينضم هذا الحل، وهو ما كان يدافع  
خلال عقدي السبعينيات والتسعينيات، وطرح الاقتراحات حول السيطرة  
على النفط منذ مبدأ كاتر الذي اعتبر ان الخليج هو جريد من الامر القومي  
لاميركي. لكن وجود الاتحاد السوفيتي كان يمنع المغامرة هذه الامر  
صبح ممكناً فقط مع بداية «تهيار البدر الاشتراكية» حيث انفتح عالم  
واسع أمام الاحتكارات والطغمة العالي في الوقت الذي تحررت فيه القوة  
العسكرية الاميركية من عدو مكافئ لا تستطيع تجاوز قدراته وبهذا باتت  
قادرة على «التوسع» في عالم هي القوة الاضخم فيه. وايض الدولة  
الوحيدة التي تهتك كل هذه القوى التي باتت تتحول الى «استعمار  
اقتصادي» اضعف ذلك لأن ثيلور رؤية لدى الرساءل الاميركي (الطغمة  
العالية المهمة) بأنه يجب السيطرة على العالم. هذا ما طرحه بوش الاب  
خلال الحرب الاولى على العراق بداية سنة ١٩٩١ والتي قال خلالها بأنه  
يريد تشكيل «نظام عالمي جديد» هو ما بات يسمى فيما بعد «عصبة  
والدي يعني كيف تخضع العالم لما يحقق تدافس الفضل للشركات  
لاميركية ويوجد السيل لنشأ «الكتل المالية» متراكمة ويسمح بهب  
أكبر بمختلف اطراف العالم؟ هذا الامر كان يحقق عبر الدور العسكري  
الذي شهدناه منذ سنة ١٩٩١ حتى سنة ٢٠٠٣ باحتلال العراق، وصولاً إلى  
العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؛ حيث بر أميركا كانت في عملية  
تسيطره العاصم هذه، وبعد أن «توحد العالم» تحت هيمتها، تريد ان  
تضعف الراسماليات الأوروبية واليابانية في اطار المنافسة الذي لم يعد  
عنايه لكن؛ كانت أميركا بحاجة الى تعديل وضعها في اطار احتلال  
العلاوة التي مشاة نفيسة الضعف الذي عانته، والذي أشرد إليه قبلاً؛ حيث  
تستطيع التحكم بالأسواق والتحكم باللفظ من أجل تحقيق هدف «الامر»<sup>(١١)</sup>  
حينها لم تحسب حساب روسيا؛ لأنها عمت على تفكك الاتحاد السوفيتي.  
وتأسيس وضع يفرض تبعية دولة لها، لكن؛ كان هناك شعور ان الصين  
تقدم بشكل يمكن ان يخل بعادلة العاصم التي تسعى لأن تحقق  
مصالحها هي بالتالي كيف يجري كبح تقدم الصين، ومع خطر أن تصبح

هي نقرة المهمة؟ هذه المسائل فرضت مرحلة الحدود الأميركية في  
العدم في ظل فرض جعل السياسات الأميركية، وبالتالي تهينة الظروف  
بمركبات الاحتكارية الأميركية التي تروج براطمي والتجاوز الحدود التي  
عانتها في عالم كان ولا متكافئاً في العاقبة لقد املت في حل مسكته  
المزاري لتجدي ولكن أيضاً وربما لاهم، في تسهيل مسط المال، عبر  
تحرير كل الأسواق من كل ما يعيق حركته، التي تتعقق بالاساس بها يسمى  
في عم الاقتصاد، بالاسثمار قصير الأجل" والذي يركز في المضربة في  
سوق الأسهم و عى نعمه أو السع والتعط، أو يخط في العمارات  
والخدمات والتدوير

هذه مرحلة سميت بالعونة، وعمتها الخطر الليبرالي من منظور  
الحاجة إلى فتح الأسواق، هكذا، "فتح الأسواق" تحرير الاقتصاد من كل  
عائق غير اقتصادي الحرية المطلقة لحركة المال والسع ويتم ذلك من  
خلال تعميم، الليبرالية المتوخشه" التي تبد من انهاء دور الدولة  
لاقتصادي، وتقليص دورها العام لكي تكون فقط الحارس على والخاص  
نشاط الشركات الاحتكارية وانظم بعاله وضابط الامن الذي يحمي  
مشروعها وحركته وبالتالي السماح لرأس المال بانشاء في مناطق  
العام كها دور اية قيود، وبالعكس يجب عبر بالبور الوطنية" من تحمي  
هذا الراسمال في نشاطه مضرب بالامام هذه هي الفكرة الجوهرية  
التي غمها: تخفيف ايدويوحي يركز على الحرية والديموقراطية  
والتنوير لكن جوهر هذا بالخطاب" بالاساسي كان هذا: أي كيف ينتهي دور  
الدولة لاقتصادي ويصبح السوق مفتوح بشكل كامل لحركة راسمال،  
ويصبح هذا قدرة لأن ينهب الراسمال بعموم، وخصوص الأميركي، دور  
ن يعاق بأية قيود

لهذا كان التركيز حبيبا تشكلت منظمه التجارة العالمية على هذه  
النقطة بالاساس، أي كيف ينتهي تدخل الدولة في الاقتصاد؟ كيف تنحصر  
الحدود من أية قيود؟ وبالتالي فقد كان تشكيلها هو حرما من المنظومة  
الرأسمالية والاميركية خصوصاً التي تريد فرض الهيمنة الشاملة على  
العالم" والتي كانت تريد أن تشكل عالم بها يحعه سوقاً مفتوح  
بالكامل وبم يكن ذلك ممكناً إلا تحت هيمنتها العسكرية التي بدأ يحتفظ  
تو حده العسكري في العالم. منذ ان اميركا بعد عام ١٩٩١، اضافة الى  
جولان أفغانستان والعراق تواجدت عبر عدد كبير من القواعد العسكرية  
في المنطقة العربية من المغرب إلى اليمن، في اسب في ميرك اللاتينية

وفي أفريقيا بدأت تؤمن بوجود قوة عسكرية (أفريكوم) كل ذلك من أجل ضمان أن يبقى هذا السوق العالمي المفتوح هو حكر على شركائها الاحتكارية ووظفهم العاليه، وبالتالي نهب هذه البلاد وحل مشكلات اقتصادها التي كان يقوم على ضعف التنافسية الأميركية كما كان يصفي في علم الاقتصاد برانج، وعلى حثلال الميزن التجاري وتركم المديونية على دولة الاميريكيه (التي بلغت مؤخرأ اكثر من مجمل الدخل القومي)

هد الامر ادخل اميركا في عديد من الحروب للسيطرة على "مفصل اسيا" (أفغانستان)، والنفط (العراق والخليج)، و لتبدأ بالتوغل في افريقي التي كانت ثرواتها الطبيعية جعلت منافسه هائلة مع الصين خصوصا حاولت ان تهمس أوروبا عبر إخراجها من أسواق تقليدية لها (العراق وسوريه وبنداى خرى) وتحاصرها عبر التحكم بالنفط لكن؛ أيضا كانت روسيا قد خرجت من مرحلتها الاولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ حيث كانت تعيش في حالة فوضى، وحيث بدفعت العافيات التي تشكلت سابقاً من كيار مسئولين قاموا بنهب الاقتصاد الذي كان "مكيه عامة تديره الدولة"، مما تسبب في انهيار الصناعة والزراعة وظل "الناحر" يحترق حول السيطرة على شركات النفط والفار وحيث كان هالك ميمن عبرالي اميركي لدفع بوضع بما يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل فيها لكي تتحول الى "دولة محيطية" يعكس السيطرة عيه، ونهب اقتصادها وبالتالي كانت تحاول ان تعود إلى السوق العالمي، وأن تلعب دور عالم كفوهم عظمى، وباتت تتحين الفرص لكي تعد أسواقها كي تتطور كدولة إمبريية مهيمنة وكان "الخطر الصيني" يتصاعد كدند بعد ان تطور اقتصاد الصين ليتجاوز كل البلدان الراسعاليه الأخرى، وحيث اشتغلت على سيطرة على الأسواق في افريقي وأوروبا وحتى في اميركا لتيحة "رخص بضعتها" وعملت على أن تتحول الى "مركز نمركز" الرأسمال بفعل مكاسبها من التجاره (حياظيه من الدولار بلغ أكثر من ٢ تريليون دولار)، كما أصبح أكبر دولة دامة لأميركا ذاتها عبر شراء سداد الخريجه (بقيمة ١,٥ تريليون دولار)<sup>١١</sup>، وكانت ترفض أن تُحذر عملتها لتبقى خارج النظام المالي العالمي (الذي هو مضاف بالأزمه الكارتية) وإذا كانت لإمبريية الاميريكيه قد اندفعت أكثر نحو التدخل العسكري تحت شعار "الحرب على الإرهاب" من أجل ان ترتب بوضع العالمي لمصحتها مع بدايه القرن الواحد والعشرين؛ حيث لم يحل توسعها بين ال ٩١ والألفين المشكلات الحقيقيه التي يعانيها اقتصادها (كما في أفغانستان والعراق ويوغوسلافيا إلخ) فقد انفجرت الأزمه في سبتمبر سنة ٨ ٢ مؤكده ان

الحرب لم تعد حلاً كما كانت في الماضي وأن السجدة على العالم في وضع اقتصادي مضعف ليست ممكنة

إلى؛ هذه السياسة لم تؤد إلى أن تحل أميركا أزمته. على العكس من ذلك فقد زافمتها<sup>١٢</sup> وهذا ما أوجد إشكاليه جديدة، وهي أن الحروب زادت العبء المالي دور أن تحل المشكلات الاقتصادية أي بعكس كل التاريخ السابق للرأسمالية؛ حيث كانت الحروب هي المخرج من الأزمات التي تعرضت لها، لأنها كانت تدفع لتعيد تشغيل الرأسمال في إعادة البناء. كما جعلته في الصناعات العسكرية. وكذلك تدفق اقتصاد لكي يحل محله اقتصاد يخدم مصالح العنصر، كان من الواضح أن هذه الحروب لم تحل مشكلات الاقتصادية، ولم تخرج من الأزمة التي يعيشها الرأسمالي، ولا حتى أدت إلى تعديل الميزان التجاري أو قنص المديونية. هذه المديونية التي تراكمت بشكل متصاعد سريع

### فيض الأرباح والتراكم المالي

الآن بعد أن تعد الحروب هي الحل لمشكلة الاقتصادية؟ هذا الأمر يجب أن يعيدنا إلى محاولة بناء تصور حول التكوين الرأسمالي القائم. حيث كانت الأزمة في السابق متعلقة بفيض الإنتاج الذي هو بحاجة لأسواق، وبالتالي كانت الحروب تؤدي إلى التوسع من أجل تصريف السلع في الأسواق الجديدة عبر انهيار قوى أخرى وشركات أخرى. لأن هذه السياسة لم تعد كافية كما ظهر واضحاً من خلال الدور العسكري الأمريكي. سبب ذلك يفرص علينا أن نعيد دراسة تكوين لعصر الرأسمالي الذي بدأ بالحديث عن جوهره الذي هو صناعة، وكيف أن الصناعة تؤسس لفيض الإنتاج، ولكن، أيضاً تُنتج فيض رباح

في سياق تطور الرأسمالية نفسه أصبح واضحاً في مرحلة معينة هي سبعينيات القرن العشرين، أن تراكم الأرباح بات أكبر من القدرة على إعادة توزيعه في الاقتصاد الفعلي بمعنى أنه أصبح هناك عند كاف من الصناعات لا يحصل في إضافة في توظيف في هذا القطاع، ومن كثر توظيف إضافي سيؤدي إلى انهيار في الصناعة، وأصلاً كانت الصناعة قد تصعدت إلى اشياء بين الشركات الصناعية، وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار صناعات عريقة في بعض البلدان (صناعة النسيج والسيارات وغيرها). الزراعة التي جرى تطويرها عبر التعديل الجيني، وأخضت دلاً إلى تحول بلدان المركز إلى التصدير الزراعي، وأصبح على الأحرار زراعية أصلاً أن تستورد هذه المنتجات أصبح هنا" تشبع في التوزيع



في التجارة والخدمات كذلك الأمر في التسهيلات مع إدخال الإنترنت والتفصيل الحديثة أصبح هناك فرصة لتحريك الاقتصاد من خلال التوظيف الكثيف في هذا القطاع، لكن ذلك أدى إلى نشوء فئة من المجردين عام ٢٠١٦ بالتالي فظهر أن «الاقتصاد الحقيقي» بات مشبع، وأصلاً كان يعاني من أزمة كساد في العديد من القطاعات فيه وليس هناك كساد هائلة لا مجال لتوظيفها هنا وكانت مشكلته التمرکز العائلي في الاحتكارات الذي يمنع نشوء مسروعات صغيرة يعزز ذلك

هذا هو التحول الأخطر في تاريخ الرأسمالية حيث إنها تعود من هنا قبيهاً؛ أي إلى عدم تحول المال إلى رأسمال، فالمال يتحول إلى رأس مال عبر التوظيف في «الاقتصاد الحقيقي» (أو كما وصفها ماركس برعبرع، أي لقاء سلعة، لقد اعني لكن؛ عبر السلعة التي هي نتاج العمل<sup>(٢٢)</sup>)، وحين يخرج عن هذا السياق يبقى مالاً (نقداً فقط) وبالتالي على ضوء تطور الإنتاج، تراكمت الأرباح، وأصبح من غير الممكن توظيفها في اقتصاد منتج ولقد ربط ذلك بتمركز شديد بالقرية وتحكم عدد قليل بالبركة العالي، هذا هو الوضع الذي تشكل منذ سبعينيات القرن العشرين، وصبح جزءاً من أزمة الرأسمالية، الجزء الذي توضح أخيراً أن لا حل له، لأنه يشكل دعواً سرطانياً لم يعد ممكناً السيطرة عليه

هذه تعبئة شكلت نمطاً اقتصادياً قائماً عبر المضاربة وبيع وضع الزراعة والصناعة، لكن؛ في الأطراف شكلت نخب مائيتية مربطة في هذه البنية، هذه النخب هي التي لعبت دوراً في التحول الاقتصادي الذي نتج بعد الحرب في خصخصة والافتتاح الاقتصادي والذي نتج التكوين الاقتصادي القائم على الربح (الخدمات، المياحة، العقارات، البنوك لاسيما)، وجرى تدمير الصناعة والزراعة أيضاً (في عصر الفول بصرى مستورد من أميركا كدنت القطن والقمح، وما يزرع تسوق بيرة من ميركا).

هذا الوضع خلق في الأطراف أزمة عميقة حسنت البنية الأساسية في المجتمع، أصبح هناك ٧٠ من المجتمع يستفيد من النمط الاقتصادي المتمثل؛ حيث نجد أن عدداً ضئيلاً من المائيات هو من يتحكم في الاقتصاد ويزكم المياريات بالهلاقة مع طغى الرأسمالية العالمية صبح هناك مجتمع فهمش في الغالب، وهذا ما فتح بانه يتوجب ثورات في البلدان العربية وهي الوضع ذاته التي ستفرض حضورها في باقي العالم أيضاً

(١) هذا أمر مختلف عنه في الدراسات الماركسية؛ حيث يشر إلى أن نشوء الرأسمالية بدأ قبل خمسة عقود أي منذ ظهور نقد السلعة في أوروبا (وليس في العالم)، وأظن أن هذا الفهم قد أدى إلى إخطاء في دراسة التاريخ انطلاق من فهم خاطئ لمفهوم ماركسية القوانين التطور

حول ذلك، يمكن العودة إلى سمير مين، للتطور الامتثالي دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية ترجمة برهان غليون دار الطبعة/ بيروت، ص ١٠٢/ ١٩٧٤

(٢) انظر جن بيير ريو "التورّد الصناعي، ١٧٨٠- ١٧٨٠" ترجمه إبراهيم خوي مشوراد وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ دمشق، ص ١٥٠/ ١٩٧٠

(٣) انظر سلامة كيت "من هيجل إلى ماركس التصوّر العادي لتاريخ" دار الفتوى/ بيروت، ص ١٠٠- ١٠٢

(٤) انظر جي فارجيه: "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة محمد رفعت عواد، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة ص ١١٩- ١٢٠

(٥) انظر بيير "الإمبريالية أعلى من حل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ٨٢- ٩٠

(٦) انظر سمير مبر "التصور الامتثالي دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" ترجمة برهان غليون، دار الطبعة/ بيروت ص ١٩٨/ ١٩٨٥

(٧) لينين "الإمبريالية أعلى من حل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١١٨

(٨) لينين "تصدر ذاته" ص ٩٠- ١١٨

(٩) سمير أمين "م بعد الرأسمالية انتهاكة" سبق ذكره، والصفحة ذاته

(١٠) جون كينيث جالبرث "تاريخ الفكر الاقتصادي، العاظم صورة الحاضر" سبق ذكره

(١١) حول الانهيار سنة ١٩٨٧ و ١٩٩٠، أشير إلى المرجع في الفصل

(١٢) أشير في الهمدار ٢٠ في هوامش الفصل السابق، لكن؛ يمكن العودة إلى كتاب، ياميس فارفاكيس "المينونور العالمي أميركا وأوروبا ومستقبل، للاقتصاد العالمي" سيصدر قريباً؛ حيث تشير إلى هذه الأزمة.

(١٣) حول الانهيار المالي سنة ٢٠٠٨، انظر جون بيرهي فوسستر/ فرد ماغدوف "الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية" سبق ذكره وأيضاً كتاب فارفاكيس سابق الذكر

(١٤) انظر، سلامة كيلة "العولمة الزهنة" سبق ذكره

(١٥) انظر، محمد دويدار "الحركة العامة للاقتصاد في نصف قرن رؤية استراتيجيه بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة" اصدار دار نشر مطور الجديدة، ط ١/٢٠١٠

(١٦) حول ذلك مقالته بعنوان الخرائط الأمريكية تكشف أكبر حامي سبائلي، على موقع <https://arabic.rt.com/>

وأيض مقالته بعنوان كيف تدفع الصين أمريكا نحو الهاوية العالية؟ على الموقع

<http://www.alarabiya.net>

(١٧) حول ذلك انظر جوزيف ستيفنيتز "حرب الثلاثة تريليون دولار" دار الكتاب العربي، ط ٨ ١/٢

(١٨) كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره.

## الفصل الثالث. الإزمة العالمية وأزمة النمط الرأسمالي

### تحليل لحالة النمط الرأسمالي

يغرض فهم التحولات العالمية، ومعرفة احتمالات التغيير في تأير الدول الكبرى، ومن ثم، تحديد طبيعة النظام (أو الانظام) العالمي الممكن. فهم لتكوين اقتصادي عالمي، ووضع الاقتصادات الرأسمالية؛ حيث ر الشكل السبسي الذي يمكن أن يقيور يرتبط تحديدا بطبيعة تكوين للاقتصادي القائم، وبمطاعيل أزماته. خصوصا بعد ما كشف عنه الإزمة العالمية التي حدثت في ١٩٢٩، أي قبل سنة ٢٠٠٨ فقد كشف الإزمة هذه أكثر من لأزمات السابقة هشاشة النمط الرأسمالي، ووصوه إلى حالة لا يبدو أنه من الممكن حلها

فهم هذه الوضعية لا بد من فهم جوهر الرأسمالية أي ذلك الأساس الذي قامت عليه، وبتفاعيل التي ينتجها، والتي جعلت النمط الرأسمالي يتخذ الشكل الذي تبلور خلال قريين من الزمن، ووصل الآن إلى أزمة مستعصية وكما اثبتت في الفصل السابق إن جوهر النمط الرأسمالي هو وسيلة لإنتاج لأحدث، التي جرى اكتشافها نهاية القرن التاسع عشر، وهي تصاعده فقد أدى هذا الاكتشاف إلى إعادة بناء الاقتصاد على أساس جديد، تكون الصنعة هي محوره المركزي، بالاضبط لأنها وسيلة إنتاج فائقة الأهمية، وتنتج سلعا متنوعة، تحتاجها البشرية، وتوفر فائضا حيث إنها لا تعتمد على الطبيعة، كما كان في العصر الزراعي، بل على المجهود البشري، على العاير هذا الجوهر هو الذي أسس النمط الرأسمالي كما تبلور نهاية القرن التاسع عشر كنمط يقسم العالم إلى مراكز وأطرافه أمم صغرى وأمم زراعية مختلفة، وبالتالي ينشأ استقطاباً يات يحكم الصراع العالمي كله بعد أن استطاعت الرأسمالية، من خلاله، أن "تجمد" الصراع الطبقي في الإطار القومي فمن ساءت الصنعة نسوة فويض الإنتاج، أي الضرورة اجتماعية لإنتاج مستوى مرتفع من السلع، لأن ذلك هو الذي يسمح بتحقيق الأرباح وكانت هذه السمة في النمط الرأسمالي تجعل التوسع الصناعي خاصاً لقدرة السوق، الأمر الذي كان ينتج من جهة، مركزة في الصناعات وحتكراً بها، ومن جهة أخرى منه نشوبه في "اللي العالم" أي

، في العالم الذي لم يستطع الانتقال إلى الرأسمالية لم يتم تشكيل الخط الرأسمالي ليس كنمط "قومي" بل كنمط عالمي وهذا هو جوهر الاختلاف الذي أشرت إليه. جهة: تشكل حركات التحرر على أساس: ومن ثم تجمع تتقاس المجتمعات المختلفة إلى العصر الصناعي وخلال ذلك شهد العالم صراعات دموية بين الدول الرأسمالية، وديكتاتوريات خادمة بين الشركات، كلها انضمت إلى شكل لندي تبلور منذ منتصف القرن العشرين، بعد أن كانت الاشتراكية قد غزت نصف الكرة لأرضيه تقريبا وبالتالي تشكل مركز احتكاري يدير نفسه بروية، لكنه يتوكل على السيطرة على العالم

إذن: المسألة الأولى هي أن نشوء الصناعة كان يعني وجود فائض سلعي يحتاج إلى الأسواق، وكان ذلك يفترض السيطرة على العالم، وهذا ما جرى منذ نشوء الرأسمالية عبر الاستعمار بالسيطرة على كل المناطق التي لم تتطور ولم تتصلح، وبالتالي منعها من أن تتصلح وتتطور. وغير ذلك كانت الرأسمالية تفرز أزمات، تسبب أزمة الكساد حيث تعجز الأسواق عن استيعاب الفائض المنتج، الأزمات التي يقود إلى الكساد، وبالتالي إلى أزمة كان بعضها دور كل سبع إلى عشر سنوات<sup>(1)</sup>، لكن بعضها كان هائلا وكان يقضي إلى هزات كبيرة<sup>(2)</sup> وعند ارتباط هذه الأزمات بالحروب الإمبريالية، وكذلك بالفقر واللامية تؤدي إلى البطالة وزيادة الفقر، وتزيد التنافس بين الرأسماليين

إن طبيعة الصناعة التي تقضي إلى نشوء فائض لا تقبل، كانت تفتح على حلول من خلال الثورات (كما في ثورة أكتوبر، ومن ثم: التوسع الاشتراكي)، أو الحروب (كما في حروب القرن التاسع عشر، ثم بحريير العالمين الأولى والثانية)، وغير ذلك كانت الرأسمالية تتجاوز أزماتها، وتؤدي ذلك إلى فترات منازعة وسهولة، يات خارج "أسواق الرأسمالية" لقد صنع فائض الإنتاج هذا الشكل من العالم الذي أشرت إليه: حيث المراكز الصناعية ومركز الدولة والحدثة، من جهة، وحيث العالم المختلف من جهة أخرى وأيضاً حيث العداء على الأسواق لتصدير السلع والرأسمال

نذكر أيضاً أن هذا النمط ينتج شيئاً آخر وهو ما يهمنا، هو فائض الأرباح بمعنى أن فائض الإنتاج ينتج بالضرورة فائض أرباح وهذه الأرباح كانت توظف عادة في قطاعات لا اقتصادية ذاتها أي في توسيع الاستعمار الصناعي، وفي توسيع الاستعمار الزراعي، وتوسيع التجارة والبنية (وأيضاً كانت تصدر المستعمرات لممارستها عملية الذهب)

وبالتالي كان نجد لأرباح المهولة مجالات استثمار "طبيعية" توظف فيها، هي تلك القطاعات التي يتكفون منها الاقتصاد الرأسمالي؛ أي الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وكان هذه المجالات كما ذكرنا، إلى الحدود على أرباح أكثر وساخيل أعلى مما كان يخلق تركها متصاعداً من الأرباح وبالتالي فكيف نتركهم السلع زالت النقود لتتركهم.

لكن هذا التركم في لأرباح يضطرم محدود: فعالم ذاته بمعنى طبيعته لقدرة بشرية لكل العام (التي تستطيع الرأسمالية الوصول اليه) حيث يفيض السلع عن القدرة الشرائية من جهة، ويصبح مستحيلًا بالتالي التوظيف في كل قطاعات لاقتصاد "الحقيقي" من جهة أخرى فقد أصبح هذا قدر من التشجيع في التوظيف في القطاع الصناعي والتجاري والزراعي والخدمي، وبالتالي لم يعد لدى الرأسمالية قدرة على التوظيف من جديد في هذه القطاعات وأصلاً هي تشهد أزمات فيض الإنتاج. وبالتالي تشهد التضارب بين الشركات على الأسواق، وهو الأمر الذي قاد إلى انهيار شركات وكسب شركات أخرى وبالتالي تتركز شركات التي أصبح يشكل تركز احتكاريًا<sup>13</sup>

وبالتالي تشكل كتلة كبيرة من المال تراكمت في البنوك والمؤسسات المالية؛ حيث لا نجد العجز الذي يسمح بها أن توظف في قطاعات من الأرباح في إطار لاقتصاد "الحقيقي" هذا الأمر يعني معاناة بسيطة، هي أن هذه الأرباح التي تحولت إلى مال موضوع في البنوك يائس لا قيمة لها؛ حيث إنها تملك عر عصفه التضخم بخارطة وبالتالي يأتى بموت بصر أن التضخم الطبيعي الذي يواجهه اقتصاد مجتمعي كان يأكل من قيمة هذا المال يعني ذلك أنها يأتى لتلاشي في البنوك هذا الأمر كان يحل مشكلة لدى الرأسمالية؛ حيث أن كفاءة كبيرة بالتأخر في البنوك لا مكان لها في الاستثمار، وهو الأمر الذي يعني أن البنوك ستخسر وبالتالي ستهازل فالعمل الموجود سيفقد قيمته، وبالتالي سيتلاشى

هذه المسألة فرصت أن يحري البحث عن مجالات توظيف خارج السياق الاقتصادي الطبيعي القائم، أي خارج ما يسمى لاقتصاد الحقيقي طبيعة هذا التوظيف كان يخدم في بعض الحالات لكنه في حالات أخرى كان يؤدي إلى كوارث.

المستوى الأول الذي جرى التوظيف فيه هو الزراعة عبر التهجير بجيش، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في الدول

الرأسمالية هذه البلدان كان تتجهوا للصدا على كبير وإنتاجها زراعي محدوداً. وهذا ما كان يجعلها تعتمد على سلع أساسية تستورد من الخارج. لذلك كان لابد من تطوير الزراعة، لكنها طوّرت في زراعتها عبر المصارف الجبسية، وصيحت كتيج فائضاً أيضاً. لابد من احتياج إلى الأسواق. هذا الأمر طرأ بلاطرف لأنه أصبح مطلوباً أن تصبح سوق السلع الزراعية كدست ومر تم. لا تقو زراعية كدست لكي تستوعب السلع القائمة من المركز. وبهذا ليس أمام أي مجال يتطور الصناعي لكي تستورد السلع الصناعية، ولا يجب عيب أن يدمر زراعتها لكي تستوعب سلع الزراعة القائمة من المركز.

هذا المستوى حل حربي وبشكل محدود من أزمة الفيز العالي في مرحلة أولى من تراكمه (سنوات السبعينيات والثمانينيات)، ولكنه أضعف أرباحاً إضافية راد من العنكسة في مستوى آخر؛ حيث ضخم من التراكم العالي.

المدخل الثاني الذي ظهر في واسط سبعينيات القرن الماضي هو العديونية لبدء العالم الثالث؛ حيث أخذت الطغمة العربية تشغل مع بدء نهج أو توقف موجه المنحدر في العالم من أجل فرض الظلم على الدول التي تطوّرت الصناعة والزراعة فيها عبر دور الدولة الاقتصادي. وبالتالي أصبح الضغط بقية نحو القطاع "نخب الحاكمة بتحويل نمط الاقتصاد القائم على دور أساسي بدوره في تحقيق التطور الاقتصادي إلى تحقيق انتعاج اقتصادي تحت حجة العجز في مبرانية الدولة التي لا حلاً لها سوى بيع القطاع العام وتحرير الاقتصاد. وتشجيع "الاستثمار الأجنبي" فقد كان يصهر أن تحفل الدولة بعبء التطور الاقتصادي، والاضمار للاقتصاد. ووضعاً التشغيل الكامل وتطوير البنى التحتية، يقود إلى عجز كبير في مبرانية الدولة أو كان يظهر كذلك من قبل فئة محلية نهبت من موارد الدولة وباتت مقيمة بالترابط مع الطغمة العالمية بتحقيق الانتعاج واستخلص من ملكية الدولة لكي تولها هي بعد بات مشروع الطغمة الإمبريالية هو بإغراق هذه البلدان بالعديونية، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى درجات الاحتياج للاقتصاد الذي يصنع لهذه الطغمة نهب المباشر كذلك وهو الأمر الذي قاد إلى مركبة الديون على هذه البلدان، وتراكم أكثر رغم بيع القطاع العام الذي كان يفتر أضعاف القروض التي تحصلت عليه دول. وهو ما يظهر عميقه النهب التي فورست بسم "تصحيح عجز إمبريالية"، فقد نهب القطاع العام، وفي الوقت ذاته تراكم العديونية

وتراكمت الفوائد المفروضة على الديون وبنات: تشكل عبأً سواً كبير من "عجز الميرمية"، لأن فوائد الديون يأتى نكهب الميرمية ذاتها

هذا هو الشكل الذي لتوظيف المال المتراكم، بمعنى لتوظيف في كراضى بلدى الأخرى خصوصاً بنداى "التحرز الوطنى" (أو بنداى الاطراف) وارتبط ذلـك بدفع هذه البنداى إلى النكلى من "القطر العام" وخصخصه للاقتصاد، هذا ما حدث عند السبعينيات؛ حيث أصبح لانتفاخ سياسة عامه وكال هدف التخصخص والانتفاخ الاقتصادى والانتفاخ هو "حل أزمة الدولة" كما كان تُسمى حيث إن العيرانية نهى من عجز كبير وبناتالى سيكون محل هو بخصخصه والاستعداد هذا الأمر بد يدفع باتجاه توظيف هذه الكلى بعالیه لى العديونية، وكل من درى هذه العجزة بانتفاخ من الرقم المستعدى يتصاعد رغم أن الدولة تستد كل سنة لاقتصاد والفائدة عى حى؛ أى من دفع الأقتصاد والفائدة لا يخفض من قيمه الدين، بالعكس حيث نجد من الذين يتنضم. بالذى يصبح هائل تراكم عدالى بقيمة الدين، وبقيمة الأرباح المتخلفة منه فى الوقت ذاته، فى شكل تضخمى الدولار يربح دولار، لكنه يصبح دولاراً ونصف<sup>١</sup> هذه الضرورة بنداى من نهية سبعينيات تقرياً، وطالب معظم بنداى لاصراف، لى بخرطب لى سياسة الاستعداد، وعمل على تمكيد القطاع العام، وباتالى خسرت أموال القطاع العام وأصبح عيها تراكم ديون هائل هتلا مصر فى بثمانينيات كان قيمة القطاع العام فى ٣٦ مليار دولار، بعد سياسة لانتفاخ خسرت كل القطاع العام. وأصبح عديونيتها بأرقام فكية وهكذا، فهد المال بوظف فى هذه القطاعات التى قدر لأرباح، وتكيف للاقتصاد بها بخدم الاحتكارات فى الوقت ذاته وحلى فى بنداى الراسمالية كما شهد فى السوق العطارى فى امبركا بذي انهار وأوجد الأزمه؛ حيث كان التصاهل فى تقديم مقروض كبيراً، إلى حد أن سبه كبرة من بناس أصبح تقترض من البنوك، ولأن الوضع الاقتصادى مختل أصبح لا يستصغور التسديد هذا، الأمر وصل إلى أن تقترض البنوا: لعبد الاسامى من الأزمه ما دفع الدولة إلى أن تقدم المساعدات الطائفة لى تحمى البنود الكبيرة من الانهيس، لكن هذا الأمر لم يحدث فى بعلقة مع الاطراف التى لا تزال ملتزمة بتسديد ديونها، أو أنه مقروض عليها تسديد هذه الديون لكن ما يبدو إشكالياً فى هذا بىجال هو من الدول بأنه تقبم عباء لىوب ولهد تراكم الديون التى تجاوزت فى عديد من البلدان الراسمالية الدخل القومى وهو الأمر الذى يفتح على امكانيه إفلاس الدول ذاتها.



بالتالي فإن المديونية أيضاً كانت تفتح، منحة جديدة لـ الدولار وفق دراسات تدون الأمر كان يربح دولاراً ونصف، ويبقى ديناً بمعنى أن المديونية تنصعد رغم الأرباح الهائلة التي تجنيها النظم منها. ومن درس أرقام المديونية في الوطن العربي يجد أن الديون لا تخرج رغم تسديد الفوائد. وبالتالي باب هناك ديون تدرك وفوائد تنصعد، وهذا باب التراكم العالي الموجود في المراكز الإمبريالية والذي باب يشكل مشكلة اقتصادية إذ أن أيضاً كان حل المشكلة يؤدي إلى تزايد المشكلة وليس تجاوزها

المدخل الثالث هو اختراع المشفاه المالية، التي تفتح على البيع والشراء في أوراق مثل عقود القروض، أو غيرها. بحيث تتحول إلى سلعة يجري تبادلها في السوق. ولقد فتح تلك الباب لتداول مالي محض بعيد عن كل مادية الاقتصاد الحقيقي، وبما يحقق توظيفاً في "قطاع جديد" هو قطاع مالي محض، أي لا يفصل بينه وبين الإنتاجية أصلاً. رغم أنه يمكن أن يتحول بعض فروعه، مثل بيع عقود قروض لشركته صناعية، أو عقارات لشركة أخرى وهكذا. فمثلاً حين حصلت أزمة الرهن العقاري في أمريكا تبين أن عقود القروض التي عقدها مواطنون مع البنوك قد بيعت براسماليين في بلدان أخرى. وهذا يمثل على إنشاء "سوق مواريه" للعملية للاقتصادية الجارية، ولقد انشأ لكي يستوعب الفائض المالي، لكنها كانت في الوقت ذاته تدر الأرباح، فتريد من التراكم العالي كذلك.<sup>٢١</sup>

المدخل الرابع يتعلق بعميم اليوصة وجعلها عالمية مع شفا النظم المالية على فرض العولمة التي عنبت تشكيل سوق عالمي مفتوح يخضع لمصالحها. وبهذا فقد تعفمت المضاربة في أسواق الأسهم عالمياً وأصبحت المضاربة على أسهم شركات تنعظم على صعيد عالمي. وأيضاً كان ذلك يريد في الأرباح وفي التراكم المالي وفي تمريره أكثر.

المدخل الخامس من أشكال السطاد الاقتصادية الذي بدأ يظهر هو المضاربة على كل شيء تقريباً، على الغذاء، العملة، النفط، وأيضاً عولمة أسواق المال (ليورصات) والتي دائماً ما تؤدي إلى نهب رؤوس الأموال الصغيرة التي تدخل إلى هذه الأسواق. لقد جرب المضاربة على العملة، وهو ما أدى إلى أزمة جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧ وأدت إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير توسع ليصل إلى البرازيل وروسيا<sup>٢٢</sup> وكذلك المضاربة على النفط والقمح والذرة سنواب ٧-٢٠٠٨، أي قبيل الأزمة المالية. ولا شك في أن حركة "رأس المال قصير الأجل" ياتب هي المسيطره في مجتم

لاقتصاد العالمي، وهي الحركة التي تقوم أصلاً على المضاربة والتي  
تعمل بما يمكن أن يطلق عليه التوظيف العابر

وبهذا فقد تحولت الكفة لصالح المضاركة في البنوك إلى النشاط في  
كل هذه القطاعات التي هي "خارج الاقتصاد الحقيقي"، بمعنى أنها وجدت  
مائلها في المستوى العالي المعروف قاريخيا أو المخترع حديث  
(المستقبل العالي) لكن هذه الكفة كانت تريد من تراكم الأرباح،  
خصوصاً أن نسبة ربحية في كل هذه القطاعات هي أعلى كثيراً منها في  
كل قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة والتجارة وحتى  
الخدمات) كما أثرت سابقاً وهذا ما كان يدفع الرأسمال الموظف في  
قطاعات الاقتصاد الحقيقي إلى الفروح إلى هذه القطاعات وبالتالي كانت  
الحالة تفتح أثر مباشراً على الاقتصاد الحقيقي من جهة لكنها تزيد بسرعة  
أعلى في تحقيق التراكم العالي

ولا شك في أن هذه الاشكال من النشاط الاقتصادي باتت تحقق نسبة  
ربح أعلى بكثير مما يتحقق في الاقتصاد الحقيقي وهو الأمر الذي فرض  
بروح الرأسمال إلى هذا التوظيف العابر، وهذا ما يعني أن للاقتصاد  
الحقيقي بمجمعه بات مهتماً بالانهايار

وبالتالي كل هذه الآليات من النشاط أدت لأن تصبح الكفة العالية التي  
تنشط في القطاعات المضاربة هي الكفة الأساسية في للاقتصاد  
الرأسمالي؛ أي أن تصبح هي المهيمنة في تشكيل الرأسمالية وهذا يظهر  
من خلال حركة للاقتصاد اليومية التي تظهر أن حركة "العمل المضارب"  
تستحوذ على النسبة الأعلى في النشاط الاقتصادي (جداً شيئاً حين كان  
رئيساً أشار إلى أنه في اليوم الواحد يبلغ حركة رأس المال بربيعون ونصف  
دولار تسعين بالمائة منها للمضاربة). تسعين بالمائة من حركة رأس المال  
تذهب للمضاربة، وهذا يظهر في الدراسات الاقتصادية بوضوح هنا يعني  
أن هناك تضخماً متتالياً في للاقتصاد الرأسمالي، تضخماً في القيم في  
قطاعات جديدة تتحول إلى فقاعات فقاعات تتضخم وتنفجر وتؤدي إلى  
هزة في مجمل للاقتصاد الرأسمالي، لا تقف عند الكتل المبردة فقط، بل  
تصل إلى للاقتصاد الحقيقي (الصناعة والتجارة والخدمات) كما لاحظنا  
في أزمة سنة ٢٠٠٨ هذا الأمر أصبح يعني أن للاقتصاد الرأسمالي قد دخل  
أزمة لا حل لها، لأن وجود هذا الشكل من الاقتصاد المهيمن يعني أن  
القطاعات ستبقى متتالية الآن، مسؤوليه البنك الاحتياطي تقول إن هناك  
فقدانه قادمه<sup>٢٦</sup> ويل غيتس قد ذلك<sup>٢٧</sup> وأشار إليه بنك التسويات الدولي

كذلك<sup>(١)</sup> لقد أصبح لأمر "خارج السيطرة" أصحاب معالجة غير قادرين على التحكم فيها، لأن التحكم فيها يعني أننا بحاجة إلى ضبط كل عائلة من الراسمال، وكنها بالزيادة، لأنها أصبحت تعمل عبثاً على الاقتصاد وهذا أمر مستحيل في التكوين الاقتصادي وقد خطه لا أحد يستطيع أن يكون أنا سأخسر<sup>(٢)</sup> تيرليون دولار ربما كان التصحيح للاقتصاد العالمي لا بد من ضبط صفر من الأرقام المتداولة سوء تلكلة العاليه الموجودة فعلاً (والتي قد ذهب د. سمير امين بألفي تيرليون دولار) أو بالكنه النقدية بدولار (التي قد ذهب يستعمله الى سبعائه تيرليون دولار)؛ حيث أن حجم الناتج العالمي هو بحدود ٥٠ تيرليون دولار وحركة النقد لا يجب أن تتجاوز ثلاث أو أربع أضعاف هذا الرقم لكي يكون للاقتصاد في وضع مستقر

لهذا أصبح واضحاً أن هذه الآليات التي بدأت مع سبعينيات القرن الماضي قد أدت إلى أن يشكل النمط الرأسمالي في بيئة مختلفة عن ما كان فيه طينه عميق من الزمن هذا أمر رأسماليه؛ حيث نجد أن ٢٩ من حركة المال اليومية تذهب في سجل المضاريات بينما هناك ١٠ تذهب إلى الاقتصاد الحقيقي وفي هذه العملية يجب أن نحفظ بأن الأرباح تتعاقد في المضاريات بينما تبقى محدده في الاقتصاد الحقيقي ليتوضح بأن "رأسمالية مضاريات" هي التي باتت تسيطر على النمط الرأسماليه، هذه التي تسعى الطبقة العاليه والتي باتت تتدخل في القرار العالمي بما يحتم توسيع كل المعايير التي أثبت إليها بلغو، خصوصاً البورصة والمضاربة والمتشقات العاليه، والمديونية التي باتت تمارس مع المواظير كما نوضح من خلال أزمة الرهن العقاري في أميركا

الآن حين يصبح الوضع يثسم بأن المضاريات هي الأساس في النشاط الاقتصادي تكون الرأسماليه قد دخلت في طبق مظلم. لقد تعطلت وبات ينهس، مرض مرطاني لأن المضاريات كما في أزمة ٨ ٢ تؤدي إلى سوء فقاعات مالية سرعان ما تنفجر، فتحدث انهياراً مدياً كبيراً ينعكس على الاقتصاد الحقيقي، يعني الصاعه والزراعة، كما ينعكس على كل العالم؛ حيث سيعتصم انفجار الفقاعات العاليه مع كل نوع في نشاط العالي، ويقود ذلك إلى تدمير مستمر في بيئة الاقتصاد الحقيقي

هذا نوضح بات يدخل الرأسماليه في أزمة كبيره النمط الرأسمالي بات يحكم من قبل طبق ماليه نشاطها لأساسي هو في المضاريات وينعكس ذلك في الأطراف بتشكيل مخب طابعها مافياوي، أكثر من أنها

تعمل في أحد فروع لاقتصاد الحقيقي (التجارة كما كانت بالأمم) بعد،  
وجدنا بعد الثورات العربية حين اردنا ان ندقق في طبيعة النظم الحاكمة  
انها نخب هافياوية حتى انه بات يطلق عليها "أسيادية المحاصص" ومن  
الغدا المحيطه بمركز السلطه تنهب المجتمع والدوله وتراكم راس المال،  
وتنهب أرض الدولة وشركات الدولة، وتنهب كل نشاط اقتصادي وتحرق  
الأراضي الزراعية إلى قدر من جل المضروب في مجل الفقراء

الامر يعني اننا انتقاسا من السكل الرأسمالي التقليدي الذي كان يقوم  
على الإنتاج الصناعي أساساً إلى شكل تهيمن عليه نظم المصنوع برغم  
وجود التجارة والصناعة، فقد أصبح النشاط العالي هو الأساس في مجمل  
النشاط الاقتصادي

### أميركا كمركز للنظم العاليه

في الجزء السابق حددنا من الوضع الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام،  
الآن سأحدث عن لاقتصاد الأمريكي وعلاقته بكل ذلك فقبل السبعينيات  
كان أميركا هي القوة الأساسية في إنتاج لاقتصادي والعسكري؛ حيث  
إنها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هي مركز العالم الرأسمالي،  
وفرضت تشايد الاقتصاديات الرأسمالية تحت هيمنتها وأصبحت شركائها  
هي التي تحتل المراكز الأولى بعد أن أصبحت عاصمه الطابع، وباتت  
تسهم على التمرکز العالمي لقد أصبح التركز العالي يعمرك فيها بحيث  
صبحت هي مركز "العالم" (وول ستريت) في العالم التراكم الذي بات  
يسمى إلى عوائد لكي ينشط بعد أن بات مستحيلاً توظيفه في لاقتصاد  
حقيقي ولهذا وجدنا أن الأزمة الكبيرة قد بدأت فيها. وكان من أثر  
النشاط العالي الذي فرض توسيع العديويه الداخليه للأفراد، وقد إلى  
"أزمة بزهن الفقاري"، التي كانت السبب بعبث لحدوث لانهايار العالي  
الكبير، واستمرار النمط الرأسمالي ككل

فقد بدأ لاقتصاد الأميركي يعاني في نهاية الستينيات وأواس  
السبعينيات من القرن الماضي بعد أن نهضت البلدان التي تنخرت في  
نحرب العالمية الثانية، أي أوروبا واليابان؛ حيث أصبحت تدافس في  
الأسواق العالمية، وفي السوق الأميركي ذاته لكن؛ أيضاً نتيجة التراكم  
العالي الذي بات لا يجد مجالاً للتوظيف كما في مرحلته م بعد الحرب  
العالمية خصوصاً بعد تقلص السوق العالمي الذي يمكن أن ينشط به بعد  
امتداد الاشتراكية إلى نصف العالم تقريباً لهذا بدأت الأزمة بداية  
سبعينيات القرن العشرين. التي أدت إلى فك الارتباط بين الدولار والذهب

(حيث كانت العملة تعادل بالذهب) وهو الأمر الذي سمح لأمريكا بزيادة طابعه العملة دون أن يكون لديها المقابل الذهبي. وحيث سيطر من أجل فرض العديونية على "بدن التحيز" واخترع نهشتفان العالمية، وتخصيم معضريه لقد كانت أميركا مركز التمركز المالي؛ ي من الكتلة العاليه التي باتت "خارج الضرورة" كانت تتركز في البنوك الأميركية وبالتالي عملت على تعويم الدولار اعتماد على سيطرتها الذهبيه، وبالتالي مقدرتها على نهج العالم لهذا فرض ربط بيع النفط بالدولار وتحتكم بالاسواق العالمية بما يجعل قيمة الدولار تعتمد على ذلك كله بمعنى أن قوة الدولار باتت مرتبطة لقدرة أميركا على السيطرة العالمية، والتحكم بالاقتصاد الرسالي

هذه الموضعية كلها فرضت من يتوضع النشاط العالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي من يختل الميزان التجاري لمصلحة الاستيراد، وهذا ما كان يخلق عملية استنزاف للتراكم العالي؛ حيث أصبح الاستيراد يستنزف التراكم المحلي الذي كان يفرض عبر طباعة الدولار الأمر الذي اوجد تراكما هائلا من الدولارات المطبوعة بدون مقابل إنتاجي كاف. ونتيجة تخفيض الضرائب على الراسع وباتالي تراجع مداخل الدولة من جهة والمضروقات العاليه التي يفرضها الدور العالمي لدونه الاميركية ككفوء إمبريالية مهيمنة من جهة أخرى، نشأ أزمة هجر في العيرانيه، بحيث باتت الدولة مضطرة إلى الاستدانه وهذا ما اوجد لأزمة ثالثة، التي تتعلق بآرمة العديونية التي تقع على الدولة سواء لأفراد أو شركات محلية، أو لبلوك عالمية هذه المديونية التي كانت تتصاعد بحيث أصبحت أكثر من الدخل القومي الأمريكي

الأزمة الأولى بعد الحرب الثانيه كانت نهاية سبعينيات القرن العشرين، بعد انهضت أوروبا واليابان في سوق كار قد تضيق بفعل انتشار الاشتراكية في أكثر من نصف العالم لكن سنوات إعادة بناء أوروبا واليابان بعمقيا أميركي أفضى إلى تحقيق تراكم مالي كبير أصبح يبحث عن مجالات توظيف في وضع كان للاقتصادي الحقيقي قد أصبح مسبقاً (ومسبقاً أيضاً لتعيجه تقلص السوق العالمي) وكان يظهر من العجز في الميزان التجاري في تصاعد باتالي كان على أميركا أن تبحث عن مآخذ جديدة لتوظيف، وأن توحد مساهم لتعويض العجز هذا ما دفعه بداية السبعينيات إلى تحرير الدولار من رثايطه بالذهب حسب اتفاق برونز وودر الذي أقر الذهب كمعادل، معتدة في ذلك عبر سيطرتها العالمية،

وبالتالي أصبح الدولار قاعاً على وضعية أميركا العالمية. وسيطرته، خصوصاً على حركة النفط، وتسهيده بالبولار حصراً وبالت فعل على "جذب" الرساميل خصوصاً لأمول النفطية، من أجل تعويض العجز في ميزان التجري وهو الأمر الذي كان يريد في تركم المال لديها وهو ما حوّلها إلى مركز مالي لمجمل الاقتصاد الرأسمالي لهد كان معها لديه يبحث عن أنشكان جديدة لـ "الاستثمار" وجدتها في التعديل الجيني والمتنوعات المالية وبيضاً المديونية، وكذب في التكنولوجيا الحديثة

إن كل المسارات التي طرح لتشيط المال المتراكم نتيجة أنها صبحت المركز المالي الذي يستحوذ على الكتلة المالية الكبرى، انشاز إليها آخراً، كانت من فعل الولايات المتحدة، من التعديل الجيني والمديونية والضغط على الدول المختلفة لتحرير لاقتصاد إلى تسهيل لاستدامة محلب وار كانت قد عملت على تحرير عملتها، فقد اخذت كذبت تعالج اشكالياتها عبر طباعة عمه دون مقابل ذهبي معتمدة كما أشروا على هيئتها على العالم بالتالي عبر نهب العالم وبعد أصبح الدولار هو العملة التي يقاس عليها الذهب. وأصبحت تطبع عمه بلا رصيد وكلف كان يرداد العجز في الميزان التجري كانت تقوم بطباعة المزيد من العملة وكانت ايضاً تقوم بتعويض العجز عبر نهب لأموال النفطية بعد الفورة النفطية التي حدثت منه ١٩٧٤ (يمكن مراجعة الملحق)، كما قامت بربط بيع النفط بالدولار

وكانت تفرض على دول الخليج كيف توزع الماخيل النفطية حيث فرضت ابقاء جزء اساسي منها في أميركا مثلاً ما بين سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ حسب بعض الترسان كانت حد خيل النفط تبلغ حوالي تريليون ونصف دولار، كان تريليون منها يذهب إلى أميركا، سواء كعقراء عقارات أو شركات أو وضع في بنوك وكان الباقي توزع على دول العالم الاخرى؛ حيث تذهب ثلاث مائة مليار دولار إلى أوروبا، ومائة مليار إلى شرق آسيا فقط حوالي ١٠٠ مليار دولار وصب إلى دول الخليج خلال السنوات الاربع هذه.

هد الوضع الذي ائسم تتراكم مالي هائل انعكس داخلياً عبر ميل بنوك إلى السعي لتعظيم الاقتراض في أميركا ذاتها، عبر تشجيع المواطنين على الاقتراض بشروط "ميسرة" من جل "تحريك" هذا المال حتى لا يفقد قيمته هذه القروض هي التي ادب لاحقاً إلى حدوث أزمة الرهن العقاري بعد أن عجز المديون عن سداد قوائدها نتيجة وضع أميركا الاقتصادي عموماً، مما عرض هؤلاء إلى مصادة البيوت التي اشتروها عبر هذه

الفروض (كز) تبين أن قيمة الفروض هي أضخم كئياً من القيمة الحقيقية بتقاربات المستعادة، الأهر الذي عرض للينوك إلى الإفلاس وحدث انهيار في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ كما افترت سابقاً

### نمط رأسمالي مأروم

هذه الوضعية للاقتصاد الأميركي، واستحواده على مركز لاقتصاد عالمي، جعله هو مركز الأزمة في النمط الرأسمالي، رغم أن الأزمة طالت بلداناً عديدة وهي نتيجة تشابك الرأسمال سقطت كلية النمط وهذا ما ظهر عبر لأزمات التي عاشها النمط منذ سبعينيات القرن العشرين والتي بدأت من الاطراف حيث كان مركز النمط يحل أزماته عبره، لتنتقل إلى المركز ذاته، وتمتوطن فيه.

ففي سنوات الماضية شهدت أكثر من انهيار اقتصادي وهي في العالم، ففي سنوات سبعينيات حدثت أزمة في البرازيل وفي بداية الثمانينيات حدثت في الأرجنتين، وفي أواسط التسعينيات في المكسيك، وسنة ١٩٩٧ حدث انهيار في جنوب شرق آسيا بسبب المضاربات العالية. انعكس على البرازيل وروسيا ومنعمن هذا أن هذه الدول كان يطبق على اقتصادها انه "معجزة" بالعالمى انهيار "المعجزة البريلية" ثم الأرجنتين، ومن ثم؛ "المعجزة المكسيكية"، وصولاً إلى "المعجزة الآسيوية" وما كان يجعل تأثير انهيار "المعجزة الآسيوية" يمتد هو بداية التراجيح العالمي، بعد أن جرى تثبيت البورصات العالمية على ضوء السياسة التي شرحتها العولمة وشهدنا في تسعينيات القرن العشرين، أيضاً انهيار هي هائل في اليابان لم تستطع إلى الآن تجاوز آثاره ويبدو أن الصين دخلت هذا العاص بعد انهيار المالي الذي حدث في اسواق الأسهم الصينية

في أميركا حدث انهيار في سنة ١٩٨٧ سفي "الأحد الأسود"، ثم سنة ١٩٩٠، وسنة ٢٠٠١ بانهيار سوق التقنيات الحديثة، وسنة ٢٠٠٨ ثم سنة ٢٠٠٨ حدث انهيار عالمي كبير سدي بدأ بأزمة الرهن العقاري والذي بات يركز أزمة النمط الرأسمالي ككل وبات يحدث أزمات في كل النمط بعد وجدنا أن أوروبا قد عرفت دولها في أزمة العديوية بعد أن قرضت لينوك الفرنسية الألمانية بلداً مثل إيرسد واليونان وإسبانيا وباتت هذه اليلس عاجزة عن تصدده ومن ثم؛ باتت لينوك مهتدة بالإفلاس في أميركا الحكومة ساعدت لينوك والمصارف "التي هي أكبر من أن يُسمح بأن تنهار"، فتجملت الدولة عبء الديون التي فاقب التحل القومي وبات

تهذه برافلاس الدولة وفي يونيو أقرضت المائت واربعا بالعملة مع  
صندوق النقد الدولي الدول لكي تستطيع سدده فواتر ديونها. فلا تنهار  
بنود و صلا كات المديونية تفوق الدخل القومي. وكات فواتر تسكل  
عينا على الميرانية ومن ثم؛ تصاعدت مديونية وتصاعدت عيب فواتر  
واشرت إلى دت في نهاية الفصل الاول

بالتالي، على ضوء ذلك كله، وعلى ضوء أزمة سنة ٢٠٠٨ التي هي  
بحسبنا نتيجة حدودها في المركز لا بد أن نسال هل ان الراسعالية قادرة  
على حل هذه المشكلات؟ هل هي قادرة على تجاوز أزماتها هذه المرة؟

باب و ضحا حلى للإدارة الاميركي أن إمكانيه الحل مستحبه

لا بد من أن نسير إلى أن الطعم العاليه التي يتمحور مضاطها في  
المضريات والمشتقات العاليه والمديونية هي التي هيض في النمط  
الرأسعالي. ربما منذ تسعينيات القرن العشرين، وبالتالي ماتت هي المتحكم  
في مجمل سياسات النمط وهذا القطاع هو وزراء تعميم ما ممي بالعولمة؛  
حيث اراد سوقا مفتوحة تعما (أي تسوق قومي) ليس للسلع فقط، التي  
كات تحفز من الأسواق لتجاوز حالة الكساد التي يعيشها القطاع المنتج،  
بل أساساً وخصوصاً للمال الذي ينسب في المضاربة والنهب. القطاع الذي  
خذ يهمل على صياغة العام وفق ما يخدم مضرباته، ويعزّر هب  
الاطراف وكل العالم. لقد أراد أن يكون العام سوقاً واحدة على بصعيد  
الاقتصاد، وأن يتقلص دور المونه إلى أقصى مدى، ويتحول إلى مركز  
شرطه بخدمه الطعم العاليه التي توظف في المضاربة هده م يريده  
الرأسعالي المتحول إلى مل بعد أن بات ينشط في المضريات والديون  
والمشتقات العاليه أن ينسب في العالم. ويتحرك بكل خزية دور عوانق  
وبالتالي كان يجب أن تتحول الطبقات المعسطرة في الاطراف إلى تابع، أو  
نصبح النظم أدوب في يده وهو ما أفضى إلى بشوء نظم هافياوية في  
الاطراف خصوصاً، وإلى توقع نطاق هافياوي في مجمل النمط  
الرأسعالي

لقد اصبح الكثرة الأساسية من رأسعالي في العالم تنشط في  
المضريات. وباتت ضخمة كثيراً من لاقتصاد حقيقي، و صبحت تستحوذ  
على ٨٩ من حركة الراسعالي اليوميه في سنة ٢٠١٠ كان الدخل العالمي  
يسوي ٤٤ تريليون دولار، في حين كانت الكثرة العاليه تساوي ٢٠  
تريليون دولار في ما يغرب الخمسين ضعف للدخل العالمي وكات



الدولارات المطبوعة تساوي ٦ ٧٠ تريليون أي ما يساوي خمسة عشر ضعفاً لمجمل الدخل العالمي وهذا يوضح نسبة التضخم التي باتت بحكم لاقتصاد عالمي وهي نابعة أصلاً من نفس فقط تراكم لأرباح بن أساساً من المضاربات العالية التي ترفع القيم بشكل متسارع دور أن يكون ذلك ناتجاً عن فائض قيمه مختلفاً بن فقط نتيجة المضاربات ذاتها بهذا يكون لاقتصاد الرأسمالي قد شهد ارتفاعاً ضخماً بقدرات أقل كثيراً وبالتالي فقد بات يتشكل في فقاغة شهد انفجاره بشكل متسلسل عبر مظاهر متعددة، اشترت إليها تلقوا ولا تزال الفجوة تتضخم، وبالتالي سوف تقضي إلى انفجارات مستمرة وهذا ما فيه إليه بنت التسويات الدولية في نظيره أواخر سنة ٢٠١٤، وما أشار إليه بن غيتس في تصريحات حديثة وكذلك نعمت فيه مسجلة البنت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وهو ما يعني أميركا في وضع مرتبك وهو ما ينعكس على مجمل سياساتها

الآن كيف يمكن حل مشكلته الكلفة العالية هذه وحل مسأله التضخم العالي؟

ربما لكي يستقيم لاقتصاد يحتاج الأمر إلى شطب صفر من هذه الأرقام الموهولة؛ أي أن يعود لتراكم تر حدود ٢٠ تريليون دولاراً ويتقلص الدولار اعتماداً إلى ٦٠ - ٧٠ تريليون هذا هو الحل الذي يؤمن لتوازن لاقتصاد العالم، لكن ذلك يعني أن ٨٠ تريليون سوف تذهب، وبالتالي أن طفماً عالية سوف تنتهي وهذا مستحيل في ظل تسببت لاقتصاد الحقيقي ولافتراضي واستحواد الرأسماليين أنفسهم على هذا وذاك وانغماس ذلك على الاقتصاد الحقيقي صلاً وعلى مجمل الاقتصاد في الماضي، إلى الحرب الدامية كانت الحرب ذاتها تقوم بمهمة تدمير الممر المتراكم في بلدان منافسة، قبل أن يصبح التراكم بهذه ضخامة ما الآن؛ فقد بات ذلك مستحيلاً خصوصاً بعد أن سيطرت الضخم المالية ناتها، والتي عملت وتعمل على جر العالم بن ما يحدم استمرار تحقيق تراكمها

لهذا لم يعد ممكناً أن نقول بن الرأسمالية تستطيع أن تتجاوز أزمته كما في الماضي؛ حيث كان يعطى الألفة مختلفاً، ويتعطل في فيض الإنتاج نتيجة توسع الصناعة وتنافس الرأسماليين وهو الأمر الذي كان يؤسس لحدوث زمام دورية، يتبعها نهوض اقتصادي ومن ثم؛ يتوقف النهوض بحدوث الكساد ويحدث انهيار جديد، ومن ثم؛ يعود لاقتصاد للنشاط من جديد، وهكذا أو يحدث حروب صغيرة أو عالمية تقود إلى تدمير قوى الإنتاج في مناطق الحروب، وتنهيار شركات أخرى، خصوصاً لدى الدول

بمهرومة وهذا موجود منه الآن حيث هناك فيض الإنتاج وكساد لكن  
 أساساً هو ما يتعلق بنطاق التضخم للقيم، وسيطرة المص المضرب،  
 الذي يقود حتم إلى حدوث انفجار متدلي بفقاعات مالية تهر من حجم  
 الاقتصاد الرأسمالي بهذا أصبح المشكله في النمط الرأسمالي مركبة،  
 وبن نطاق العالي هو الأكثر خطراً فيه لأنه يذهب ويهدم دون أن يتفح  
 فائض قيمه ويتحرك بتسارع كبير دون أن يؤسس القاعدة التي يحسن  
 عليها وهو كذلك "يسحب" الرأسمال الموظف في الاقتصاد الحقيقي  
 نتيجة الربحية العالية التي يحققها مقارنة بربح الإنتاج وبالتالي فهو  
 شكل نمو سرطاني بالضرورة، دون أن يلقى العلاج الذي يكبحه

فالظلم العاليه المهيمنة تريد للعالم أن يتجهز إلى عالم هاتواي، المص  
 والمضاربين هم الأساس فيه، وي اقتصاد يقوم على المضاربين هو  
 اقتصاد فاضل؛ حيث يمكن تلخيص وضعية النمط الرأسمالي بأن هناك  
 تضخم لا معنى له، هناك أرقام مذهلة، وفي الواقع لا تعني شيئاً، هناك  
 تمركز مالي تضخم في عدد محدود من الأشخاص في العالم. وهذا في  
 المقابل إفقار شديد لمعظم سكان العالم، حتى في أوروبا وفي الدول  
 الرأسمالية ذاتها من خلال سياسة التقشف التي هدفت إلى حل مشكلة  
 ديونه على حساب الشعب، بعد أن خلّت مشكله الشركات الاحتكارية  
 والظلم العاليه على حساب الدولة فانها وهذا جعل الصراع الطبقي  
 تبدأ في التفجر فيها، مع أطراف يانب منهكة نتيجة النهب والإفقار  
 والتهميش

لقد أصبح النمط الرأسمالي ككل نمطاً رموياً، لا حل لمشكلاته ويهد  
 يمكن القول مع ماركس أنه بلغ مرحلة التعطّل وهو أيضاً مهمل على انفجار  
 الصراع الطبقي على صعيد عالمي

### الهوامش

(١) حول الأزمات الحورية يمكن العودة إلى: دانييل أربولد "تحسين  
 الأزمات الاقتصادية للأمن واليوم" ترجمته عبد الأمير شمس الدين،  
 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت، ط١٩٩٢/١

(٢) حول أزمة سنة ١٩٢٩ يمكن العودة إلى: جون كينيث جالبريث  
 "الانهيار الكبير ١٩٢٩" ترجمة حمدي أبو كينه، المركز القومي للترجمة/  
 القاهرة، ط١٤-١/٢

(٣) هذا الأمر هو جزء أساسي من كتاب بينين "الامبريالية على مراحل

(٤) عالجت هـ، الأمر في، سلامة كيلة "الإمبريالية ونهب العالم" دار  
التنوير العربي / عمان، ط ١ / ١٩٩٢

(٥) أنظر جورج كوير "أصل الأزمات العالمية" سبق ذكره

(٦) يمكن العودة إلى هامش ٤ في الفصل الأول، الذي يشير إلى مصادر  
ذلك

(٧) أنظر حول التخوف من فقاصة جديدة مقنه بعنوان لعام يريد  
الفيديالي الأمريكي رفع الفائدة؟ عن موقع [www.ion.com](http://www.ion.com)

(٨) مقالة بعنوان بيل غيتس فقاصة هائلة عالمية تلوح في الأفق عن  
موقع

[www.mubasher.info](http://www.mubasher.info)

(٩) مقالة بعنوان بنك التسويات الدولية يحذر من توقف إقراض  
الاقتصادات الصاعدة عن الموقع <http://sumernews>

## الفصل الرابع: الرأسمالية ووضع الأطراف

النمط الرأسمالي العالمي الطابع. وهو يخضع للأطراف لمصالح المراكز، ويجعل الوضع الاقتصادي في الأطراف مستحتماً لمصالح الرأسمال في المراكز وإن هذه العلاقة هي علاقة نهب واستغلال بالأساس، وهذا يفرض تعميم الفقر وبطالة والتهمة في الأطراف؛ حيث إن الطبقة المسيطرة في الأطراف هي "جرح" من رأسمالية مستيطرة، لكن؛ من موقع التابع نتيجة استغلالها للطابع الاقتصادي المكمل؛ أي الذي لا ينافس في إنتاج السلع، بل الذي يقوم على توزيعها وهذا الأمر هو الذي يجعل الرأسمالية المحلية هجيزة على أن تعمم البطالة والفقر والتهمة نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تفرضه محلياً لكي يحقق المصالح المردوجه لها وللرأسمال الإمبريالي

هذا ما توصلنا إليه سابقاً، وما سيجد من إرثه ونحن ندرس أثر السيطرة الرأسمالية على الاقتصادات المحلية، وكيف أن هذه الاقتصادات كانت مصاغة لكي تخدم مصالح الرأسمال الإمبريالي أي الرأسمالية المسيطرة في المراكز وبالتالي كانت معرضة للنهب الذي كان يفرض الإفقار والبطالة والتهمة بالضرورة

لتوضيح ذلك سوف نقوم بالبحث ضمن مرحلتين، الأولى هي تلك الممتدة منذ بدء توسع الرأسمالية عالمياً واستعمارها الشعوب، وبالتالي التكوين الاقتصادي الذي لوجدته، والثانية الوضع الآن بعد التحولات التي شهنتها الرأسمالية، خصوصاً بعد سبعينيات القرن العشرين وشيء إمبريالية القرن، والتي باتت تحكم تشكيل الوضع الاقتصادي المحلي

### الرأسمالية وإعادة صياغة الأطراف

لم تشكل بلداناً غير تطور مستقل؛ حيث فرضت أسبقية تطور أوروبا وانتقل بعض دولها إلى الرأسمالية بعد اكتشاف الصناعة، التي باتت وسيلة للإنتاج المركزية فرضت أن تصبح عنصراً حاسماً في التطور العالمي ككل، لأنها سعت كي تصيغ العدم على ضوء مصالحها، ولخدمة هذه مصالح<sup>[1]</sup> التي تمثلت في الحصول على مواد أولية مثل الفحم

والحرير، وأيضاً الذهب. وكذلك القمح، ومن ثم النفط. من جهة ومن جهة أخرى توفير الأسواق سلعها التي يأتى فعنية بالأسواق من أجل تصريفها، وكذلك تصدير الرأسمال من أجل النهب بخارجي<sup>(٦)</sup> ولأجل ذلك بالضبط كانت فعنية ببيع توضع بصناعة وحضرها في شركائها وحدودها لقومية<sup>(٧)</sup> كي تصنع وجود منافسين سوء خضيه السيطرة على المواد الأولية أو السيطرة على الأسواق هذه المسألة كانت تقني منع تطور المدن التي لم تستطع لتطور قبل بدء الرحف الاستعماري وخصوصاً بعد نشوء الإمبريالية كراسمالية عالميه مهيمنة<sup>(٨)</sup> كانت هذه هي مشكلة تجرية محمد علي باشا حينئذ فقرر بناء الصناعة والهيمنة على المنطقة والانتقال الى الحدائق<sup>(٩)</sup> حيث ووجه بحرب بقرب مشروعه، وحضرته في حدود مصر وبشرط ألا يعمل على بدء بصناعه ولا يحقق التطور.

هذا الميل لدى الرأسمالية فخرض عليها غير استعمارها أن تصنع بين المحية انطلاقاً من تلك المصالح، وأن تكون قادرة على ذلك نتيجة الاحتلال المباشر لهذا أبقت البنى التقليدية، التي تعثرت في نمط زراعي مختلف، وسيطرة كبير ملاك الأرض، ووجود حرلي بجاري في المدن التي كانت كذلك مركز كبير ملاك الأرض وحيث كان يعمم التخلف المجتمعي، وسيطر وعي تقليدي مستمد من دين فيسط، لكنه يعمش في التصك بالعادات، وجوئياً في الأحكام الشرعية، فيع عدا الفس التي كان يعمم لتجار وعيا دينياً "أصوبياً" وبالتالي فيقاء المجتمع فقيراً و"أمياً"، ويخضع لايديولوجيه تقليدية بطريركية، ومحافظة

كان يعم الرأسمالية أن تحوّل في بيئة الزراعة بما يخدم حاجتها، خصوصاً مع القطر والحرير والقمح، لهذا فرضت زراعة هذه المواد أو شجعت على زرعها، وهو ما كان يوجد احتلالاً في الحجاب المحية نتيجة بقصر العديد من السلع الزراعية، ولقد فرضت "نمطاً أحدياً" في الزراعة معن القطر أو الحرير أو القمح<sup>(١٠)</sup> وأيضاً كان يعم أن توضع من الطبقة العمديه التي يحتاج الى سلعها لهذا عمت عبر توسيع فداب لتجار والتخيه وشجعت على تدريس بخب ضروريه للإدارة وبيوك وغيرها لهذا تشكلت رأسمالية موصولة بكبير ملاك الأرض، وتنشط في قطاع اقتصادي "مكس"، هو قطاع التجارة والخدمات والبيوك هاربة من لتوظيف في بناء الصدعه نتيجة احتلال وضع المنافسة في سوق مفتوح ومسيطر عليه من قبل دولة الاحتلال وبالتالي تكيف مع لتكوين الذي أراد الاحتلال انشاءه، متداخله مع الاقطاع ومتعابسه مع البنى التقليدية

لقد ظل التكوين "الزراعي" (الريفي / الإقطاعي) هو الغالب ونضاب المدن كهاشي يحتوي "الحداثة" المفروضة استعماري. وظل الفقر والتخلف والامية هي سمات التي تطبع الريف، بينما نشأت طبقات حديثة في المدينة، وتكوين طبقة عاصه، لكنها كانت صغيرة، وتعاثي من استقلال الرأسمال. وبالتالي نشبت الصراعات الاجتماعية في الريف الذي كان يشكل الكتلة الأساسية من المجتمع (بنسبة ٨٠ إلى ٩٠٪)، ويخضع لنهب كبار العائلات. وتطور صراع العمال في المدن من أجل وضع أفضل في الأجور ونضاب لاجتماعي وحق العمل لقد تحكمت في المجتمع طبقة من كبار ملاك الأرض والنجس وكانت أساس السلطة ومدخل السيطرة الاستعمارية نتيجة تشابكها مع الرأسمال الاستعماري (الإمبريالي) بينما طلب الأغلبية الشعبية تعافي من الفقر والبطالة والجهل والامية والأمراض والتهميش وظل الوجود الاستعماري والدولة التي أضحت قد بوجودها الفاعل يطموحات الشعب. وأساساً المنع مسار التطور الحداني

وبدأ كان الوجود الاستعماري هو الذي يفرض هذه معادلة بقوه جيوشه، فقد سمح ذلك بتعميق الهوة بين مراكز الرأسمالية التي تطورت بسرعة، وأصبحت تتركز في مستعمرات التمرکز العالي والتفنية العالية والأوراق الواسعة بعد أن سيطرت على أغلب الحاسم وبير الأطراف التي كانت دور صناعة أو بصناعة هامسية هي أقرب إلى الجرف (إسبانيا، كوتوراب)، وفي ظل اقتصاد زراعي متخلف، وضعف الحاسم الرأسمالي وكسبت الجهد والامية واستمرار الوعي التقليدي لهذا لم يغير من الأمر خروج الاحتلال و"استقلال" الأطراف، فقد سبب استقرار السوق المفتوح مدغم في الأطراف من قبل الطبقة الرأسمالية التي نشأت، والسيطرة على السلطة هو عامل التأثير في مسار الأطراف، بالضغط نتيجة اللا تكافؤ الذي سبب بين مركز والأطراف<sup>١٨</sup>، والذي كان العنصر الحاسم في استمرار هيمنة الرأسمال الإمبريالي، مدعماً بقوة الدور الإمبرياليه، وبالتالي بالضغط التي يمكن أن يمارسها من أجل استقرار الوضع القائم، وحتى استخدام التدخل العسكري<sup>١٩</sup> لهذا كانت لأطراف تعيش حالة إعادة إنتاج البطالة والفقر والتهميش مع استمرار النضاب لاقتصادي الذي تتركز أولاً نتيجة الوجود الاستعماري، ثم ثانياً نتيجة تركيز بني مجتمعيه محمية مخلقه، ووجود رأسمالية تحكم بالدولة، وتدفعها مصابها التي نشأت لأ تحافظ على النمط الاقتصادي

مستخدمه مخوفة السلطة ومدعومه من قبل الدول الإمبريالية

ذات كله كان يدفع الشعب الفقير إلى الصدام مع السلطة، ومع الدول  
الإمبريالية التي تحميها. وإذا كان يريد تحسين وضعه المعيشي عبر  
مطالب عديدة تتعلق بالريف والعمل وحتى بالفناب الوسطى، فقد بد  
واضحاً أن تحقيق ذلك يفترض الصدام مع الدول الإمبريالية ومع طبقة  
الرأسمالية المسيطرة. والسعي لتغيير النمط الاقتصادي القائم، لقد كانت  
مطلب الشعب هي التحرر وتحقيق الاستقلال وإصلاح الزراعي،  
وتحسين وضع العمال والفلاحين، والتعليم المجاني، وهي مطالب التي  
جعلتها الأحزاب التي طمحت في تحقيق التطور (الشيوعية ونقوديه)،  
والتي ارتبطت بتغيير النمط الاقتصادي بعد تصفية الطبقة المسيطرة، التي  
كانت متسكة من كبار ملاك الأرض والتجار

لأن، يعكس القول ر هذا الميل الرأسمالي للهجنة على العالم وصيغته  
وفق مصبح رأسمالية في المراكز، والذي أنتج عالمياً مستقطباً بين مراكز  
وأطراف، كان يفرض في الأطراف ر يكون القطع مع الرأسمالية ذاته هو  
المدخل لتحقيق التطور بشكل أو بآخر. هذا تحقيق في التجارب  
الاشتراكية التي حققتها حزاب شيوعية (وشعب نصف العالم)، وما تحقق  
يشكل ما في تجارب ما أسمى "نظم التحرر الوطني"، أي حينما لعبت  
حزاب قوديه عبر الجيوش أو قاضب الجيوش بدور كرافعة للتغيير في  
التجارب الاشتراكية تحقق القطع مع النمط الرأسمالي، وجرى إلغاء الملكية  
بخاصة، فتحقق "العدل الاجتماعي" في الوقت الذي كان المجتمع بعد  
بدؤ كصجتمع صاعدي حد ثي (وبن في ظل نظم شمولية) في تجارب  
لتحرر الوطني جرى تدمير النمط الاقتصادي، وإنهاء الاقطاع، ومحاولة  
بناء الصناعة، وفرض مجانية التعليم والضمان الاجتماعي والنحق في  
العمل، كن؛ بمرحبه محدودة حيث سرعان ما انهارت التجربة بفقر مين  
فنان حاكمه إلى مراكزه القوية عبر سرقة (نهب المال العام)، والتخون  
البروتيه من جديد، وبالتالي إلغاء كل المنجزات السابقة وحخصه كل  
شيء تقريباً

ما ظهر هنا هو أن تحقيق التطور والحدادة يفترض تغيير النمط  
الاقتصادي، والميل لتحقيق تطور الصاعدي والمجتمعي معاً أي هنا النطع  
مع النمط الرأسمالي العالمي، وبجاوز كل الآليات التي فرضها ويفرضها لأن  
العدالة تفترض وجود اقتصاد منتج، وضامن للعمل، وقادر على ربط الأجور  
بالأسعار ويوفر التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والسكن اللائق ولهد

من جعل مطلب تحقيق مطالب الشعب هي تلك الأحزاب والقوى التي  
دخلت في صدام مع الدول إمبريالية، وحاولت أن تحقق التطور بعيداً  
عن ألياتها. ولم تظهر تجارب غير ذلك. سوى في بعض المراكز التي كانت  
قد تطورت وباتت هي المهيمنة، ونهب طغمة المايه العالم، للحفاظ على  
استقرار المراكز

### امبريالية المال ووضع الاطراف

هذا التكوين كان يفرض سوب الثورات والصراعات والانقلابات،  
ويؤسس لنشوء الطموح لتحقيق التطور والحدثة ولقد أشرت إلى أن  
هذا الطموح غير من داته من خلال القطع مع النمط الرأسمالي ككل،  
والسعي لتحقيق التطور والحدثة والعدالة، في صيغة اشتراكية وأخرى  
"تحررية"، وبأن كانت تفضت بقطاع "اشتراكي"

وبد كان جوهر السيطرة الرأسمالية ظل قائماً، أو أعيد بنحجه بعد  
انهيار حركات التحرر، ثم النظم الاشتراكية، فقد جرت تحولات في المراكز  
إمبريالية راد من أشكاله لأطراف. لقد بنى "النمط القديم" على  
ضرورة تصدير السلع والرأسمال والحصول على المواد الأولية لهذا جرى  
تشكيل الأطراف في الصيغة المشار إليها سابقاً، حيث للرأعة دور محج.  
وتشكّل برجوازية كبرجوازية تجارية خدمية بنكية لهذا كانت المشكلة  
الأكبر تعمل في وضع تريف الذي يشكل المجتمع وكان طموح الريف  
للتحرر والحصول على الأرض هو محزلاً الصرع الطبقي ولقد حلقت  
تجارب التحرر والاشتركية مطامح الريف، فأعاد تشكيل المجتمع طبقياً  
واقتصادياً بما أدى إلى تراجع دور الريف مع تزايد دور الصناعة وحين  
انهارد العجرب كان انخراطها في النمط الرأسمالي مختلف، لكن المراكز  
إمبريالية عملت على تكيفها وفق مصحتها كذلك هذا التكيف الذي  
خضع لطبيعته النمط رأسمالي بني عند في البلور بعد أزمة سنة ١٩٧٢  
وفك ارتباط الدولار بالذهب، وبالتالي نهاية اتفاق برثون وودر وهو الفك  
الذي سمح لأميركا بطباعة عملتها دون حدود<sup>(٩)</sup>

في الربع الأخير من القرن العشرين طر تغير كبير في بنيه النمط  
الرأسمالي، فرض أن تسيطر الطغمة المالية بعد أن تعظم الاقتصاد العالي  
كبديل عن الاقتصاد الحقيقي<sup>(١٠)</sup> أي أصبح التحاول العالي هو تسيطر بعد  
من طفت أشكال النشاط المالي على النشاط منتج والاقتصاد الحقيقي  
وبالتالي بات النمط ينعرج إلى أن يكون اقتصاداً "رئعياً" يعتمد على النهب  
غير أليات غير اقتصادية بالمعنى الذي قاصد على أساسه رأسمالية؛ حيث



الإنتاج السعفي عبر تصاعده أو كفا وصفه ماركس في معادلة  $\bar{c} = \bar{v}$  أي نقد/ ساعة/ نقد أكثر حيث باب الأمر يتعلق بمعادلة  $\bar{c} = \bar{v}$  أي نقد/ نقد أكثر دون الحاجة إلى السعفة أي العمل رغم أن النقط الرأسمالي لا يزال يقوم على الصاعدة وإنتاج السعف، لكن الذي هيمن خلال العقود الأخيرة هو المعادلة الأخيرة

بعدا هيمن العمل على الرأسمال  $\bar{c} = \bar{v}$ ؟ إن كان الرأسمال هو النقد الموظف في الإنتاج، فإن العمل وهو النقد الموظف في مجالات أخرى لا تتعلق بالإنتاج (ولا بالتوزيع. وأيضاً ليس بخدمات الضرورية لكل ذلك، وهذا ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي). في الماضي كان هذا يسقى الزيادة أي الفائدة على الدين، وهو الآن يتخذ اشكالاً عديدة منها الدين، ومنها "المستغاثات المالية"، والمضاربات في اسواق الأسهم وعلى السلع والعقارات والنقط والنقد ذاته، وهذا ما تناوئته في فصول السبق والسؤال هنا هو بعدا هذا التحول في النشاط، لاقتصادي من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الريفي؟

إن كان سيطر الرأسمال يتسم بصفة فيض الإنتاج. وهي الحالة التي كانت تفضي إلى الركود لاقتصادي، وتعييب في أزمة الكساد<sup>(1)</sup>، وبالتالي تؤدي إلى الحروب، وإعادة تقاسم العالم. فقد كان النقط الرأسمالي يفضي كذلك إلى حصول فيض الأرباح. وبالتالي تسرع التراكم المالي هذا التراكم الذي كان يثمر بعضه في الحروب الإمبريالية، ويوظف بعضه الآخر في إعادة البناء. وعموماً في الاقتصاد الحقيقي يكر السواب التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت أولاً نهاية الحروب الإمبريالية لتفاسم العالم؛ حيث أصبح التقاسم يقوم على انخافس بين المركبات الاحتكارية مدعوم كل منها بدولته القومية، وثاني توسع المنظومة الاشتراكية بعد أن باتت تشكل نصف العالم تقريباً وهو الأمر الذي كان يعني تقلص اسواق رأسمالي هذه الحالة لاخيره كانت تؤدي إلى نشوء حاد إضرب في الاستعمار في لاقتصاد الحقيقي ككل خصوصاً مع زيادة المراجعة بين شركاء، وانهايار بعضها واندماج بعضها الآخر كما حدث خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين<sup>(2)</sup> لهذا نشأ حاد من التروكم العالي في البنوك كما شرحت ذلك بشكل مفضل قديماً كانت تكبر وباتت تشكل أزمة بنوك ذاتها. لأنه تدفع الفوائد لها بحسب نتيجة التضخم "الطبيعي"، الأمر الذي يعني افلاس بنوك ونهيارها  $\bar{c} = \bar{v}$ ؛ يمكن القول بأن هذا كنهاً ماليه باتت تراكم دون أن تجد منفذاً تستثمر فيه بعد أن أصبح لاقتصاد

الحقيقي، بل باب يفتني من مظهر الزكوة والإفلام ولا كل مال لا يتحول إلى راسمال يموت، جرى بحث عن منافذ للاستثمار خارج لاقتصاد الحقيقي، وهذا ليس غير لعبة شعار (أي ن ن)؛ أي الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي

ترافق ذلك مع أزمة الدولار بداية سبعينيات القرن العشرين؛ حيث حصل اختلال في العيرون التجاري، الأميركي لمصلحة أوروبا واليابان بعد أن نهضت من النمار الذي حققه خلال الحرب الثانية، الأزمة التي أدت إلى تحرير علاقة الدولار بالنهب كما أثرت هذا الوضع الذي أعطى بنك الاحتياطي الفيدرالي، الأميركي حرية طباعة الدولار دون مقابل، والذي فرض شعور مسر تراكمي من عملة الدولار الأمر الذي صعد من مشكلة التراكم المالي لكنه نتج عنه الهيمنة، الأميركية ذات يفرض أن تراكم الأموال في البنوك الأميركية وفي المؤسسات العاليه التي جرى إنشاؤها كثر من تركه في البلدان الرأسمالية الأخرى، خصوصاً مع رفع سعر الفائدة في البنوك الأميركية بالتالي أصبح هناك أرباح تراكم، ودولارات تراكم، ويتعزز ذلك كله أكثر في أميركا، بالتالي بالدولار فوصل المال المتداول منه ٨، ٢ (أي ستة الأزمه) إلى ألفي تريليون دولار، بينما بلغ الناتج العالمي ٤٤ تريليون دولار<sup>(١٦)</sup> والفارق هـ يظهر حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد العالمي، وفي هذه الفترة بلغت كتلة الدولارات المتداولة بين ٦ و٧٠٠ تريليون دولار وهذا يؤشر إلى حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد الأميركي، والعالم يـؤشر إلى السيونه النقدية التي تفوق كثيرة حجم وقدرة الاقتصاد العالمي

تلك الكثر العاليه التي باتت متراكمة فرضت البحث عن "مخفف" أي عن مجالات استثمار جديدة ويمكن هـ الإشارة إلى عدد منها كما سندخله أن هذه المجالات باتت تزيد من تضخم الكتلة العاليه نتيجة الأرباح التي تحققت والتي كانت في العديد منها على الربح في لاقتصاد الحقيقي عشرات المرات، فبد كان الربح في الإنتاج يسعري يبلغ ٥٥ فقد بلغ ٥٦ وأحياناً أضعاف ذلك في الاقتصاد العالمي<sup>(١٧)</sup>

شرحنا ذلك قبلاً لكن، هـ يمكن أن نشير إلى الاتجاه للاستثمار في معالة "التعديل الجيني" في الزراعة والتي أفصت إلى فيض في الإنتاج الزراعي كذلك يمكن أن نشير إلى الاستثمار في "المستشفيات العاليه" هذه المستشفيات التي أصبحت بات عريض لأشكال من "النشاط الاقتصادي" مستحدث، رغم أن لا قيمة له<sup>(١٨)</sup> ومن ثم، الاستثمار في الديون؛ حيث

فرض الضغط السياسي من قبل الإمبريالية الأمريكية على "بلدان التحرير" أولاً في سياق ما أسمى "سياسة التصحيح الهيكلي" وتحت حجة تصحيح عجز الميزانية، الحصول على القروض عبر صندوق النقد الدولي ورغم أن الحديث كان يجري عن مساعدة، فقد كانت هذه القروض تدر ربحاً هاماً. ولقد تعمقت فيه بعد على بلدان أمريكا اللاتينية ثم بدس أوروبا الشرقية، وبلدان جنوب أوروبا ومالت اليونان والمؤسسات العالية الأمريكية إلى توسيع سياسة لإقراض الدخل بسروط مخففة. وكانت رمة الرهن العقاري هي مدخل الانهيار المالي سنة ٢٠٠٨ ومع سياسة عومله جرى فرض عومله الأسواق المالية (البورصة) التي تقوم أصلاً على المضاربة وبالتالي توسيع الاستثمار فيها عبر المضاربة في العالم، وليس في بلد معين. وشهد بعد ذلك المضاربة على السلع (المواد الغذائية مثلاً) والخدمات والنفط وحتى العملة (النقد)

وكان مؤشر حركة التداول يومي نشاط اقتصادي يميز إلى ٩٠% منه يتعلق بنشاط مضاربة وبالتالي ظهر أن الظلم المالية هي التي باتت تهيمن على مجمل للاقتصاد العالمي كما يشرح فرانسوا مورس<sup>(١١)</sup> لكن ذلك كله لم يستوعب التراكم المالي، لهذا تعمقت وتعمقت سياسة الخصخصة، وأصبحت تطل ما كان يبدو أنه "حق طبيعي" للبشر، مثل البنية التحتية والتعليم والعمالة فقد انتشر نشاط الشركات بشكل يوحى بأنها باتت تمتلك كل شيء بما في ذلك الجيوش، وإدارت الدولة، والطرقات والتعليم والمستشفيات<sup>(١٢)</sup> كما أصبح برأس المال المصدر إلى الأطراف يسيطر في القطاعات الربعية مثل العقارات والخدمات والسياحة والبورصة

لا شك أن لهيمنة هذا النمط "العالي" على مجمل النمط الرأسمالي قد فرضت تكيف الأطراف بما يحكم الظلم العالية وكانت العولمة هي المدخل لفرض التحرير الكامل للأسواق. وندفع بالخصخصة إلى النهاية، وبالتالي تحصيل "الاستثمار" من كل تدخل مدونه على العكس فرض على الدولة الوطنية حماية هذه الاستثمارات. لقد عملت أمريكا كزعيمة للدور الإمبريالية ضد انهيار الاتحاد السوفيتي على أن تفرض على الدول في الأطراف تخلي الدولة عن كل دور اقتصادي، وتحويلها إلى حامي للاستثمار الأجنبي، وفتح لآفاق لهذا الاستثمار للنشاط في كل القطاعات وهو ثم؛ بشكير "طبقة جديدة" هي اضبه بالعالم تتحكم في لاقتصاد الريفي، الذي بدأ يتركز في العقارات والخدمات والسياحة وبنوك والبورصة والاستيراد

وإذا كانت الرأسمالية قد منعت التطور الصناعي في الأطراف فقد أدت سياسة الخصخصة إلى تعمير الصناعات التي أُلغيت في مرحلة "التحرير الوطني" (وحتى مر مماثل تجاه البلدان الاشتراكية السابقة ثم منجح عموماً)، لكن فيض الإنتاج الزراعي في مراكز نتيجة سياسة التعديل الجيني فرض تدمير الزراعة في العديد من المدن لأطراف (البلدان العربية مثلاً)؛ حيث باتت الرأسمالية بحاجة إلى الأسواق لمنتجاتها الزراعي وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار كبير في الريف، وانقراض نسبة مهمة من الفلاحين إلى العشوائيات في أطراف المدن بحث عن العمل لقد أصبحت المجتمعات تتشكل من طبقة رأسمالية زمنية مادية تنشط كما أشرنا في العقارات والجنات والسياحة وبنوك والاستيراد، وتتركز الثروة بيدهم، وطبقات شعبية فقيرة سوى أغلبية ستفاد من النمط الاقتصادي (مهندسون خصوصاً، وموظفون في قطاعات معينة مثل البنوك والتقنيات الحديثة) ويبدو واضحاً أن الطبقات الفقيرة تشكل نسبة العظم في المجتمع (تقريباً ٣٠% بطالة، وأكثر من ذلك يعيشون تحت خط الفقر) وفي ظل تضوّل القطاع المنتج توسعت الفئات المهضمة، وتقلص عدد طبقة العامة، والفلاحون.

التحول المالي الذي صاب الرأسمالية فرض تحويلاً في بنيتها لأطراف كذلك، مضطرب لأنها مجال نهب، وبالتالي باتت بحاجة لأن تضغط على الأطراف من أجل تغيير البنية الاقتصادية (والسياسية والقانونية) بما يسمح بتحقيق عملية النهب هذا الأمر لم يعد يتحقق اسماً بعملية التبدل التجاري فقط، بل يتحقق بعملية نهب فعليه، وهو ما اسماه ماركس تحقيق القراك الأولى؛ حيث ظهر شكل واضح أن الرأسمالية عادت إلى "بداياتها الأولى" من حيث تحقيق القراك<sup>(١٤)</sup> فاصت عملية الخصخصة على "بيع القطاع العام" أي "بيع" الشركات المملوكة للدولة من أجل استثمارها رأسمالياً لكن ما حدث فعلياً، غير أن جعل شركات يهت بسعار تقل كثيراً عن قيمها الفعلية، هو أن المشتريين فككوا صناعة مستفيدين من عنصر خرى مثل لأرض ويهد ترحح وضع الصناعة في الناتج القومي، وباتت هامشاً محدوداً لأن الرأسمالية هالت في توسيع الاستيراد بدل التركيز على الإنتاج القومي فتلاشى ما بقي خلال عقود في المجاز الصناعي وإذا كانت رأسمالية المركز قد تطوّرت الزراعة بينها من خلال التعديل الجيني فقد عمت على تعمير الزراعة المحلية في الأطراف من أجل أن تُصدّر فائضها الزراعي في الحاليين كانت الأرض تتحول إلى النساط الفقاري حيث بات هذا النشاط هو الأكثر سرعة في النمو وبات

## يشكل عنصراً مركزياً في التنمية الاقتصادية

ما حدث منذ البدء بالانفتاح الاقتصادي، وتنفيذ سياسة الخصخصة، هو تدمير القطاعات المنتجة في صناعة و زراعة، والتحول نحو النشاط في الاستيراد (وكان المستوردون فنيين يدمرون القطاعات المنتجة لتفريز تجارتهم)، وهفارات بعد أن جرى التركيز على بناء المدن والأحياء السكنية والساليات وغيرها، وتفرير دور البنوك الخاصة والأحبية التي باتت تسيطر على حركة الرأسمال وأسواق الأسهم المفتوحة للرأس المال المحلي والعالمي، وخصخصة خدمات والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (الشوارع، السكك الحديدية والمطرو الكهربية والغاز والماء، حتى مؤسسات الدولة والأمن) بمعنى أن الاقتصاد يصبح اقتصاداً ريعي مع هامشية النشاط الإنتاجي، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد لكل السلع الغذائية والصناعية وغيرها ويمركزه في قطاعات العقارات وخدمات والسياحة والاستيراد والبنوك والبورصة، مما يجعله قادراً على استيعاب جزء ضئيل من تعالة، بينما تهافت الأغلبية المجتمعية سواء من الفلاحين أو الملاحين أو الفئات الوسطى وهذا هو الأساس في نسبة بطالة عالية (حوالي ٣٠٪، وربما أكثر)، وفي ضعف "الناتج القومي" بسبب غياب الفاض الذي ينتجه العمل، وبالتالي احتلال العيران العجدي نتيجة تفوق الاستيراد ذلك كله في ظل انكشاف كامل للسوق المحلي بعد أن أفضت سياسة الخصخصة إلى إصدار قوانين تحظر الرأسمال من القيود كلها، ونقصه من الضرائب، وتسهل "الاستثمار لأجنبي" بل باب يعد هو الحق لأرضه الاقتصاد غير "تشجيع الاستثمار الأجنبي" رغم أن ما يحدث هو أنه الرأسمالين الأجانب يأتون بمشروعات كلها خدمية أو سكنية أو عقارية، وفي الغالب يفترضون من البنوك المحلية لتفديدها أو حتى عدم تنفيذها، ليجري تصدير رباحها إلى المراكز

في هذا التكوين يسيطر الرأسمال الإمبريالي من خلال "الاستثمار قصير الأجل" وهو في الغالب يضارب في أسواق الأسهم. وينشط في العقارات، ويتركز في البنوك ويعبر من نشاط الشركات التجارية العالمية مثل المولات، أو الخدمية مثل المطاعم والفنادق والمنشآت السياحية

في ذلك كله تكون الدولة هي "خدمة" للرأسمال الإمبريالي وتحكم من قبل الرأسمالين المحليين متدخلين أو تابعين لذلك الرأسمال؛ حيث أنها تهب وهي تعهل نهب الرأسمال الإمبريالي يبنو النشاط الاقتصادي كعمية نهب شامله من خلال المضاربة في لأرض والعقارات والنشاط

في اسواق الاسهم وقد أشرفت إلى عبدة الذهب التي حصدت للقطاع العام المصري، والتي بيعها نهب "أرض الدولة" ومشاريعها من خلال بيع هذه المشاريع بأبخس الأثمان، ومن ثم؛ خضوعها المضاربة

عد هو التكوين المجتمعي الذي تشكل في العقدين الأخيرين، بعد سنوات من الخصخصة وتحويل النمط الاقتصادي بالتركيز على القطاع الريفي وهو وضع يظهر مدى الفقر والتهميش الذي تعمم بفعل التكوين الرأسمالي العالمي بالتزامن مع "رجل عمل جيد" محورو الاقتصاد في قطاعات ريعية لكن؛ منغمس بأن هذا الربط الذي أخضع النمط الاقتصادي المحلي لهيمنة العظم المالية الإمبريالية والذي أنتج هذا الشكل المحلي، يؤثر في التكوين المحلي بشكل مستمر يغير مصالحة الفقريين على العكس من ذلك يفضي إلى تصعيد الفقر والتهميش، ويرد في بظالة فالعديوية التي ظروحت كحل لأزمة عجز الميزانية تحت تضليل إعلامي يقول بأن سببها هو خسائر القطاع العام، ودعم الدولة للسلع والخدمات، وبالتالي كانت تقدم الديون مقابل إنهاء لقطاع العام. وانهاء تدخل الدولة في الاقتصاد عبر تحرير الأسواق، رفضت في عكس ذلك؛ حيث أن عجز ميزانية لم ينته بل أصبحت فوائد الديون هي العبء الذي يفرض سياسات اقتصادية جديدة تتمثل في زيادة الضرائب، وبنكسي تحميل الشعب نتائج العديوية التي فزرت تحت عنوان حل مشاكله، من خلال زيادة الضرائب التي تصبح هي الدخل الأساسي في العيرانية وخصخصة التعليم ونسحة والطرق والمواصلات والكهرباء تفضي إلى زيادة كبيرة في الاسعار يحقنها المواطن الفقير وكما أشرفت فإن تحويل النمط لاقتصادي من طابع منتج إلى طابع ريفي يفقد حتم إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة

لقد أدى تحرير الأسواق والخصخصة إلى نهب القطاع العام فمثلاً كانت قيمة القطاع العام في مصر سنوات ثمانينيات القرن العشرين هي ٢٦ مليار دولار، ملاحظ أنها تلاشت، وتراكمت على الدولة ديون وصلت إلى ٥٠ مليار دولار بعد سداد فوائد منها نهاية مئيتينيات القرن العشرين، وما سدد هو أكبر من ذلك، سواء كالتساقط الدون أو كفوائد عينية. ولقد استفادت هافيا الدولة ومحيطها من ذلك لكن؛ استفاد الرأسمال لإمبروبي أكثر رغم ذلك بأن تسديد فوائد الديون يقع على كاهل الشعب عبر الضرائب وهذه مساله تزيد من فقر جزء كبير من الشعب بشكل مستمر، وليس من الممكن وقفه دون إلغاء الديون، وهو الأمر الذي يعني

أثر: أدب سيطرة طغم العاليه في المراكز الإمبرياليه، الى بعده صيغة الاطراف بشكل يسهل لمخاطبهم، وهو النشاط الذي يتسم بالنهب أي نشاط عافيدوي، وليس نشاطاً في "الاقتصاد الحقيقي" ولا شك كانت نعوته هي السيادة التي تحدم هذه الطغم قبل أن تخدم تصدير السلع؛ حيث كان يجب "فتح" العالم أمام حركة الراسع "قصير الأجل"، وليس الراسع الذي ينشط في الإنتاج بعد أن أصبح العمال هو المهيمن في بيئة رأسمالية إن تحقيق التراكم الأعلى الذي يفرضه العمال؛ أي المضاربات، يفرض الميل "الطبيعي" للنهب نهب قيم الاطراف كما ظهر في الاستيلاء على شركات "القطاع العام" والأرض، والمضاربة في العقارات، وفي اسواق الأسهم، ونشاط البنوك.

في مستوى آخر يشير الى ان المضاربات عبر السلع والخدمات تنعكس ارتفاعاً في أسعارها تتخلفه الشفوب وهذا ما ظهر قبيل وخلال الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ حيث كان ارتفاع أسعار النفط وبنود الغذائية سبباً في زيادة أرباحه لاطراف. وفي تسريع انفجار الثورات في البلدان العربية وفي ظل تحرير الاسواق وتطويع السوق الخرة، سوف تبقى انفعوب خاضعة لتحكم الرأسمالية في أسعار السلع والخدمات عموماً، في وضع محلي لا يساعد على زيادة الأرباح بما يوازي زيادة الأسعار.

إضافة إلى ذلك مسجد بن الاستعمار في بورصة (العسقى الاستعمار قصير الأجل) يفرض ضرورة أن نهب المستثمرين لصغار، وريف تحقيق التوازن في النهب بين العاف المحلي والطغم الإمبريالية وهذا الأمر يعني نهب جزء من الناتج المحلي وتصديره الى الخارج، مع خلق مشاكل متواترة في الاقتصاد نتيجة إفلاس فئات وسطى وصغار المستثمرين الذي يحاولون للاستعمار في البورصة وهذا ينعكس على مجمل الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلى إفقار فئات جديدة باستعمار وتأتي عليه الاستعمار في قطاعات البنية التحتية لتكمل الأزمة المجتمعية؛ حيث إن خصخصة الطرق والتعليم والصحة وقطاعات النفط والغاز والتنظيفات وبعض قطاعات مدونه، يعني أن يدفع المواطن مائلاً في مجالات كان يتحضر عليها نور مقابل. أو يدفع أسعاراً أعلى في قطاعات كان يدفع فيها اقل؛ أي أن المواطن هنا سوف يحضر لأسعار جديدة ربحية لضعف الشركات في هذه القطاعات الحيوية بمعنى هذا أن أعباء نعوته تزداد؛ حيث

لإفقار والتهميش والبطالة بالضرورة وليس من الممكن تجاوز ذلك من خلال الاستمرار في وجود هذا التكوين

هنا نحن نراء نمط يكرس النهب بالقطع أشكال

بالتالي، لا بد من التأكيد عبر مسألة "القطع"<sup>(٣١)</sup> مع النمط الرأسمالي القائم؛ حيث يس من الممكن أن نفكر في التطور والحدائق في نمط اقتصادي قائم على التهميش والنهب، وعلى الإغراق في التهميش والنهب نتيجة أن بنيتة باتت تحتم ذلك. وهنا ينتقل الأمر من البحث في خيار "قنسي" يتعلق بمكانيه تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل النمط الرأسمالي القائم، إلى خيار طيفي يفترض تجاوز الرأسمالية ذاتها لمصالاة بالأساس تحقيق بالإحاطة عن أسلته مثل: كيف يمكن توفير بيئة اقتصادية تحقق الاستيعاب الكامل لقوى العمل؟ وكيف يمكن لهذه البيئة أن تسمح بالحصول على أجور تسمح بـ "عيش كريم"؟ وتحقيق محاذية التعليم وعلميته؟ وتحقيق ضمان اجتماعي شامل؟ وبيئة تحفزة متطورة؟ وحتى نظام ديمقراطي حقيقي؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات، ونحن نبحث في تحقيق حتى الحد الأدنى من "العيش الكريم" وكلها تؤدي إلى أنه ليس من الممكن تحقيق ذلك في ظل استمرار النمط الرأسمالي القائم، والمتشابه تبعاً بالنمط الرأسمالي بشكله القديم والجديد؛ حيث إن تحقيق حتى الحد الأدنى يفترض تغيير النمط الاقتصادي من طابعه الرأسمالي التابع إلى نمط منتج ورعياً وصاعياً، فهذه القطاعات هي التي يمكنها أن تستوعب العمالة، وأن تنتج فائضاً يسمح بتحسين الأجر وإيضاً تسمح بتغيير وضعية الميراث التجاري بمصلحة تقليص الاستيراد بشكل كبير الأمر الذي يوقف النهب من جهة، لكنه من جهة أخرى يسمح بربط متوازن للعلاقة بين الأجور والأسعار

مد النمط الاقتصادي الذي أشير إليه لا يتوافق مع مصالحة الرأسمالية المحلية ولا مع مصلحة رأسمالية المراكز ولا ينظم المصالح المتحكمة لأن هدف تحقيقه يفرض أن يصبح هدف طبقات أخرى، ولقد كان كذلك كما أشرنا إلى تجارب "التحرير الوطني" (أو النظم القومية)، لكنه أخفق بسرعة فائقة نتيجة تمسك تلك الفئات بـ "الملكية الخاصة" رغم رفعها شعارات اشتراكية، واتباعها سياسات اقتصادية مشابهة لسياسات النظم الاشتراكية؛ حيث سرعان ما انغلقت من تحقيق التطور المجتمعي إلى



تحقيق عمل الفردي الهادف إلى لاإنقاذ الطبقي، الذي جعله مهد لتسبب مع النمط الرأسمالي وفق شروط الأخير فهي تعثر فساد وسطى ريفية كما اضرب. يسكنها فؤوس الملكية الخاصة هـ ه جعلني اضرب إلى من تحقيق مطالب الطبقات الشعبية لا يتعلق بحل "تقني" من اختيار طبقي بالتالي سيكون السؤال المركزي هنا هو من سيحقق هذا القطع مع النمط الرأسمالي؟

الأمر يتعلق بالقطع مع النمط الرأسمالي القائم، ويسجنون الرأسمالية بالتالي ويقوم على مشروع يهدف أساساً إلى بناء قاعدة صناعية معطوية، وتوسيع وتحديث الزراعة، كأوليتين بدء اقتصاد منتج، يعنى على أساسه بدء مجتمع يحقق مطالب الطبقات الشعبية، ويحقق كذلك الديمقراطية؛ لأن النمط الرئاسي لا يسمح أصلاً ببناء دولة ديمقراطية؛ لأنه نمط نهوي مافياوي متحكم به في التحير لاخير، من قبل النظم الإمبريالية

#### هوامش

(١) هذا يعكس تصور ماركس وإنجر حينما اعتقدا ان الرأسمالية سوف تنسر الحداثة في العالم انظر، ماركس/ إنجر "البيان الشيوعي" دار التقدم/ موسكو، ص ٢٢-٢٣

(٢) انظر، بينين "الإمبريالية على مراحل الرأسمالية" دار التقدم/ موسكو، ص ٨٢، ١٨٨

(٣) المصدر ذاته، ص ١٨٨، ١٢٤

(٤) انظر، حي فارجيت "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة محمد رفعت عواد، مركز القومي للترجمة ٢٠٠٨

(٥) بو علي ياسين "القطر وظاهره للإنتاج الأحادي في لاقتصاد السوري" دار الطبيعة/ بيروت، ص ١٤/ ديسمبر ١٩٧٤

(٦) هب ما بحثه في سلامة كيلة "التطور المحتجر هارق التطور الرأسمالي" دار رواقد سنشر والتوزيع القاهرة، ط ١/ ٢٠١٥

(٧) انظر، سمير امين "التطور الامتدادي" ترجمة برهان غليون، دار الطبيعة/ بيروت، ص ١٤/ ١٩٧٤

(٨) غابجب دنت في، سلامه كينه "الاشتراكية او الميضية" دار الكفور  
الادبية / بيروت، ط١/ ١٠ / ٢٠٠٠

(٩) حول دنت يمكن العودة إلى جون كينيث جاليزب "تاريخ الفكر  
الاقتصادي، العرضي صورة الحاضر" سلسلة كتب عالم المعرفة / الكويت،  
رقم ٣٦، سيبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠

(١٠) هذا م يشرحه فرانسوا موران، انظر فرانسوا موران "جدار العار  
الجديد، دراسة حول التمويل المعولم"، صدر بالفرنسية سنة ٢٠٠٦ وكان  
يشير فيه الى انهيار مالي قادم

(١١) حول ذلك انظر سلامه كينه "العولمة المراهنة. آليات إعادة إنتاج  
النمط الرأسمالي العالمي" دار رند / دمشق، ط٣/ ١١ / ٢٠٠٠

(١٢) حول ذلك يمكن العودة إلى مهيز بور "الانهيار يوم الاثنين الأسود  
١٩ / ١٠ / ١٩٨٧" دار الحمراء بيروت، ط١/ ١٩٩٠ أيضاً، هاري فيجي، جيرالد  
موانسون "الإفلاس، ١٩٩٤، الانهيار القادم لأميركا"، لاهليه للنشر والتوزيع،  
عقد ط٢/ ١٩٩٥

(١٣) انظر سمير امين "عن لازمة، الخروج من أزمة الرأسمالية أو  
الخروج من ترانسمانية المارومة" رواد للنشر والتوزيع / القاهرة ط١/ ١١ / ٢٠٠٦،  
ص٦٤

(١٤) المصدر ذاته، ص٣٦

(١٥) حول هذا الأمر يمكن العودة إلى، جورج كوبر "أصل الأزمات  
عالية البنوك المركزية. فضاء الانهيار، مطالعة فرضية السوق العطل"  
كيوان للطباعة والنشر والنويزع / دمشق ط١/ ١١ / ٢٠٠٦ وايضاً، فرانسوا موران  
"جدار العار الجديد" سبق ذكره.

(١٦) موران "جدار العار الجديد" سبق ذكره

(١٧) انظر، ريمي هيرير "رأسمالية أخرى غير ممكنة" ترجمة د احمد  
روبيدي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر / المغرب، ط١٥٥ / ٢ / ٢٠٠٧ حيث يتناول  
هذا التوسع في التخصصه بشكل مفيد نفهم طابع الرأسمالية القائمة

(١٨) انظر ديفيد هارفي "الإمبريالية الجديدة" تعريب وليد شحادة،  
شركة بحور الثقافي / بيروت، ط١/ ٤ / ٢٠٠٤؛ حيث يحاول التاكيد على أن  
الرأسمالية ظلت هغنية بتحقيق "التراكم الأوبي" متجاوزاً فكرة هاركس

التي اثار فيها نبي المراكم الاولي هو مرحلة اولى في ضوء الرأسمالية

(١٩) انظر عبد خالق فاروق "اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى

فساد مصر والمصريين ١٩٧٤ - ٢٠١٠، هيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢

(٢٠) انظر، معيز أمير "الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين

والواحد والعشرين" دار الفارابي / بيروت، ط٢ ٢٠١٢/١



"الاستعمار اعم من حل الرأسمالية" بينما كان لمن يتحدث عن شيء آخر غير الاستعمار الذي هو احتلال دولة دولة اخرى، يتعلق بتكوين اقتصادي سياسي عامي تسيطر عليه الرأسمالية والذي جعل "الربط للاقتصادي" عنصراً جوهرياً في تكوين الرأسمالي العالمي تحقق أولاً من خلال الاستعمار المباشر ومن ثم: باب بدلاً عنه بعد أن انتهى زمن الاستعمار، ولهد التقلب السيطرة من السياسة (عبر الدولة العنيفة) إلى الاقتصاد من خلال تساهل الاقتصادي غير متكافئ في خد سوق رأسمالي عالمي مفتوح والداوج الآن هو ينظر إلى الإمبريالية كـ "مشروع سيطرة سياسية" أي من روية سياسة محض حيث يحل بدل الاستعمار القديم الذي كان قائماً على لاحتلال دور لقوى الإمبريالية في تحقيق النظام الأخرى ووثب عن سياساتها. بالتالي قد تجري ملاحظته الإلحاق السياسي، ولا تجري ملاحظة الربط الاقتصادي الذي هو جوهر الإمبريالية وبعد الإلحاق السياسي كافياً لمساواة ذلك مع الاستعمار

في المقابل هناك من يرى في السيطرة الاقتصادية (أو التبعية الاقتصادية) صيغة جديدة للاستعمار القديم (المباشر)، وبالتالي يجهل هذه مثل تلك، فينسى مسألة الإلحاق السياسي، وبالتالي يظل الهدف هو التحرر بمعناه السياسي، ومن ثم؛ يمكن تلفس التحرر الاقتصادي، وبالتالي يظل "الصراع" هو "ضد الإمبريالية" وليس ضد الطبقة المسيطرة "قوياً" والعنصرية مع المراكز الإمبريالية تهد ويجري النظر إلى الإمبريالية من المنظور سياسي وليس من المنظور الاقتصادي أو من كليه التكوين الرأسمالي أي يجري قلب موضوع من شكل الدولة المتوافق مع التبعية الاقتصادية إلى التبعية الاقتصادية الناتجة عن شكل الدولة، التي توضح أنها تابعة وصحفة تكون بدونه هنا العنصر، وليس التبعية الاقتصادية، رغم أن شكل الدولة من المفترض أنه يعبر عن التكوين الاقتصادي وهذا ما يسمح بالشطح؛ حيث يجري تخيل وضع الدولة دون نفس التكوين الاقتصادي.

هذا المنطق يجعل الدولة هي محور النظر فالعلاقات هي بين الدول، والسياسة العالمية تقوم على دور دول والصراعات العالمية هي صراعات بين الدول، والعلاقات العالمية هي كذلك بين الدول والدولة هي الشكل السياسي للوجود "البحري"، والتعبير السياسي عن سيطرة طبقة معينة لكنه تعبیر سياسي كما يجري ختمها حين النظر إلى الوضع العالمي أي دون نفس طائفة الطبقي، والمصالح التي تعبر عنها

وبالذاتي يصبح المطلوب هو تحديد في أي "جهة" نحن انطلاقاً من الانقسام الدعوي دون تبصير علاقة هذا الانقسام بمصالح الشعب، سوى عبر التفارقات العامة التي تتكرر من هذا الطريق أو ذاك، بمعنى أن الصراع الدعوي بين الدول هو أساس فهم العالم، وهذا يعني الانطلاق من تحديد جيوسياسي وليس من تحليل طبقي اقتصادي. ولعل يدخل المنطق بصوري يعترف لكي يحدد الخير والشر؛ أي من هو الطرف الذي نحن ضده لكي نؤيد الطرف الآخر الذي يحسنه معه، بعيداً عن محاولة فهم أسباب الاختلاف، وحدودها، وعلاقتها بالشعب هذا أو هناك، وبالمصالح الخاصة لأمه معينة.

وكما فعل حرب التحرير الإسلامي حين ظل ينطلق من أن الصراع في العالم هو بين بريطانيا وأميركا ليكون ضد أميركا ومع بريطانيا، لو كان فعل جمال عبد الناصر وبعض القوميين بويه الأوربيين وخصميين حينما راهنوا على أميركا ضد بريطانيا، نجد ر. هندا (من اليسار) من لا يرى يعتقد بأن الصراع هو بين روسيا "الاشراكية" وأميركا وهو هذا مع روسيا بريطانيا وأميركا كانتا إمبرياليتين وتختلفان في المصالح وتوافقان وروسيا وأميركا الآن هما إمبريالتان، تتصارعا على "تقسيم العالم"، وتوافقان ذلك كله دون أي حساب لمصالح الشعوب. وبعد مختلف فريد وألمانيا مع أميركا في السنوات السابقة على عديد من المسائل (منها الحرب على العراق) دون أن يلغي ذلك كونها إمبريالية. لكن يبدو أن هناك من يريد التخلص من السيطرة الامبريكية دون أن يحفظ وضع دينيها، بالضبط كما توهم عبد الناصر ورهط من قوميين بفترة معينة حين طفقوا أن أميركا هي اليدى الذي يمكن الاعتماد عليه.

الصراع العالمي هو بين دول لكنه يعجز عن مصباح طبقات هيمنة فيها، وسهي كل منها، لكي يفرض سيطرته على العالم، مادامت كلها ذات تحكمها الرأسمالية، من فرنسا وأميركا إلى روسيا والصين. لكن إذا جرى الصدام ر. بويه السياسة فقط، سيحدد الموقف منها على ضوء "حدث ما".

### السياسة والاقتصاد

اضرت إلى ترجمة كتاب لينين للإشارة إلى الفارق في الوعي الذي يحكم النظر إلى الإمبريالية فترجمه كلمة إمبريالية بكلمة استعمار نفع عن المعنى الحقيقي لهذه الكلمة والذي يظل هذا المعنى يشغل بعضنوى العيسوي. أي السيطرة الخارجية المباشرة لكن قصد لينين أن أبعد من

نت (وهذا، القصد كان يتصور في إطار الماركسية منذ بداية القرن العشرين مع تشكل الرأسمالية في شكل جديد) يمثل في كلفة التكوين الاقتصادي السياسي الذي صاغت الرأسمالية العالم فيه لهذا تحدث عن التركيز والاحتكار والرأسمال المالي، وتصدير رؤوس الأموال والسبع، وتقاسم الأسواق العالمية ومن ضمنها مسألة الاستعمار الذي كان لا يزال قاسماً حينها.<sup>4</sup>

وبالتالي لا بد من النظر إلى الإمبريالية كتكوين اقتصادي سياسي عالمي وقيل النظر إلى صراعات الدول يجب نلقم التكوين الاقتصادي الذي يفرض على العالم؛ لأن صراعات الشعوب هي نتاج هذا التكوين قبل أن تكون نتاج صراعات سياسية بين الإمبرياليات أو هي.

فقد صيغت بيني لأقتصادية وفق مصالح الطبقة المسيطرة على الصناعة التي فرضت على العالم المتخلف أن يصبح مصنّراً للمواد الأولية ومستورداً للسلع وبالتالي أن يندرج احتراكم نمالي المحلي إلى النطاق في القطاع الوسيط الذي هو التجاره والخدمات والبنوك فأصبحت الطبقة المالية الإمبريالية هي مركز العالم. ويأتى رأسماليات الأطراف كمبرر لنزول يعلها عملية سيطرة عبر السوق المحلي، ويمتد تحقيق التطور لمصلحة تغليب الاستيراد وبهذا باتت بدورة المالية تبدأ من المراكز لتصب فيها، عبر حركة سلع مصدرة إلى الأطراف، ورأسمال يستثمر هه ينبغي الأرباح التي يعيدها إلى المراكز هذا هو "العالم المحتق" الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وهو الاساس الضروري لفهم الصراع العالمية كلة.

وكل من ينشط في هذه دائرة هو تابع اقتصادياً وجبراً تبعي في تكوين رأسمالي العالمي لهذا حين يصبح النطاق الاقتصادي متمحوراً حول التجارة والخدمات والعقار والبنوك تكون الرأسمالية بالحقم تابعة وتصبح اختلافاتها تابعة من تناقضات ههشيء في إطار النمط الرأسمالي ذاته هناك مثلاً صراعات كبيرة بين الرأسمال الأميركي والرأسمال لأوروبي (الألماني / الفرنسي خصوصاً)، لكن في إطار شبك وتربط مصالح بين رأسماليات "حقيقية" لكن؛ يمكن أن يكون هناك تناقض مع بعض رأسماليات الأطراف بسبب يتعلق بالصراع بين الرأسماليات أو نتيجة أسباب أخرى وهذا التناقض لا يحول الرأسمالية التابعة إلى طبقة تعبر عن مشروع مختلف مع إمبريالية بل يجب النظر إلى هه التناقض من زاوية مصالح التي تؤسسها، وهي في الأحوال كلة متناقضة مع مصالح الشعب محلياً؛ حيث أن تشكل هه النمط من الرأسمالية يؤسس لتناقض عميق

في السمة "اللامية" (أو المحلية)؛ حيث يتمحور الاقتصاد حول قطاعات ريعية مثل الحساب والسياحة والعقارات والمال والاستيراد تفضي حتماً إلى دمار القطاع المنتج وبذلكي يشهد بطالة عالية وانحدار في لاجور مقابل أسعار عالية للسلع وانهدار عام في الاقتصاد والوضع المعيشي والبنى التحتية

في هذا الوضع تكون الرأسماليات المحلية جزءاً تابعاً في التكوين الإمبريوني ونهد يجب فهم الاختلافات التي يمكن أن تنشأ انطلاقاً من ذلك خصوصاً عند أن ضعف الإمبريانية الأميركية، وتعمل كل من روسيا والصين على فرض تقاسم جديد للعالم انطلاقاً من الأساس الرأسمالي ذاته ولهذا يمكن أن تميز رأسمالية ما في الأطراف إلى الربط مع الطغمة الإمبريانية في روسيا أو مع الصين، لكن؛ انطلاقاً من التكوين "الرأسمالي التابع" ذاته، وسنحافظ عليه.

فروسيا اليوم هي دولة إمبريانية تسيطر فيها طغمة رأسمالية شبيهة بكتب الطغمة التي تسيطر في كل البلدان الرأسمالية وهي تعمل على إخضاع العالم لمصالحها كما فعلت بلدان الرأسمالية سابقاً وصرعتها اليوم مع أميركا هو نجاح ذلك؛ حيث تسعى لإعادة تقاسم العالم انطلاقاً من ميراث القوى الجديد الذي تبني هي فيه قوة مقابلة لأميركا، وربما تحسم بأن تصبح هي القوة المسيطرة على العالم

وهي في ذلك تُبقي اقتصادات الأطراف كما صاغتها الإمبريالية الأميركية؛ أي كاتقتصادات ريعية وتربط مع رأسماليات تابعة وريعية (عافياوية) في البلدان التي "تحتكرها"

وربما يكون النظر السياسي هو الذي يجعل الحماس الروسي حالياً نتيجة رفض أميركا؛ حيث كانت، ولا تزال المسيطر على الوطن العربي، والذهب لثرواته، والدعم للدولة الصهيونية وهي من هذه الرواية لهدو الرئيس وأيضاً ربما يكون ذلك صحيحاً إلى حد معين من المنظور السياسي. لكن هذا وضع عابر خصوصاً وأن روسيا لا تدعم جدياً في مسألة الفلسطينيين، وما تقوم به هو محاولة إحلاله محل أميركا ضمن التكوين الاقتصادي الذي يفرضه كل إمبريالية، وليس كما كان بوضع زمن الاتحاد السوفيتي حين دعم التطور الصناعي والعلمي في بلدان التحرر الوطني كله

هذا الهاشمي إذن يفيد الرأسماليات المحلية، ولا يفيد الشعوب. ويدعم



بدور التي تسيطر عليها في الصراع العالمي دور ان يحدد ذلك من التكوين الاقتصادي الريعي الذي يُفقر المجتمع ويهتسه هنا يمكن لدولة تُعزل هذه الرأسمالية ان تكون في صراع مع اميركا دور ان يحسن ذلك التكوين الاقتصادي الريعي، والذي يمكن ان يترايط مع إمبريوية أخرى بعكس ما كان الأمر من نظم التحرر الوطني التي عصمت عن بدء الصناعة وتطوير الزراعة والتعليم والبنية التحتية

### الاقتصاد والسياسة

هنا تصبح الدولة العائيه اقتصادياً في تناقض مع إمبريوية، هي لإمبريوية الاميركية وفي تبعية لإمبريالية أخرى هي الإمبريالية الروسية فالدولة التي تقيم العلاقات العالمية هي لتظهر مصالح طبقة المسيطرة، وبالتالي لا بد من نفس طبيعة هذه الطبقة لكي يكون ممكناً فهم صراعاتها "العالمية" فالصراع هنا ليس من أجل التحرر وبناء اقتصاد وطني كما كان في النصف الثاني من القرن العشرين حيث ان الرأسمالية التي تحكم قد خصصت وغضبت النيربية، وأقامت كونها بعالية على أساس لاقتصاد الريعي الذي يفرض عليها حتماً النجاح بمركز إمبريالي، ولا تستطيع ان تكون مستقلة؛ لأن كل نشاطها المالي يتحقق من خلال هذه العلاقة بتكون "أداة صغيرة" في الصراع العالمي بين راسماليات.

روسيا والصين هما لأن الطرف الآخر في صراع الإمبريالي هي سياق معيها لكسب مواقع وأسواق وفرض تقاسم جديد للعالم ينطبق من حيران قوى جديد يقوم على ضغط اميركا وازمة أوروبا. و"قوة" كل منهما الحالية تهدد سوف يفقد مع كل مختلف مع اميركا، ويكون هيل كل في لا تسعه اميركا هو نحو تطوير العلاقة مع كل منهما وهذا ما نلاحظه في دعم النظام الإيراني، والسوري، والسوداني، و لكوري الشمالي، وكل دولة يبرز اختلافها مع اميركا

لكن؛ ما قيمة ذلك فيما يتعلق بالوضع الداخلي إذ لم يؤد من دعم التطور الاقتصادي؟

ما يمكن قوله هو ان هذه العلاقة لا تؤدي إلى تطوير اقتصادي بل إلى نهب إمبريالي من خلال دعم طبقة مافياوية تحكم من جن النهب والهد سببوا التقدير السياسي القاسم على تحليل جيولوجيستيكي لتوضعات الصراع العالمي دور هبى لأن النظام لن يكون مع اميركا بل سيكون مع روسيا وسينمو من روسيا تحل هذا اميركا كما جلب اميركا محن

بربطاً ما بعد الحرب العالمية الثانية ولبقى التكوين الاقتصادي العالمي كما هو، زبياً مافيوياً

لن؛ هذا الموضوع لنظم في تميل للتبعية لزومياً يدعم وجودها، ويهرز بهبه الدخني ويقويه في مواجهه شعبها لتبقى نظم رأسمالية تابعة، تحول السيطرة الإمبريالية من طرف إلى طرف آخر وسيكون الخلاف مع أميركا 'سياصياً' دون أساس اقتصادي، والارتباط بروس نتيجة للخلاف مع أميركا وليس نتيجة أي شيء آخر بينما كانت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس مختلف، يتعلق بدعم التصنيع وتحقيق التطور وضمان الاستقلال عن 'الإمبريالية

ولهذا سربدو التحليل "الحبولينيكي" سحياً وسادحاً، وينطلق من يقاب ماخز رحل، أكثر صف يصعد في فهم وقائع بعالم الراس كما شرحت قبلأ لكن كف منرى فيما بعد كذلك وهو يأسس على منطق صوري لا يرى سوى الـ "مع" وـ "ضد" وحيث يتحدد العدو على أساس بوضع الذي كان في الماضي، بالنالي ليكون كل من يختلف معه حيف يجب الدفع عنه، دون حسر الشعب والطبقات الفقيرة والتكوين الاقتصادي وعلافة ذلك كله بالعباسة والتحالفات العالمية

الإمبريالية تكوين اقتصادي سياسي، ويميز هذا النهم سيقى سوء التحليل والتجأ

## رأس المال المستعمر:

### بعد مفهوم حركة التحرر في العصر الإمبريالي

الإمبريالية في اللغة اصل تعني السيطرة الاستعمارية، لكنها لم تعد تحمل هذا المعنى القوي هذا ما أصبح واضحاً منذ بداية القرن العشرين؛ حيث أصبحت تعني "الشكل الأمي" لتكوين النمط الرأسمالي عالمي أي لتكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي صاغت برسمانية العالم وفقه لقائع على الاحتكار وسيطرة رأسمال المني، واللاتكافو الذي يصيغ العالم وفقه وتقاسم الأسواق بين الرأسماليات

وبهذا فقد تجاوز معنى الاحتلال الاستعماري لكي يعني طبيعة لتكوين العالم للرأسمالية، والتكوين المحدث في بلدان لاطراف وإد كانت معظم بلدان الاطراف مستعمرة بداية لمرن لعشرين وجزى بصراع بين الرأسماليات من حل تقاسم المستعمرات فقد فضى بوضع العالمي ما بعد

الحرب العالمية الثانية إلى تحول في طبيعة السيطرة وتقسيم الأسواق، من لشوء بيمان الاشتراكية والتوسع العنفي الذي حققته، وترجع وضع المدن برأسمالية قديمة (بريطانيا وفرنسا) فرض اقتطاع شكل السيطرة من الاحتلال (أي من السيطرة السياسية المباشرة) إلى "الربط الاقتصادي"، حيث يصبح التكوين الاقتصادي محلي جزءاً فرعياً من التكوين الرأسمالي العام، انطلاقاً من مصححه الرأسمالية ذاتها

كأنب سنوات الاستعمار ثم أحدثته الرأسمالية المستعمرة فيه من تغيير وتكييف تتمط الاقتصادي في الأطراف، هي الأساس الذي جرى الاعتماد عليه في إعطاء "الاستقلال السياسي" وضمن الربط الاقتصادي هذا، في الكثير من بلدان المستعمرة، فاصبح يتعلق الأمر في تكوين اقتصادي محلي يتوافق ويتكيف مع النمط برسمي فيه يخدم مصالح البرجوازية المسيطرة فيه. وبشكل "طبقة رأسمالية" محلية تنشط في القطاع الاقتصادي الذي يحقق الربح، لكنه المتربط مع اقتصاد المركز، ويخدم ألياته الأمر الذي جعلها غير خاضعة ببدء الصدعه أصلاً، وإن تُعزور نشاطها لاقتصادي في قطاع التجارة والخدمات وصال كونه القطاع، بمكمل لآليات رأسمالية المركز وهو القطاع الذي لا يدخلها في تنافس غير متكافئ مع هذه الرأسمالية ويأتى الدولة (دولته) وسينها لفرض هذا النمط من الاقتصاد، ومدعومه من قبل رأسمالية المركز

هذا يأتى الدولة في الأطراف مستقلة سياسياً، لكنها مترابطة مع مركز وسيطرة به، انطلاقاً من التكوين الاقتصادي الذي تشكل وتبعية "البرجوازية المحلية" لهذا المركز، وحفاظها هي على التكوين الاقتصادي العنصر إمبريالياً، يتشكل عالم يقوم على الاستقلال السياسي للدول (المعترف بها في الأمم المتحدة كنول مستقلة) ويتشكل اقتصاده على نهكس من ذلك في "تربط" وثيق مع المراكز إمبريالية لكن، كأنب علاقات بين المراكز والأطراف غير متكافئة، وتقوم على نهك المراكز للأطراف عن طريق الآليات الاقتصادية التي تشكل، والتي اقترنا اليها نلتو كأنب تؤذي ولا تزار، إلى إعانه انتاج التخلف والفقر في الأطراف وتمركز الرأسمال وتراكم التطور في المراكز<sup>(1)</sup>

هذه هي الوضعية التي حكمت بعالم بعهد الحرب الثانية وهي المرحلة التي شهدت "انتصار حركات التحرر الوطني" كما درج القول ولهذا نقول معنى، هو أن تحقيق الاستقلال قد أفضى إلى انتصار التحرر الوطني وترجع أو هزيمة الاستعمار

الآن ما هو معنى التحرر الوطني؟

وهل يمكن اليوم القول بمفهوم التحرر الوطني؟

هذا النقاش مفيد من أجل فهم معنى الإمبريالية، ويمكن أن يقيم التعبير بين فهم الإمبريالية كعصبة احتلال وبين فهمها كبنية تسيطر الرأس مالية بها وتفارق هنا يتحدد في تحديد موقع "الاستقلال الوطني" في فهم لإمبريالية

فإذا انطلق من تاريخية المفاهيم (أي من سياق نشوئها التاريخي) سجد بين مفهوم التحرر الوطني قد ارتبط بتحقيق الاستقلال السياسي عن البلد المستعمر فبما كان تحرر يعني الحصول على الاستقلال "إدائي"، فقد نصفت كلمة وطني التخصيص بأن هذا الاستقلال يتعلق بالوطن الوطن المحتل من قبل مستعمر بمعنى أن الربط يتم على أساس "سياسي" يتعلق بتحقيق الاستقلال عن احتلال مباشر ويهدد باب معنى التحرر الوطني هو تحقيق الاستقلال السياسي، أي "حرية" الدولة في تنظيم شأنها الداخلي ونظام علاقاتها الخارجية ويهدد فقد انتقل القرار من المركز إلى الدولة الطرفية وهذا هو جوهر مفهوم التحرر الوطني وهذا التحرر لم يكن يتصقن بالضرورة تغيير نمط الاقتصادي القائم؛ حيث يرتبط ذلك بطبيعة الطبقة التي قادت النضال من أجل الاستقلال، وفي الغالب كان البلد المستعمر يقع على تنصيب "رأسمالية تابعة" في السلطة حين ينسحب "مخاراً" أو كتمسها الطبقات التي حطفت لاستقلال، وكانت في الغالب من الفئات البرجوازية الصغيرة الريفية التي جعلت مضروع بدم لصناعته وهجانية التعليم

يهدد المعنى يرتبط التحرر الوطني بالاستقلال السياسي تحديداً، لاستقلال عن دولة المستعمرة لكنه اختلط بعين الطبقات التي قادت التحرر إلى بناء اقتصاد وطني لأن التحرر السياسي كان يتداخل مع تحرر اقتصادي من خلال السعي ببناء للصناعة وتطوير الزراعة وهجانية التعليم، المسائل التي كانت دولة المستعمرة تمنع تحقيقها وكان هذا الميل يؤسس لابتعاد عن المركز الرأسمالي وتناقض معه فقد كان يعني تأميم اقتصاد يعني أن يكون مستقلاً عن التكوين الرأسمالي الذي سسته الطغمة الإمبريالية من زاوية النج صنع محليه زراعية وصناعية، وتطوير التعليم بما يقود إلى بناء اقتصاد متطور

لكن ذلك كله لا يسمح بالخلط بين مفهوم التحرر الوطني كما طرحه

لهوض الأهم من أجل الاستقلال، ومن الوضع الذي تسكل بعد الحرب العالمية الثانية فقد انتهت مرحلة الاستعمار (سوى بعض البلدان منها فلسطين)، وبالتالي باب مفهوم التحرر بحاجة إلى نظر جديد فقد تحدد كما أشرد بما هو سياسي أي تحقيق "سيادة دولة" (الاستقلال)، وهو الأمر الذي فرض ربطه بـ "الوطني" الوطني الذي يتعلق بالتحديد كمفهوم سيادة نوطن غير استقلال الدولة. و "الوطني" و "الوطنية" يشتقان من مسألة التعني على الاستقلال السياسي

لهد كان هدف "النضال الوطني" هو تحقيق الاستقلال، التحديد، وكان تحقيق الاستقلال هو محور برنامج الذي طرحته الحركات التي خاضت النضال في البلدان المستعمرة كلها. وبهد، تضمن ضروره تحالف كل طبقات فيع عد "بعض العمال" من جل ذلت وبلوزب الماركسية السوفيتية صيغة لهد بمرحبه، تقوم على "قيادة البرجوازية" لها، حيث كانت تقول بان هذه البرجوازية شعبيه بتحقيق لاستقلال، ولهد يجب ان تكون في قياده النضال من جل إنجر التحرر الوطني<sup>(٤)</sup>

بينما تحقق الاستقلال في عالم كله (سوى فلسطين) وأصبح "السيادة" هي طبقة رأسمالية لا سا في انها في ترابط ضمن النمط الرأسمالي العالمي، لكنه مستقنه في المستوى السياسي ولهذا تمارس سياستها نتيجة مصالحها، وليس نتيجة خضوع مباشر لسلطه دولة محتلة وما يمكن أن يضفي بعض القموض هه هو أن هذه الطبقة ذاتها هي في ترابط مع رأسمال الإمبريالي، وبالتالي كانت سياساتها تابعة لسياسات الدول الإمبريالية ولهد متبنيه انها تحقق مصالح مستركة مع رأسمالية المراكز وإن كان بتحقيق ذلت من موقع التابع

وبهد يكون الصراع قد انتقل من مستواه السياسي (من أجل تحقيق لاستقلال) إلى مستواه الطبقي (السيطرة على السلطة)؛ أي يكون صراعاً طبقياً "قومياً" بين رأسمالية مهيمنة وجمعه وطبقات شعبية فقيرة ومضطهدة. وها تصبح الرأسمالية هي الهدف الذي يجري النشاط من أجل إسقاطه وبناء سلطة طبقية بديلة لتجاوز التبعية وتحقيق التطور "القومي". كذلك يصبح حتمياً أن تقوم طبقات تعمل على تغيير النمط الاقتصادي، ويكون على حساب الرأسمالية ذاتها. فقد كان الاستقلال السياسي لا يستدعي بالضرورة تغيير النمط الاقتصادي على العكس فقد تحقق الاستقلال في الكثير من البلدان دون تغيير النمط الاقتصادي الذي ظل مرتبطاً بالمركز الإمبريالي، يبيد يفترض في حالة الثانية تغيير النمط

## الاقتصادي أولاً وأساساً، وكذلك العلاقة مع الإمبريالية

ولا شك في أن هذه الطبقة الرأسمالية هي مدعومة من قبل الرأسمال الإمبريالي، لكن؛ ليست الإمبريالية هي التي تخوض الصراع المباشر "قوياً" بل الطبقة الرأسمالية المحلية التي تستغل وتتهب، وتسهل بهب نظم الإمبريالية بمعنى أن مركز الصراع هنا هو مع الرأسمالية المحلية، وليس كما كان في زمن الاستعمار ضد الدولة المحتلة رغم أن الرأسمالية تركز على أن تستخدم الضغوط الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية لمنع تغيير النمط الاقتصادي القائم، لكن ذلك لا يساوي الوضع الاستعماري إلا إذا قامت هذه الرأسمالية بعملية احتلال

لكن؛ إذا كان الاستقلال يتحقق من خلال طرد المستعمر أو انسحابه، فإن "القطع مع الرأسمالية" هو ندي يوسس لتطور اقتصادي محلي مستقل عن مجمل النمط الرأسمالي العالمي وهنا يكون قد جرى الانفصال عن التحرر الوطني (أي السياسي) إلى "القطع" مع النمط الرأسمالي ككل

المشكلة التي تظهر دوماً هي أن الفكر ياب نور مصطلحات واضحة، وأصبح كل يعمل على إعطاء المصطلح المعنى الذي يريده هو، الأمر الذي جعل إمكانية التفاهم والحوار مستحيلة فليس صحيحاً أن تصور الوضع القائم في البلدان المستقلة، لكن؛ التي تحكمها نظم رأسمالية تابعة كما أنه هو ذاته الذي كان زمن الاحتلال، فقط لأن الطبقة الرأسمالية هي طبقته تابعة وملحقة، لأن المصطلح يحمل "في جوفه" منظومة من الأفكار، وهو الأمر الذي يجعلنا نتمسك بالأفكار القديمة حول التحرر الوطني في وضع جديد كل الجدة يفترض تجاوز تلك المفاهيم.

إن "التشبيه" و"المقارنة" بين وضع الاحتلال والوضع الآخر يمكن أن يكون من باب "التضخيم" المحيى في كلام فرسل، لكنه يفود إلى "تحييض" حين يفل من هذا الباب إلى باب التنظير الفكري فلسف في وضع حداثي ويسب المرحلة هي مرحلة تحرر بل هي مرحلة تهدف إلى إسقاط طبقة مهيمنة، كؤس لاقتصاد في تباطؤ مع الرأسمال الإمبريالي، وتأسيس اقتصاد منتج يحسم تطبيقات الشعبوية من خلال سيطرة هؤلاء على السلطة فالمسألة لم تعد تتعلق بطابع السلطة "الوطني" بل أصبحت تتعلق بطابع السلطة الطبقي

## الإمبريالية علاقة .. اقتصادية

ينظر للإمبريالية إذن، كدور سياسي تدخل احتلالي، وكوقوف لبعض

بلدى الرأسمالية ضد الشعوب و الدول الأخرى ولهذا يجري لحظ دعم الإمبريالية الأميركية للدولة الصهيونية وتسييحها، ويلاحظ احتلالها العراق، أو "هجومها" السياسي على دول "العماقة" وعلى ضوء ذلك يصبح العالم منقسماً الى الإمبريالية وعكسها أو المضاد لها، أو الذي يبدو انه مضاد لها. ينطبق كل تحليل من هذه الثنائية (التي هي جوهرية العقل السائد)، وتصبح معادلة هي مع وضد انطلاقاً من هذا القسم.

بالتالي، تصبح سياسته هي التي تحدد الإمبريالية، وهي قد تصبح مساوية للاستعمار وليس توكيياً جديداً نتج عن تطور الرأسمالية و أصبح هو جوهرها، كما أوضحنا للتو ومن ثم؛ ينظر إليها من زاوية تدخلها واحتلالها ودعمها؛ أي نشاطها السياسي العسكري بالتحديد طبعاً هذه نظره "سياسية" أي تنطلق من "الشكل السياسي" فقط، وهي نظرة تنم عن عقل أحادي يقسم العالم إلى مع و ضد. وبالتالي يخضع لمنطق صوري موروث من الفروع الوسطى رغم أن "السياسة هي التعبير المكثف عن لاقتصاد" كما أن "الحرب هي امتداد بسياسة بأشكال عديدة"؛ حيث تجري رؤية الشكل السياسي دون التمعن بالأساس الاقتصادي

فيبدو العالم كقوى متصارعة "في السياسة"، لهذا كل من هو ضد الإمبريالية هو حليف، وصديق، وكل من يختلف معه هو إمبريالي وفي هذا يفرق من ينطلق من هذه النظرة في تناقضات جارية تحكم البلدان الإمبريالية ذاتها، أو تقوم بين هذه بلدان ونظم أو قوى قروصطية فلاساس أن الإمبريالية هي مركز (الحلقة المركزية)، وكل من اختلف معها هو "معها" هذه هي طبيعة "العقل السياسي" الراجح، وهي التي تقود إلى الوقوف ضد الشعوب من أجل نظم "معانعه" (فقط مصنعة، وليس معانية)، كما لمعد في سورية وإيران.

نكن الإمبريالية علاقة اقتصادية قبل أن تكون موقفاً و دوراً سياسيين وما هذا الموقف وهذا الدور سوى التعبير عن هذه العلاقة الاقتصادية فليصص المعاملة بالنسبة لدول هي مساندة سيطرة من أجل السياسة إلا في حالات محدودة، بل هي سيطرة من أجل النهب والإمبريالية قامت على تركيب وضع الاطراف بما يجعلها مجال نهب، دون مقدرة على بدء اقتصاد حقيقي زراعي أو صناعي ولهذا فرضت خلال فترة الاستعمار بدء اقتصاد ليبرالي لكي يكون مفتوحاً على منافسة غير متكافئة تقود إلى الهجر عن بدء الصناعة وتعرضي زراعه للهار جراء المنافسة، وبالتالي تحقيق ربطها بالمركز، من أجل نهبها. وهذا يكون الاقتصاد المفتوح هو

أساس العلاقة الإمبريالية. لكي يتعرض الاقتصاد المحلي لآفة شديدة  
ممكنة ويكفي وفق لآليات لاقتصادية إمبريالية، التي تزيد السوق بيع  
البضائع، وبمجال انهيار المواد الأولية بأسعار رخيصة، والتي يسيطر عليها  
المضارب بكل خزيه ممكنة بالتالي يكون تحديد ثبوتية دولة و عدم  
تأمينها، انطلاقاً من طابع الاقتصاد الذي يحكمها. فهل هو اقتصاد إمبرالي  
حين يتحكم بسوق الخردة، أو "مضبوط" ويحدد من أثر اللاتكافؤ؟

على ضوء ذلك، ينعرجون بفساد الاقتصادي في اقتصاد مفتوح حور  
بفحصات والمياحة والعقوبات والبنود والاستيراد: بينما ينهار الاقتصاد  
نصفه العجيب، ويتحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي هذا هو الشكل  
لأرقى سيطرة الإمبريالية أو للإمبريالية كقوة مهيمنة عالمياً. هذا ما  
تريده نظم المالية الإمبريالية من مدان الاضطراب، وهو ما تفعل على  
فرضه، سواء بالضغط السياسي والاقتصادي، أو بالتدخل العسكري  
وبالتالي فإن كل "السياسة" إمبريالية هي من أجل هذا التحوير  
الاقتصادي الذي يضمن سيطرة اقتصادية للنظم الإمبريالية، ويوضح سوق  
واسع للسلع الإمبريالية، انحراب وكل أشكال الضغط هي ذلك، لكي تهيمن  
إمبريالية اقتصادية، وليس لأنها تحب هذه العداوات لهذا فالتساهمة  
تكون في حالات هي الضعف بسيطرته، الاقتصادية، وليس مكنية مداتها،  
أو يجزي التكلفة دور ضغوط نتيجة مصححة فئات رأسمالية محببة في  
من تحقق الانفتاح الاقتصادي

ولقد انتهى الأمر لاستعمار لكي يتركز عالمياً بشكل متزايد  
لاقتصادي في المستعمرات مع مصاحبة الرأسمال في المراكز وشكل  
اقتصاد تابع ورأسمالية تابعة وهذا العالم بمتشكك يضم بالاستقطاب  
الذي يعني وجود مراكز رأسمالية مستحوذ على إنتاج السلع وتتركز  
برأسمال والتفقيه، واضطراب مهتمه ومفطرة، ودون قوى إنتاج تعرض  
سحب بشكل مختلفة وكل شكل للضغط السياسي أو الاقتصادي أو  
حقن عسكري هدفها تكريس هذا التكوين المالي

### الدولة والاقتصاد الرأسمالي

الربط بين مفهوم الإمبريالية ومفهوم الاستعمار يساعد على مسألة الدولة:  
لأن الدولة رأسمالية هي التي تمارس السيطرة من خلال القوة العسكرية  
التي تمكنها وينبغي إدراكها اختلافاً في فهم العلاقة بين نظيفة  
رأسمالية والدولة سوف يضع المعنى الاقتصادي للسيطرة، ويتلاقى  
تصور التفتت الاقتصادي الذي تقوم به الرأسمالية من حل تحقيق



مصالحها. فتصبح المسألة هي مسألة "سياسية محض" تتعلق بالعدوى والسيطرة العجزيتين أي اللتين لا تعيان سوى بممارسته "السادية" بعيداً عن كل مصلحة، بالتالي النظر إلى الصراع كصراع عذائر وليس صراع مصالح هنا يكون مفهوم الطبقة المسيطرة حاسماً. لأنها من يهيمن على الدولة ومن نه مصالح تفرض السيطرة والاحتلال و"الربط الاقتصادي" وهذا برأسمالية اقتصاد ينقل بطبقته تفرض السيطرة والاحتلال. والدولة أساسية هنا وهناك، أي أنها أداة سيطرة بطبقته "قومياً" (أي في الدولة)، وأدائها في سيطرة عالمية ولهذا يتنافس الصراع العالمي من منظور مصالح هذه الطبقة سواء من خلال تنافس مع الرأسماليات الأخرى أو فرض الهيمنة على الأسواق والنول في الاطراف، والتنافس في السيطرة على هذه الأسواق

وبالتالي إذا كان مفهوم الإمبريالية قد نشأ كم لاحظنا بقو، فإن مسألة علاقة الاقتصاد بالدولة كانت تقشوش كذلك لقد عمل خطاب النظم الإمبريالية على إحصاء مصالحها عبر تفصيل مفهوم سخرية للاقتصاديه يستعيد الأفكار الاقتصادية الأولية التي تناوبها مفكروها آدم سميث. ريكاردو)، على اعتبار أنها الأساس لكل تطور لها جهد على أن يعظم بين مساهمة تقوم بين الاقتصاد وبين الدولة وأن يسر من مهمة الدولة التدخل في الاقتصاد، بل عينا أن تترك الأمر لآليات السوق، التي تعدل ذاتها بداتها<sup>(١)</sup> لكن انفجار الأزمة العاليه سنة ٢٠٠٨ تظهر حدود هذا الخطاب وتفتته، فقد تدخلت الدولة بكل قوة من أجل منع انهيار البنوك التي هي أكبر من أن تُترك للانحيار كما عمم ذلك الخطاب

فيعد أن كان الخطاب العالمي كله يركز على إنهاء دور الدولة في العجان الاقتصادي، وتحرير الأسواق وبخصخصة عدداً لشهد "ردة" كبيرة نحو الدعوة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد وكانت الأزمة التي عصفت بالرأسمالية على إثر أزمة الرهن العقاري، ومن ثم؛ تداعياتها على مجتمعات الاقتصاد في بلدان الرأسمالية المخلفة، هي المناسبة التي أعاد طرح دور الدولة من خلال "التأميم" أو الدعم العالي للبنوك والشركات التي تعاني من خطر الانهيار وهي السياسة التي دخلت الصحافة إلى الحديث عن "خطوات اشتراكية"، أو الهر بالاضرة إلى "الرفاق في البيت الأبيض"، حيث باب وضحا بين الطبقة الرأسمالية تفرض تدخل الدولة من أجل إنقاذ البنوك التي شارفت على الانهيار، وبالتالي من أجل حمايتها ومصالحها

وإن كان في هذا الاستنتاج ندي نكر في الإعلام الأميركي هبالفه لأن

الخصومات المتحدة هي دعم يسوا والشركات وبمست مصادر لها. فقد ظهر هذا التدخل أن الخطاب الذي راج منذ بنة عقد التسعينيات حول "الخرقة الاقتصادية" والهاء تدخل الدولة كان مضالاً بالتحديد حرم على فرضيه بسيطه طرحه آدم سميث منذ زمن طويل، والتي تقول بأن السوق تعدل ذاته بداته، وبالتالي فهي عمت بحاجة إلى تدخل من قيس الدولة<sup>(١)</sup> وهو الأمر الذي يعني أن ليس للدولة أي فعل في السوق (أي في الاقتصاد) ويجب أن تبقى خروجه لكن الاقتصاد الراسمالي كان قد تطور في صيرورات متعددة لم تلتزم في غالب بهذه فرضيه/ القومون وكذب لكنزيه أحد الاملة على أن الاقتصاد الراسمالي يحتاج إلى الدولة لحماية قيل تقديم الرعاية الاجتماعية<sup>(٢)</sup> ولهد كانت العودة إلى اليد الخفية هي من فعل مصالح طمع. في أن تصبح الشركات هي "الملك المحكم في سوق مفتوح ودون ضوابط سوى ضوابط الراسمالي ذاته وهو الأمر الذي دفع الطبقة الراسمالية (وهنا الطقم العاليه بالخصوص) لار تفرض "تدخل الدولة" من جل فرض هذا السوق المفتوح وقصد هذا التدخل السياسي والضغط العسكري من جل فرض المبرمة الجديده كقصة مطلقه، حتى دول بعالم كلها، وخصوصاً الأهم المخلفه، واليسار الاشتراكية اسابقة

من كالب مدونه حاضرة بالتالي، رغم أن "الروشيية" التي باتت تفهمه براسماليه تقول بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وريم لا تظهر هذه كهمارقة. لأن تدخل الدولة هو تدخل في السياسة وليس في الاقتصاد. هو تدخل سياسي وريم عسكري كذلك أما المطلوب فهو عدم التدخل في الاقتصاد وأيضاً رغم أن الدول الراسمالية تدخلت بشكل متعندة لحماية صاعته، أو راعته خلال طيلة العقود التي كالب تدفع لإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد في بندن الاطراف لكن ما يجري الآن يوضح بأن الدولة "الانكفاء للدولة وذلك الدعوة إلى عدم التدخل في الاقتصاد، لم نصعد، كثيراً أمام مشاكل الاقتصاد الراسمالي بانه، حيث عدم تدخل الدول لكي يكون مطلب الشركات ذاتها، ومخرجها في الآن ذاته، هو هو مطلب لانه باب المخرج لها من ازماتها التي باتت تطيح بها

وهو يعني بديهية بسيطة كان الخطاب الجبرلي بعمل على اخفائها. وهي أن الدولة هي خادم الراسمالي، وبالتالي تتعد حينها يريد، وتندخر حينها يساء. وهذه المسألة في صميم النمط الراسمالي، وكل نمط حر لار دولة ليسب الدولة فوق المجتمع بل هي وسيلة قطع من المجتمع لكي

بحكم قطع أحد ووسيله لكي بعد سيطرته إلى كل ما استطاع في العالم وهي بذلك تصبح قوة عسكرية، أو مصدر التشريع، أو الممول، لكي تقوم بهد الدور الذي هو لها

لهد وحين شعرت البتولا والشركات سنة ٢٠٠٨، باتت على شفير الانهيار هزعت إلى الدولة لكي تدعمها على حساب الضرائب المتخفضة في نظام من عائق الشعب وبالتالي لكي تلقى بخسارتها على الآخرين هه، هو منطق القود، والدولة في جانب تسيطر ماله، وهي دولة تستعمر ذلك حين ملاحظته، الأزمة حدثت قبل انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٨، ففرضت مصلحتها في اختيار الرئيس فقد أثبت أوباما ريعاً، رغم أنه لم يكن ريعياً نصفه حيث دعمت في البداية جون مكنين، وكانت تريد استمرار سياسة بوش "الاج الهجومية، التي تهدف إلى السيطرة على العالم ولا شك في أن لدى أوباما سياسات لا تتوافق مع البنية العامة في الولايات المتحدة، هي تغيير عن مصالح سرائع من الرأسمالية الأميركية، وهي رؤية هذه المصالح لتجاوز الأزمة التي تعيشها اميركا ضد عقود، لكنها كانت مرخوطة من قبل الاحتكارات لاساسية. لكن هل كان أوباما يستطيع رسم سياسة تتناقض مع الطغمة الحاكمة؟

فأى حيز انفجارها في ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٨، أي في اللحظة الحرجة في الانتخابات لأميركية، كانت الاستطلاعات كلها تشير إلى أن جون مكنين هو الأوفر حظاً في النجاح، وكان وضعاً دعم الاحتكارات ومن الإعلام فممكن هو الاستمرارية لحقبة جورج بوش لاني، وبعد ذلك الاحتكارات تدعم توسيع السيطرة على العالم، ولا ترى سوى الحرب طريقاً لتثبيت هذه السيطرة على ضوء الالتزام التي كانت تعيشها ضد عقير على الأقل<sup>(١)</sup>، والتي دفعها عند بيدر المصطوفة الاشتراكية إلى تقرير سياسة حزبية لعدل العالم، وخصوصاً ما بات يسقيه بوش "المروق لاوسط العوض"<sup>(٢)</sup> والتي كنت ترى، بنهاية حقبة بوش، بأنها لم تحقق ما أراد بعد، الأمر الذي كان يفرض استمرار السياسة دائها بريس "مدايب" هو جون مكنين وكانت قد بدا في "تعديل" بعض سياسات التي ظهر كمشي على ضوء "أزمة لاحتلال" في العراق بعد تقرير بيكر/ هاميلتون<sup>(٣)</sup> وهما تعديلاً الاستراتيجية بخاصة بالوجود في العراق، لكن دور تغيير كل الاستراتيجيه، و"الهرب" كما كان يتوهم البعض من "المانعير"

لكن لأزمة اوضححت بين الاختصاص الأميركي على شفير الانهيار ومن

ميركا بائب في مهب الريح وأشير إلى "أخطأ" في السياسة الخارجية، لكن كان الوضع الداخلي هو الأهم. لأن الأزمة طالت قطاع واسع من الأميركيين لهذا جرى دعم مرشح يطرّح ما يبدو أنه يخرج أميركا من أزمتها الاقتصادية (توسيع الضمان الصحي وضبط وول ستريت، والضرائب والمخاضين) وكانت مفادها ذلك صعبه مترجه هذا الدعم، مع فرض تغيير استراتيجيّة الاحتكارات من جل "بلغ" رئيس الجديد، وهو ما توضح بعد وضوح العمل لدعته من خلال فرض إابه الذي لا يختلف كثير عن المحافظين بجدد، ووزارة الخارجية التي تتوافق معهم في كثير من قضايا السياسة الخارجية وأيضاً التوافق معه على حدود سياسته المعكنة خصوصاً في العالم، رغم أن أوباما كان يصرح بأنه لا يريد الانسحاب من الحروب بل يريد تقسيم الوجود في الشرق الأوسط؛ توسيع الحرب في أفغانستان بعد ربما جرى دعم أوباما أيضاً بالضبط؛ لأنه رئيس الذي يحمل حبلًا متشابكًا أميركا الاقتصادية، خصوصاً وأنه ركز على الاقتصاد وأزمته وبهذا فقد عمقت الاحتكارات على الاتفاق على أزمة من خلال "التجديد" الذي كان يوحي بسياسة مختلفة تقوم على التمييز بين من يكون لدى الرئيس الجديد، بإمكانية لتحقيق هدف التغيير سوى بشكل محدود في الدخول الأميركي (وهذا ما فعله في رئاسته الأولى) لكن استمرار لأزمة، والتوصل إلى أن يس من حلول لها فرض على الاحتكارات بأنه يعمل لتحقيق استراتيجيته الجديدة حدد في أيلول سنة ٢٠١٠ وتقريب بداية منه ٢٠١٢ وباتت هي الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة وهي تقوم على الانكفاء كما سسير لاحقاً.

هنا يجب أن نفهم أميركا وربما كانت من أوضح الدول التي يتحقق فيها مبدأ الماركسي حول سيطرة الطبقة؛ حيث أن كل بيانها السياسي المحكم، والمخطط يقوم على كونه وجهة مبنية لسياسات تعد في الخفاء، من قبل قوة جرى هي الاحتكارات فهي تحكم الدولة لأنها تملكها ولا يستطيع رئيس أو نائب الوصول إلا مدعها (إلا ما ندر)، ويكون في غالب من زبائنهم؛ أي من المديرين الذين عملوا في أحد تلك الاحتكارات. وفي يأتي من خارجها يوعد بأن يوظف في أحدها بعد انتهاء ولايته ولهذا فإن "الطبقة السياسية" هي في الغالب هؤلاء الذين توظفوا في الشركات الاحتكارية، وبالتالي يدخلون المجال السياسي من أجل خدمة تلك الشركات.

لكن سيبدو الأمر أوضح حين تشير إلى أن الدور الحاسم للدولة

الأميركية هو لأهم في سجل انوارها، ويقوم على تحقيق مصالح الشركات تلك فتح الأسواق والحصول على النفط الرخيص، وتوفير البيئة الأمية المناسبة لنشاطها، لأن تحقيق هذه المصالح هو الذي يؤسس تعاضد الوضع الداخلي، لأنه يجب الفوائد الهائلة التي تجر عجلة الاقتصاد فتزيد الأرباح، وتحل أزمة البطالة وتكفي الفائض الإنتاجي، وبالتالي يفرض دورة اقتصادية نموذجية وهذا الأمر هو الذي يفرض التعادل السامع بين الاحتكارات والدولة ويجعل الدولة هي "حارمة" هذه الاحتكارات

في هذا الوضع هذا يمكن للرئيس أن يفعل حين يتناقض مع الاحتكارات قلباً لاستقاله (بيكسون) أو القتل (جون كينيدي)، وربما رؤساء كثر خرون، حيث ستكون مصالح الاحتكارات هي معقورة لكل سياسات العالمية والداخلية ولهذا تفعل على رسم استراتيجيات ليس لتعود فقط، بل بربع أو نصف قرن، وبالتالي أن يكون بمقدور أي رئيس أن يغير في السياسات مادامت معتقده من هذه الاستراتيجيات، على العكس يجب أن يتوافق معها قبل أن يصبح رئيساً فهناك من المبادئ التي لا يجب اللعب فيها، وهناك مناطق نفوذ يجب الدفاع العسكيت عنها للحفاظ على سيطرة الاحتكارات فيها، وهناك قيم يجب أن مسود، وبالتالي لا يجب أن تغيّر وبهذا سقط التغيير الذي وعد به أوباما، ولم تسقط السياسات التي تقرب من نهاية الحرب الاردة بإنتهاار العظومة الاشتراكية، والتي عبر عنها بوش الاب، ثم كليتون، ومن ثم بوش الابن، والتي كان يجب أن يعبر عنها أوباما إلا حين انفجرت الأزمة التي ظهرت حدود "القوة الاقتصادية الأميركية" وما ظهر من انعكاسات سبت على القوة العسكرية وهي الاستراتيجية التي كان قد رسمها ما ياب يعرف بالحافظين الجدد، والتي عبرت عن تطبع الاحتكارات لوضع عالمي يسمح لها بتجاوز أزماتها التي كانت قد تبورت منذ عقد السبعينيات، ولم تغبر عن ميل متطرف ذي شريحة ايمولوجية تعيش على هامش المجتمع. أن تطرف هذه شريحة هو التعبير عن أزمة الاحتكارات، ولهذا رسمت استراتيجية تقوم على إنشاء عام مخضع؛ حيث كان يبدو لها، أن هذا هو الحل الوحيد لتلك الأزمة لكن قوة الواقع كانت أكبر من أن يجري تجاوزه، الأمر الذي طرأ تغييراً جدياً في كلفة دور سيراكا العالمي

ولاحقاً، بالتالي، أن الشركات لاحتكارية كانت مع استعزاز الحروب، واستعزاز السيطرة عبر العوار الأولية ولاسواق، وتهميش الأساليب

لاخرى، وأيضاً إغلاق التطبيق على تطور الصين وعلى عودة روسيا قوية  
لقد كانت مع استمرار السيطرة على العراق، لكن؛ بجيوش أقل، ومع  
محاولة حسم الحرب مع طالبان، وتكريس قواعد هناك ومع توسيع  
الحرب؛ لتتدخل باكستان التي كان يجب أن تخضع ويسيطر على قبيلتها  
البوذية، وكذلك كان يجب التوسع في أفريقيا للسيطرة على المواد الأولية  
والأسواق؛ حيث أوجدت أفريقيا كقيادة لجيوشها هناك وإذا كان أوباما  
في رئاسته الأولى قد وعد بتوسيع الحرب في أفغانستان، وتوافق مع  
سياسته العالمية التي رسمتها إداره بوش لأين مند سنة ٢٠٠٢، فقد توافق  
مع مجمل الاستراتيجيه تلك، فترجع عن وعوده حتى فيما يتعلق بالصراع  
عربي الصهيوني، وانتهى خطابه "السلمي" والتفخيري بكل بساطة  
العركة النوحية التي خاضها، تعلق باقرار قانون الضمان الصحي بعد أن  
جرى تقديمه من قبل الاحتكارات، وأيضاً مع وور مستريب من خلال اقرار  
قانون الإصلاح المالي بعد أن قدم كذلك وبالتالي لم يحقق سوى بعض  
الإصلاحات الجزئية الداخلية ضمن الحدود التي سمحت بها الشركات  
الاحتكارية فهذه هي مصالح الشركات الاحتكارية وجزء من السعي  
لتجاوز الأزمة التي يعيشها، لاقتصاد، الأميركي قبل الأزمة المالية ومعها  
وهي الأزمة التي كانت لا ترى الشركات الاحتكارية حلاً لها إلا من خلال  
سيطرة على العالم؛ حيث أميركا هي القوة العظمى النوحية أو لا شيء  
فعالم متعدد الأقطاب لا يناسبها، ونقد تفكر الأمر حتى أرتأت الاحتكارات  
أن عليها ألا تنهب بعيداً في استراتيجيتها؛ لأن زعمها، تدفع إلى إداره  
فقط بعد أن توضح أنها دون حل وهذا ما حكم السنة الأخيرة من حكم  
أوباما الأول، ورئاسته الثانية وهو الأمر الذي يوضح الـ "تبعية"  
للاحتكارات وسيطرة هذه الأخيرة على الدولة

هذا الأمر يفرض أن ننظر إلى الخطاب الليبرالي الذي راج طيلة عقدين  
أو ربما ثلاثة، على أنه خطاب أيديولوجي. بمعنى أنه كان موجهاً لـ "آخر"  
وبليس للرأسمالية المسيطرة بالذات وبالتالي فهو يأتي في سياق تحقيقه  
بعضها، هي بالذات كذلك، وليس مصالح أي من، يعكس كل الدعاية التي  
روجت له؛ حيث كان المظروب، ولا يزال، هو فتح الأسواق بكل اتفاق  
بممكنه لكي ينتشر الرأسمال دون رقابة، أو ضبط، أو دور قيمة تحد من  
جشعه وهو الأمر الذي فرض الحديد عن الليبرالية المتوخشه، فتوختها،  
أو حاجتها، إلى هذا التوختي، هي التي فرضت سحب الدولة من التداول،  
لكن، فقط في الأمر المحففة والبدان الاشتراكية السابقة مع تحريف  
دورها في المراكز بالقدر الذي يحتاجه الرأسمال (في الزراعة مثلاً أو

صناعة الصلب و ) لكي لكي تكون الدولة هي أداة مد السيطرة. وممارسة الاحتلال كما جرى في أفغانستان والعراق، ومجمل التدخلات العسكرية لأميركية

ما يجري اليوم يوضح بأن الدولة ليست فوق الاقتصاد بل إنها محركة أساسية فيه، وأن دورها أساسي فيه، ومستمر كذلك وأن الرأسمالية لن تصل إلى يوم ستطيع فيه أن تنفصل عن الدولة بل إن الدولة هي أداة المستعمر، وبها تنفذها في لأرهاب إنها بلاخير دولتها هي بالذات، رغم الطابع العمومي الذي يكتسبها، والدور العمومي الذي تمارسه.

وهذا يفرض أن نفكر نحن الذين خضعوا بوطاة بخطب الليبرالي، في أن الدولة ليست هي المشكلة بل إنها في وضعنا أداة أساسية من أجل التطور والحداثة حيث ليس من إمكانية إلى بناء اقتصاد منتج دون حماية الدولة واستثمارها بفض النظر عن "التغول" الذي يكتنفها والذي سيكون أفضل من ليبرالية لا تفعل سوى تعميم التفكير والفوضى والنهب والفساد إنها وسيلة تحقيق التطور الاقتصادي دون ريب؛ لأنها تقاربه على تحفيز ضغوط الرأسمال الإمبريالي هائل القوة

وهذه ليست دعوة لأن تكون الدولة مستبدة، بل لأن تكون دولة ديمقراطية وتطور الاقتصاد، عبر بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وبنى التحتية والتعليم، وتحقيق الضمان الاجتماعي للطبقات الفقيرة هدف دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي. ندي دولة ليس من تطور ولا حداثة، ولا ذلك. ديمقراطية

### أطوار الإمبريالية

تطور نمط رأسماني كنمط إمبريالي بداية القرن العشرين؛ حيث هيمنت الاحتكارات وتشكل الرأسمال العالي و أصبح عالمياً حينها انتقلت الرأسمالية من مرحلتها التنافسية إلى مرحلتها الاحتكارية و خيماً عبر سيطرة الاحتكارات، وعالمياً عبر التشكل العالمي كنمط

أشار لينين إلى مبور الإمبريالية مطلع القرن العشرين، واعتبر أنها على مراحل الرأسمالية بينما قال هيلفريديغ بها بمرحلة الاحداث في الرأسمالية وكان قد صدر كتاب لينين الإمبريالية على مراحل الرأسمالية، في روسيا قبل الثورة بعنوان الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية وكان يبدو أن خلافاً يقوم في استخدام المصطلحين، على وحدث، فالأحدث تعني أن هناك مرحلة أخرى سوف تدخلها الرأسمالية بينما تعني كلمة

على أنه "خاتمة" تطور الرأسمالية، ما يوجد هذا النقاش هو "نظرية كاوتسكي" حول "الإمبريالية العليا"، وهو الأمر الذي جعل لينين يصر على كلمة على التأكيد على أنها "خاتمة" الرأسمالية. رغم أنه أشار إلى أن إمبريالية هي "المرحلة الأحدث" للرأسمالية في متن الكتاب. وكان يهدف من ذلك لخلق الطريق على "نظرية كاوتسكي" ثبت، والتي كانت "المعز" لتأسيس سياسة "اشتراكية" بدعم تطور الرأسمالية وكانت في أساس نشوء التيار الإصلاحية الذي استعشى فيما بعد بهما كان متطور لينين يقوم على أن إمبريالية هي مقدمة الثورة الاشتراكية

هذا النقاش يوجد ارتباطاً تالياً حيث ارتبطت الأبحاث التي تناولت إمبريالية بعد لينين، وهي تلمس تطور الرأسمالية، وتشهد تحولاتها، وأيضاً تلاحظ التشابك بين الاحتكارات على صعيد عالمي، وهو ما كان يستدعي "نظرية كاوتسكي" حول الإمبريالية بعبارة. لكن؛ دور التجزؤ على قول ذلك فكلمة أعني جعلت الإمبريالية هي سلف التطور في الرأسمالية، رغم أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق لا لينين ولا الماركسية يمكن أن تعقم الاعتقاد بأن الرأسمالية قد وصلت إلى "قفه" تطورها أو أنها توقف عن التطور، لكن "سوء فهم" هذا المسألة ولا شك في أن ربط "التحديد النظري" بالصراع الأيديولوجي هو الذي أوجد تلك لأن التطور الأيديولوجي قد أفضى إلى تبلور تيارات في الماركسية -صلاحي وتوري، وبات مفهوم الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية يرتبط بالتيار الثوري، الذي وضع نصب عينيه الثورة الاشتراكية

بعيداً عن هذا النقاش، يمكن القول بأن إمبريالية هي سمة الرأسمالية، إلى أن الرأسمالية إمبريالية بمعنى أن الإمبريالية هي "سمة" الرأسمالية، ويسمى مرحلة من مراحلها هي تكوينها العضوي. هذا يعود إلى تحديد مرحلتين الرأسمالية التي يشاء اليهما حين دراسة تطور الرأسمالية المرحلة التنافسية والمرحلة الاحتكارية حيث كانت المرحلة الأولى هي مرحلة تشكل الرأسمالية قوياً وبشكل غير متوار بل متدلي إلى أن اكتمل توسعها قوياً وتسكنها، كمنظ عالمي بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي المرحلة التي أوقف كل تطور رأسمالي في بلدان أخرى؛ حيث حُفقت ستممارها لكثير من بلدان العالم. لاستعمار الذي اكتمل بعد الحرب العالمية الأولى، لكنه المرحلة التي أدى التنافس خلالها على صعيد قومي إلى الوصول إلى سوء لاحتكار وتشكل الرأسمال العالمي وبالتالي نشوء إمبريالية



إتالي الرأسمالية إمبريالية بـ ضبط لأنها تمضي إلى الاحتكار وتسيطر  
 الرأسمال العالمي، بشكل حتمي، وحين تتشكل كذلك تصبح إمبريالية  
 الضرورة، وهذا أدركه إلى بـ الإمبريالية سمة في تكوين الرأسمالية، لكنه  
 شكل الرأسمالية، متكامل، يوضح وحيث هي ليست المرحلة الأحدث  
 رغم صحة ذلك في حينه، ولا لأعلى رغم أنه يمكن قول ذلك بالضبط  
 لأنها سمة الرأسمالية في قمة مصورها، إتالي لا يتعلق التطور في  
 رأسمالية بهذه سمة بل بتكوين رأسمالية على ضوء وجود هذه السمة  
 فالرأسمالية هي الاحتكارات والرأسمال العالمي، هذه اللامس التي تحدد  
 معنى لإمبريالية وليس من الممكن أن تنشأ رأسمالية لا تتجسد في  
 احتكارات والرأسمال العالمي، حتى وإن يد بـ بشكل "تنافسي" رغم أن  
 نشوء الاحتكارات عموماً، مهيمنتها على اقتصاد العالم، يعود حتماً إلى  
 وقف "الضرورة لأوبية" نشوء الرأسمالية خصوص في ظل خضوع  
 لاقتصادات المحلية بخبرة السوق

على ضوء ذلك يمكن أن ننسج مرحلتين في لإمبريالية على صعيد  
 المراكز الإمبريالية وثلاث مراحل على صعيد الأطراف، قصد أن  
 الإمبريالية التي كان الرأسمال العالمي هو مركزها وهو "التجريد الأسمى  
 للاحتكارات التي كانت تمثل "الاقتصاد الحقيقي" أي هي تدخل وإسماج  
 شركات الصناعية والتجارية والبنكية والزراعية والخدمية هذه  
 لإمبريالية باب المال في مركزه، أي انطغم العالمية التي تنشط في  
 مضارب، كما شرحت ند في السابق، قد تحوّل بنا منذ سبعينيات  
 القرن العشرين، لكنه يحقق عبر سيطرة انطغم العالمية في تسعينيات القرن  
 العشرين وفرض أن يسيطر اقتصاد المضارب عبر الاقتصاد الحقيقي، لا  
 شك في بـ الاقتصاد الحقيقي لا يزال قائم، يسج عسج، ويحقق العملية  
 لاقتصاديه كله، كما كتب منذ بداية القرن العشرين، أي عند تشكل  
 الرأسمالية كإمبريالية لكن؛ خرج من داخل الرأسمال العالمي شوم توسع  
 بشكل متسرع بعد تراكم المال في البنوك وعجزه عن التحول إلى رأسمال،  
 كما شرحت ذلك سابقاً، وأصبح يعاير شكل المضارب كله، وكانت  
 سنوات منذ أن هي سنوات تضخم هذا المال، وحياربه على السبب  
 التضخم من حركة الاقتصاد وهذه العملية لا تؤمن بمرحلة أعلى في  
 الرأسمالية، بل تؤسس عرض لا شفاء منه، وحالة من انفجار الفقاعات  
 والانهيار متواليه، دول أن يكون لها حل، فقد "قلب" الأمر وعاد إلى  
 طبيعته الربوية، وهو ما يؤسس بوضع فرضي مزمن سرطان اكتسب  
 هدحراً

لكن على صعيد علاقته 'المركز بالأطراف' في النمط الرأسمالي، يمكن الحديث عن ثلاث مراحل، أو ثلاث أشكال، مرت بها الأطراف بعلاقتها بالمركز الإمبريالي: 'احتياج الرأس'، 'دقة إلى الأسبق' و 'موار الثروة'، والتي يحتب عنها عدد مشوبها، لعل اندفعت لاستعمار البلدان الأخرى ذلك كله قبل تشكل كإمبريالية نكر؛ يميز لبين بين السياسة الاستعمارية هذه والسياسة الاستعمارية في مرحلة 'الإمبريالية'، ويرى اختلافاً جوهرياً بينها وبين "سياسة الرأسمال العالي الاستعمارية"<sup>(١٦)</sup> ما كان واضحاً في هذه المرحلة هو توسع الاستعمار، لكن؛ كذلك العناصير السديد بين الإمبرياليات بعد أن تصورت دول عديدة، واكتفى تكوينها الإمبريالي مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان. الدول التي تأخر تطورها رأسماني وحين اكتمل تطورها وجدت أن العالم قد جرى انقسامه بين كل من إنجلترا وفرنسا خصوصاً هذه الوضعية هي التي كانت تجعل مسألة لاستعمار جوهرياً بداية القرن العشرين، وجعل سبب يعتبر أن هذا الميل الاستعماري هو لنجاح هيمنة الرأسمال العالي، ومن "العناصر" التي وضعها لتحديد معنى 'إمبريالية'<sup>(١٧)</sup> التعريف الأوسع الذي وضعه بعد أن حدد في مشوه لا حكر وتشكل الرأسمال العالي وهو يؤكد على أن تقاسم جميع قطار لأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية قد انتهى بمعنى أنه مع دخول الرأسمالية إلى إمبريالية أجبرت تقسم العالم.

هذه المرحلة هي مرحلة خضوع العالم لسيطرة البلدان الرأسمالية غير لاستعمار المباشر لينير هذا يوضح، ولا يعد أن ذلك من سمات إمبريالية؛ حيث يشير إلى أن الاستعمار قديم؛ لكن؛ مع سوء الإمبريالية جرى "تقاسم جميع قطار الأرض" بمعنى أن حاجة الرأسمالية إلى الاستعمار وجدت عند لتقبله. يتكفل استعمارها حين لشكل الإمبريالية هذا، هو شكل الأولي نهج العالم، شكل الاستعمار مباشر رغم أن العديد من البلدان لم تخضع للاستعمار المباشر، لكنها خضعت لهيمته دولة إسرائيل، كما هو حال أميركا اللاتينية التي خصصت لـ "احتكار أميركي" منذ بداية القرن التاسع عشر وظلت كذلك بعد أن باتت أميركا إمبريالية فقد عصت أميركا على "احتكار" أميركا اللاتينية لشركاتها، دون احتلاله وهو شكل من أشكال تقاسم العالم من قبل "اتحادات رأسماليين احتكارية عابرة"، وهو أحد عناصر تعريف لينين أيضاً<sup>(١٨)</sup>

من يشير إلى المرحلة الثانية من السيطرة الإمبريالية. وهي المرحلة التي تلب "تصلية الاستعمار" بعد الحرب العالمية الثانية، سواء نتيجة

نهوض حركات التحرير الوطني او نتيجة توضع دور البدان لاشتراكية، او نتيجة "تعميم السكل الاميركي للسيطرة" الذي اتبعته في اميركا اللاتينية فقد انتهى الاستعمار المباشر وتشكل عالم من دول مسقية، لكن، كان العالم ينقسم إلى مراكز واطراف، تتركز الدروة والتكنولوجيا والقوة في المراكز، وتعيش الاطراف التهميش والفقر والخلخلة، فاولت دست في فصل سابق، واشرت الى سياسة التي فرضها الاستعمار التي أدت الى تشكيل اقتصاد منحوق، وطبقه راسمالية مهيمنة تسيطر في القطاع بوسيط اي التجارة والبنوك والبنوب وبهد نائب الاطراف تعتمد على تبعيتها بمراكز سوء من اجل استيراد السلع أو من اجل تصدير بعود لأوليه، في ظل اقتصاد مفتوح تكون خربة السوق هي الأساس فيه هذه بوضعه، في ظل اقتصاد عربي يقوم على خربة الاقتصاد، كانت تؤمن لبعيه كاملة حرمها العربي هو طبقة الراسمالية التي كان النقط الاقتصادي المتشكل يخدم مصالحها. لكن، كانت القوة العسكرية الاميركية هي الحارس العالمي؛ لاله اداة التخويف والضغط والتهديد، والتدخل من اجل الحفاظ على الطابع المفتوح للاقتصاد في الاطراف، واستمرار ارتباط طبقة تسيطره بالمراكز الإمبريالية وبالتالي الحفاظ على النقط الاقتصادي الذي تشكل منذ مراحله لاستعمار هنا كانت لالاب الاقتصادية هي أساس السيطرة على الاطراف، وكان دور الاحتكارات هو المركزي في مد سيطرة ونهب الاطراف، بينما كانت القوة العسكرية هي "عنصراً مساعداً" لكي لا تنشأ ميول في الاطراف تسعى من اجل بناء الصناعة وتطوير البعاعه، اي بناء اقتصاد منتج يحل من سيطرة الاحتكارات الإمبريالية بر؛ هي قوة "ضبط" بوضع اقتصادي عالمي يخضع لاحتكار بركات إمبريالية لكن تبقى الروابط الاقتصادية هي أساس عملية النهب، والسيطرة فلاحكارات تسعى من اجل الاستحواذ على الأسواق، والسيطرة على النفط والمواد لأوليه والتوظيف بعالي في بدار الاطراف وبدل حيوشها نائب الدولة الراسمالية التابعة هي الاده التي تستخدمها من اجل تسهيل النهب وتلعب الدولة الإمبريالية دور "الناسخ" و"الضاغط"، و"المحفز" من اجل أن يحقق دول الاطراف السياسات التي تحرم الاحتكارات الإمبريالية

أخيراً، تأتي المرحلة الجديدة التي تتحكم لبعنة الظلم العاليه، والتي تكتم بعيل تلك الظلم لتسهيل بشاهد العال، سوء تحت قسفي "الاستعمار قصير الأجل" او تحب الانحاء بالحاجه إلى "الاستعمار الأحيبي"، واتخاذ الإجراءات كلها التي تسمح لها بالمال بالشاهد بون محاسبه او تدقيق، ب

بسهولة كامل. ودور ضرائب. مع سماع بتصدير الأرباح دور قيود ومن  
ثم؛ فتح المجالات كلها لنشاط هذا العامل، وتسهيل مشاعته في اسواق  
لاسهم نحن هنا إزاء نشاط نهوي وليس إزاء نشاط اقتصادي وهذا  
يصبح الطابع المفاوي هو المهيمن. يعني على هذا نشاط فقط، بل كذلك  
على ترأسه المحبة التي تصبح جزءاً منه، والمسهل له

انزل لقد وصلك الى امبريالية العال، الإمبريالية في طورها العالي

## هوامش

(١) كانت بداية القرن العشرين هي السنوات التي شهدتها نقاش حول  
الإمبريالية، بدءاً من هوبسون الذي كتب كتاب "الإمبريالية" (١٩٠٦)، الى  
روزا لوكسمبورغ التي كتبت "تركيز رأس المال" (١٩٠٦). وهلفريدغ "رأس  
العمل العالمي" (١٩١٥)، ثم بينين "الإمبريالية على مرحلتين الرأسمالية"  
(١٩١٦)

(٢) بينين "الإمبريالية على مرحلتين الرأسمالية" سبق ذكره

(٣) المصدر السابق

(٤) جون بنت انظر سمير أمين "التركيز على الصعيد العالمي، نقد  
نظريته التخلف" ترجمة حسن فليسي، دار ابن خلدون، ط١/د.ب. وأيضاً،  
سمير أمين "القطر اللامتناهي" سبق ذكره

(٥) انظر حول ذلك اسم صبيح "ثروة الأمم" ترجمه حسن زينه،  
معهد الدراسات الاستراتيجية بشار، أبريل/ يربوب، ط١/٧٠٠ و الجزء  
الثاني، نفس المطبوعات ط١/٢٠٠٨

(٦) انظر، سيفد هارفي "الليبرالية الجديدة. (موجز تاريخي)" مقفه الى  
العربية عجائب الإمام، مكتبة عبيكان/السعودية، ط١/٢٠٠٨

(٧) انظر جون هايسرد كينز "النظرية العامة للتسغيل والفائدة والنقود"  
ترجمه الهام عبدروس. دار العين/ القاهرة وكلمة/هينه أبو طيبي للنقاقة  
والتراث، ط ١-٢/٢٠٠٨

(٨) ناقشت هذا الامر في، سلامه كينه "الإمبريالية المارومه" رند  
للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط١/٢٠٠٨

(٩) المصدر ذاته، ص ٩٨

{ ١ } انظر قراءة في تقرير هاملتون بيكر عن موقع الجزيرة

{ ١١ } ليسبي "الإمبريالية، على مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١١

{ ١٢ } المصدر ذاته، ص ١٢٠

{ ١٣ } المصدر ذاته، ص ١١

### النمط الرأسمالي ذو طبيعة إمبريالية

إن، منطبق مع أن النمط الرأسمالي العالمي هو نمط إمبريالي كتكوين اقتصادي سياسي، وإن وضع السيطرة فيه باب تنظيم مالية في المراكز، ولرأسماليات مادية في الأنطوق محكمة (أو مترابطة مع موقع تعي) يهدد النظم في سوق عالمي مفتوح اقتصادياً والإلحاق هو نتاج الخضوع سيطرة الليبرالية الاقتصادية حيث تتحكم النظم المالية في رأسماليات الأطراف التي لا بد من تلخيص النقاش حول مفهوم الإمبريالية، والإشارة إلى مستجدات وضع النمط الرأسمالي، وبالتالي تلخيص وضع الإمبريالية الجديدة

على ضوء الفهم الرائج للإمبريالية، ما يبدو هو تقوّه في النمط، وتقوّه للماركسية من قبل الذين يحسبون عليها فقد استحكم المنظور السياسي؛ أي المنظور الذي يرى الأمور من خلال المستوى السياسي (الدولة لأحزاب، والعلاقات والصراعات الدولية)، يعتبر أن الاقتصادي ملحق بالسياسي، وليس أنه مؤسس للسياسي ولهذا لا بد من تلخيص النقاش حول مفهوم الإمبريالية، بعد الإشارة إلى مستجدات وضع النمط الرأسمالي، وتلخيص وضع "الإمبريالية الجديدة"<sup>1</sup> ورمزها

فكما أشرنا ظهر خلال العقود العاضية أن كلمة إمبريالية قد صارت عتيقة أو حتى مخجلة، وتدر على أفكار "تجاوزها عصر"، بعد أن تقوّه مضمونها، واقتطعت المعنى الذي اتخذته في الماركسية قد هو منظور رهط من اليسار الذي ياب ليبرالياً، أو حد ثياً وببساطة. بالنسبة له، ليس هناك إمبريالية في المقابل مسجد من بعد أن كل ما يحدث في العالم هو تدج الإمبريالية، "التي سقطت التمر" لكن سيبدو أن معنى الإمبريالية هنا مشوش، وسطحي لهذا تفضي السطحية حتماً إلى بحكم المنظور "المؤمراي" الذي هو نتاج وعي سطحي فكما لمسنا سابقاً هناك من يسويها بالاستعمار دون لمس التحور النوعي في المعنى بعد اكتساح دور النمط الرأسمالي، لكن هناك كذلك من يعمس مظهره دون أن يفهم بينها، ويعس كتبه الذي يتعلق بالتكوين داخلي في دول الإمبريالية قد ما

يفرض إعادة البحث في مشكلات هذا الفهم في مستواه انطلاقاً من منظور الماركسية

### ما هي الإمبريالية؟

الإمبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جداً، وهي تنحصر بدروع كل أمه رأسمالية صناعية إلى أن تلحق بنفسها أكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية بصرف النظر عن الأمم التي تفتتها<sup>(1)</sup>

هذا هو التعريف المعدول، والذي يحكم نظر "الماركسيين" والذي يلخص بأن إمبريالية تسوي الاستعمار، وهذه هي الترجمة الحرفية لكلمة إمبريالية<sup>(2)</sup> ولهذا يشار إلى الاحتلال والسيطرة المباشرة حين الإشارة إلى إمبريالية، ليبين أن تعريفها هو ممارسة بدول الرأسمالية للاحتلال والسيطرة من هنا التعريف صحيح؟

بعض اليسار "العظيم جداً" سيؤكد بأن هذا التعريف هو تعريف الماركسية، فهذا هو التعريف الذي تعظم عبر "الماركسية" التي بشره سوفيت، و سي جرى تدوله من مختلف العيادات الماركسية التي تأثرت به

لكن هذا هو تعريف كاوتسكي للإمبريالية، الذي لقده يبين صيب أنه خاطئ، "ما هو مكيف بشكا بحفر أعماق تناقضات الإمبريالية ويؤمن بالتالي إلى مساهمة الانتهازية" ولقد أعطى تعريفاً بديلاً هو "الإمبريالية هي الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكوّنت فيها سيطرته الاحتكاري ورأسمال المالي، واكتسب فيها تصدير الرأسمال أهمية كبرى، وبعد تقسيم العالم بين إمبرييات العنيفة، وانتهى تقسيم جميع أقطار الأرض بين كيانات البندان الرأسمالية"<sup>(3)</sup>

وهو هذا يفرض ربط مفهوم الإمبريالية بالاستعمار رفضاً مطلقاً، لأن هذا مفهوم يخفي جوهر الإمبريالية. كما يخفي "العمل الانتهاري" الذي ظهر في العقود الأخيرة، ويظهر الآن بشكل جلي كالحق بكل قوة تدعي "مهاضة الإمبريالية" باعتبار أن الاستعمار لا زال مستمراً، أو لقول بأن الإمبريالية انتهت مع نهاية الاستعمار بالتالي فقد انتقل يمين من شكل السيطرة عبر الاستعمار إلى التكوين العالمي للاقتصاد، وتقسيم العالم بين الرأسماليات (تقاسم الأسواق)، فالإمبريالية ليست سيطرة سياسية (استعمارية)، بل هي تكوين اقتصادي تكوين يتعلق بطبيعته السيطرة الاقتصادية في المراكز وبكيفية إخضاع لأطراف وتعتمد على الحركة

لمجس قطعان للاقتصاد والتمركز الاحتكاري وبالتالي سيطرة طفمة مالية في المراكز تتوحد وتتنافس، وتتناقض كدنت وتحكم هذه الطفمة في الاطراف عبر تسييد طبقة رأسمالية كوميتراندورية، ومن ثم، رغبة مافيدويه كمرتكز بصياغة التكوين الاقتصادي المحي به يحقق مصالح هذه الطبقة، وغيرها مصالح الرأسمالية المحلية وإذا كانت العروتعداد قد يانب شركاب حثكاريه إمبريالية "متعدية القوميات" وأصبح تقاسم العدم يتحقق من خلال السيطرة لاحتكارية على الاسواق، فإن المهم هنا هو "بنية الرأسمالية" التي طلت تنحكم بتقوايين التي أشار إليها ليبين مع تطور فيه وفي آلياتها وهذا فقد أصبح لدينا "تكوين أحدث" لإمبريالية

وإذا كان كتاب ليبين حول إمبريوية قد أعطي عنوان الإمبريالية على مراحل الرأسمالية فإن فكرة ليبين كانت تتعلق بفهم "الإمبريالية (ك) مرحلة جديدة في الرأسمالية"<sup>(٤)</sup>، لكن؛ يبدو أن هذا العنوان اسس لموء فهم خاطئ، كما أشرت قبلاً، حيث "تقويت" الرأسمالية في هذه الصيغة، ولم يعد هناك النظر إلى صيرورة تطورها، بالضيظ لأنها وصلت إلى مرحلتها الأعلى رغم أن ليبين لم يقصد ذلك بقاتا، وكان يبحث في "المرحلة، الأحدث" للرأسمالية ولقد تطوّر بعد ذلك كثير، لكن طابعه، إمبريوي ظل كما هو بمعنى أن رأسمالية بائت في جوهرها إمبريالية، وبأن تسيطر هو طابعه، الإمبريالي دون أن يعني ذلك أنها لا تتطوّر، وكما نعت في الفصل الثالث كيف أصبحت تتشكل مع بدايه القرن الواحد والعشرين

كان ليبين يشير إلى تحوّل الرأسمالية كنقط إلى إمبريوية؛ أي باب النمط الرأسمالي العالمي نمطا إمبريالياً، ولا يتعلق الأمر به بدونه أو بعدة دول (هي المراكز الإمبريالية)، بل يتعلق بكثليه التكوين الذي نائب تتشكل فيه الرأسمالية، والذي فرض تشكّل المراكز والاطراف، وانصراع بين مراكز للسيطرة على الاطراف؛ حيث ليس من الممكن للنمط أن يستمر دور هذه السيطرة؛ لأن نهب الاطراف نائب عنصراً حوهر في اتخاذ النمط طابعه الإمبريالي؛ لأنه نائب جزءاً حاسماً في تشكيل النمط<sup>(٥)</sup> (إس؛ النمط الرأسمالي يتسم ككل انه نمط إمبريالي، ولا يتعلق الأمر بدونه ما فقط، لأن الطابع الإمبريالي ناتج ليس عن تغير دولة في النمط أو غيرها، بل عن هذ التشابك الذي نتج بفعل التمركز الذي فرض نسوء لاحتكاري، والشركاب متعددة الجنسية والتشاركية العالي الطابع الإمبريالي هو نتاج تحوّل الرأسمالية من مرحلتها "التنافسية" التي كانت نتاج "الطابع القومي"



للرأسمالية (انظر لتوسع عرض) إلى كونها نعتاً عالمياً، نعت يشكل الدعم وفق قوانينه لهد لم تعد هناك "رأسمالية وطنية"، أو عكائيه بصورة رأسمال وطني (أو قومي). وبالتالي فإن حطفاً مهمته تكأسس على اقتصاد صناعي حديث أو كوميونادورية تابعة تكأسس في المرحلة الأولى على الاقتصاد يدعي متحلف ومن ثم، على الاقتصاد يدعي مافياوي كمد هو الأمر الآن. إن كل رأسمالية لا بد من أن تندمج في النمط ككل ويسر من الممكن أن تتطور بعيداً عنه. لهد ستكون إما تابعة رعية أو طغمة إمبريالية مهيمنة، أو تسقى إلى السيطرة ككل طغمة إمبريالية

بالتالي فإن كل تطور رأسمالي يفرض أن يكون إمبريالياً، أو يتعقش؛ ليصبح "طرفياً" وهو قد سيكون خاضعاً للمراكز الإمبريالية القائمة ومن يكون مقدوره الاستقلال عنها أو مصرعتها ومن يكون قادراً على أن يكون صناعياً أو منتج بشكل عام، لأن النمط الطرقي يجب أن يكون رعية (حتى لم يعد ممكن أن يكون رعية بعد تطور الجيني الذي أحدث في نزاعه في المراكز الإمبريالية). وحين يفرض هد التطور تسابك الراسم في إطار النمط الرأسمالي ككل، سيصبح جزءاً من المراكز المتصارعة، وسيعمل على تأسيس دولته "الإمبريالية" التي تصبح أداته لفرض تقاسم جديد للعالم.

الإمبريالية، إذن، هي أبعد من أن تكون مهيمنة استعمارية فقط، بل هي تكوين اقتصادي، وتسابك بين اقتصادات في شكل تنافس، وفي شكل سيطرة، في شكل متكافئ وشكل لا متكافئ، انطلاقاً من صيدة النمط الرأسمالي واحكامه لمنطق الليبرالية لاقتصادية وهو خاضع لهيمنة الطغمة بعالية رغم التناقص ندي يتخلله، والتساقبات التي تظهر أحياناً وهو لا يزال يقوم على التنافس على الأسواق والخضوع لمنطق التقاسم في حذر التنافس بين المركز الرأسمالي من هذا المنظور ليس هناك رأسمالية طرفية ليست خاضعة لمرتبطة بهد المركز الإمبريالي أو ذلك أو حذر عبر توسطات فرعية، لكنها تكون ضمن الشبكة التي يشكلها رأسمال وهذ ليس للدعاءات السياسية أية قيمة لأن تقابك الراسم بعالي يفرض منطقاً ورغم اختلاف السياسات، ورغم تسرع العواصم والاضطرابات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلافات عرضية

إلا كان هناك من ينطلق من اعتبار الإمبريالية هي الاستعمار والتدخل الخارجي. أي كمد عرفها كاوتسكي انه "سياسة، سياسة هيمنة يفضلها الراسم بعالي"<sup>(٢٠)</sup>، فإن هذا من ينطلق من "المصدر الصب" التي لشار

إليه لينس، لكن مع التركيز على بعضه خصوصاً هنا ما يتعلق بوضع الاحتكارات عالمياً، وأيضاً ما يتعلق بتصدير الرأسمال، وكذلك "موقع روسيا من عملية الإنتاج العالمية" <sup>(١)</sup> هنا يجري لاستشهد بالرفيق لينين الذي أشار إلى خمس عناصر باتت تحكم لاقتصاد الرأسمالي، هي (١) تركيز الإنتاج والاحتكارات، (٢) السماح للرأسمال البركاني بالصناعي وبشؤون الطبقة العالية على أساس "الرأسمال العالي"، (٣) تصدير الرأسمال، (٤) تشكيل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقسم العالم، (٥) انتهى تقاسم افطار لأرض من قِبل كبريات الدول الرأسمالية <sup>(٢)</sup> لكن، يجري التركيز فقط على بعض هذه العناصر خصوصاً تصدير الرأسمال و"السبع و"الاحتلال".

من الناحية أن هذا المنظور ينطبق من "كلياتها" في تحيينه للواقع، ويتناول النتائج على أساس أنها العبادي، ولا يجري لمس كيفية معالجة لينين للأمر حيث يجري التركيز على نتائج تشكل الإمبريالية كونه أساس وجود الإمبريالية، وهو الأمر الذي لا يسمح بتفسير الحروب الإمبريالية، والصراع العنيف من أجل اقتسام العالم. ولهذا يجري لابتداء من "تصدير رأسمال" ومن الاستحواذ على بلدان أخرى، كأساس في تحديد الإمبريالية، وهو الأساس الذي يجري انطلاقاً منه لفي إمبريالية روسيا <sup>(٣)</sup> من هذا المنطق يحلظ بين "كنه لإمبريالية" والنظام العالمي الذي تشكل، وربما كانت محاولة لينين تعميم معنى لإمبريالية تسهم في هذا الخلط، الذي يعني عدم التعبير بين الجوهر (الكنه) والنتائج (في السحاب التي يفرضها هذا الجوهر) وتحليل لينين واضح في تحديد كنه لإمبريالية، وبالتالي حاول أن يعكس النتائج التي يفرضها ذلك، مثل تصدير الرأسمال وتقاسم العالم بين الاحتكارات. والحروب من أجل تقاسم العالم. بمعنى أن التكوين الداخلي الذي تشكل بداية القرن العشرين فرض على الرأسمالية "سياسة جديدة"، تقوم على الاحتلال والسيطرة بهدف تصدير الرأسمال والسبع وبينين يميز هنا بين الاستعمار لقديم وتقاسم العالم الذي بات يرتبط بالرأسمال العالي <sup>(٤)</sup>

ينطلق لينين في كتابه "الإمبريالية على مراحل الرأسمالية" من أنه سيبحث في "مسألة كنه الإمبريالية الاقتصادية" <sup>(٥)</sup>، لقد يعرف الإمبريالية بأنها "الرأسمالية في مرحلة احتكار" <sup>(٦)</sup>، ويكمل بعد بحثه لتوضيح هذا الأمر، فيشير إلى أن الاحتكار هو أعظم أساس اقتصادي للإمبريالية <sup>(٧)</sup> ويقول "أن لسوء الاحتكارات عن تركيز لإنتاج هو إطلاقاً لقانون لقيم والأساسي في المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية"، الذي تحقق بداية

القرن العشرين<sup>(١٥)</sup> حيث، مع "نهضة أواخر القرن التاسع عشر وروعة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٣ تصبح الكارتيلات أساس من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. صارت الرأسمالية إلى إمبريالية"<sup>(١٦)</sup> هنا يظهر أن الاحتكار هو كنه الإمبريالية وأنه الأساس في صياغة العالم انطلاقاً من الحاجة إلى حثك العود الأولية وتصدير السلع و براسمال وبالتالي اقتصاد العالم

هذه النقطة هي ما يجري القفز على حين تحديد الإمبريالية ولا شك في أنها، بمسألة وجودية التي تشكل بنية د خية تفرض حتم التوجه للتوسع الخارجي لقد انتهت مع بداية القرن العشرين رأسمالية المراحلة، وبشكل الرأسمالية الاحتكارية، حيث التمركز العالي وأسماج الراسمال المصرفي والرأسمال الصناعي يتشكل الرأسمال العالي وهذا التشكل هو الذي فرض الحاجة لتصدير الرأسمال، وتقاسم الأسواق بين الاحتكارات، والصراع بين دول من حل السيطره يشير يبين إلى أنه "لا مجال للشك إذن في أن انتقال الرأسمالية إلى درجة الرأسمالية الاحتكارية، إلى رأسمال عالي، مرتبط باستخدام نزاع من أجل اقتسام العالم"<sup>(١٧)</sup>، ويكمل "أن بناء الفوقي غير الاقتصادي القائم على أساس الرأسمال العالي، سياسة وعقيدة هذا الأخير يحدد تهيئ إلى الاستيلاء على مستعمرات"<sup>(١٨)</sup> بالتالي فإن التوسع الخارجي هو نتيجة لتشكل الاحتكارات وسوء الرأسمال العالي، هو نتيجة للسعة الجوهرية للإمبريالية

هذا الأمر هو الذي جعل ليس يتحدث عن الإمبريالية لألمانية التي لديها "منطقة صغيرة ومستعمرات قليلة"<sup>(١٩)</sup>، لكنه يسيّر في تمركز الإنتاج، حيث أنشأ نحو سنة ١٩٠٨ "فريقين" رئيسيين جنحا كدست على طريقتهم إلى الاحتكار<sup>(٢٠)</sup> ويقول "ليس في العالي ترؤسعات، يس فيها غير لكارتيلات، ولكن المائت يديرها ما لا يزيد عن ٢٠ طوائف الرأسمال ويتصاعن عند هؤلاء باستمرار، أما البنوك فهي، في جميع الحالات وفي جميع البلدان الرأسمالية ومهما تنوع التشريع البنكي الذي تخضع له، تلّوي وتُعجّل لحد كبير سير تمركز رأسمال وتشكل الاحتكارات"<sup>(٢١)</sup> ويعقد مقارنة بين بريطانيا والمائت لتوضيح العلاقة بين الاحتكار ومناطق سود، يقول "ويفضل مستعمراتها زادت إنجلترا شبكة سككها الحديدية ١ ألف كيلو متر؛ أي أربعة أضعاف زيادة ألمانيا هذا في حين يعرف الجميع أن تطور القوى المنتجة في المائت خلال هذا الوقت، ولا سيما تطور إنتاج استخراج الفحم الحجري وصهر الحديد قد صار بسرعة أكبر جداً من

سرعه في إنجلترا، هناك عن فرنسا وروسيا. يتساءل هل هناك عن صعيد الرسالية وسينه أخرى غير الحرب لتسوية عدم التاسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم الراسخ من جهة والفساد الراسخ العالي بامتداد، و"مخفق النفوذ" من جهة أخرى؟<sup>(٣١)</sup> حتى اليابان التي كانت لا تزال تطور الرسالية فيه، عتبر أنها دولة مبرياله<sup>(٣٢)</sup>

أثر ليس التوسع الخارجي وتصدير الراسخ هو الذي يحدد الطابع لبريالي الرسالية بل هو التكوين الداخلي الذي يفسم بعباده لاحتكار، وتشكل الراسخ العالي، الذي هو تحالف الاحتكارات والبنود. وهذا التكوين هو الذي يجعلها تنزع إلى التوسع بخارجي. للبحث عن الأسواق واحتكار المواد الأولية، و"قسط الطريق" على نهائين<sup>(٣٣)</sup>

أشرت في ذلك كله، وربما أسهت في الاستشهاد من بين، بالضبط لأن تحديد مفهوم الإمبريالية ضروري ونحن نشهد تشكل إمبريالية جديدة فقد تصعد الصراخ بعد تحديد من روسيا إمبريالية خصوصاً بعد التدخل الروسي في سورية ودفاع العافيا الروسية عن النظام السوري حيث فرض "نهوقف الصلب" الصداق عن نظام السوري كونه "مهاد للإمبريالية"، ونتيجة بدعم الروسي هذا، أن يسوق مصر الإمبريالية من أجل خراج روسيا (والصين كذلك) من التحديد الإمبريالي، وتصبح "لقادماً استقلالاً"، أو مضاداً للإمبريالية، وغيرها من النوصيفات غير العلمية، والتي لا تمت للماركسية بصلة وهذا ما يفرض أن يبحث في وضع روسيا

### روسيا إمبريالية؟

أطرح الأمر هنا في شكل تساؤل رغم أنني منذ سنوات تكلمت عن إمبريالية الروسية، كنت نتيجة لاستفراغ القطيع من قبل "اليسار"، الذي لا يزال ينظر إلى روسيا كدولة اشتراكية، أو كدولة "حليقة" بمعنى ما، ينظر إيجاباً إليها بصفته هي "المقابل" للإمبريالية الأميركية هذه لاجرة التي توسم "في العقل الباطن" كالسيطر الأكبر لبيدو كل مقابل لها مسانداً لك ومن ثم؛ يبس كثير من الصفات الإيجابية التي ترضي "لواتنا"

طها هذا تعبير عن تحكم المنطق الصوري المنطق الذي ينطق من أن اميركا هي انظر المنطق، لتكون روسيا هي الخير المطلق من المنطق هو أصلاً الذي حكم النظر إلى الاتحاد السوفيتي، الذي كان فعلاً ضد

لإمبريالية، لهذا يكون من الطبيعي أن يختلط الأمر الآن بين الاتحاد السوفيتي وروسيا الراهنة، ولتبدو هذه الأخيرة كما كان الاتحاد السوفيتي وبالتالي يصبح وسعها بالإمبريالية "خيانة عظيمة" لـ "الماركسية"، ود "التحرر" و"معاذة الإمبريالية" يصبح الأمر مستهجنًا ومجال رفض وإتهام

في هذا المطلق يظهر المحور المطلق حول "تأييد" وضع الإمبريالية لأميركية، وعدم رؤية المتحولات العالمية بعد انهيار الاشتراكية وأزمة الرأسمالية التي انفجرت سنة ٢٠٠٨ وبالتالي بقاء المنظور "القديم" الذي تبور مع وجود الاتحاد السوفيتي واندلاع الحرب الباردة، هو المسيطر في ذلك عجز عن درس وضع روسيا بعد الاشتراكية، وأمريكا ومجمع النمط الرأسمالي، خصوصاً بعد لازمة عالية تلك أو فيه هروب من درس المتحولات العاهية ركوباً إلى منظور دُنْ، وتصورات "وضحة"، ومبعدة لكنها أصبحت "خرج الحزمة" بعد أن تجاوزتها التغييرات العميقة في نظام العالمي وبالتالي فإن الماضي لا يزال يلقي بكل ثقله على الحاضر؛ حيث تكلس "العقول" بما فطرت عليه قبل سبعين سنة أو أكثر بعد لمس بأن الماضي هو الذي يحكم الحاضر

### هل روسيا إمبريالية؟

من تحديد طابع روسيا ما بعد الاشتراكية سهل فهم مجمع ميساتها الخارجية ودورها العالمي، وبالتالي التعبير بين أن يكون "صرعها" مع إمبريالية الأميركية هو صرع "تحرري" "تكتيقي" تقوم به "برجوازية وطنية" تعمل على الاستقلال عن السيطرة الإمبريالية وتحقيق "نظور وطني"<sup>(٣٠)</sup>، أو أنه صراع إمبريالي من أجل "تقسيم العالم" كما كان يحدث. منذ نشوء إمبريالية وهل تهدف إلى مساعدة الشعوب في الاستقلال والتطور كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي؟ أو أنها تعمل من أجل السيطرة والنهب ككل إمبريالية؟

ما يوجب في صفوف اليسار العالمي هو أن ما يسيطر في روسيا هو "البرجوازية الوطنية"، التي تسعى بدعم الشعوب لتخفيضها من "السيطرة إمبريالية"<sup>(٣١)</sup> لكن هل من "برجوازية وطنية" في ظل عالمه النمط الرأسمالي؟ وهل من برجوازية لا تسعى لتوسيع والسيطرة حين تحقق اكتمالها الذاتي؟ أي هل من رأسمالية ليست إمبريالية حين تحقق اكتمالها الذاتي؟ هذه هي المسألة التي تبدو مقنونة، وبلا فهم. لكن قبل ذلك يظهر تشوش فهم معنى الإمبريالية ذاتها، وهو ما منع فهم وضع روسيا

بمطلقاً من أنه تعبير عن "برجوازية وطنية" تحاول الاستقلال عن "قانون  
القيعة المهيوم" حسب سمير أمين<sup>(٢٧)</sup> أو أنه تعبير عن وجود "دولة وطنية"  
معادية للإمبريالية، أو يجري وضعها في حذر "الدول الباردة" مثل الهند  
والبرازيل وجنوب أفريقيا، والتي يأتى تشكل ضمن دون بيريكس فطياً  
معادياً للإمبريالية الأميركية والثالث (أمريكا وأوروبا واليابان) أيضاً حسب  
سمير أمين<sup>(٢٨)</sup>

ما ظهر في مجمل خطاب اليسار من مفهوم "البرجوازية الوطنية" لا  
يرى يتكرر، رغم أن تشكل الرأسمالية كنظام عالمي، وبتوسع الإمبريالية،  
وبالتالي تبور حالة الاستقطاب بين مراكز وحرفاء، قد أدى إلى تشكيل  
عالم يتجاوز "وطنية" البرجوازية؛ لأنها إما تنشط في "القطاع الثالث"، أي  
التجارة والخدمات والمال، وهي تكون بذلك تابعة في حذر النمط  
الرأسمالي، بالضيقة لأنها تنشط في قطاع مكمل، وليس في قطاع منتج، أو  
تكون منتجة أو تعتمد على اقتصاد منتج، وبالتالي تشكل كراسمالية  
تسعى إلى التوسع والسيطرة، وهي بذلك تكون مبريالية إن يؤهم حوز  
وجود "برجوازية وطنية" لا يزال يحكم اليسار ويصبح كل من يختلف مع  
الإمبريالية الأميركية تحديداً معاداً لبرجوازية وطنية، رغم أن الأمر ليس  
كذلك، لأن الاختلاف ينشأ بين رأسماليات. وحتى مع بعض الرأسماليات  
التابعة في بعض محطات حين تكون المراكز الإمبريالية في حالة ضعف  
أو تصارع لكن ذلك كله لا يعني "وطنية" البرجوازية، بل يعني محاولتها  
تحسين وضعها في إطار النمط الرأسمالي فقط

وما ظهر أساساً في مجمل خطاب اليسار هو أن مفهوم الإمبريالية  
مقشوش، أو مهووم، وهو يعطى معنى ذاتياً في الغالب، رغم محاولة القوة  
التي يبين للاستشهاد بما كتبه في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل  
الرأسمالية" وربما كانت المسئلة في هذه الاستشهاديات التي تحقير أو  
تقول أو حتى تحترق وانطلاقاً من ذلك يجري رفض فكرة أن روسيا ذات  
إمبريالية؛ حيث يشار إلى ضعف وجودها في السوق العالمي. سوء تعلق  
الامر بتصدير السلع أو استثمارات رأس المال، وكذلك كونها لا تستحوذ  
على "مناطق نفوذ" فقد جرى تضييق معنى الإمبريالية في تصدير السلع  
والرأسمال ولاستحواد على مناطق نفوذ فقط، التي هي "مظهر" وجود  
الإمبريالية، أو التي هي النتيجة المنطقية بوجود إمبريالية فما يفرض  
تصدير الرأسمال هو تشكل الرأسمال العالي في البلد ذاته، وما يفرض  
تصدير السلع هو وجود الإنتاج المحلي، كذلك ما يفرض التوسع هو

الحاجة للحصول على المواد الأولية أو قطع الطريق على المنافسين بالحصول على المواد الأولية، والسيطرة على "مفاصل استراتيجية" تضمن السيطرة من أجل ضمان تصدير السلع والأسعار.

من بدل نفس "الدور الخارجي" روسيا، لا بد من البحث في التكوين الداخلي الذي بات يحكم الاقتصاد فلينين عد أن تشكل الإمبريالية ارتباط بشؤون الاحتكارات وتشكل الأسعار العالي (الذي يضم الاحتكارات الصناعية والزراعية والبنكية) كما أوضحنا وقال إن هذا التشكل هو الذي يفرض الحاجة إلى تصدير السلع والأسعار، وبالتالي الصرع من أجل تقاسم الأسواق بين مشروعات التكوين الداخلي الإمبريالية هو الذي يدفع إلى الصراع العالمي من أجل الاستحواذ على الأسواق والتحكم بمواد الأولية، وبهذا فهذه المظهر هي نتاج موضوعي لتشكيل الإمبريالية محبياً ولهذا حين تطور الصناعة، ويسوء الشركات الاحتكارية ونوع دور بيوتها وتمركزها، وبالتالي تحكم نظم في مجمل الاقتصاد القومي، يفرض التبعين بالتوسع بخارجي. ويصبح هدف تلك النظم هو الاستحواذ على الأسواق، والصراع مع براسمانيات أخرى من أجل الحصول على "مناطق نفوذ"

#### أولاً: ما هو التكوين الداخلي للاقتصاد الروسي؟

لا بد من الإشارة إلى أن روسيا دولة صناعية منذ زمن الاتحاد السوفيتي لكنها كذلك تحتوي على محروقات بكميات كبيرة وإذا كان ضعف الإنتاج الصناعي في العقدين الأخيرين من زمن الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى لاعتماد أكثر على تصدير النفط والغاز، فلم يغب ذلك كون الصناعة هي أساس مجمل التكوين الاقتصادي، خصوصاً صناعة السلاح، وصناعة الاستخراجية وحين جرى التحول الرأسمالي نهوض صناعة لمنافسة كاسية من قبل السلع المنتجة في البلدان الرأسمالية، بعد أن كان قد تفادى ولم تحد، تكنولوجياً لكنها بعد عهد تكييف مع الأمر وإذا كان إنتاج النفط والغاز يشكل نسبة 50% من إيرادات الدولة، و 27% من نسبة التصدير فقد لا ينبغي التكوين الداخلي الذي يتضمن الإنتاج الصناعي الذي يشكل نسبة 23% من مجمل الدخل القومي (في ميركاتل من ذلك، وهو 23%، حيث إن النسبة الغالبة هي للخدمات) (٢١)

كانت الدولة الاشتراكية تركز قوى الإنتاج، وتركز برأس المال عبر بنك مركزي، وبالتالي كانت روسيا قد نجوت من مرحلة الصدمات الصغيرة والمنافسة بحرة التي تفضي إلى الاحتكار، حيث تحقق الاحتكار عبر مركزة للاقتصاد بيد الدولة بعد إلغاء الملكية الخاصة، وإقامة دولة يسه

المشروعات الكبيرة في مختلف مجالات الاقتصاد ولم يؤدّ تحسب الدولة غير ملكيتها إلى تلك الشركات والعوائد إلى الصناعات الصغيرة، بل قلبت شركات احتكارية بعد أن أصبحت ملكية خاصة لقد عمل راسخون على توزيع "القطاع العام" على أعمال على شكل أسهم كتمثل من اشكال تخصيصه وهو ما أدى إلى أن يستحوذ المافيا التي رافقت حقبة على مجمل مشاريع "الحقبة" سواء تتعلق الأمر بالخط والفن حيث تشكلت شركات هائلة، أو تتعلق الأمر بالصناعة التي أيضاً تتركز في شركات هائلة ومشاكل البؤلة العلاقة المحسنة كذلك، وربما بأن هي وشركات النفط والغاز هي المهيمنة وما فعله فلاديمير بوتين هو عادة سيطرة الدولة على بعض قطاعات النفط والغاز دون أن يعني الاحتكار الخاص، وتتمسك الدولة بالسيطرة على الصناعات العسكرية بالتعاقد مع "القطاع الخاص" وبهذا نجد أن لاقتصاد الروسي قد خضع لسيطرة شركات النفط والغاز والسلاح والسياسة والصناعة ولا يصدق هذا تدعيم الدولة كشرية؛ حيث هذا شهدناه في المائتين السبعة وهو موجود في ميراث كذلك (المجمع الصناعي العسكري).

في روسيا تشكلت نظام مائه هائلة النفوذ، وهي التي تحكم بمجمع لاقتصاد وتتعاقد مع الاقتصاد العالمي وبوتين هو معونها؛ حيث سعى لأن تستحوذ على الأسواق والتي باتت لاحتكارات هي التي تحكم بالاقتصاد الروسي، وصبح الرأسمال العالي سمة جوهرية فيه رغم الاختلالات كلها التي تظهر، سواء نتيجة غلبة الضيق برقي (الاعتماد على النفط والغاز)، ومشاكل الصناعة التي كانت تعاني من "التخلف التقني" زمن الاتحاد السوفيتي، أو توسع دور الرأسمال المافياوي والتفسر الفساد والعمل إلى النهب كذلك يمكن الإشارة إلى أثر الانفتاح السريع على الاقتصاد الرأسمالي، والربط بالمنظومة العالمية التي تحكم فيه؛ حيث أدى ذلك إلى زيادة أثر الرأسمال الأميركي الأوروبي في لاقتصاد وسهل العبر لتعطيل "الاستثمارات قصيرة الأجل"، التي هي التعبير عن نشاط العبر الذي ينشط في العصرية وهو ما جعل الاقتصاد الروسي معرض لأن يذلل في كل الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي ككل لهذا لاقتصادها خاضع لقانون القيمة المعهومة بالضرورة. وبعد بأن جرب من النظام العالي الدولي

بالتالي فإن النظام الروسي هو نظام الطغمة العاليه العتباته وانساقطة مع مجمل الطغمة في النمط الرأسمالي وهي تسعير لا تحفظ



مضالها ضمن النفط سواء بالتوافق أو بصراع مع الطغمة الأخرى. ولقد أوجدت "مناطق نفوذ" في بعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وتدخلت عسكرياً في العديد من البلدان، مثل جورجيا وأوكرانيا. وبحسب حجة الحنين إلى الاتحاد السوفيتي تسعى إلى أن تسيطر نفودها من جديد على مجمل الدول التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا شك في أن تدخلها العسكري في سورية شكل نقلة نوعية في مسارها كدولة إمبريالية

الاحتكارات والظلم المالية هي التي تحكم بالاقتصاد الروسي، احتكارات النفط والسلاح والعلل، وهي الطبقة المسيطرة ومستعبد كرواج سلطه والثروة، عبر "سيطرة رجال بوتين على القطاعات الأساسية بالاقتصاد الروسي" لكن أيضاً "في إحلال أبناء الوريث والمسؤولين الكبار مناصب مهمة في الشركات والمؤسسات الكبرى"<sup>131</sup> وهذا ما يجعل روسيا دولة إمبريالية، ويدفعها لأن تسعى إلى التوسع والسعي للسيطرة وإيجاد "مناطق نفوذ" واسواق، للسلاح والمال، وضبط عمية التدفّس فيه، يتعلق بالنفط والفار

هذه الوضعية هي التي تحدد إمبريالية روسيا، التي تشعر بسخط في قدرتها على تصدير سلع (خصوصاً السلاح) ولاستثمارات، وبحكم إمبريالية أخرى (أميركية أوروبية، وحتى صينية) في السوق العالمي وهو ما يدفعها إلى التصرف بـ "نرق"، خصوصاً أن إمكانات الحروب العالمية لم تعد قائمة، ولإمبرياليات الأخرى لا تراس قويه ومتفوقة عسكرياً هذه هي أزمته، والوضع الذي يجعل توسعها صعباً، خصوصاً أن مقدرة الطغمة المالية الأخرى في التأثير في اقتصادها عبر العقوبات كبير، وهو ما يضعف قدرتها أكثر، ويعرض اقتصادها للانهايار وكان اعتمادها على تصدير النفط والفار يضعها في وضع صعب نتيجة "العب" بأسعارها كجزء من أشكال الضغط

لا شك في أن حجم الاقتصاد الروسي مقارنة باقتصادات الدول الإمبريالية الأخرى ليس كبيراً، واستثماراته الخارجية لا تزال ضعيفة (رغم أن مخافيات الروسية تنشط في الكثير من بلدان العالم، وتوظف في بيوتها، حاله قبرص كات واضحة حين حاولت الدولة فرض ضرائب على النشاط المالي؛ حيث كان الاعتراض الأكبر هو من روسيا)، وصدراته كدست<sup>132</sup>، لكن التشكل الإمبريالي بنسوة الاحتكارات و الطغمة المالية يفرض "فتح الأسواق" من أجل "تضخيم" الاقتصاد عبر جني الأرباح الآتية من نهب "مناطق النفوذ"، فهذا ما يقوي تلك الاحتكارات ويريد من قدرتها على

بن تطور الاحتكارات الصناعية العسكرية يفترض وجود الأسواق التي تستقبل تلك الصناعات<sup>١٣٦</sup>، وكذلك تجعل الصناعات الأخرى

لقد تطور الاقتصاد الصير و أصبح يشكل ثاني القطاع نتيجة التوسع في تصدير السلع، تلك السلع التي غزت العالم نتيجة رخصتها، ومن ثم؛ تقبعت إلى مناطق كانت مهمتها (أفريقيا) لكي يستثمر في النفط و يهود لأويليه، لتحقيق تراكماً مالياً هائلاً سمح لها الفعل على الاستحواذ على شركات عالمية وعقارات، وتصدير الرأسمال إلى مختلف بقاع العالم، وهي بهذا باتت إمبريالية تجارية، وإمبريالية مكنمة مارق روسيا أن صناعته ليست منافسة لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر (سوى السلاح) الذي تقوم باستعرضه في الحرب السورية لتحقيق مزيد من المبيعات، بعد تحديج بر "مناطق نفوذ" تسمح بفرض سلعتها واحتكار الاستعمار فيها، وهذا ما يظهر ميلها "العدواني" بعكس الصين، خصوصاً أنها تمتلك قدرات عسكرية كبيرة

إن من يسيطر في روسيا هو الطغمة المالية التي تحتكر البنوك والشركات، والشركة مع السلطة وهي تدور غير القدرة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها هذه السلطة أن تضغط، وتدخل عسكرياً من أجل فرض الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ وهذا ما أصبح واضحاً أولاً تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق (من جورجيا إلى أوكرانيا)، ثم الانتقال إلى "الشرق الأوسط" والبحر المتوسط إن طموحها هنا لا يتعلق بـ "الاستقلال" عن قانون القيمة المعومة، بل في تحسين وضع رأسماليتها في ظل النفط الرأسمالي عبر الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ وبراخواريتها هنا إمبريالية في طموحها تسعى إلى النهب والسيطرة وليس من تطور بالنسبة لها دور دست؛ حيث إن قدرتها على مراكمة الثروة والمنافسة مرتبطه بالنهب والسيطرة؛ أي بالخروج من قوقعتها القومية، وفرض سيطرتها على الأسواق ومناطق النفوذ ولا شك في أنها تصرع في عالم حيقان؛ حيث تهيمن طغمة مالية عريقة، وحيث تقدمت الصين بشكل متسارع؛ لتصبح القوة الاقتصادية الثانية بينما طغت روسيا "في الخلف"، في اقتصاد تم يخرج بعد عاماً من صدمة لانهايار الذي تبع سقوط النظام السوفيتي ولهذا نجدها، عكس الصين، تنصرف بفرق، وبحاول استخدام القوة حين ترى أن ذلك ممكناً

روسيا الإمبريالية تدخل مرحلة تنافس مع الإمبريالية الأخرى رغم اختلاف وضعها، ورغم أن كل النمط الرأسمالي بات يعاني من أزمة عميقة لا حل لها وتجاه وهي جزء من النظام الآلة-برادي لاوي الذي طرح القانون القيمة معنوية وهذا ما يجعل صرعه محدداً في، ليس تجاوز التصادم الاقتصادي العالمي لقالم. بن وضعه وهو الأمر الذي يحدد مميزات صرورها. وحيث تنافسها مع إمبريالات الأخرى وهذا الأمر هو ما جعل العقوبات الأميركية الأوروبية مؤثرة وجعل انهيار أسعار النفط كارثة عميقة ويمكن أن يقود إلى انهيار اقتصادي كبير

على هذا الأساس تشكلت الإمبريالات القديمة (إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة)، تصارعت وتربط، لكنها بعد أن تصارعت من أجل السيطرة، ودفع العالم إلى حزبين كبيرين، أصبحت لتضايك على رئاسات في مرحلة تقسم العالم إلى "معسكرين"، وبات التضايك سبب لتفهم كل مشكلة تظهر في بلد منها على مجمل النمط وحين أثار المعسكر الآخر (الاشتراكي) تفاعلت أزمة النمط الرأسمالي مع هذا الانهيار في شكل تفكك عالمي، ومشوه ميول تشكيل مراكز جديدة (روسيا، الصين)، وبالتالي عاد "التصارع" من أجل حصة تقاسم عالم.

ومن هذا المنطلق بات روسيا إمبريالية، بعد أن سابك هي إطار النمط بعد انهيار الاشتراكية، وفرض السلطة الجديدة التحول البيروالي السريع فطر يحكمها هي النظام المالية، وصلب مرحلة تشكل الرأسمال العالمي، وشكلت الاحتكارات بعد أن أصبحت صاعدة في العصر السوفيتي وهي تخضع ككل النمط برأسمالي لعالمي هيمنة الطغمة المالية لقد تشكلت احتكارات نفط والغاز، واحتكارات السلاح، وتشكلت الرأسمال العالمي وهذه هي القوى الاقتصادية الأساسية رغم تداخلها مع بدولة وهي الآن تشظ لتتغير إلى أسواق، والصالح، وتندفع لتقاسم العالم ولهذا يبدو أننا نشهد تحولاً مهماً في التوضع العالمي، خصوصاً بعد الأزمة المالية التي طالت الإمبريالية القديمة وأولا أميكاً، التي تهدد انحط الرأسمالي كله بعد في دست روسيا والصين<sup>(٨)</sup> لكن، وفي هذه الأزمة يجري شكل ما من تقاسم العالم، خصوصاً بين أميركا وروسيا وحيث يبدو أن وضع القوى الإمبريالية يتغير تسقط الأحادية القطبية التي حاولت أميركا أن تلهي عن العالم، ويندخا، العالم في متاهة تنافس وصراعات، وربما ليس من الواضح إلى أين يمكن أن توصل، أو أنه يمكن أن توصل إلى استقرار عالمي كما حدث في مرات سابقة

ورغم التنافس الذي يحكم المراكز الإمبريالية القديمة والجديدة فإنه في عالم إمبريالي متضخم، حتى "الدول البارغة" (مثل الهند وأستراليا وجنوب أفريقيا، وحتى تركيا) تخضع لهذه التسلطات، رغم أنها لا تتنازل دائماً عما يجعلها دولاً إمبريالية. فقد دخلت أميركا، الإمبريالية في تنافس شديد منذ ثلاثة عقود مع كل من اليابان وأوروبا رغم تصيد أميركا، وفرضها أنزعجه عن كل هؤلاء. ورغم التشديد العالي لقائم بيومي (٢٠) وحين انهار الاتحاد السوفييتي عمل المصارف الحاكمة على الزبط بالحط الراسمالي، أولاً ككل ماضيات، لاضرافه، ثم فيما بعد بدأت بوضع لترايط راسمالي من موقع التكافؤ بعد أن جرد إعادة بدء الاقتصاد والمؤسسات (مرحلة بوتين الأولى). ومن ثم؛ أصبحت ضمن التشبيك العالمي على الصعيد المالي، دون أن يسمح بها ذلك أن تصيد سلطتها إلى الخارج؛ حيث كالت الأسواق محتكرة، وفي وضع غير متكافئ من حيث جودة السلع بعد لأمة إحصائية (التي هي أرمه النمط الراسمالي ككل) جرى تحول في وضعية كل الراسماليات؛ حيث شهدت تراجع وضع أميركا، وانخفاض اليابان على ضوء ارتفاعها. وضعف أوروبا وغرقها في أزمة المديونية (الديون على الدول اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال) وخوف البنوك من إفلاس هذه الدول. بنوك فرنسية والعانية وأميركية) فقد أصبح حل مشكلة أميركا يتعلق بالسيطرة على الأسواق كلها، والتحكم في المواد الأولية لضبط التنافس لمصالحه. وهذا ما حاولته منذ انهيار لاتحاد السوفييتي واحتفظت. الأمر الذي ظهر مع مشوب الأزمة المالية، ومن ثم؛ الوصول إلى الدرجة أنه ليس بالإمكان حلها، مع جعلها تذكّر ينطبق "إدرة لأمة"، وهو ما جعلها تعيد تموضعها العالمي ليمر كقوة مهيمنة بل كقوة من القوى العالمية رغم ميلها لإظهار التميز ربما لتفكر في أن يكون لها تفوق محدود أو تريد أن يكون لها تفوق محدود في وضع قنصاتي يسير نحو الهوة كما فعل الموشروبات كلها

وفي ظل لآزمات الراسمالية كانت الصين تتسلل رويداً رويداً من خلال تصدير نسيج، عاليه السعر والرحيصة، لتغزو كل صفاق لا يرضى لقد باتت إمبريالية تجارية، قبل أن تبدأ في تصدير بوسميل، والتوظيف في المواد الأولية والعقارات، وفي شراء الشركات الراسمالية في أميركا وأوروبا. والسيطرة على البنوك في هذه البلدان كما باتت تستحوذ على نسبة هامة من مبيعات الخريفة الأميركية بلغت الـ تريليون ونصف دولار كما تستحوذ على ٣ تريليون دولار "كاش" سنة ٢٠١٣ (٢٠) ولقد أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم اقتصادها وهي تنفول، وباتت تشكل "الخطر

لا كير" على أميركا بعد بعض بان التفاوض "الخفي" يجري بينهما، وحيث يأتى أميركا تخشى "التوسع الصيني" ولا شك في أن الصين تضخم من حجم جيوشها، وتخطو مساحتها بشكل لافت ذلك كله رغم "قيادة الحرب الشيوعي للسلفه" ورغم أن الاقتصاد لا يزال متحكما به إلا في أطراف، بُنيت لتحقيق النمو الرأسمالي) وقد شكل صلب التطور الرأسمالي، والدعمية الإمبريالية. سوف يفضي إلى إعادة بناء الصين كدولة إمبريالية.

رغم ذلك كله تبدو روسيا هي التي تترغم المنافسة، وتبدو الصين "منحقة" بها في التقاسم العالمي الذي يجري منذ بعض الوقت فروسيا التي خدب بعض الوقت لكي تستعيد "لياقتها" وتعيد ترتيب بيتها، بعد أن أصبح الاقتصاد متفاعلاً معافيات محنية وعالمية هيئت إرث المرحلة السوفيتية، ومجهود الشعب السوفييتي التي كانت "محاضرة" من قبل المظم لإمبريالية الأميركية لكي لا تهض من خلال بدخول في الأسواق العالمية. روسيا هذه استفادت من الأزمة العالمية لكي تعيد موضوعة ذاتها بحيث تصبح قوة مكافئة للولايات المتحدة وتفرض عادة تقاسم العالم وفق هولزين. القوى الجديدة إمبريالية قديمة تتداعى، وإمبريالية جديدة تاهضه، لكنها تفرق في، لازمة ذاتها

الآن لإمبريالية في مرحلته حدث، لكنه فقدت شبابها، وباتت تعاني من مشكلات عويصة لا يبدو أنها قادرة على الخروج منها. فقد ظفى التمركز المالي، وبات هو المسيطر في مجمل التكوين وباتت بات لاقتصاد الحقيقي يقع تحت وطأة المضاريات والمفاديات التي تنتج عنها وبات يصغ العالم في المراكز وفي لأطرافه في شكل جديد يتسم بسيادة الطابع المالي كما أنه بات متعطفاً لا أمر في صلاحه وهذا فرض إعادة تنامي الصراعات بين المظم المالية، وفرض تغيير شكل السيطرة السياسية التي كانت تفرضها الإمبريالية الأميركية طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. فقد أن شبت أزمة الزهن العفاري في الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨ ضعف المركز المهيمن (الإمبريالية الأميركية) وافتتح وفق التفاوض بين الإمبرياليات القديمة والإمبرياليات الجديدة (روسيا والصين)

### هوامش

(١) هذا ما يقول به ديفيد هارفي، انظر، ديفيد هارفي "الإمبريالية الجديدة" سبق ذكره.

(٢) يمين "الإمبريالية" على مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٣٢

(٣) الترجمة الأولى لكتاب لينين "الإمبريالية، أعني مراحل الرأسمالية" وسبقه بـ "الاستعمار أعني مراحل الرأسمالية" لتطلاق من ترجمته حرفية بمعنى الإمبريالية وليس وفق المفهوم النظري الذي خد في العبور مع بدايه القرن العشرين، والذي اعتمدته لينين

(٤) يمين "الإمبريالية، أعني مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٢٠

(٥) يمين "الإمبريالية أعلى مراحل رأسمالية" سبق ذكره؛ حيث يعنون حد فقرات الكتاب بـ "الإمبريالية مرحلة خاصة في الرأسمالية" ص ١١٨ ويشير في فقرة أخرى الى "أحدث مراحل رأسمالية" ص ١٢٤ والنص مأخوذ من، لينين "الثورة البروليتارية والعزلة كاوتسكي" في، لينين "المختارات، في ثلاثة مجلدات" م ٢ ج ١، در التقديم / موسكو ١٩٧ ص ٨٢/٨٣.

(٦) المصدر ذاته، ص ١٧

(٧) نص كاوتسكي في، لينين "الإمبريالية أعني مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٣٥

(٨) انظر هـ، سلام الشريف الانتهازية اليسارية والأزمة السورية في

<http://www.kassoun.org/reports-and-opinions/item>

١١- ٢٠١٤ ٢٧- ٩-٢٠١٢-٢٧١٨

وسلام يزاد على استخدامي مصطلح إمبريالية على روسيا، محاولاً في ذلك اعتماداً على ضعف وضعها الاقتصادي "يستطيع حجمه ونوره الهامسي في عملية الإنتاج العالمي" وثمة تصدير الرأسمال حريصة كاسيون ٢٠١٢/١٠/٣٩

(٩) يمين "الإمبريالية أعني مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص ١٢

(١٠) سلام الشريف، سبق ذكره؛ حيث يقول "إن دور روسيا في عملية تصدير رؤوس الأموال لا يمكن أن يرقى إلى مغير ماركسي علمي إلى دولة إمبريالية"

(١١) لينين "الإمبريالية أعني مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص ١١٩-١٠٣

(١٢) المصدر ذاته، ص ٦

(١٣) المصدر ذاته، ص ١٩.

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٣١.

(١٥) المصدر ذاته، ص ٢٢.

(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٥.

(١٧) المصدر ذاته، ص ١٠٥.

(١٨) المصدر ذاته، ص ١١٤.

(١٩) بينين، المصدر ذاته، ص ١٢٨، وحول ص ١٠٤.

(٢٠) المصدر ذاته، ص ٣٩.

(٢١) المصدر ذاته، ص ٤٧.

(٢٢) المصدر ذاته، ص ١٣٢/١٣٤.

(٢٣) المصدر ذاته، ص ١٣٣.

(٢٤) يشير بينين إلى هذه العبارة، المصدر ذاته، ص ٣٢/٣٧.

(٢٥) انظر سمير أمين، سمات الرأسمالية في روسيا بعد السوفييتية، مجلة الطريق/ بيروت، العدد ١١، <http://al-tarik.com/?p=21> والمقال موجود أيضا في

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396765>

(٢٦) انظر، عادل مساره، ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا إمبريالية؟

<http://www.al-akhbar.com/node/245641>

(٢٧) انظر، سمير أمين "قانون القيمة المعولمة" دار العين/ القاهرة والمركز القومي للترجمة/ القاهرة ط ١/٢٠١٢

(٢٨) انظر سمير أمين هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلاً للعولمة الفجة؟

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/332359.aspx>

(٢٩) د. هاني شادي "التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين" دار العين للنشر، ط ١/٢٠١٢

(٣٠) انظر، أندريه أسلوند "كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق" ترجمة

(٣١) ر. هاني شادي "التحول الديمقراطي في روسيا" سبق  
بكره، ص ٢٢٠

(٣٢) انظر

[http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2013\\_01/16/101320979/](http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2013_01/16/101320979/)

(٣٣) روسيا يأتى الدونه الثانية من حيث حجم تصدير السلاح؛ حيث  
صدرت أميركا بـ ٣٦ مليار دولار وروسيا بـ ١٥ مليار دولار وفق تقرير  
التصريح في العالم، الوطن

<http://arabic.cnn.com/world/2016/02/22/sipri-international-arms-imports-exports-report>

وأيض

هل ينقد السلاح العام من الركوند لاقصبي . وتزيده حقوق  
الإنسان خراباً؟ على موقع رصيف <http://raseef22.com>

(٣٤) انظر <http://www.cnbcarabia.com/?p=237703>

(٣٥) انظر لستر تارو "الصراع على القمة مستقبل العنافة  
الاقتصادية بين امريكا وايبيا" ترجمة أحمد فوزي بلع، سلسلة عام  
المعرفة رقم ٢٠٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥

(٣٦) انظر الهامش رقم ١٦ في الفصل الثاني



**أبى دخول روسيا في الصراعات العالمية** منذ عقد إلى فترة نقاش حول طابعها الإمبريالي. ولقد تلقيت ردوداً عديدة حينما انتقلت إلى الطابع الإمبريالي لروسيا، خصوصاً بعد دورها بسوري هذا الأمر يفرض أن يتوسع البحث في طابع روسيا ما بعد الاشتراكية ويتحدد بعد هي إمبريالية وسيدو أن كل الأمر يتعلق باعتبار أن أميركا هي "مركز العالم"، وهي التي تمسك بقانون القيمة المعنوية وبالتالي أن كل اختلاف معها هو اختلاف عن الإمبريالية، واستقلال عن قانون مفهوم، بمعنى أن كل اختلاف في هذا المجال يؤسس بسوء طرف معاكس، يريد التحرر من سيطرة أميركية، كما يريد هزيمة هذه الإمبريالية ذلك كله يفرض نقاش العياسر يجعل هذه الأفكار، ويبدأ نهائياً فهي تعبر عن مشكلة مفروضة لا تليق بالماركسية وتنتج عن توهم فظ يريد التخلص من الإمبريالية الأميركية، بالتالي ولأنه توهم يقع في حيز إمبريالية أخرى.

### روسيا إمبريالية أيضاً\*

#### وضع روسيا ما بعد الاشتراكية

الآن ما هو وضع روسيا في "العالم المعاصر"؟

هذا نقاش يتم مؤخراً سنوات بعد انهيار الاشتراكية (بعد الأزمة العالمية، وخصوصاً بعد الثورات العربية، والسورية على الأخص)، رغم أن "الموقف الأولي" كانت تتعامل مع روسيا كبد راسخالي منها، بعد أن جرى تعميم سريع لاقتصاد السوق (عبر الاقتصاد الصدمة)، وبهب كل ملكية الدولة التي كانت تعد ملكاً عاماً، من قبل فئات عافية وشباب من داخل السلطة في الغالب وبالتالي كانت توضع في مصاف البلدان التي خضعت ليبرالية المتوحشة التي فرضتها العولمة، والحرطت في النظام العالمي الذي تفرضه لكن بعد ظهور "التنازع" لأميركي الروسي عالمياً خلف الأمر وختلفت الرؤية لوضع روسيا ولا شك في أن سوء فهم الإمبريالية فرض "المسكفة" هذا

فيبدو أن هناك من لا يراى يعتقد بأن روسيا لا تزال هي الاتحاد

السوفيتي ومن سياستها فهذه انطلاق من كونها نظام اشتراكي وهذا  
من يسفيها دولة بارغة<sup>(١٠)</sup> رغم أنها تطورت منذ زمن طويل وأصبحت دولة  
صناعية حديثة في ظل اشتراكية كلا المؤلفين ينطبق مما هو سياسي؛  
أي من طبيعة التوضعات الدوية، فيحاول رفض تسمية إمبريالية و عظم  
اسم بارغة كور روسيا تظهر في "صدام" مع "الثالوث الإمبريالي" (حسب  
تسميه صمير أمين)، رغم أن "صدامها" هو في الغالب مع أميركا، أو أنها  
تحاول مدخسة أميركا في سياسات العالمية يبدو أن العالم ينقسم من  
جديد بين أميركا والرأسمالية القديمة من جهة، وروسيا/ الصين وبعض  
البلدان "البارغة" (دور بريكنس) من جهة أخرى

لكن ما هي طبيعة هذا الانقسام؟ هل هو ذاته الانقسام القديم بين  
البلدان إمبريالية والبلدان الاشتراكية؟ لاقت في أن تضطر روسيا كطرف  
"مضار" لأميركا يعطي هذا الابعاد، لكن؛ فقط حين النظر الشكلي والعاير  
و حين اعتبار أميركا والرأسمالية القديمة هي الإمبريالية دون ملاحظة  
إمكانية نشوء إمبرياليات جديدة والانطلاق من تكريس هذه "البديهية"  
كمطلق لا يمكن تجاوزه

وهو الصراع بين هذه الإمبريالية والنوا البارغة هو صراع ضد  
الإمبريالية، ولتشكيل نمط آخر؛ أو أنه صراع بين رأسماليات يريد كل منها  
تكريس سيطرته وحصد الأسواق والهيمنة؟

أولا يجري تناسي بأن الرأسمالية في تكوينها "الأصلي" هي ميريالية؛  
حيث إنها حال سيطرتها قومياً تنزع مباشرة إلى التوضع العالمي، فليس  
من الممكن أن تتطور الصناعة وتستقر دون أن تحظى بأسواق كبيرة،  
وبدس من الممكن للرأسمال أن يظل منحصراً في السوق القومي لهذا  
سيكون كل صراع بين "رأسمالية ناشئة" (أو بارغة) و أخرى قديمة هو  
صراع بين إمبرياليات لإعادة تقاسم الأسواق، وإعادة ترتيب السيطرة  
العالمية هو ميل الرأسمالية "البارغة" إلى أن تسيطر على أسواق، وتحظى  
باحتمار مناطق المواد الأولية، لكي تستطيع التطور والمنافسة مع  
الإمبرياليات الأخرى

ليس من رأسمالية ليست إمبريالية، هذه مسألة يجب أن تكون واضحة؛  
حيث حالما تبلور النمط الرأسمالي كمنط عالمي نهاية القرن التاسع عشر  
صبحت الرأسمالية إمبريالية بالضرورة فقد تشكل الرأسمال العالمي،  
وأصبح تصدير الرأسمال سمة أساسية فيه، وتشكلت الاحتكارات، وبالتالي

صبح تقاسم العالم هو أساس الصراع بين الرأسماليات كما حاولت التوضيح في فصول سابقة وبما كان سوء الاشتراكية وهزيمة الرأسمالية العالمية لإيطاليا اليابانية، قد فرضت تشكل رأسمالية "مؤخدة" في مواجهته الاشتراكية، يتنافس النفاذ بين الإمبريالية والاشتراكية، فقد أدى انهيار الاشتراكية وتحول كل من روسيا والصين إلى الرأسمالية، إلى إعادة تأسيس عالم منقسم بين رأسماليات بعد أن حذرت الإمبريالية لأميركية فرض سيطرة أحادية على العالم

روسيا تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية في العقد الأخير من القرن العشرين<sup>(١)</sup> وإن كانت الإمبريالية الأميركية قد حاولت تهيشها، وتحولها إلى "رأسمالية عالمية"، أي رأسمالية تابعة، وعمل ينسب على أن تصبح رأسمالية ريعية تعتمد على تصدير النفط، فقد فرضت تطورها الصناعي والعلمي الذي تحقق خلال مرحلته الاشتراكية أن تصبح رأسمالية مثل رأسماليات القديمة (أي رأسمالية صناعية) لهذا تسعى روسيا إلى أن تجد أسواقاً لمبيعاتها (والعسكرية خصوصاً)، وأن توجد مناطق نفوذ وسيطرة لقد أعيد تشكيل لاقتصاد الروسي في مرحلة بوبين على أساس رأسمالي حديث، وباتت هضبة بـ "التوسع" العالمي لكي يثشق تطورها بين أن تهرز رأسماليتها نتيجة ضيق السوق الروسي<sup>(٢)</sup> لكن؛ يجب الانتباه إلى أن هذا التشكل الرأسمالي تحقق في إطار التنافس مع النمط الرأسمالي ككل، فهذا أمر لم يعد ممكناً تحاوره في التكوين الإمبريالي العالمي حيث أدت سياسات يلتسب إلى الانخراط في النمط الرأسمالي والتنافس معه بشكل كامل لكن؛ وانطلاقاً منه يجري الصراع من أجل فرض عالم جديد يقوم على تقاسم "منصف" للرأسمالية الروسية وهذا ما يجري الآن بعد تراجع وضع أميركا بعد الأزمة العميقة التي بدأت سنة ٢٠٠٨، وبالتالي مع افتتاح أفق إعادة صياغة جديد للعالم لا تقوم على سيطرة أحادية لأميركا

روسيا هذا انهيار الاشتراكية أصبحت لهاب هفاوية عميت على فرض النمط الرأسمالي. ولقد باعت "القطرع لدم" بأبخس الأثمان لكي تتشكل رأسمالية هفاوية جديدة "من عدم" ومن ثم؛ عالم هذه رأسمالية لإعادة صياغة الاقتصاد عبر دولة التي فرضت إيقاع التطور الرأسمالي الصناعي، رغم استمرار اعتمادها على تصدير النفط والغاز (وهذا ما يفرض عليها صراعات عالمية كدنت<sup>(٣)</sup>) وكانت تشعر بالعصار لأميركي لتوسيعها العالمي، وبمحاولة منعها من الوصول إلى الأسواق العالمية رغم البيروقراطية المفرطة التي فرضتها عبر روسيا وكل البلدان التي كانت

اشتراكية او "تحزيرة" لهذا كانت ارمه سنة ٢٠٠٨ التي وقعت به  
الرأسمالية (والنقط براسمائي ككل). خصوصاً أميركا التي كانت هي القوة  
المهيمنة في النقط الرأسمالي، هي اتخذت محاولة فرض دورها العالمي،  
وفرض مصالحها على لإمبرياليات الأخرى ومن ثم: عده صيغة العالم  
على اساس جديد يقوم على تقاسم جديد وربما يفرض تشكل عالم  
متعدد الاقطاب، او عالم منقسم الى قطبين وحتى ان تسقى لكي تصبح  
هي القطب الأوحده، فأزمة السيطرة يمكن ان توجد افكار كهذه

والصين تسير في هذا المسار السبع الصينية غرب العالم في عملية  
نهج كبيرة، جعلتها تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي هذا تمارس  
شكلاً "ميركنتلياً" عبر التجارة وقد صبحت سلعة هي "العد، فـع" التي  
فرض انهيار كثير من الصناعات في العراق وحصوص في الاطراف كلها  
تعمل، من خلال القراكم الرأسمالي المتحقيق، على شراء الصناعات  
والشركات في بقاع العالم الرأسمالي كلها، وتحكم بالدولار عبر سرء  
سندات الخزينة الاميركية، وتصدر رأسمالي الى مختلف بقع العالم  
وتتطور عسكرياً، كما تعمل على السيطرة على مناطق في آسيا و فريقيا  
واميركا اللاتينية وهي تشكل رأسمالياً، بالتالي تعمل على فرض سيطرتها،  
وبفودها في العالم لكي تضمن تصريف بضائعها، والحصول على النفط  
والمواد الأولية ولهذا بات الخطر الكامن للقوة الأميركية وفق رؤية  
الرأسمالية الأميركية ذاتها ولا شك في انها تميل لأن تصبح القطب  
المهيمن كذلك.

هذه ليست دولة "بازغة"، وليست بلدان "تحزيرة" او "معادية  
للامبريالية"، بل هي بلدان إمبريالية تحاول العاقسة من أجل فرض  
سيطرتها الإمبريالية وهي لكي تكتمل رأسماليتها يجب ان تصبح  
امبريالية، أي أن تسهر الى السيطرة ونهب والاستحواذ عبر الاسواق  
وهذا ما سوف تشير اليه نالياً؛ حيث يجب التمييز بين التكوين لإمبريالي  
المحلي، والتميل للعولمة والسيطرة

بالتالي، لומר عليا أن ستطو الى أن تكتمل الرأسمالية من فرض طايعها،  
الإمبريالي لكي يفتتح اني إمبريالية هي صيرورة تبدأ بالتنافس مع  
الإمبريالية المهيمنة، ومن ثم؛ تستقر ضعف هذه لإمبريالية لكي تحاول  
الإحلال محلها، بالضبط لأن بيعتها الرأسمالية تفرض هذه الصيرورة وهذا  
صرع موضوعي لا يعني تأييد نظرك الذي يسعى للسيطرة لأننا ضد  
الطرف المسيطر، بل يعني أن نحط بأن صراعاً موضوعي يجري بين

والإفادات يمكن أن يضعف سيطرة هذه أو تلك، وبالتالي يمكن لإفادات من ذلك في تطوير الصراع المحلي ضد الإمبريالية دور أن تقع في فخ الدفع عن إمبريالية تسعى إلى السيطرة ضد أخرى، كد ضدها ضد رهن ماضي، وتلوعف من ميسساتها

هد المنظور يركز الموقف من ألمانيا في بحرب العالميه الأولى؛ حيث ظهر التصارع بين إمبريالية مهيمنة، وهي بريطانيا وفرنسا، و"دولة بارعة" هي ألمانيا، التي تأخر تطورها بصناعي، وحين أنكمس وجدت أن العالم كان قد أصبح مستعمرًا. بعد اندفع للحرب من أجل السيطرة والاحتلال، وليس من أجل "هزيمة الإمبريالية" ويكرر الموقف من "دور المحور" (ألمانيا ويطاليا ونيابا)؛ حيث أنه كانت دولة "بارعة"، وفي صراع مع الرأسمالية لاستعمارية؛ حيث جرى اعتبار أنها "معنا" لأنها تقارع الاستعمار البريطاني بفرنسي، لكنها كانت دولة إمبريالية تصارع من أجل السيطرة على الأسواق والمواد الأولية لكي تحقق التطور الأرقى لرأسماليتها وبالتالي كانت تسعى لاستعمارها

وهو منظور كما نلاحظ ينطلق من "السياسي"، أي من الاختلاف مع الدور لاستعمارية أو الإمبريالية التي سيطرت وتسيطر على بلدانها، وليس من طبيعته تكوين هذه البلدان. وأسياد صراعه مع القوى التي تحتلها أو تسيطر على مصيرها؛ أي ينطلق من الاحتلال والسيطرة السياسية، وليس من التكوين الاقتصادي الذي يفرض هذه الضرورة بهيمنة والاحتلال وهو الأمر الذي يجعلنا نرى المحتل، أو المسيطر، والذي نكون ضده، ونرى منافسه، لكن على أساس أنه "خفيف"، رغم أنه مساهم في التكوين الاقتصادي، ويسعى إلى السيطرة ليحل محل منافسه بعد ميل إلى تبرير وضع هذه البلدان المنافسة في كلبات ضيقة مثل "أندول البارعة" أو "البدل لتحررية" أو "المعتقة" أو الدول المعادية للإمبريالية، ونتجاهل أنه دول إمبريالية كذلك، وتريد لإحلال مكان إمبريالية تداعى، أو براحتي من أجل السيطرة بدلا منها

لقد ذهب "الشعوب" في يشرق على انحصار هتار لكي يتخلص من الاستعمار البريطاني الفرنسي. لكن هتار كان يرحف من أجل أن يستعصم وليس من أجل أن يحزّر شعوب. وبعد أن هزم رحفت أميركا للسيطرة رغم أنها كانت تبدو زهر "التحرر" (على ضوء مبادئ وينسون المطالبه بحق الشعوب بتقرير مصيرها) والآن تبدو روسيا لبعض "اليساريين" كداعم لتحرر والتطور وليجري اعتبار أنه خفيف "موتوق"، رغم أنها ترحف

بسيطرة على الأسواق والمواد الأولية والدعوات التي أطلقها بوتين في الفترة الأخيرة حول تحرير الأسواق<sup>(١٢)</sup> تؤكد أنه يكرر دعوات الليبرالية الإمبريالية التي حاولت فرض العولمة عبر التحرير الكامل للأسواق وحتى علاقات روسيا مع سورية منذ سنة ١٩٩٢ توضح بطبع الرأسمالي الذي يحكمها، حيث صيحت لا تقوم إلا على أسس رأسمالي وهو الأمر الذي يحكم علاقته مع إيران. حيث تدافع عنها دوماً مقابل الحصول على عقود تجارية وهذا ما تفعله الآن في سورية حيث إن كل تدخلها "ستتحول إلى مكاسب اقتصادية للشركات الروسية"<sup>(١٣)</sup>

وربما هناك من لا يزال يعيش "الوعي" ذاته الذي حكم "نخباً" في ثلث الأول من القرن العشرين، رغم الرقعة الكبيرة في الفكر والنقافة والعلم؛ حيث كانت ترى العالم من منظور ميساوي ينطبق من التوضعات التي يتكون العالم على أساسها، فالثبات ضد الإمبريالية القديسة لا يرى بأن إمبريالية جديدة تتشكل، وإنما تسعى للسيطرة والهيمنة (مستغنة السعة نظية للاشتراكية)، وأن العالم يسير نحو تواضع جديد يتجاوز الأحادية الأميركية، والهيمنة الشاملة للإمبرياليات القديسة، بتشكيل إمبرياليات جديدة يكون فتحها إعانة صياغة العالم، لكن؛ في إطار إمبريالي

لهذا لا يدرس التكوين الاقتصادي لروسيا "الجديدة" (وكذلك نصيب)، الذي يشير إلى تشكيل نظام رأسمالي على أنقاض الاشتراكية، وأن العاقبة التي هيبت "القطاع العام" بأثر رأسمالية تريد نهب العالم، وبس قوتها واستقرارها متوقف على سيطرتها على الأسواق، هذه حقيقة لا يمكن تجاوزها في إطار التكوين الرأسمالي أكثر، بمجرد البدء في التشكل الرأسمالي لا يمكن أن يكون هذا التشكل إلا تشكلاً إمبريالي نتيجة طبيعة النمط الرأسمالي ذاته الذي اكتمل منذ أكثر من قرن، وبما يمنع التطور الرأسمالي (في سياق الاتياد الرأسمالية)، والذي يفرض أن يكون كل بلد تعمل رأسماليته على التطور قادراً على التوسع والسيطرة وهذا أمر روسيا بعد أن تطورت في ظل اشتراكية وتحولت إلى الرأسمالية

روسيا صيحت إمبريالية، هذا ما يجب أن نحظه ونؤسس عليه لكن؛ نجد أن هناك من يجادل، فيعطي مفهوم الإمبريالية معنى سياسياً كما أوضح قبل بيوصل من روسيا ليست إمبريالية هذا هو وضع الكثير من "المركسيين" الذين أستخدمت الماركسية السوفيتية أو الذين ظلوا خاضعين لـ "وعي قومي" بعد اعتناقهم "الماركسية" عند مغادرة واحد من هؤلاء كذلك ليفي معنى "يتريجون" من روسيا الزاهنة، وخبرون

ميجسور "ضد الإمبريالية" في فخراف سارافه أشرفت إلى معبر أمين كذلك<sup>(١٤)</sup> لهد كان يجب تفكيك المنطق الذي يحكم النظر، وتناول مفهوم الإمبريالية بشكل أوسع. وبيضا تناول الوضع العالمي والتناقض فيه وهذه المعادلة الأخيرة سوف أتناولها في الفصل الثاني

### الإمبريالية والإمبريالية الروسية

كنت قد كتبت نقداً لعقال كتيه عادل سماره يتعلق بطهم الإمبريالية، وهن روسي إمبريالية،<sup>(١٥)</sup> ثم يرد عادل حينه (رغم أنني صرحت من قبل الشكائم لهم) وربما كان بغاض مسألة الإمبريالية قد بد بعد مقال بي عنوانه "روسيا إمبريالية؟"<sup>(١٦)</sup> نشر سنة ٢٠١٢ حيث ظهر رفض هذا التحديد لروسيا بعد الدور الذي لعبه في سورية ونقد جرى إطلاق وصف عديدة عليها، منها "رأسمالية مستغنية" و"رأسمالية غير إمبريالية" لكن بعد نشر مقال بي عنوانه كذبت "روسي إمبريالية؟"<sup>(١٧)</sup>، قرأت مقال عادل سماره العسور في جريدة الأخبار اللبنانية عنوانه "ما هي الإمبريالية؟ وهن روسي إمبريالية؟"<sup>(١٨)</sup> بدا انه يرد على ما سررت، كما يظهر في العنوان، وكما يظهر في الإشارات الواردة في المقال، دون أن يذكر الاسم، في الاحوال كلها الحوار مفيد حول الإمبريالية الآن، التي يتشوه مفهومها على ضوء المحاولة للهرب من كون روسي إمبريالية لأنها تقف في صف النظام السوري "الشموي"<sup>(١٩)</sup>، و"العراقي للإمبريالية" (حسب اليسار المصانع يجعله<sup>(٢٠)</sup>). وإن كان هذا اليسار لا يلتفت إلى وضع روسيا، ولم يفره وسماها بالإمبريالية قبل تدخله في سورية فإن ما أظهره الموقف هو هراس فهم معنى الإمبريالية وتكرار فهم يساويه بالاستعصاء، وبهد يتحكم لمنظور "وطني" بعيداً عن كل منظور طبقي

قبل النقاش أود التوضيح نتي كنت بعد روسي إمبريالية هند أن تحوّل من الاشتراكية إلى الرأسمالية انطلاقاً من أن الرأسمالية يات إمبريالية بعد أن اكتملت؛ أي بعد أن تطورت صناعياً لكن كانت مرحلة حكم بوريس يلتسين هي التعبير عن تفكيك الاتحاد السوفيتي و"خصخصة" الاقتصاد؛ حيث شهد محاولة إمبريالية لتدمير اقتصادها (الصناعة خصوصاً)، وتحويلها إلى "بلد عالمياني" لكنها، وهن ما كنت أقوله حينها<sup>(٢١)</sup>، لم يكن ممكناً ذلك، لأنها تطورت صناعياً وعينياً خلال مرحلة الاشتراكية. وأشرت حينها إلى أنها أمام "حصار الإمبريالية" يمكن أن تعود إلى الاشتراكية (وهن الأمر لا يزال قائماً) أو يعجز "اليمين القومي" الذي يفرض الاندفاع بسيطرة من أجل مصالح الطغمة التي

حكمت وكانت خلفهم راسمالية وطابعها مالي وكثرت قبل الثورات العربية  
يرمز ما يوضح تقدمهم من أجل السيطرة بعد الأزمة المالية التي حدثت  
سنة ٢٠٠٨ (روبرت الجديدة هل يعود العالم لناسي القطب؟ وهو جزء من  
لفضل الخامس) بمعنى أنني أعتقد أنها إمبريالية منذ بداية القرن الجديد؛  
حيث أخذت تستعيد تماسكها وتنتقل إلى الخارج

أشرت في ذلك لأن عادل سمارة يعد أن وضع روسب للإمبريالية أتى  
بعد "الضربات الجوية" التي قامت بها في سورية، رغم أن ما قامت به هو  
احتلال إمبريالي، وما تقوم به لأن هو حرب إمبريالية ضد الشعب  
السوري بالتالي كان دورها السوري هو التمثيل الفعلي لطابعها الإمبريالي،  
رغم ضعفها أياً كان دورها الجنوبي، والقرم، وبورها في أوكرانيا. وهذه  
كلها سياسات إمبريالية بالمعنى الاحتلالي وإذا كنت تبحث عادل حول  
خطر ربط الإمبريالية بالاستعمار في نقدي سابق، فقد حاول المزاوغة  
في مقالته هذا، حيث بدا أنه يحاول الهرب من نقدي دور أن يتراجع عن  
رأيه الأساسي؛ حيث إن الفكرة الرئيسية التي تحكم تصوّره هي أن  
الإمبريالية تساوي للاستعمار، والتي قلت حينها إنها فكرة كاوتسكي،  
وليس فكرة يمين عن العكس فقد رفضها يمين (وهذا ما أضرت إليه  
في فصل سابق)؛ حيث أوجى بأن خرين هم من يستخدم تعريف  
كاوتسكي يقول "درج كثير من على استخدام تعريف كارل كاوتسكي الذي  
يشير إلى الإمبريالية بالعلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة وهي علاقة  
تُناظر القمع والاستغلال من قبل القوي على الضعيف" بالتالي أخرج عادل  
دائه من الدين يتبعون تعريف كاوتسكي بعد أنه يلتزم تعريف لينين الذي  
"لم يكتب" بتعريف كاوتسكي، والذي "ربط التسعية بعملية التراكم  
الراسمالي عن صعيد عالمي في حقبة الراسمالية الاحتكارية" أي نظرية  
اختبار/ قراءة التراكم في سياق السوق العالمي الذي يخلق على يد ذلك  
التراكم" وهو ما يخالف منظور لينين رغم أنه يورد بعد هذا التحديد  
تصوّر لينين كـ "رينه"، لأن هذا التحديد هو الذي يبقى "مفهوم يمين عن  
الإمبريالية"؛ حيث يربط عادل الإمبريالية بالتراكم عن الصعيد العالمي  
(مستنداً لفكرة سمير أمين التي تتحدث عن قانون لقيمه بمعومه دور أن  
يشير إلى ذلك، ويورد طابعها الخاص بتصدير الراسمال وبتسعة، ليصل  
أخيراً إلى أن "الاستعمار يشكل الأرضية التي تُقام عليها الإمبريالية" أي  
يعود إلى تعريف كاوتسكي لقد حاول التخلص من "تهمة" كاوتسكي، لكنه لم  
يستطع أن يتجاوز فكرته الأساسي الإمبريالية تساوي الاستعمار والذي لم  
يستطع عادل تجاوز المنظور لأساس بديه، رغم المزاوغة كلها المنظور



الذي يقوم على ربط الإمبريالية بالاستعمار تحديداً، حيث إن تجاوز هذا الفهم للإمبريالية سوف يفود حتماً إلى اعتبار روسب إمبريالية وهو يرفض ذلك مصفاً وهذا ما سيظهر حين تحليل المنظور الذي يطرحة، وهذا لا بد من البحث في تعريف لينين، ثم في الاستعمار وتحولات بوضع العالمي منذ نهاية الاستعمار مع ملاحظة أن النقاش فرض تكرار بعض الأفكار والمفاهيم من لينين

### تعريف لينين حول الإمبريالية

يورد عادل أكثر من تحديد حول تعريف لينين، فهو يشير إلى "نظرية لينين للإمبريالية" و"آليات عمل الإمبريالية" حسب لينين، و"مركز نظرية لينين"، و"مقوله ببيان الأساسية" وريف في ذلك مسورة لأن المسألة تتعلق بتحديد لينين للطابع الإمبريالي للرأسمالية ي حيث أصبحت الرأسمالية إمبريالية (والتي اسماء أعني مرحلة الرأسمالية). وهو تحديد الذي يورده في كتاب "الإمبريالية أعلى مرحلة الرأسمالية" (دار التقدم/ موسكو) لكن عادل يطبق عديد من التسميات لكي يوضح المعنى الذي شاعره تحديد لينين، يقول عادل "تقوم نظرية لينين للإمبريالية على ثلاثة مكونات

1 تحليل التراكم الرأسمالي وهما تجذر الإشارة إلى أن التراكم في أساسه واستمراره هو استغلال راس المال للعمل في عملية الإنتاج، وهي عملية التي تشترط صراعاً طبقياً يعرل عن شئته، وهي التي تحكم مسار الاقتصادات ويمس السوق والمفاسدة بما هما السطح الظاهري للعمية

2. تقسيم الرأسمالية إلى حلق: أي من حيث مسيرتها ومستوى تطورها

3 موضعه الظاهرة: أي الإمبريالية، في سياق التقسيم السياسي للعسم إلى بلدان" ليقفل إلى ما يستدعي ذلك؛ حيث يقول "وهذا يستدعي تنافس البلدان الرأسمالية تنافساً إمبريالياً من جهة، ثم أثر الرأسمالية على تشكيلات الما قبل رأسمالية؛ أي تفصيل المسط الإنتاج بين المركز والمحيط، وتجنبي

هذه العلاقة في قمع الشعوب الخاضعة سيطرة رأس المال، وبالتالي يرد القومي للأمم "شخصية" يهتد "ليات عمل الإمبريالية" وفق لينين، التي تنعقد بتصدير رأس المال والسع، و"تركز الإنتاج و لتوزيع بأيدي تروستات" واندماج رأسي المال الصناعي والبنكي، وتقسم العالم بين الإمبرياليات، وتصارعها من أجل إعادة اقتسام العالم، وهو تلخيص لتصور لينين، ليصل إلى أن "مركز نظرية لينين" هو "سخر الرأسمالية في المركز مرحلة الاحتكار من جهة وتصدير رأس المال من جهة ثانية ينضم بتصدير رأس المال في مسيرته وجود الاستعمار كمرحلة أقدم للسيطرة الرأسمالية على العالم، و/ أو اتخاذ الاستعمار شكلاً جديداً بالاقتصاد و لتبادل للاحتكاك"

ربما هذه الفقرة الأخيرة تنفي "نظريه لينين للإمبريالية" التي تبين من "التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي" لا تحديد لينين يبدأ من تشكل الاحتكارات "قومية" والتي باتت تتخذ شكل الرأسمال المالي (أي احتكارات الصنعة والبنوك)، ليصل إلى الآثار التي يفرضها هذا التشكيل من حيث تصدير السلع والرأسمال، وتقاسم العالم، أي من تصدير الرأسمال وتقاسم العالم هذا نتاج التشكل الاحتكاري الرأسمالية ومن هذه الأخيرة ينطلق لينين في تحديد كون الرأسمالية باتت إمبريالية يقول لينين "ولئن كانت هناك ضرورة لتعريف لإمبريالية تعريفاً غاية في الإيجاز، ينبغي أن يقال الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار"<sup>(١٤)</sup>، فهد التكوين هو الذي يعطي الإمبريالية سمات "تنافس عدد من الدول الكبرى في السروع إلى السيطرة"<sup>(١٥)</sup>، إن الحديث عن "التراكم على الصعيد العالمي" هنا يظهر لتبرير تحديد أن "الاستعمار بشكل الأرضية التي تقام عليها الإمبريالية" بينما يشير لينين إلى أن الاحتكار هو "الأرضية التي تقام عليها الإمبريالية" يقول لينين "إن

لاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية" <sup>(٦٧)</sup> وهذا،  
التشكل للرأسمالية هو الذي فرض اختلاف الاستعمار عن  
كان قبلًا كما يقول <sup>(٦٨)</sup>، وبالتالي يمكن تسكل  
الاحتكارات هو الذي فرض هذا الشكل من تقاسم العالم  
بين الاحتكارات، والصراع من أجل تقاسم العالم بين  
الدول الإمبريالية لهذا من حل فهم طابع الدولة، أي  
دولة، لا بد من دراسة تكوينها الاقتصادي الداخلي هذا، هو  
منخفض منظور لينين، وهو الأساس الذي يفرض سياساته  
الخارجية كما رد لينين على كاوتسكي <sup>(٦٩)</sup>

هذا القلب يظهر المنطق الذي يحكم النظر لدى عادل،  
فهو يقلب منظور لينين الذي يبدأ من الخاص العموس؛  
حيث ينطلق من "التحليل العموس بواقع العموس"،  
ينطبق من "العالم / العالم"، من "التراكم الرأسمالي على  
ضعيف عالمي" <sup>(٧٠)</sup>، لكي يكون الاستعمار هو أساس  
الإمبريالية. أنه منظور يقلب العديده إلى عديده، منظور  
هتالي

### روسيا والإمبريالية

كما أشرف ينطبق عادل من أن الاستعمار هو أساس  
الإمبريالية، وهو هنا يعود لـ "نظريه كاوتسكي" التي تهد  
ن الإمبريالية هي "سياسة، سياسة مهينة يفضلي  
الرأسمال هتالي" <sup>(٧١)</sup>، والمتعمقه في الاستعمار وهذا ما  
يظهر حين يعمل على نفي كون روسيا إمبريالية، يقول  
"إن اتفقنا بأن الاستعمار يشكل الأرضية التي تقام عليها  
الإمبريالية، فهو شرط لا ينطبق على روسيا الحالية، ولا  
سيما أن الدول المحيطة بها والتي كانت ضمن الاتحاد  
السوفييتي السابق هي ضمن الاتحاد الروسي، ويست  
مستعمرات

كما أن روسيا لا تلتزم ولا تقاوم الإمبرياليات الغربية  
على اقتسام العالم طالما هي لا تستعمر معاً أخرى وهذا،  
يخرجها من حرج مفهمي الدورة العضادة الذين ينعمون  
بأن روسيا إمبريالية امتداداً إلى دورها في دعم سورية"  
النص يحكم على روسيا بأنها ليست إمبريالية كونها "لا

تستعمر اسماً أخرى". ويعتقدني من ذلك دول الاتحاد  
السوفييتي السابق، واضبط لأنها "تستعمر" هناك كما في  
أذربايجان وأوسيتيا الجنوبية وحديث ضم القرم، والتدخل  
العسكري المباشر في شرق أوكراينا والآن في سورية  
(وهذا ما سوف اتدوله تالياً) لكن المهم هنا هو التنبؤ  
للكامل لـ "نظرية كولونسكي"، التي قال ليس إنها ليست  
كافية، وشدد على التكوين الداخلي، أي تشكل  
لاحتكارات كما أوضحت לנו ومقالة لاستعمار سوف  
تدولها في فقرة خاصة تالياً

عادل ينفي عن التدخل الروسي في سورية كونه  
التعبير عن انطباع الإمبرياني الذي باب بحكم روسيا لأنه  
"لا يضم كونه استعماراً بل استعانة دولة بحليفه، ولا  
يشتمل على تصدير رأس المال ولا تصدير اسرع بشكل  
مهيمن، ولا حتى تصدير رأس المال للإنديجي  
باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة إمبريالية  
وبالضيق، هذا لا ينفي وجود هيكل تجارية بين روسيا  
وسورية، بل إلى المطلوب من سورية أن تنجح في جعل  
التجارة الخارجية إلى شرق" أنه ليس استعماراً، بالتالي  
روسيا ليست إمبريالية

وبكامل في هذا السياق أنه "قد يجدد البعض بأر  
التبادل في السوق الدولية بين دولة متقدمة وأخرى  
متخلفة هو علاقة إمبريالية بما هي علاقة تبادل  
لامتكافئ، ولكن هذه العلاقة، وهي لا تمت بصالح البلد  
المتقدم، إلا أنها ليست علاقة مفروضة بالقوة المسلحة.  
وخاصة إذ كان للدولة الأقل تطوراً فرصة أخرى خفية  
التي تتبادل معه هي علاقة استغلال، ولكنه ليست  
علاقة استعمار ومن ثم؛ "إمبريالية" يظهر هذا أن  
"التبادل غير المتكافئ" هو علاقة استغلال، وليس علاقة  
استعمار بالتالي الإمبريالية هي فقط الاستعمار، وأر  
الاستغلال ضيق، ويمكن أن نخاطبه "على هواننا" طبعاً  
وفق ذلك لا تكون فرنسا و ألمانيا أو اليابان إمبريالية.  
لأنه تقيم علاقة تبادل، ولا تستعمر (لا إذا قلب

موضوعة بعاضيه، وهذا تحليل غير علمي، وأمريكا أيضاً ليست إمبريالية لأنها لا تحتل، فقد انسحبت من العراق، وهي تسحب من أفغانستان

هذه نفس يانه وفق "نظرية كاوتسكي" لا تكون روسيا إمبريالية بالضبط لأنها لا تستعمر هكذا بالتحديد. لكن؛ وفق منظور لينين روسيا إمبريالية بالضبط لأن الاحتكارات هي التي تشكل تكوينها الاقتصادي، ومن النظم العاليه هي التي تحكم، ولهدا تنزع نحو السيطرة والإحتاق (كما في أبحاريا ووستيب الجنوبية والفرم، وربما شرق أوكرانيا)، وتعمل لأن تصبح قوة إمبريالية مهيمنة

### الراسمالية إمبريالية

يحاوون عادل أن ينفي عن الرأسمالية طابعها إمبريالي، وألصد هذا الراسمالية كتكوين اقتصادي، وهو ينطلق من ميل الدولة الراسمالية إلى الاستعمار لوضعها بالإمبريالية فهل يمكن الفصل بين هذه وتلك كما يفعل؟

يقول عادل "صحيح أن النظم الاقتصادي الاجتماعي في روسيا هو نظام رأسمالي بلا مواربة وصحيح أن الراسمالية يمكن أن تولد دوراً إمبريالياً، ولكن؛ ليس في مطلق الظروف والقروط" رغم أنه يقول "أن الراسمالية هي ميالة بيويماً للتوسع خارج الحدود القومية، وهو توسع لا يرتبط أو يستلزم تدني معدل الاستهلاك، فهناك نهب الثروات، وخاصة المواد الخام، وطبعاً تصدير رأس المال لأكثر من هدف" وهنا يوضح ما طرحه ماركسيه، وما أشار اليه لينين؛ حيث يفرض تشكل الاحتكارات الميل إلى التوسع الخارجي؛ أي الاستعمار "الراسمالية ميالة بيويماً للتوسع خارج الحدود القومية"، هذا هو جوهر الأمن الذي يفرض أن تكون الراسمالية إمبريالية؛ حيث إن التكوين البيوي الداخلي مع تشكل الاحتكارات ياب يفرض التوسع "خارج الحدود القومية" إن تطور الصناعة وتمركزها الذي يؤدي إلى نمو الاحتكارات، ومن ثم؛ التركيز العالي ونشوء الرأسمال

العالي عبر الاندماج بين الراسمال الصناعي والعالي، يفرض بالضرورة "التوسيع خارج الحدود القومية" هذه حتمية في تطور الرأسمالية لكن الطابع الإمبريالي كما أشار ليس ينتج عن نشوء الاحتكارات، وليس من الممكن للرأسمالية أن تقف عند حدود "ما قبل الاحتكار"، لأن المراحمة الخزة التي هي من "نخس خصائص الرأسمالية والإنتاج الصناعي بوجه عام" حسب ليمان<sup>(٣)</sup> تفرض التمرکز ومن ثم؛ الاحتكار. وبالتالي فإن كل اقتصاد رأسمالي يسير في هذا الطريق حتماً رغم أن تشكل الاحتكارات في بلدان الرأسمالية نعتفدها، وفرضها سوقاً عالمياً هوحد، يتحكم لـ "خدية السوق"، وبالتالي سعرأحمه و تنافس. يفرض التمرکز و لاحتكار في كل بلد بمحاول التطور، وليس من الممكن أن يبدأ من حيث بدأت الرأسمالية في أوروبا. ي من خلال الصناعات الصغيرة التي يفرض التنافس تمرکزها، بالضبط لأن الصناعات الصغيرة تُسحق أمام الاحتكارات دون أن يسفح لها تحقيق "الفسار الطبيعي" لهذا فإن كل محاولة للتطور الصناعي تبدأ من نشوء الاحتكار، ومن التمرکز العالي وهذا فهي تنزع للتحوّل إلى إمبريدية هذا ينطبق على الهند والبرازيل، رغم أن هذه الأخيرة لا تمتلك القدرات التي تسمح لها بتحقيق هذا التحوّل؛ حيث إن الرأسمال "القومي" إما أن يكون قادراً على المنافسة، وبالتالي يجب أن يكون احتكاراً، أو يُسحق ويتحوّل إلى تابع لهذا تطوّر صناعات فقط البلدان التي نهب الدولة بوراً مركزياً فيها في ظل الاشتراكية وهذا ما منع بوجود احتكارات وظلم عالية حال تحوّلها إلى الرأسمالية

إن كل محاولة، بعد تشكل الرأسمالية كنسطة عالمي، للتطور في إطار رأسمالي، تفرض البروع الإمبريالي، بالضبط لأنها تفرض التمرکز منذ البداية، وبالتالي تبدأ من لاحتكار لكي تنجح في المنافسة، وتستطيع توسيع موقعها في سوق العالمي وهذا باتم تولد الرأسمالية كإمبريدية حين تطمح لأن تتطور صناعياً، ولتتحوّل إلى "قوة عالمية"

بخصوص روسيا والصين، رغم الاختلاف بينهما، لنفس  
أن التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ارتبط بنمو  
لاحتكارات، حيث انتقلت ملكية الشركات التي كانت  
تدار من قبل الدولة، وبالتالي كانت مملوكة، إلى ملكية  
أفراد دون أن تفكر إلى "شركات صغيرة"، بل ظلت  
كشركات عملاقة ي كاحتكارات ولم يكن ممكناً لها أن  
تكون غير ذلك، وهي تنخرط في السوق الرأسمالية الذي  
يفرض التفكك والانحسار وبالتالي الابتلاع من قبل  
شركات احتكارية إمبريالية أو العو، أو التشكل  
لاحتكاري لكي تحاول فرض وجودها في سوق عالمي  
مفتوح هذا واضح تماماً في روسيا، وربما أقل وضوحاً  
في الصين، رغم أن العلاقات الخارجية الاقتصادية  
للصين ذات طابع إمبريالي واضح

بالعالي لماذا لا تكون روسيا التي تحكم لنظام  
اقتصادي اجتماعي "رأسمالي بلا هواريه" دولة إمبريالية،  
هذا دامت الرأسمالية "هائلة بنيوياً لتتوسع خارج الحدود  
القومية؟" وبالتالي لماذا لا نجد أن ضمنها أبحاراً أو  
أوسيتين الجنوبيين أو شبه جزيرة القرم هو فعل  
إمبريالي؟ ثم لماذا لا نجد أن دورها في سورية هو كذلك  
فعل إمبريالي؟

هنا نفس اللاهزم حول "معاداة الإمبريالية  
الأميركية"، والدفع عن "نظام تنموي تحرري، مفوم أو  
معايير"، ليصبح كل من يقف معه تحريراً حتى وإن كان  
رأسمالياً وبين الخلاف مع الإمبريالية الأميركية في  
قضية هو كأي لتحديد أن روسيا "تحررية"، أو  
"رأسمالية مستغثة" كما وصفها سفير أمين<sup>(١٢)</sup> لهذا نفس  
"الطابع اللايديولوجي" الذي يحكم النظر حيث يتحدد  
الموقف نتيجة موقف آخر، وبين نتيجة تحليل ملموس  
نوع ملموس" هذا يوضح الاهتمام "أراند" في الدفع  
عن روسيا وإفرض وضعها بأنها باتت إمبريالية، بعد أن  
كانت مهملّة، أو كانت تُعد تابعة لأميركا (فيما حدث في  
العراق، وحتى فيما حدث في ليبيا بعد بدء الثورات

العربية) وهذا التحول الهلواني يحكم بظن كل "السلار  
المصانع" وفي القضايا كلها ولي ذنب كله هدر للعلمية  
والتاريخية، والمعارضة كلها

### نحو السيطرة في الرأسمالية عالميا

لإكمال البحث في هذا الموضوع، ولعدم التوقف عند  
ما يلوره بيمين، يمكن الإشارة إلى التحول في بنية النمط  
الرأسمالي من زاوية العلاقة مع "العالم" فقد انتهى  
لاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، سوى في فلسطين  
ولدى الأكراد، رغم أن سياسات استعمارية مشابهاً بعد  
انهيار الاتحاد السوفيتي، تمتد في احتلال أفغانستان  
والعراق (وكما أشرك لها فعلته روسيا). لكن نهاية  
لاستعمار بمثل هذه الميل نحو التوسع الخارجي من قبل  
الإمبريالية، بل طغت تقوم على أساسه، فلا مكانه بقاء  
الرأسمالية دون سيطرة عالمية؛ أي دور تصدير السلع  
والرأسمال، والحصول على المواد الأولية، ومن ثم، تقاسم  
الأسواق، فهذه جزء من بنية الرأسمالية، وهي التي  
يفرضها الطبع الإمبريالي الذي يربط صنو الرأسمالية ذاتها  
كما أشرك للتو

لقد أدى الاستعمار إلى كبح تطور الأطراف، وأخضعها  
بخدمته مصالح المراكز، ومن ثم، أوجد عارفاً حاداً في  
التطور والمركز حاولت نظم "التحرر الوطني" جسده،  
لكنها أعاد الربط مع النمط الرأسمالي من موقع تبعية  
هذه الحالة أوجدت عنماً مستقطباً، يتشكل من "مركز  
وأطراف" كما يثير سمير أمين<sup>(٢)</sup> ولهذا تشكل عالم  
رأسمالي يقسم بالاحتلال لنتيجة هذا الاستقطاب؛ حيث  
تمسك الاحتكارات الإمبريالية في الأسواق دون احتلال،  
بل نتيجة إنشاء طبقة رأسمالية محلية تابعة، تنشط في  
القطاع الوسيط في الاقتصاد (العجيرة)، وتحقق مصالح  
تلك الاحتكارات محلياً، ليس بفعل الاحتلال، بل بفعل  
مصالحها هي كذا. ويكون الضغط السياسي والعقاب  
الاقتصادي والتهديد العسكري دوراً في إبقاء السوق  
المفتوح في الأطراف



هذا العالم هو الذي يجري الصرع من أجل الأقسام  
أسواقه والتحكم بالموارد الأولية فيه وبانت العسالة  
تتعلق بظلمة الطبقة التي تحكم في الأطراف حيث من  
بحرظها في "الاقتصاد العالمي"، أي تحقيق الخصخصة  
وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإصدار القوانين التي  
تدعم رأسمالية محلية وعالمية، هو الذي يوضح أنها  
رأسمالية تابعة، لهذا لا تنشط سوى بما يخدم الترابط مع  
الاحتكارات الإمبريالية؛ أي في التجارة والتكنولوجيا  
والقدرات والعمال ولقد كان طريق "الانفتاح الاقتصادي"  
هو المدخل لتحويل نظم "التحرر الوطني" إلى نظم  
تابعة؛ حيث يخضع الاقتصاد المحلي بسيطرة بعض يخدم  
مصالح فئة من السلطة، وكذلك الاحتكارات الإمبريالية  
وهو ما بدأ من مصر ووصل سورية التي كتملت لبرائها  
سنة ٢٠٠٧ (١٤)

في المقابل، نلمس من محاولة التطور وبناء اقتصاد  
منفتح أنت في مواجهة الرأسمالية، سواء تجارب التحرر  
الوطني أو الاشتراكية لكن الفارق بين الحالتين يتمثل  
في أن تطور البلدان الاشتراكية كان أكبر؛ حيث أصبحت  
دولاً صناعية حديثة، ولها فإن انحرافها في السوق  
العالمي يفرض من تكون منافساً للدول الإمبريالية  
الأخرى، وليس تابعة، ويتحقق ذلك عبر تشكيل اقتصاد  
يقوم على الاحتكار بعد أن يتحول إلى ملكية خاصة،  
وربما يبقى بعضه بيد الدولة (١٥) بانقالي فهي تتخبط من  
موقع إمبريالي، يميل للسيطرة لكي يتطور داخلياً، يحقق  
تراكم أعلى، وتكون تحقيق ذلك سيكون مضمرة الانهيار  
هذا ما حدث لزوميا بعد انهيار الاشتراكية؛ حيث حاولت  
الإمبريالية الأميركية تحويلها إلى دولة عابثة لكنها  
أخفقت، لتنهض روسيا وتسمى لأن تبحث عن الأسواق  
وهو ما فتح على تنافس عالمي على الأسواق ومن أجل  
السيطرة

ويبدو أن التنافس الحالي يستلزم بعض أشكال  
الاحتلال، لكن؛ لم يعد ممكناً تكرار تجارب الاستعمار

القديم. ولأن حرباً عالمية لمست ممكنة تنشأ "الحروب الإقليمية"، والتدخلات الجارية، وتحقيق سياسة "القبض" وإذا كانت لإمبريالية الامبركية سعت للهيمنة على العالم عبر احتلال أفغانستان والعراق وتوسيع وجودها العسكري ممتداً إلى أفريقيا (أفريقيا)، فبعد أن برز رومب التي تعظم في ضعفها التنافسي في السوق العالمي فيما يتعلق بالسبع، وبعد أن عملت أميركا على سد الباب مصاعدها العسكرية (تصدير السلاح)، وانحكامها إلى الآن لتصدير النفط وخلق باتت هفنة باستخدام العنف من أجل السيطرة، حتى خارج دول الاتحاد السوفيتي السابق، إنها إمبريالية مدروسة نتيجة "نقص الأسواق"، الأمر الذي يدفعها للوضع "خارج حدود القومية"، وتكريس وجود عسكري في "الشرق الأوسط" وربما في أماكن أخرى.

#### عن دول البريكس

أشرت إلى ارتباك عدل في محاولته للتعبير بين رأسمالية ورأسمالية، يقول ما ينبغي ما يريد أن يؤكد كما أوضحنا، وهو يهدف إلى "فتح باب" للتعبير بين الرأسمالية "الغربية"، والرأسمالية "الشرقية"، بعد قال "أن الرأسمالية يمكن أن تولد دوراً إمبريالياً، ولكن؛ ليس في منطق الظروف والشروط" ما الذي يعبر بين هذه وتلك؟ ليس من أشدة إلى ذلك، لكن هذا التعبير يوصل إلى النظر إلى روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا (دول البريكس) على أنها "رأسمالية غير"، لأنه تظهر كتكتل "مضاد لأميركا" (أو لإمبريالية)، رغم أنها رأسمالية من هذا المنطلق يجب أن يعيد النظر في حلف ألمانيا في الحرب الأولى، أو حلفها مع إيطاليا واليابان في الحرب الثانية؛ حيث شكلت كتلاً ضد "الإمبريالية" (البريطانية آنذاك)

طبعا هذا المصطلح هو أنها "ضد" (أي ضد إمبريالية، البريطانية سابقاً ولامبركية الآن) لكن البرازيل أو الهند أو جنوب أفريقيا بلدان رأسمالية تنهب شعوبها، وتريد

من خلال بظفر والبرصالة والتهميش، حتى في إبراز  
 "الاشتراكية" أو تكاد، حيث خصصت كل شيء، ولم  
 تدق سوى الهراء بم تخصص بعد، وري رخصت  
 ورغم تحقيق بعض التحسن لدى فئات مهمشة في  
 المرحلة الأولى من حكم نوا دي سيلفا فقد افكرت  
 قصائد واسعة من الشعب في ظل حكمه وحكم خلفه  
 وهي تسعى لكي تكون مركز هامة في اميركا اللاتينية  
 وكنت جنوب أفريقيا التي طلت تحت سيطره  
 الرأسمالية القديمة (البضائع) رغم تغلر شكل لسلطة بعد  
 حكم "السود"، وفي تسعى للهيمنة على أفريقيا  
 الجنوبية. أما الصبر، فتتظاهر فيها سياسات الإمبريالية  
 كلها؛ حيث تصدير السلع التي كان رخصها "هو في يده  
 بمثابة مدخوله ثقله لتتحم وتخرق كل ما هناك من  
 اسوار صلبة" (جميعا، استعيرها نص من ابيون  
 الشموع) لكن؛ كنت تصدير الراسمال الذي بات يفرغ  
 قارات الأرض كافة وتحاول هذا هيمنة على جنوب  
 شرق آسيا، وتتوسع في أفريقيا. كما أنها باتت هجمة  
 بتطوير جيشها، وإنشاء قواعد في الخارج (قاعدة في  
 جيموتي) وهي سياسة إمبريالية بامتياز

بالتالي فإن هذا التكتل هو محاولة لموارد السيطرة  
 الإمبريالية الأميركية في إطار لتنافس العالمي ويست  
 بديلا، لا توريا، ولا حتى إصلاحيا، هذا العمل صراع  
 الراسماليات؛ حيث كل يريد تعزيز موقعه، وكل يحاول  
 أن يتحول إلى قوة عابرة لها نفوذ، ولا نقول هيمنة،  
 رغم أن بعض الدول مثل روسيا و الصين تسعى إلى  
 الهيمنة

### المودة إلى سورية

يعود الآن إلى سورية، التي كانت في أمس الحاجة  
 المستعبد عن روسيا بعد أن باتت هذه الأخيرة حامي  
 النظام، لكن؛ أيضاً جعل سورية يقول عامل عن الدور  
 الروسي "وهو دور لا يقسم بكونه استعماراً، بل مساعدة  
 دولة بحليف. ولا يشعل على تصدير رأس المال ولا

تصدير السلع بشكل مهم، ولا حتى تصدير رأس المال  
تعامل الإنتاجي باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة  
إمبريالية وبالطبع، هذا لا يعني وجود مبادلات تجارية  
بين رومب وسورية بل إن العنوب من سورية أن تنجده  
في عجار التجارة الخارجية إلى الشرق"

هـ يتجهن عادل التاريخ، وينطبق مما تحقق بعد  
الثورة السورية؛ حيث أن رومب لم تكن حليف للنظام قبل  
الثورة، بل كان حلفه هو حلف المعاصه الذي يتشكل من  
تركيا وقطر وإيران مع النظام وكانت روسيا خارج  
معادلة النظام، بعد أن تراجعت العلاقات إثر سقوط  
الاتحاد السوفيتي، وخصوص بعد ورثة يشار الأسد  
السلطة؛ حيث هالت الفقة لكي استحكمت في الاقتصاد  
بى النظام مع الإمبريالية الأميركية قبل غيب  
الحزبي، ومن تم؛ تعثرها بعد ذلت إلى أن "عذبت إلى  
طبيعتها" بعد استلام باراك أوباما الرئاسة (كما أشار عمار  
مصطفى السفير السوري في واشنطن) بينما كان التباس  
التجري مع روسيا قبل الثورة أقل من ميار دولار وكان  
النظام قد وقع سنة ٢٠١١ اتفاقاً مع إيران وقطر لقد خط  
غار إلى ساحل المتوسط (عارضه أميركا).

بالتالي لم تكن روسيا في حساب النظام السوري،  
وهذا ما أشار إليه بوتين بعد الثورة، ولقد تعبت روسيا  
ببشر الأسد لهذا استغنت رومب أزمة النظام بعد الثورة،  
وخوفه من التدخل الإمبريالي لكي تعقد صفقه شبيهة  
بالصفقة مع إيران؛ حيث تحمي رومب النظام دولياً،  
وتمنع اتخاذ قرارات في مجلس الأمن تضر به، من أجل  
حصول على مصالح اقتصادية كبيرة، مع النفط والغاز  
ومشروع كثيرة من جهة، وتوسيع القاعدة البحرية في  
طرطوس من جهة أخرى، الاتفاقات الاقتصادية ولفه  
قنري جميل نائب رئيس مجلس الوزراء للسنوات  
الاقتصادية في شهر آب سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ومن تم؛ جرى  
الاتفاق على الغاز المكتشف في البحر المتوسط مقابل  
الساحل السوري

إن الاعتقاد بأن دوله راسعالية يمكن أن تقدم "حساب" دون مقابل هو دليل سد جه مفرطة؛ لأنه يظهر أن هذا راسعالية "إنسانية"، "أخلاقية" وهو ما يقاوم مع تكون الراسعالية ذاتها والأمر أكثر سداجه حين النظر إلى روسيا الراسعالية التي تريد إيجاد "مناطق نفوذ" لكي تحقق تركمها الأعلى، ولكي تسطيع صصاعاتها القويحة ويمكن لها ضبط صرع "النفط والغاز"<sup>(1)</sup> لقد حصلت روسيا على مصبح الاقتصادية قبل أن تدخل عسكرياً، وقد تدخلت لكي تحقق هذه المصالح فعند من خلال سحق الثورة، وتكريس سلطة بشار الأسد وهذا يظهر طابعه الإمبريالي بشكل واضح ولكنه أيضاً يظهر وحشيته كإمبريالية "محاصرة" كما تظن رغم أن الأمر يتعلق بهدم اهتمام النظام الجديد بتطوير صصاعاته، بن ركز على تطوير صصاعة السلاح كما كان يفعل في المرحلة السوفيتية المتأخرة وهو الأمر الذي فقدته السافسية في السوق العالمي، بعكس الصين التي توسعت بشكل كبير نتيجة "رخص سلعها"، وهذا أصبحت مركز القراكم الراسعالي العالمي في مقابل أميركا

بالتالي فإن النظر لدور روسيا في سورية انطلاق من أنه "لوجه إليه" يتجاهل الاتفاقات الموقعة كلها، وطابع روسيا الإمبريالي لهذا تأتي روسيا لكي توسع تصديرها الراسمال والسلع، وخصوصاً السلاح، ييس في سورية فقط، بل في "الشرق الأوسط" كله وهي بوجوبها العسكري باتت مقرررة في مسار النظام، لكن؛ كذلك في فرض مصالحها هي، وهي مصالح اقتصادية واستراتيجية وسيكون ذلك كله "مفروضاً بهوه المسلحة"

أخيراً لا يعرف عدل "كيف سيتطور الدور الدولي لروسيا، وهل ستصبح دولة إمبريالية أو لا"، لكن الماركسية تعرف ذلك؛ لأنها تعرف كما شرح ماركس وتجار ولينين أن وجود الراسعالية يفرض نسوء لإمبريالية، نتيجة فهم مآلات المرحلة الأخيرة، التي

تفرض المركز، وبالتالي نشوء الاحتكار، في التشكل الإمبريالي كمرحلة أعلى في الرأسمالية، وهو ما تحقق أولاً في روسيا والصين، بغض النظر عن وجود الامبريالية أو لا والإمبريالية تفرض السيطرة على الأسواق بالضرورة، وتطور الرأسمالية يفرض تلك السيطرة، وبالعجز عن تحقيقه، يفضي إلى الانهيار والتحول إلى دولة عاتية والصراع العالمي القائم هو حول السيطرة على الأسواق، بهدف تصدير السلع والأسعار ووضع السيطرة على المواد الأولية والمناطق الاستراتيجية وهو ما يجب أن يفهم حول دور الروسي الزاهر، والصراع القائم في "استرق الامتداد"

### روسيا لا يمكن أن تكون إمبريالية؟

يبقى السؤال حول إمبريالية روسيا مستعرجاً ومستعيراً كثير من وحسب على الماركسية، قرأنا على مقال "روسيا الإمبريالية وفوق القوة" (٣٦) لدخل الصديق جورج حداد بنقاش طويل، ورغم أنني وجدت على بعض ملاحظاته في حينه (وهي موجودة في رابط الوارد في الهامش ٣٦)، وجدت أن الأفضل هو الرد في مقال، خصوصاً وأنه يفتح على حوار طويل حول روسيا، خصوصاً أنه يحرم بأنها أن تكون إمبريالية، وهو في ذلك يعد أن تحليلي لاقتصادي بالأساس الإمبريالية الروسية هو تحليل اقتصادي، ويعد أن المجتمع أعاد من أن يخضع لنظرة اقتصادية و طبقية أو علمانية وهو هنا يشير إلى مسألتين، الأولى أنه يعني وصم أميركا وروسيا بانها إمبرياليتين انطلاقاً من "تحليل تركم ومركزة وتركيز الأسعار" المتضاهيه فيهما، بل يميز بين المعتدي والذي يقف في وجهه، وهذا أميركا هي المعتدي وروسيا التي في وجهه والثانية أن "ظاهرة الكوبونالارد والإمبريالية تتفق أيضاً بالجغرافيا والديناميكية والنسبة الاجتماعية للشعب"، وفي هذا الجانب يهيد إلى تاريخ صحيح، روس وقرطاجية، والعربية الرومانية والعصيرية الشرقية وقرطاجية وشرق أفريقيا قبضيا (مصر)

ورادي النيل، كغالبنا وسورية وما من النهرين وأغنية  
ومقدوني وبلغاريا وروسيا وبهاشم الصلاحي عموماً  
والداعل لأهل الألفي التوفيق بمنح الذين "ألهوا الرواقية".  
تم أعظم مآثره حضريه في التاريخ الإنساني، وهي  
المسيحية الشرقية التي كانت كناية عن حركة  
نضاليه اجتماعية فكرية وأخلاقية ضد الظلم والعبودية  
العرقية والدينية".

بالتالي نعلم هنا أن التهم نحيبي بالاقصصانية،  
ورفض مساواة التوافق بالاقصصاني بين الدول لإصدار  
حكم أنها إمبريالية، يغضي إلى تحليل "ثقافوي" (لوفو)  
ياسين بحافظ الذي يستشهد به على أساس أنه مؤسس  
مصطلحات مثل طيقوية والقصصانية)، بالتالي تحوير  
مفاتي يعتمد على لا تاريخية تفويض وجود "مبد  
جوهري" لدى شعوب: وتلغز ارتباطها رغم كل  
الاختلاف بينها، والربط لها هو "المسيحية الشرقية"  
لهذا، تكون هذه المسيحية هي العائق لتحويل روس إلى  
لن تكون مبريالية، وأن يعبرها عن الإمبريالية الأميركية  
رغم توافق التكوين الاقتصادي وجورج هنا يضي  
صمات خيالية على الرواقية والمسيحية الشرقية، بحيث  
يعد أنها "حركة نضالية اجتماعية فكرية وحديثة  
وأخلاقية ضد الظلم والعبودية تطبقه والعرقية  
والدينية".

سنتفحص هنا كثير بهذا التاريخ، الذي له مجال بكر  
لكن، يعبر أن يشير إلى أن الاغريق أقاموا امبراطورية  
نهب وسيطرة على شعوب أخرى، كما فعلت روما بعد ذلك  
وكانت بربطة لاوكتودكسية نهب الشعوب، وسحبهم،  
ومنهم العرب وأن روس سيطرت على شعوب وبهوتها  
في إحد الامبراطورية القيصرية التي أقامها، ولم يكر  
وضعها يختلف عن الإمبراطورية العثمانية لقد كان  
"الروس الأعظم" إمبرياليين كما وضعه لينين؛ حيث  
عانت الأمم التي خضعت لسيطرة القيصرية لكثير من  
للغضب والنهب والتخلف والهمجية بالتالي هذه الروس

فقد ان تصبح رأسمالية مارست عكس كل الصفات التي  
يشير إليها جورج وهذا هو السبب الذي دفع الشعوب  
فيها للثورة مرة ثانية وثالثة إلى ان انصبوب ثورة  
كثوير

عني هنا ان كل المنظور الثقافي الذي يؤمن  
جورج على أساسه رايه بان 'روسيا لا يمكن ان تكون  
امبريالية"، يبدو متهافناً أمام حقائق التاريخ البعيد او  
القريب فالتاريخ والثقافة والجغرافيا يخضع للصرع  
الذي يدين على المصالح الاقتصادية، فروسيا القيصرية  
كانت تخضع لكبار الإقطاعيين الذين كان القيصر هو  
التعبير عنهم، وكانت الكنيسة الاورثوذكسية هي الاداة  
الايدولوجية التي يخضع الشعب عبرها دعماً لسلطوه  
القورنق لا شك في ان هذا فكر مغاير للعبودية والظلم  
في هذا التاريخ كله، هذا كل تاريخ، حتى في روسيا  
والامبراطورية الروسية، وهذا ما وصل الى تطور الفكر  
وبشوء الحداثة، ولجيم الحديثة، التي تبلورت ليس في  
فضاء "المسيحية الشرقية" بل في فضاء "المسيحية  
الغربية" ولهذا تحليل آخر لكن مسار التطور التاريخي  
وتطور القيم الإنسانية تحقق هنالا بشكل جي.

بالقي ما يشير جورج اليه هو تبرير ثقافوي للدفاع عن  
روسيا ليس اكثر، التي تصبح هي المسيح، واكون ان  
يهودا الاسخريوطي، اليس مفتناً أن تتجسد روسيا بهذا  
الشكل؟ وبالتالي ان يكون الاختلاف في النظر إلى  
تجمع، والقائم على الجغرافيا والتاريخ والثقافة  
والنفسية الاجتماعية للشعب، هو "المسيحية الشرقية"؟

اعرف ان التحسين الماركسي ليس اقتصاداً فقط، وإلا  
كان اقتصادياً، وهذا ما أوضحته في تعقيب لي في  
حاشية المقال؛ حيث " حين أشرت إلى ان التحسين  
لاقتصادي هو جوهر الماركسية كنت قصد ذلك بدقة؛  
حيث ان ما أضافه ماركس في الفكر البشري هو  
المنهجية التي توضح اليه اعتماداً على هبيل؛ ي الجنس  
الإنساني الذي يدرس الواقع بكلية وضرورة، وبالتالي



يتناول مختلف مستوياته الاقتصادية والطبقية والأيديولوجية والدولة، يدرس ترابطها وتفاعلها والتناقضات في كل منها وفيف بينها وسددة الجدول تعني بالتحديد كما أشار ماركس هو فهم أن فهم للاقتصادي والتكوين المجتمعي الذي يقوم عليه هي التي تحدد طابع الدولة والأيديولوجية وبالتالي فإن دراسة الواقع تبدأ من فهم التكوين الاقتصادي والبني الطبقية التي تقوم عليه من أجل فهم الأيديولوجية وسياسة<sup>(١٠)</sup> قبل للاقتصادي يحدث حين السحب العيكانكي للاقتصاد على البني الأخرى دون مراعاة بينها، وتجاهل استقلاليتها النسبية حيث يمكن أن تُنتج الفكر ما هو متقدم عن الواقع، أو تقوم الدولة بسياسات متقدمة كذلك، لكن؛ لن يتحقق في الواقع إلا ما يستطيعه فهي الواقع يتحقق ما هو ممكن، هذا يكون للاقتصاد هو المحدد فهو المحدد في التحليل الأخير كما أشار إنجلز<sup>(١١)</sup> وفكرة لينين حول التحليل الطموس تكافئ على ذلك" لكن جورج يعود لتكرار ما عنفته الماركسية السوفيتية من أن الماركسية هي الاقتصاد السياسي والفلسفة الديالكتيكية والمادية التاريخية وهو أمر أظهر تهاافت تلك الماركسية مع الهيكل الاتحاد السوفيتي، فليس من الممكن دضم الماركسية إلى "حقول تخصصية" بل الأساس هو الديالكتيك، الجدول المادي، الذي هو منهجية البحث في كل الحقول كل على حدة، وفي ترابطها وهي تبدأ من التحليل الاقتصادي لفهم مجمل التكوين المجتمعي والدولة والأيديولوجية فهذه التكوين العادي هو الذي يؤمن بنشوء الأفكار والسياسات، هذا حين تحكم الاحتكارات والرأسمال العالي في اقتصاد صناعي تفرض أيديولوجية محددة وسياسات تخدم مصالح الاحتكارات، يفضي النظر عن الجغرافيا والتاريخ والثقافة وبفهمية الاجتماعية

هذا ما توضح ماركس إليه (ما معنا ننطق من الماركسية) حيث "إن الإنتاج الاقتصادي، والبنية المجتمعية التي تنجم عنه بالضرورة، يشكلان في كل

عهد تاريخي، لاساس التاريخ العملي والفكري هذا العهد" كما ورد في مقدمة لإيجار للبيس الشيوغي، وهي الفكرة التي ياورها ماركس في مقدمة كتابه "إسهام في نقد الاقتصاد السياسي" الفكرة التي يقول إنه ضافها في تاريخ الفكر وهي الفكرة التي وقف جدل هير على قدميه؛ يصبح هو الجنس المادي وهذا لاساس منهجي في الماركسية، وليس فكرة غائبة أي بها لاساس في تحليل الواقع بطلاقاً من فهم الضرورة وفق الجبر المادي وهي العساة التي تؤكد مادية التحليل، اما حتى الانطلاق من التاريخ كتصور ومن الثقافة والتسمية، فكون قد عدنا مثاليين، نحن ان نكون جديدين كذلك بالضبط لأن تشكيل تصور فتخيل عن الماضي واعتبار انه يحكم الحاضر لا يعدد ان يكون منهجاً مثالي' وما فعله جورج هو صياغة تصور فتخيل عن الماضي السحيق، واعتبر به أفكار جوهريه لا تزال تحكم شعوب بعينها. منها الروس والسلاف عموماً (وأيضاً العرب واليونان).

إذن؛ لا بد من تجاوز التحليل القائم على الثقافي (وربما الديني)، ولا بد من التحليل المعوس لوضع روسيا الراهن انطلاقاً من الجدل المادي الذي يفرض تحير التكوين الاقتصادي والأيديولوجية التي يفرضها والسياسات التي يدفع اليها وهذا دفعي بالإشارة الى طابعه الإمبريالي بضبط نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تشكل خلال عقدين بعد انهيار الاشتراكية، والذي فرض تحكم الاحتكارات والعاقبة باندولة التي باب بوتين هو المعبر عنها ومثالي "الإمبريالية الروسية وخوس القوة" هو تحليل لطابع روسيا الاقتصادي، ونسرح للمارق الذي تعيشه احكاراتها، ومافياتها، الامر بي يدفعها الى خوس القوة والسعي للسيطرة والاحتلال الإمبريالية هي تكوين داخلي أولاً يقوم على ميانة الاحتكارات. هكذا بالضبط، وهذا التكوين يدفع بالضرورة الى التعدد الخارجي حيث الحاجة الى الأسواق والمواد الأولية. والسيطرة على المناطق الاستراتيجية في حذر حرج

عاصي بنت إمبريالات هذه ضرورة، ضرورة من أجل تطور الاقتصاد المعني وتوسيع الاحتكارات، وهو ما لا يتخفى سوى عبر نهج الشعوب. هذا لا تفيد الثقافة ولا الدين ولا التاريخ ولا الجغرافيا، لأن حاجة الاحتكارات لمراكمة الرأسمال تفرض التوسيع، وهو بالنسبة له أهم من كل النضالية الاجتماعية الفكرية الوجدانية، الأخلاقية "ضد الظلم وبعيدية الطبقة والعرقية والدينية" فالربح هو "القيمة العليا" الأخلاقية والوجدانية وفكرية لهذه الاحتكارات. لقد تشكل نظام الجديد بعد انهيار الاشتراكية من عافيات نهيت "العنكية" التي كان مفترضا أنها للشعب، واحتكاتها، سرقت أموال شعب لكي تؤمن احتكاراتها، ولا تزال تعرض النهب والسرقه إذن؛ قام النظام الجديد على النهب أصلا لكي يتشكل رأسماليا، ويدخلور كإمبريالية

في هذه الوضعية يصبح دوره الخارجي هو دور من أجل السيطرة وفرض الهيمنة والضم وحتى الاحتلال هذا ما أسندته في سياستها ضد جورجيا وصولا إلى أوكرانيا ومن ثم؛ سورية وما ظهر في تطوير دوره العسكري والتهديد النووي، وغير ذلك. هل إذا أتى ذلك كمواجهته للإمبريالية الأميركية يعني أنها على حق؟ جورج يعتقد أن أميركا معتد بشكل مطلق، وأن روسيا تقف في وجهه ليصل إلى أنه لا يجوز المساواة بين الدولتين، رغم "تراكم ومركزة وتركيز الرأسمال في روسيا وأميركا" ما يتجاهله جورج هذا هو أنه لأي أسباب تقوم روسيا بمواجهته أميركا؟ هل من أجل الدفاع "ضد الظلم"، ولمصلحة الشعوب؟ جورج يعيد إلى نفسه، أو أن كل تحليل، وسرده التاريخي قائم لتبرير ذلك لهذا يكون الغزو الروسي لأوسينيا الجنوبية أو دعم تفكك أوكرانيا وضع شبه جزيرة القرم، أو احتلال سورية من أجل منع سقوط نظام، هو "مواجهة" لأميركا، وفر يفضح ذلك يصبح يهودا الذي حارب المسيح ولا يعتقد بأن ذلك هو عودة بصراع الإمبريالات من أجل تقاسم العالم من جديد بعد أن باءت كل من روسيا والصين إمبريانتان،

وبالت ميركا في تراجع، ومجمل النظام اراسمالي يعثر  
أزمة مستعصبة. وهذا ما بات يوضحه بروس أنفسهم.

ككل "ايسار المعانج" الذي شيطن أميركا (أي حرج  
عن تحجير اعلمي بينها وظابعها وأرمانها). جورج يحد  
كل من "تصرع" معها توريا (أو توريوا بالتحديد)  
وتقدمياً. و"مسيحاً" بالثالي وفق عكس ميكانيكي يجري  
توصيف كل مختلف معهما بكل هذه الصفات هو عكس  
ميكانيكي لأنه ينطلق من موقف "نظري" ويفهم عن  
فهم صوري، يقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق، هذا  
إن أميركا هي الشر المطلق، وبالتالي ستكون روسيا حتماً  
هي الخير المطلق (المسيح) ما لم تب تقصرع معها ولو  
حاولنا الانطلاق من هذا المنطق بدرسه الحزب الأوبى  
والثانية، ستكون هي الحاليين مع ألمانيا، لأنها كانت ضد  
الإمبريالية المستعرة، إنجلترا، ستكون ألمانيا هي  
المسيح رغم أن جورج يحضر الأمر في "المسيحية  
الشرقية" فقط، ربما نكي لا يقع في هذا الخط لكنه في  
الوضع يقع في مصب أسوأ، يستغل في التصير  
"المسيحاني" للتاريخ ولاكثر سوءاً هو أن الصراع  
العالمي هو بين كل من أميركا وروسيا، هذا  
خلافات، وضغوط متبدلة، لكن أميركا لا ترى في روسيا  
عدواً بل تسعى للتخالف معها والوضع السوري يكشف  
ذلك.

هذا "ايسار" كه جورج لا يعرف بأن كل ظاهرة  
تشعر على تناقضات متعقدة، بعضها من "اليمين"،  
وبعضها من اليسار، أي بعضها رجعي وبعضها تقدمي  
وهذا وذلك يساً واحداً، بل هما متناقضان بالضرورة  
فليس كل من يتناقض مع الدولة الصهيونية توري  
وتقدمي، وهذا لا يسمح بالنظر إليه كذلك البعب  
للاوروبي المنصرف بقتل الآن "الإمبريالية"، نكه رجعي  
ومعاد لتقدم الشعوب (وهو بدعم روسيا) القصد بالضيظ  
أن ليس كل تناقض مع عدو يصب في مصنفها  
والراسماليات طاماً تناقضه لكنها تناقضت حور

السيطرة على الشعوب ونهبهم والآن يعود التناقض بين  
الرأسماليات من أجل السيطرة والنهب، ولهد لا يجب أن  
نعد أن من يوجه أميركا لإمبريوية ابن من أجل الظفر  
من الإمبريالية بل هو أب من أجل نهبه وفن يعود إلى  
الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت بين النظام السوري  
وروسيا في شهر آب/ أغسطس سنة ٢٠١٢ (أشرك إلى ذلك  
صديق) سوف ينص كيف تحل روسيا محل أميركا التي  
كنت تسيطر على حقول النفط، وتركيا التي حصلت على  
مناجم هامة من نظام الأسد، أي كيف تصبح روسيا هي  
النائب للاقتصاد السوري هي اتفاقيات إمبريالية بامتياز

وما استفاد جورج وحمله يخرج عن هدونه الذي  
أعرفه عنه هو ما كتبه حول التحالف الروسي  
الصهيوني، دون أن يستطيع نفي الأمر فيوتير  
والقيادات الروسية لا تخفي هذا المحالف، وهي تعتقد  
أنه تراث الدولة الصهيونية من أميركا كما تريد أن تراث  
"الشرق الأوسط" ككل يفعل ذلك بالضبط لأن روسيا  
متعبو هي يهودا الأسخريوطي، دعه أنني ست المسيح  
ولا أريد بالتالي لا يريد جورج أن يتوصل إلى أن روسيا  
إمبريوية تريد أن تراث أميركا المسيحية من "الشرق  
للاوسط" (الذي لا يشمل الخليج العربي)، بما في ذلك  
الدولة الصهيونية فهي إمبريوية تريد السيطرة والهيمنة  
والاحتلال لكي تطور حتى رأتها عبر زيادة بيع الأسلحة  
والسبع وتصدير الرأسمال

يعتبرني جورج الذي سيقب صديقاً رغم عنفه في  
الرد، فقد عرفته منذ زمن طويل، وكان مناضلاً حقيقياً  
لنهم السحنة الهائلة التي حكمتنا ضد الإمبريالية  
الأميركية والدولة الصهيونية لكني كنتي منتصر يجب فهم  
الواقع بدقة، لكني لا "تهرب من تحت الدلف إلى تحت  
المرزاب"، أي من إمبريوية إلى أخرى وأن يحكمه القوي  
بدل أن يحكمه العقل، عبيد نحن أن نخوض الصراع من  
أجل عرض مصالحنا ضد كل الإمبرياليات، وضد كل  
الدول واللاوي "الرجعية"، ولنحطيق ما طرحناه ضد زمر

طويل، أي تحقيق التطور والوحدة والاستقلال. هذا دورك ضد كل الإمبرياليات التي تريد النهب والسيطرة والاحتلال.

### هوامس

(١) انظر، سعيد أمين "ثورة مصر" نار العين/ القاهرة، ط ١/٢٠١١ ص ٨٢/٢٠٨

(٢) حول تحول روسيا إلى الرأسمالية يمكن العودة إلى الهامس ٢٠ في الفصل السابق، وايضاً، ايحانويل تود "ما بعد الإمبراطورية، في تفكيرك النظام الامبريكي" ترجمته محمد عسيير مصطفى إصدار سطون ط ١/٢

(٣) إن ضعف صادرات روسيا يدفع إلى القول بأنها ليست إمبريالية؛ حيث إن الإمبريالية تقسم (كما أشرنا) بتصدير السلع والرأسمالي وتقسم العالم كاسواق من أجل ذلك ما يجري تجاهله هو أن تكون الإمبريالية هو، ولا "بناء داخلي"، ليكون التصدير حاجة ضرورية وحاسمة لهذا حين تكون هناك صفويات نتيجة سيطرة إمبرياليات أخرى على الأسواق، تعمل الدولة الإمبريالية إلى الهدف من أجل الحصول على اسواق هذا، ما يتجاهله رد سلام الشريف العمار إليه قديماً؛ حيث يتحد من ضعف التصدير مبرراً لنفي إمبريالية روسيا

(٤) كانت مسأله الفار مدخلا للقول بأن هناك مؤامرة على النظام السوري من قِبل قطر التي تريد هذا خط أنابيب الفار إلى أوروبا، وهذا يناقض مصالح روسيا، بالتالي كان النظام يرفض هذا الخط أولاً بحري تناسي أن كلاً من إيران وقطر والنظام السوري قد وقعت اتفاقاً لهذا خط أنابيب عبر قطري إيراني مشترك عبر سورية، وأن من رفض الأمر هو أميركا التي كانت تفرض حصاراً على إيران. وثانياً يمكن تفسير عنف التدخل الروسي في سورية، في أحد أبعاده، بسعيها للتحكم بطرق الفار، وبالتالي منع هذا خط من أخس عبر سورية

(٥) انظر مقال فلاديمير بولن بمأسسة الاحتجاج متدري  
التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي  
نشره في ٢٠١٤، <https://arabic.rt.com>

(٦) انظر تصريح السفير الروسي في دمشق، قطيع  
الاعمار الروسي يفخرم توسيع اسطفته في سوريا  
<https://arabic.rt.com>

(٧) انظر أيضاً نقدي لسفير هين في سلامة كيلة.  
حول "المركسية التاريخية: نقاش مع سفير امين مجلة  
بدايات العدد ١١

[http://www.bidayatmag.com/node](http://www.bidayatmag.com/node/٥٨٨)

(٨) عن الإمبريالية وتشويه "أيسار العدلي"  
للماركسية،

[http://www.ahewar.org/debat/show.art](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩١٤/٢٠١٣/١٦)  
[http://www.ahewar.org/debat/show.art](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩١٤/٢٠١٣/١٦)

(٩) سلامة كيلة، روسيا إمبريالية؟  
<https://salamehkalleh.wordpress.com> وهو  
جزء من الفصل السادس

(١٠) روسية إمبريالية؟

[http://www.ahewar.org/debat/show.art](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٨٩١٨/٢٠١٥/١٠/٢٧)  
[http://www.ahewar.org/debat/show.art](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٨٩١٨/٢٠١٥/١٠/٢٧)

(١١) عادل سعارة، ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا  
إمبريالية؟

[http://www.al-akhbar.com/node](http://www.al-akhbar.com/node/٤٦٠٤١٦)

(١٢) انظر، عادل سعارة "تورة مضادة، إرهابيات أمة  
تورة؟" نار فضاءات/ عمان الأندلس ٢٠١٣-١/٢

(١٣) كثر هم من ينطلق من مفهوم "مهادنة  
الإمبريالية"، من معظم الأحزاب الشيوعية، واليسار  
العالمي، مثلاً، عادل سعارة، العصور السابق

(١٤) سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكون

الأديبة / ميرونوف وديز بولاقي / الأديب، ط ١٦ / ٧٢٠ ولقد كتب  
وال في السجل سنة ١٩٩٣ و طبع سنة ٢٠٠١

(١٥) أمين "الإمبريالية، على مراحل" لرأسعالية" سبق  
ذكره، ص ١٦

(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٣

(١٧) المصدر ذاته، ص ٣٤

(١٨) المصدر ذاته، ص ١١١

(١٩) المصدر ذاته، ص ١٢٢-١٢٣

(٢٠) هذه هي "فكرة سمير أمين، النظره سمير أمين  
"التراكم على الصعيد العالمي" سبق ذكره وأيضاً سمير  
أمين "قانون القيمة المعهومة" سبق ذكره

(٢١) أمين "الإمبريالية، على مراحل" لرأسعالية" سبق  
ذكره، ص ١٢١

(٢٢) المصدر ذاته، ص ١١٩

(٢٣) سمير أمين روسيا في المنظومة العاهية، سبق  
ذكره

(٢٤) يكرر سمير أمين فكرته حول المركز والاطراف  
في معظم كتبه. ومنها، سمير أمين "التصور الاشتراكي"  
سبق ذكره

(٢٥) انظر، د. قنري جميل.

(٢٦) سلامة كية "الاشتراكية أو البربرية" سبق ذكره.

(٢٧) وقع قنري جميل حين كان نائباً لرئيس الوزراء  
للشؤون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك العديد من  
الاختلافات الاقتصادية مع روسيا في شهر آب / أوت /  
أغسطس سنة ١٢، تمعت النقطة والفن، والعديد من  
المشاريع الأخرى أضيف إليها حقوق الغاز المكتشفة في  
البحر المتوسط إضافة إلى الكثير من المشاريع التي  
بالت تقوم به شركات روسية

(٢٨) جرت الإشارة إلى نصريح السفير الروسي في



معتق في هامش سابق

(٢٩) سلامة كينه، الإمبريالية الروسية وهوس القوة

<http://www.ahewar.org/debat/show.art>

[٦٥٧٦١٧#٤٩٨٧٥٨=aid&i=asp?ecom](#)

وهو جزء من الفصل الثامن

(٣٠) قد ما يورده كارل ماركس في كتابه، اسهام في

نقد الاقتصاد السياسي، ويكرهه إنجلترا في أكثر من

مقدمة للبيان الشيوعي انظر

كارل ماركس "اسهام في نقد الاقتصاد السياسي"

منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية،

ط١/

وأيضاً، ماركس / إنجلترا "بين الحرب الشيوعي" دار

التقدم موسكو

(٣١) انظر "إنجس" رسائل حول المادية التاريخية"

دار التقدم موسكو

**النظام القديم انتهى مع انهيار الاتحاد السوفييتي؛** حيث لم يعد يقوم العالم على أساس التناقض الثنائي بين الرأسمالية والاستراكية خصوصاً بعد انهيار نظم "التحرر الوطني" قبلاً ومع بداية تسعينيات القرن العشرين بنهب مرحلة الحرب الباردة، بعد أن تحولت النظم الاستراكية إلى الرأسمالية، وانخرطت في المنظومة الرأسمالية، حينها تعمم الوهم بين الرأسمالية المنتصرة، وأن أميركا ستجاور متكادتها، وسيبقى الدولة المهيمنة عالمياً، ويظل اقتصادها هو الاقتصاد الأكبر، وشركاتها هي المسيطرة لكن الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ أظهرت أن ذلك كله لم يكن سوى وهم؛ حيث ظهرت ضعف لأقتصاد لاميركي وبالتالي ضعف أميركا وهو الأمر الذي فتح على سيولة عالمية، هي نتاج موازين القوى المتعكبة التي تبعت الأزمة فالإمبرياليات القديمة تعيش أزمة عميقة وهي في الأحوال كلها أزمة التعطّل الرأسمالي كله، التي حاولت شرحها في الفصل الأول، والتي تبدو أنها دائمة بلا حل، ومتفاديه دون مقدرة على وقفها. رغم محاولات ذلك وهو الأمر الذي فرض ضعف الإمبرياليات القديمة، وترجع وضعها رغم محاولات إظهار القوة التي تبنيها الإمبريالية الأميركية

في مستوى آخر ظهرت إمبرياليات جديدة، هذا يمكن أن نتكلم عن روسيا والصين بعد أن تحولتا رأسمالية، رغم اختلاف شكل التحول في الحالين، واستمرار "قيادة الحرب الشيوعي الصيني" ، "الدولة والمجتمع" وهذا يعني نشوء تنافس جديد، وميل جديد ، "تقاسم العالم"، والتفكير بورانه أميركا هذا يظهر من خلال دور روسيا العسكري في محيطها وفي سورية ودور الصين في بحر الصين، بهذا ربما نعود إلى موحدة ما قبل الحرب الباردة بشكل ما، حيث تتصارع الدول الإمبريالية من أجل الأسواق والسيطرة وتنافس العالم، رغم أن وجود السلاح النووي ربما يضع احتمالات الحروب الكبرى موضع الشك مع التخوف من تحول حروب الطبيعة إلى حرب عالمية

لأن نحن في وضع تنافسي بين دول إمبريالية في عالم يضم

بالسهولة وعدم اليقين حول طريقه بعد و أيضاً ه مدى تأثير الأزمة  
بنيتويه على النمط الرأسمالي ككل فالناتجس براهن يحكم كذلك الى  
وجود "أزمة عامة" تعيشها الرأسمالية التي هي احطرها من الأزمات السابقة  
كلها والتي لا يبدو أن لها مخرج وهي كذلك تنعكس على طبيعة الصراع  
بين تلك الإمبرياليات لهذا علينا ان نرصد سلوك كل إمبريالية. ونناقش في  
معرفة بنيتها، وندرس احتمالات ردود افعالها

ولا بد أن نعلم كذلك ان هناك دولا وبلدين رأسماليات، تحاول في  
هذه الوضعية التي يتسم فيها الوضع العالمي بضعف المراكز وتفتخر  
التنافس بين الإمبرياليات، أن تتحول الى "قوى عظمى" ي من تدخل في  
مسار امبريالي، أن تتحول إلى إمبرياليات جديدة تجري الإشارة هـ الى  
الهند وبنزريل وجنوب غربي، وفي حذ هـ تركيا وربما إيران ولا شك  
في ان قدارات تلك ليست قائمة لديه، ربما الهند يمكن أن تحقق ذلك، لكن  
الدول الأخرى تعيش مشكلات كبيرة، وهي تخضع للطابع العالي بفالم،  
حيث يجري تحويلها في مسار يخدم الطغمة المالية، ويفرض خصخصة كل  
تكوينها واخضاعها لسيطرة تلك الطغمة.

هذه المحاولات وطمعوجات كلها هي التي تحكم العالم، ولكنها كلها  
تتحكم لطبيعة الأزمة العميقة التي تعيشها رأسمالية إن فهم الوضع  
العالمي. وما يمكن ان يوصل اليه بفرض، على ضوء فهم الأزمة التي  
يعيشها النمط الرأسمالي وانطلاقاً منها، تناول وضع أميركا كونها الدولة  
التي طمعت في غشبه من الزمر ان تصبح "ملك العالم"، وان تفرض عالماً  
أحادي القطب تحت هيمنتها المطلقة وكطغمة مهيبة تسيطر على الجزء  
الأضخم من ثروة العالم. ومن شركائه لكنه بفرض الحب في الطموح  
الرومي للسيطرة على العالم، وتتحول إلى الدولة العظمى الوحيدة،  
وبالتالي السياسات التي تتبعها، والاحطار التي يمكن أن تنتج عى ذلك  
يبقى وضع الصين الذي يحتاج إلى بحث أوفى وكذلك تناول طمعوجات  
دول أخرى، أو الإشارة الى أوضاعها

## وضع أميركا

### امبراطورية في مرحلة الانهول

هذه الصورة تفرض التدقيق في أوضاع الدول المتصارعة وان نتعلم  
ممكناتها، لكن، أيضاً طموجاتها وهنا يجب البحث في وضع أميركا كونها  
القوى الإمبريالية التي كانت تهيمن على العالم، وأصبحت في وضع صعب

فرض، عادةً بناءً رؤيتها بذاتها ولقدراتها، وبالتالي موضعها العالمي

هل لا تزال أميركا في وضعها العالمي كقوة مهيمنة؟ وبالتالي هل لا تزال تستطيع فرض تصوراتها واستراتيجياتها التي رسمتها خلال العقود السابقة؟

الإشارات كلها هي قبل اليسار فوجئ بـ نتيجة هي أن أميركا لا يزال في وضعها السابق وأن، تستمر في سياساتها ذاتها وهي سياسات مرفوضة لدى قطاعات من السياسيين ومقبولة لدى قطاعات أخرى ولهذا يجدي التعارض مع الواقع الآن من هذا المنظور بالتحديد البعض لا يزال يرفض سياسات أميركا التي هي سياسات التي تتعلق بسيطرة والنهب والتفكيت والبعض الآخر لا يزال يأمل في أن "تدخل" من أجل تحقيق شعاراتها "الإنسانية" شعارات الخزية والديمقراطية حتى وإن افترض ذلك لدخول العسكري.

إن، أميركا هي أميركا التي نعرفها منذ أن أصبحت هي القوة الإمبريالية المسيطرة بعد رحيل الاستعمار القديم وانقسام العالم إلى "مسكرين" المسكر الراسمالي والمسكر الاشتراكي ولا شك في أن الهيكل النظم الاشتراكية منذ سنة ١٩٨٩، إلى سنة ١٩٩١ قد منع باندفاع أميركا إلى أن تفرض سيطرة أحادية على العالم، وإن تتحكم في منابع النفط والأسواق، وإن يستخدم خطاباً أيديولوجياً يستند إلى فكرة بحرية والديمقراطية وهو الخطاب الذي كان يفرض قطاعات من الشعب والأحزاب وكثيراً من الشيوعيين الذين مالوا نحو الليبرالية ومن ثم أصبح هؤلاء يعتقدون بأن أميركا هي رأس حرية "التحرر" من النظم الاستبدادية التي ليس ممكناً إسقاطها دون هذا الدور

في المقابل أدت هذه السياسة الإمبريالية إلى اندفاع شعب وأحزاب، ومنها حزاب شيوعية، إلى الإعلام من بصراع ضد الإمبريالية التي تزحف من أجل فرض "الشرق الأوسط الجديد" وتفكيك الوطن العربي واستئثار الصراعات الطائفية والإثنية والقبائلية وكان هذا التحليل صحيحاً؛ حيث أن السيطرة الإمبريالية الأميركية قامت على تأسيس واقع بعيد المدى ينطلق من تنفيذ هذه العناصر

لكن هذه السياسة الأميركية بدأت من أن الأزمة العميقة التي تعيشها أميركا، والتي كانت تتجلى في تصاعد العجز في الميزان التجاري وفي بخرانية والازدحام العديوية، كانت تفرض السيطرة على العالم تحت مسمى

الغرض من حل مشكلاتها من خلال عملية معقدة لهذه العالم وهي عملية نهج باتت تتخذ شكلاً "بدائياً" (ما يسمى التراكم الاولي)، عبر نهج المواءمة الأولية، وماكزات الاول والأرض وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد زراعي يقوم على التوظيف في العقار والسياحة وانخفاض والاستيراد والبورصة، وتسهيل كل أشكال النشاط المضارب والمضاربي وكانت السيطرة على النفط والممتلكات الغربية عنصراً حوالياً في هذه السياسة. لنهج حيث الفوضى العالية لهذلة. وسحكتم في التمس مع الراسماليات الاخرى (الاوربية واليابانية).

كان هجوم السيطرة على العالم يقيجه ربه تراكم في الاقتصاد الأميركي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، ومن اجل حله غير استخدام "الاسلوب التقليدي" القائم على الحرب والسيطرة ونهج الكرسنة ٢٠٠٦ أوضح بأن كل ما حاولته ضد الهيار نظمة الاشتراكية لم يمنع تصاعد الأزمة وتفجرها فقد تفجرت كبر أزمة بعد أزمة "لكساد العظيم" سنة ١٩٢٩ سنة ٢٠٠٨ يجب ان ينظر اليها على انها لحظة فاصلة في التاريخ العالمي؛ حيث ظهر بأن سيطرته على العالم لم تمنع انفجار نفقته، وأن النهج اشمل الذي قامت به خلال تلك العقود كلها لم يحل مشكلاتها الاقتصادية، حيث تصاعد العديوية وبنيت أكبر من التدخل الوطني، وتصاعد العجز في الميزان التجاري، رغم أن عجز ميزانية حدى حله لبعض الوقت في عقد التسعينيات

ولاخطو هو أن لاقتصاد كله يد كفقاعة تفجرت محدثة صدمة هزت كل لاقتصاد عالمي، وكشفت أن الأزمة لم تعد أزمة التاج وامواق وتنافس. يا أزمة تراكم هدر المال الذي خرج عن ان يكون جزءاً عضوياً من كتلة الراسمال المالي. لأنه خرج عن النوصيف في "الاقتصاد الحقيقي" (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، وبات يفرض تأسيس قطاعات جديدة ططعية، لأنها لا تنتج فائض قيمة، بل تؤسس لزيادة وضعيه في القيم، منها مشتقات حاليه وامديويه والعصريه في اسواق لاسهم والعمله وهي المخططات التي باتت تشكل ٢٩٠ من مجمل كتلة الماليه ودلاني باتت تهيم على الاقتصاد الحقيقي، وتوجه سياسات الدول، وتعرض تشكيلا عالمياً جديداً ططعه ططعني وماضيوي وذلك كله يحدث في اوصول سابقة

وهذه التسكين لا حل لأزمته لأنه بطبيعته ينتج الأزمات ويهاجمها، حيث نه اقتصاد قطاعات. وكانت اميركا هي البلد الأكثر ذكراً في هذا

التشكيل؛ لأنه هي التي صغفه من خلال المركز العراقي المالي في يد  
النظم المالية الاميركية ولهذا تراخى اميركا كبت صسعي ووزاعي وبنات  
المن هو من اعياها التهربات الامر الذي وجبه في موقع المركز الازمة.  
والمناظرية في حد العجز عن حلها فقد حاولت إدارة بوش الاب حلها غير  
فرضت سيطرة على العالم من خلال الحرب على العراق وحاولت من  
كليتوني الاستفادة من الهجوم العسكري الاميركي للحصول على امتيازات  
اقتصادية هائلة، وبالقيام بعدد من الحروب لكن بوش الاب قدر السيطرة  
العسكرية على العالم، فاحتل افغانستان والعراق، وبشر قواته في معظم  
مناطق الوطن العربي واسب وافريقيا لكن الازمة تفجرت ولم يحلها ذلك  
كله، على العكس فقد ظهر أن "الحل التنفيذي" بأنه يشكل عصباً من كعاً  
بالازمة بدل أن يحلها

الآن، ما يجب أن يكون واضحاً هو أن الازمة باتت "كأكبر" اميركا وأنها  
لم تعد قادرة على حلها غير سياسة التي كانت تقوم على اساس السيطرة  
نظامية على العالم خصوصاً في الاقتصاد الاميركي يسير نحو انفجار  
قذعة جديدة، وبالتالي انهيار مالي جديد وترطه مع الاقتصاد الاوربي  
جعله معرض لازمة تهديويه للاوربييه ومن الانكماش المالي الذي يطرأ  
بعام فيجب تصاعد البطالة ونحفر يؤدي بالضرورة إلى زيادة أزمة  
القطاعات المنتجة، ومن ثم، انهيارها اميركا في وضع انهيار مالي ود  
كأنه تعمل على تجاوز هذا المصير خصوصاً منذ أن سعت للسيطرة على  
العالم، فقد أظهر تفجر الازمة أنها لم تعد قادرة على حلها غير السيطرة؛  
وإن وضعها العالمي يسيطر قد انتهى بالتالي عينا أن تراخى كفيه وضعها  
بكي تحافظ على اميركا

لنحج بركة، وبها بفعل الازمة التي التفجرت قبيل الانتخابات بليل  
وحاول أن يستمر في سياسته الخارجية ذاتها على أمل تجاوز الازمة من  
خلال السياسة الاقتصادية التي اتبها، والتي قامت على زيادة الضرائب  
وعانه الغالب الضيق صحياً لكن الازمة استمر، حيث لم يتحسنى وضع  
الاقتصاد وظل النمو هامشياً من إن احتمالات حدوث انهيار مالي ظلت  
تزداد مريعة كل أمل بتجاوز أسوأ أزمة في تاريخ برامالية لها مثله.  
سنة ٢٠٠١ لحظة جديدة ومفصصة في وضع اميركا، لأنه اللحظة التي  
فرضت إعادة النظر في كل الاستراتيجية الاميركية فظهر واضحاً بأن  
اميركا تقفز "الانسحاب" من العالم والتركيز على محيطها علم وجوهر  
بغير أنها تخلت عن فكرة أن وجودها يعتمد على مدى سيطرتها وتحكمها

في العالم، وأنه القوة التي يجب أن تلحق مهينة على العالم، والقوة  
التي تستطيع ردع كل المنافسين

يجب أن نلاحظ، بالتالي، أن أميركا أقرب أن تحفز من طموحاتها.  
لأنها بالضبط توضحت إلى أن قدرتها الاقتصادية لم تعد تسمح لها بأن تكون  
القوة المسيطرة في العالم، وأنه باتت تعاني من خطر حقيقية تهددها  
كدولة، وفي أمامها تلك هو الصين الصين التي باتت تمتلك أكبر كفيه من  
عملة الأميركية (٢ تريليون دولار)، ومن سداد مخزونه الأميركي (١,٢  
تريليون دولار)، والتي بدت معها نغزو أميركا كما نغزو العالم، والتي  
تملك طموح السيطرة وتعمل على تطوير قدراتها العسكرية

هذا الوضع فرض عليه إعادة تحديد الأولويات، وإعادة بناء السياسات،  
انطلاقاً من أنها في وضع ضعيف في عالم بدأ يعاني من أزمة عميقة، ومن  
تحولات تتجاوز "الستاتيك" الذي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية  
ونتيجة موارد القوى التي أفرقتها لقد انتهى عام القطبين (سنة ١٩٩١)  
وخلفت هي في تسخير عالم أحادي القطب (٢٠٠١) لكن، هل يمكن لها أن  
تصبح قوة في عالم متعدد الأقطاب تسعى حول عديدته بفرصة؟

هذا أمر نغزو وضع إلى الآن، وحالاً من غير الواضح من حالاً متعدد  
الأقطاب يمكن أن يشكل نتيجة الأزمة العميقة التي نعيشها إرأسالية  
كنمط ولا تعيق أميركا فقط فروسيا والصين اللذين يسعيان (بمظاهر  
مع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) لتشكيل قطب بديل، يعيش وضفاً لا  
يسمح بأن يحكم العالم كما كان في العهد الرأسمالي في العقود الماضية  
وهي كذلك مختلفة المصالح، وبالتالي لا تستطيع أن تشكل كتلة موحدة:  
حيث لروسيا طموح سيطرة تمتلكه الصين كمن، وهما معاً يريدان من  
الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أن تكون سوقاً سلعهم و دولهم

من هذا المنظور أعدت الإدارة الأميركية (والرئيس أوباما) صياغة  
لإستراتيجيته العامة وجسدها في إستراتيجية عسكرية جديدة لقد نشر  
باراك أوباما إستراتيجيته الجديدة في خطاب "حال لامة" في يناير سنة  
٢٠١٢ أطلقت من نقل الأولوية من "استرق لاوس" إلى منطقة  
الباسيفيكي<sup>(١)</sup> وعلى ضوء ذلك حددت الإستراتيجية العسكرية الجديدة  
التي أطلقت من تخفيض عدد القوات بها في سب المارينز، و خفض  
ميزانية الدفاع والغرب بين أميركا باتت غير قادرة على حوض حروب  
عديده في آن ذاته بل لا تستطيع سوى حوض حروب واحدة، متحليه

عن استراتيجيته وامسك بالذي تريد بأن أميركا قادرة على حوض حبر كيبوتس وعند حروب صغيرة في لآ داته ولآ الاوبوية باتت هي المنافسة الأمريكية فقد جرى نقل المجلد البحرية من الخارج العربي إلى هناك واصبحت مهمة قواعده الطيران الموجودة هناك هي استخدام الطائرات في القصف الجوي عند الضرورة فقط

المعنى هو أن أميركا تنسحب من المنطقة وأنها لا تزال تسعى على الحفاظ على مصالح النفط والحفاظ على بقايا وجودها دون مقدرة على التدخل العسكري وهذا كان ذلك لا يعني تردد المنطقة بسهولة فهو يعني بين قدراتها على التأثير بآثار ضعف كثير، وأن قدرتها للسيطرة وكسب الموانع قد انتهت، وربما تحدث عن عدد من المناطق التي كانت تعيطر عليها (الشرق الأوسط). فقد غدت غفيرة بالدفاع عن أميركا داته وهي في وضع يضم بإيجاز داخلي كبير نتيجة الأزمة العميقة التي باتت تسيطر على اقتصادها الأزمة التي لا حل لها

أذن، أميركا في عالم متغير والملاحظة المتكررة من قبل الإعلام هي "ضعف أميركا" حيث يشار إلى تراجع الدور الأميركي في مواقع مختلفة من العالم في سورية وفي الصراع العربي الصهيوني ثم في أوكرانيا، أي في مجمل الأزمات الدولية وكانت يزداد برآل أوباما الرئيس الأميركي إلى جنوب شرق آسيا مجالا للتعبق على "انسحاب أميركي" من "الشرق الأوسط" وحتى من باقي العالم، وتركيز الاهتمام في هذه المنطقة ومن هيل لانكفاه الدائي، بوضم بأنه يعبر عن "انزعاج جديدة"

ظهر في السنوات القلات الأخيرة من العالم ثم بعد أميركياً بعد أن يدن أنها تهيمن لآ لمعنى بأن الأمور قد انقلب؛ حيث هناك روسيا، وكذلك الصين، ويشهد ضعفا أميركيا واضحا، وقرارات بقليل من الجيش والاميرية العسكرية، ويحتصار الدحول في حروب. ومن ثم؛ الكلام عن "ضعف أميركا" الذي يعزى أحيانا لـ "ضعف أوباما" أو طبيعة الديمقراطية لكن، لا شك في أن العالم قد انقلب بعد الأزمة المالية التي حدثت في ٢٠٠٨

ما يجري هو إعادة توضع أميركا عبقراً، فلم يعد مؤكدا أن تستمر في السيادة داته التي كانت تصورها، والتي كانت تهدف لآ تكون القوة الرأسمالية القادرة. ثم القوة العالمية المسيطرة فقد أصبح "الوضع المالي" لا يحتمل هذا دور كله، ضافه إلى أن الاقتصاد الأميركي يشهد حالة



انهيارية لم تجد حلاً لها. وبذلك فإن طموح الرعامة بأن مرهماً إلى حد لا يصدق وأكثر من ذلك. باب السعي للحفاظ على أميركا كقوة عالمية فقط هو الأمر الذي تعمل من أجل تحقيقه إدارة بوش. لقد انتهى طموح رعامه العالمية وباتت أميركا ضعيفة بأن تكون "قوة عالمية" بين قوى متعددة في عالم أصبح بعدل لا يكون متعدد الأقطاب. وأن يستطيع حماية وضعه كقوة اقتصادية كبرى وفاعلة في عالم بات يشهد صعود قوى اقتصادية جديدة وكبيرة مثل الصين وروسيا إلى حد معين. وإلى تلك بعض الدول التي كانت حاضمة بسيطرة، ومحاولته التحول إلى قوى عالمية، وهو ما يبدو ضحاً في مثل كل من الهند والصين وجنوب أفريقيا خصوصاً، وحتى تركيا.

وفي القصور الاستراتيجي عذب من الصين هي "الخطر الرئيس" الذي يجب نفيه له. لقد قررت سياسة تقوم على حصار الصين كأولوية ضرورية لكي تحافظ على وضعها كقوة عالمية وهو الأمر الذي جعلها تعمل إلى التحالف مع روسيا، وأن تحول تشكيل تحالف يعتمد من أوروبا إلى روسيا إليها (وهو ما اسمه بيرجنسكي التحالف الأوراسي، لا ميركي<sup>(١٠)</sup>).

إن أميركا ضعفت اقتصادياً وباتت بحاجة إلى ترتيب جديد، تحتم بأن يؤدي إلى تجاوزها أزمته، أو على الأقل قد يسمح لها البقاء كقوة عابئة لهذا لم تعد بدات التفاعلية التي كانتها على الصعيد العالمي ولقد رسمت استراتيجيتها على سائر ذلك، وهو الأمر الذي جعلها ليست ضعيفة جداً بمناطق عديدة في العالم، أو أنها قابلة لأن تساوم عليها مع روسيا من أجل تحقيق تحالف تريده، ونعتقد أنه يعتقد لها: حيث تحشى تحقيق التحالف الروسي الصيني الذي يمكن أن يزيد من أزمته، ويسرع من انهيارها.

أميركا لم تعد قوة مهيمنة، وهي لم تعد تعد بأن "الشرق الأوسط" هو أولوية، نهد بين من الممكن أن تكون ناشطة من أجل تحقيق تصورات واستراتيجيات كانت في وقت سابق تعمل من أجل تحقيقها أميركا الآن تساوم لكي تبقى قوة كبرى. لقد انكمسر جيرونها، وباتت مهددة بالزوال، في وضع عالمي مازوم، وقوى تستطيع مافستها فقط لأن أزمته لم تتفجر بعد وهذا هو وضع روسيا والصين.

دب كله يجب أن يجعلك تعجأور الأفكار العسيفة والسابقة كلها، وأن

دراقت بالمصومين سياسة اميركا الإمبريالية المتهاربة وأميركا هي امبراطورية في مرحلة الأفول، لكن، معها يمكن أن يافل النمط الرأسمالي كله

إن كل منظور يكثر التصور الذي سادها قبل لأزمة حول دور أميركا العالمي سوف يوصل إلى موقف خاطئة، وسياسات تجاوزها الزمن فقد شكلت لأزمة العالمية تلك مفصلاً حاسماً في الوضع العالمي لا يمكن تجاهله أو الاعتقاد بأنه لم يدفع من تحقيق تغيير عميق في الوضع العالمي

## عن عودة الحرب الباردة

### اميركا وروسيا والصراع الإمبريالي على أوكرانيا

لهذا استحوذ الصراع في اوكرانيا على اهتمام كبير من منظور انه يشير الى عودة الحرب الباردة، وعودة انقسام العالم إلى قطبين خصوصاً وان روسيا قد ضفت شبه جزيرة القرم، وتعمل على تفكيك اوكرانيا للسيطرة على شرقها، واندفعت اميركا لفرض عقوبات اقتصادية ضدها وإذا كانت روسيا تظهر وحيدة في هذا الصراع، فإن أميركا في تألف مع أوروبا لدعم "الحكم الجديد" في أوكرانيا ووقف الاعتداءات الروسية على هذا البلد

هل هي، بالتالي، عودة للحرب الباردة؟ أم هو صراع على النفوذ في سياق تقاسم العالم وفق ميزان القوى الجديد؟

لا بد من أن يشير أولاً إلى أن روسيا تعارض سياسة التضم والتضم والتفكيك من أجل السيطرة في أوكرانيا، حيث ضفت شبه جزيرة القرم، وبها هي تدفع شرق أوكرانيا للاستقلال، أو تطالب بأن يعطى استقلالية في إطار دولة فيدرالية ولا تحت في أهباء القرم، حيث يشكل القاعدة الأساسية للبحرية الروسية التي لا يمكن الاستغناء عنها خصوصاً وأن روسيا تسعى لتوسيع وجودها البحري في العالم من البحر المتوسط، حيث بها قاعدة بحرية "صغيرة" في طرطوس السورية وتطرح فكرة قاعدته أخرى في قبرص وثالثة في مصر وصولاً إلى فيقوس وحلفاين تايلاند، إلى أميركا للاتينية (فكرويلاد) وفي هذه الوضعية العالمية تصبح حقبة القرم أعلى، فهي المركز لكل هذا النشاط البحري كما أن اوكرانيا مهمة لروسيا لأنها طريق الوصول إلى أوروبا، وضمن ذلك تأتي أهمية تأكيد الفكرة الضرورية لروسيا لكن كذلك لأوروبا وهي "جزء تاريخي" لا يمكن الاستغناء عنه لتطور روسيا ذاته وما يساعد على ذلك وجود جالية

روسية كبيرة، إضافة إلى ميل الشرق بروسيا، عكس الغرب الذي يندر بالارتباط بروسيا.

روسيا بالتالي تفرض مصالحها بالقوة على أوكرانيا، وتعمل على إجهاد تصلات شعب الأوكراني الذي في غالبيته يرى بأن مستقبله مرتبط بالعلاقة مع أوروبا. رغم أن هذا انطموح سيبدو وخبث لأن أوروبا لا تعمل سوى النهب كما هارست في أوروبا الشرقية التي لم يصبح وضعها أفضل بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو السراقة مع أوروبا وهو الوضع الذي سيعرض جمع الشعوب على أوروبا وانحدار طريق مختلف لكن ليس من خيار سوى تجريب هذا لقسم لأن الشعب لم يتوصل إلى خيار بديل ككل شعوب أوروبا الشرقية.

المسألة بالأسوأ هي أن مظاهر الشعب الأوكراني منخضع لتفاسع الغربي الذي يجري الآن بين الأميركيين كما كان في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حيث أن الوضع العالمي نراه يشجع روسيا على التخلي والسعي لفرض شروطه التي ستقيد في الأخير في أوروبا لجد ألمانيا تقيم "علاقة متينة" مع روسيا وهي شعبية باستمر هذه العلاقة التي تحدم مصالح شركائهم وألمانيا هي المركز المؤثر في أوروبا، وهذا يحاول فرنسا العمل على تحقيق شيء غير نتيحة مصالحها في أوكرانيا، لكن لا تستطيع مقومته الموقف العالمي وهذا بفتح أبواب عبر المفاوضات ويبحث عن "حل مقبول" ورغم حماس أميركا "لخرخر عقوبات اقتصادية" عبر روسيا والتهديد "الفارغ" الذي باب بفكره من قبل باراك أوباما فإن أميركا ليست في وارد تصعيد الصراع ضد روسيا. على العكس نجد في أطلا الوضع العالمي الزاهر أنها تريد "علاقة وثيقة" مع روسيا وهذا سوف تعمل على التوصل إلى حل مرضي، هو ما تريد روسيا، أي أن يبقى الغرب بيد روسيا، وتصبح أوكرانيا قد يسهل شرق وغرب، وتشكل حكومته تعمل على "الحيادية"، أو إلى تحقيق التوازن في علاقاتها بين أوروبا وروسيا وبالتالي تكون جدي وفضل، وليس بد فطيمة ولا هذا في أن هذا لا يلبي طموحات القسم الأعظم من الشعب، ويؤسس دولة هشّة، ومسيطر عليها من كل من روسيا وأوروبا، دون أن يتحقق ما يطالب به الشعب من تغيير في وضع الاقتصادي لتحسين معيشته بعد انهيار الاقتصاد الذي كانت تعيشه، والذي فرض حدوث أكثر من ثورة

إلا كانت روسيا قد باتت دولاً رأسمالية (وهي بالتالي إمبريالية بالبيع) ويد اقتصادها متساكاً في طفر النفط الراسخ في الشمال وبالتالي يند

تذكر في مشكلاته كلها، وفي كل الارب الاقتصادية التي تحكمه فقد غلب توريد اسوقا وسيطرة على موقع استراتيجيه ككل الإمبرياليات هذه سيطرة هي التي تحكم علاقتها بأوكرانيا وربما باتت تفكر في اتهامها ولقد ظهرت برعه "الندم" على تفكير لاتحاد السوفييتي في خضم البحث عن "السوق الواسعة" والاعراكر للاستراتيجية (التي أورد إليها قبلأ فيما يحضى لوكراينا)؛ أي في خضم البحث عن التوسع الإمبريالي يكن تساهلها الاقتصادي في إطار النمط الرأسمالي يفرض عليها كذلك "العب ضمن الحدود الممكنة" ولا شت في أنها تعرف هذه الحدود التي باتت تعين لمصلحتها.

فليست الغالب بحاجة إلى روسيا، بل ان أميركا كذلك هي بحاجة إلى روسيا وهذا الامر يوضح المعنى الذي يحري فيه التحول في ميزان القوى العالمي، وفي إعادة ترتيب معالم وفق وضع القوى الإمبريالية ذاتها (إلى الآن، حيث سينقلب ذلك في بفترة القسمة نتيجة تفاقم الصراعات ضد الدور الإمبريالية ذاتها من قبل الشعوب) وبنا كانت أميركا هي القوة المضادة للاتحاد السوفييتي زمن الحرب الباردة، في تكافؤ طاهر كان لا يسمح بهزيمة طرف لطرف آخر، بعد تعايش في ظل سياسة "التعايش المتنافسي" التي بدات مع خروتشوف واستمرت مع بريجنيف إلى فتره انهيار الاتحاد السوفييتي واد أراد أن تقلب الوضع العالمي بمصلحتها النهائية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١، عن طريق فرض ذاتها كقوة عالمية وحيدة مهيمنة ومسيطرة ومحتكرة. فقد ظهر عليها "العبا" بعد ان حاولت مجاور برمانها من حائل السيطرة على العالم طيلة سنوات عقد التسعينيات والعقد الجديد حيث لم تفض السيطرة الواسعة التي قامت بها وبشر قوائها في مناطق واسعة من العالم، إلى مع الأزمة الاقتصادية من الانهيار

هذه الأزمة هي التي انجحت بزر أودما، لأنه كان يطرح سياسة التركيز على حل الأزمة الاقتصادية داخليا وهي التي أوصلته بعد ستعين من حكمه ان لا حل للأزمة العالمية، ومن ثم؛ يجب إد رتها والتكيف معها فقط. ولقد أظهرت الأزمة انه يجب تقييصر ميدانية الجيش وعبيده، وتقييصر الدور العسكري في العالم. وهذه نتيجة فرضت بالضرورة عنه تموضع أميركا عالميا من خلال تحديد الأخطار، وبناء التحالفات على لاسس الجديدة فقد ظهر واضحا عجزها عن حوض الحروب العديدة، وبشر قوائها في العالم، وباتت فكرتها على تقديم "المساعدات" الاقتصادية

أضطر وهو الأمر الذي جعل باراك وباما يصدر بداية سنة ٢٠١٢ الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي انطلقت من أن الاوبوية انضمت الى اسيا والمحيط الهادي، نتيجة الاستعاج بأن الصين باتت هي الخطر الرئيس ولهذا جرى السعي لإعادة بناء التحالفات على ضوء ذلك، الأمر الذي جعل بحاجة إلى روسه امرا لا بد منه، من جهة لكسر كل إمكانية تحالف روسي صيني ومن جهة ثانية لفرض الحصار حول الصين ولأن روسه نظامه بعد أن عملت أميركا على غربها وتهميسه عند انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ست ٢٠، فقد ياب على أميركا أن تعادل به في مدخله عندها لديها سورية كانت العكان الأول الذي تزدت أميركا أن تدعم السيطرة الروسية عليه وربما تقبل بتوشحه في الشرق الأوسط غير النفطي (أي من الخليج العربي)

لكن؛ كان وضع أوكرانيا هربح روسيا؛ حيث كان يسيطر يانكوفيتش الثورة التي حدثت هي التي أوجدت لإشكاليه الزاهة؛ حيث سعت بعض بلدان أوروبا لاستغلالها من أجل "سحب" أوكرانيا وخضعتي ينف تصرف روسه كقوة أميرالية من خلال السيطرة على القرد والدفع نحو تفكك أوكرانيا ولأن أميركا (والعالم ككت) تريد التحالف مع روسيا فرب الأمور سوف يسير نحو التفاهم، وفق المتطور الروسي

أميركا ليست في وضع الهجوم بل أثبت في وضع التراجع وهذا ما سمح بروسيا أن تحاول التقدم، وأن تستد في أوكرانيا، ونطمح لأن تتقدم في "الشرق الأوسط" وتوسع في مناطق كثيرة في العالم

## روسيا الجديدة:

### هل يعود العالم ثنائي القطب؟

السؤال بدقالي يعطل في هانا تريد روسيا؟

حينما أهدر الاتحاد السوفيتي ترسخت الغاعة بين العالم ياب تحت السيطرة الأميركية نمطه لعقود طويلة وربما نهياً حيث إنها النقط الأقوى عسكري، والذي ياب دون منافس على الإطلاق، وحيث أنه كقوة المهيمنة اقتصادياً تعيجه ضخمة اقتصاده وقوته

هذا الوضع هو الذي أنتج فكره "نهية التاريخ"، والانعصار النهائي للراسمالية، وهو الوضع الذي كرس تصنيفه كذلك لهذا جاء كتاب فرانسيس فوكوياما "نهية التاريخ وحاتم البشر" لكي يكون "إنجيل" الغرب

بحدائي والعشرين. وقد أكمل بركبيس النظر في الصراع العنفي كصراع  
محضرات غير كتاب صمويل هنتنغتون "صدام الحضارات" وإذا كتب  
"الحرب على الإرهاب" لا تزال تعطي الحياة لهذه الذكرة لأخيرة في  
فوكوياما اضطر بعد عقد ونصف من مسره كتابه الى أن يسير في سوره  
نظم الذي طال فكرته. من بعد التوضيح في ما قصد بالمحدد هو  
الفكرة الماركسية التي تعد بأر التطور الاقتصادي سوف يفرض تحقق  
الديمقراطية، مطلقاً مما حدث في الاتحاد السوفيتي والمنظومة  
الاشتراكية وبالتالي فإن نهاية التاريخ يتحقق في انتصار الديمقراطية،  
تكون بعد التطور الاقتصادي الهائل الذي تحقق في تلك البلدان

ثم ربط فوكوياما العيل لتحقيق الديمقراطية بالتطور الاقتصادي  
المتحقق، وعد بأن انتصار الديمقراطية وليس الرأسمالية هو نهاية التاريخ  
وبالتالي فإن الديمقراطية تكون ضرورة حتمية حينها تصبح  
المجتمعات متطورة اقتصادياً أي مجتمعات صناعية حديثة.

وما من شك في أن هذه الفكرة هي فكرة ماركسية، حيث إن تطور  
البنية التحتية يفرض تغيراً حتمياً في البنية الفوقية. وحين تصبح الأمم  
أمة صناعية وحديثة يصبح من المستحيل أن تدخل فاعلية الفرد في سيج  
التكوين السياسي الذي هو دولة. وهنا تكون الديمقراطية ضرورية  
حاصره. هذا هو الوضع الذي دمر الاشتراكية، وأعاد تلك الدول إلى  
رأسمالية؛ حيث بات التناقض بين البنية الفوقية التي تاضعت انطلاقاً  
من تكوين قطري قروصطي، والسنة التحتية التي باتت حصة وتفرض  
تحقق الحداء في البنية الفوقية، هو لتناقض الذي يندفع إلى أن قد  
دخل العقد في الحياة، وبات في حاحه لأن يهيئ على السياسة

ثم يوجهل فوكوياما إلى الفكرة الماركسية عبر المسألة، عبر ما  
حدث تكون؟ هل هذه هي المسألة كلها؟

بعض من من الديمقراطية هي النتيجة "الطبيعية" الوحيدة بكل ذلك  
التطور؟

ما لم يلعب فوكوياما وربما كان غالباً على "منففي" الإمبريالية، هو أن  
ما قاله هو نصف المسألة، أو أنه الجانب الدخلي لمسألة الذي يحصر  
بحول بنية الفوقية في تلك بلدان، والذي استجيب التحول إلى  
رأسمالية، لينتج من تحقق الديمقراطية مساو للرأسمالية. بينما كان يجب  
حظ أن التطور الاقتصادي المتحقق على وضع وسيد (ورشة الاتحاد

## السوفييتي) في التكوين النظامي الأساسي الجديد

ولقد كانت المراهنة الإمبريالية تنطق من أن ما حدث من انهيار سوف يفضي إلى تفكك الإمبراطورية نعتراعية الأطراف، التي هي الاتحاد السوفييتي، وهو ما تحقق سريعاً، الأمر الذي سوف يفضي إلى انهيار اقتصادي شامل يدهر بنية التي اعتمدها الاشتراكية. عبر التحول السريع نحو اقتصاد السوق، وفتح الأسواق لانتشار العالقات التي عصب نهياً في الاقتصاد الذي هو ملكية عامة (و ملكية دولة). وبالتالي يجري الدفع نحو محاصره روسيا اقتصادياً من أجل تحويلها إلى "دولة عسائلية" ويؤمن من أن تكون راسمالياتها الجديدة تابعة للرأسمال الإمبريوني؛ أي من خلالها في علاقة تبعية كما كل الأمم المخفلة وهذا كان تحطيم الصناعة التي لعبت طيلة فترة الاشتراكية صالة حيوية بالنسبة بذلك الرأسمال. لأنه يخسب المنافسة، قد يميل إلى التلذذ الصناعة من الأساس

هذه هي الصورة التي عكسها، ولا تزال الولايات المتحدة على أن تحفظها في هذا النظام العالمي الجديد، لتغير شكل مطلق عليه. وإلى "نهاية"، "نهاية التاريخ" وهذا هو المعنى الذي غمغ "نهاية التاريخ" التي طلقها فوكوياما، والذي كان يترايط مع تحويل الصراع في العالم إلى صراع دينية واديعة وإسيية وفق فكرة "صدام الحضارات"، الذي كان استراتيجية سياميه أكثر مما كان تحيلاً واقعياً

لكن؛ هل كان من الممكن أن يتحقق ذلك بدولة أصبحت صدمية وحديثة؟

الجواب الميسر كان نعم. ولقد انطبقت التصورات الإمبريوية كلها من ذلك لكن ما بات يحدث منذ بعض الوقت، والذي توضح في سياسات بوتين قبل أن يتحول إلى رئيس للوزراء، ومن ثم؛ ما يحدث في جورجيا. وروسيا غداً في أوكرانيا يعطي الانطباع بأن وضعاً مختلفاً يقبلون، وروسيا لم تصبح دولة عسائلية، على العكس فقد بدأت الهجوم من أجل أن تعرض بانها في التكوين العالمي

أشير هذا من أن هذه خطوة/ بداية، ربما تقود إلى أن تتحول روسيا إلى كيان جديد وربما لا يتحقق ذلك سريعاً لكن؛ من الضروري أن نحفظ الجذر الذي أسس لهذه السياسة العالمية

هذا ما لم يدركه فوكوياما، حيث إن التطور الاقتصادي والاجتماعي

الثقافي الذي تحقق في ظل الاشتراكية والذي حوّل روسيا إلى دولة صناعية حديثة ومتطورة، وأسس لشوء مجتمع هدي حديث (وهذه المعامل تفرض إعادة التفكير في أهمية التجربة الاشتراكية ويضد إلى أنها حققت إنجازاً كبيراً هو هذا بالتحديد الذي هو ضرورة لكل الأمم المحلقة). هذا التطور فرض الديمقراطية كضرورة لكنه يفرض أن تدخل "الرأسمالية الجديدة" في تنازع مع الرأسماليات الأخرى من أجل "تقاسم الأسواق"، بالضغط كما كان الصرع بين الرأسماليات الأوروبية إلى فترة الحرب العالمية الثانية

إن فكره "تقاسم الأسواق" جوهرية هذا، ليس لأن تطور الرأسماليات قد شهد ذلك، بل لأن قانون الرأسمالية الجوهرية يفرضها؛ حيث لا رأسمالية دور أسواق خارجية وليس من الممكن للرأسمالي أن يفتح سوقه القومي لأن "فيض الإنتاج" هو قانون جوهرية في الرأسمالية، وهو يفرض (أو يحتم) أن تسعى لفتح أسواق في كل أرجاء العالم، لأنه غير ذلك تحصل على الربح ويهدد ليس بمقدور رأسمالية صناعية أن تبقى أميرة سوقها المحلي (القومي)، وهو الأمر الذي يدفعها إلى "التوسع بخارجي" وهذا كان جدار الاستعمار لكن كذلك جدار مع انتشار الصناعة عالمياً، وحصرها في عدد محدود من الأمم استطاعت الوصول إلى ذلك، وبالتالي فمع لاعم كلها التي كانت تحاول ذلك ومن هذا المنطلق توقفت الإمبريالية الأميركية أنها قادرة على لمظ بصداقات الروسية كلها انطلاقاً من أنها متقدمة، وإنها لم تعد صالحة للإنتاج، وأن العاهات الجديدة سوف تعين في النشاط في الخدمات والتجارة والمال أكثر مما تعين إلى شراء تلك الصناعات المتنامية

والسألة هي تعمل في أن روسيا باتت تملك "أهمية إقليمية" الصناعية، وبالتالي فهي قادرة على تطوير صناعاتها اعتماداً على التطور العلمي لهما الذي تحقق فيها وهي بالتالي قادرة على إعادة بناء البنية التحتية رأسمالياً ولقد كانت السوابب من لانهايار إلى أواسط العقد لاور من القرن الحادي والعشرين هي سوابب التفكير الاقتصادي من خلال الفوضى التي حدثت في الصناعة التي تقرب من تعميم اقتصاد السوق، ومن ثم، عاده البناء على أساس رأسمالي وهي السوابب التي تدب فيها روسيا ملخقة بالإمبريالية الأميركية، ثم تبعتها بعد تحلّق الاشتقاق، خصوصاً بعد استلام فلاديمير بوتين السلطة، ونهاية عهد يلتسين وهو الأمر الذي يفرض بعد تبني سياسة خارجية تعبر عن نواحي الجديد أي



كون روسيا لا تستطيع أن تحقق ذاتها رأسمالاً إلا عبر حصة في السوق العالمي، حاولت الولايات المتحدة حرمانها منه عبر تدخلها لإفصال صفقات اسلحة، وحرمانها من أسواق كان لها وجود فيها

واند كانت الولايات المتحدة هي القوة المتفوقة عسكرياً فإن روسيا هي القوة العسكرية الموارية، كما تبين خلال الحرب الباردة. وحيث لم يؤد لانهايار الذي حدث بداية تسعينيات القرن العشرين إلى أحداث تغيير فيه رغم أن سنوات الانهيار الأولى (عقد التسعينيات) قد أتر عن بنية الجيش وعن استراتيجيته، وكشف كثيراً من أسرارها لكن إعادة بنائه كانت ممكنة وسريعة وربما كانت عودة التوازن العسكري هذه هي التي ستعزم طابع النظام العالمي الجديد، وسوف تفضي إلى حروب القيمة مستمرة، تغير عن ميل كل طرف إلى تعزيز سيطرته وهو الأمر الذي سيفرض على الولايات المتحدة عادة النظر في استراتيجيتها الزاهنة

إن روسيا الجديدة تعين لأن تتصرف كنونة رأسمالية لها مصالحها العالمية، وبالتالي لها موقعها في خريطة السيطرة على العالم. وهذا يصطدم بالسيطرة الكاملة للرأسمالية الأميركية ولياقي الرأسماليات، رغم التفكير أندي باب يحكم العلاقة فيما بينها. وأيضاً رغم الترابط أندي يحكم طبعها عبر أشكال الاندماج كلها التي حيث بالرأس المال الخاص بها وهو يصطدم بهذه السيطرة في لحظة دوية لأزمة التي تعيشها، والتي تفرض عليها التمسك أكثر بالأسواق ونهبها إلى الحد الأقصى هل هي عودة إلى الصراع التقليدي بين الرأسماليات عبر المواد الأولية والأسواق وتقاسم العالم؟ ربما في تلك صعوبة نتيجة تطوّر لفترة التحصير للحروب، وبالتالي ربما كل ضعف قطب هو الذي سوف يفرض معانته جديدة تعيد تقاسم العالم وفق مواريس القوى الجديدة. وإلا فإن وضع روسيا سوف يفرض بدلاً آخر؛ حيث يمرر الممكن أن تبشر مهقشة؛ لأن هذا يعني انهيارها الصناعي والاقتصادي عموماً، فليس من أفق لصاعاتها إلا عبر البحث عن أسواق ككل رأسمالية

### الإمبريالية الروسية وفؤوس القوة

تبدو روسيا متوترة في تعاملها العالمي، ويميل إلى استخدام القوة لفرض مصالحها، وهي تدفع لأمور نحو التصعيد في وضع عالمي، يمكن أن يقود إلى حرب لقد اشتبك مع أوروبا بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، ووثرب الوضع في سورية بعد أن استندرت أميركا وأوروبا، وتركيا التي وصلت الأمور إلى حقتك عسكري

انخفض إلى أسلحة جداره سوخوي ٢١ وما تلاه من ارتفاع حدة التوتر وهي الآن تعيش وسط توترات متعددة كلها يمكن ان تتطور الى حرب

رغم ذلك لم تتراجع بل رادت من تواجدده العسكري في سورية بعد ان وسعت لقاعدته البحرية في طرطوس، وأقامت قاعدة جوية في اللاذقية، حيث رسل صواريخ أس ١ المضادة للطائرات والتي تظل سورية كلها، وجنوب تركيا وأطراف البحر المتوسط كما سيطرت على قاعدة جوية أخرى هي قاعدة الضبعة، ثم هبطت الشهبان، لكي تكون قاعدة انطلاق المروحيات وكذلك اخذت عاصم الجيش الروسي تصل إلى سورية

كانت روسيا بوتين تعمل في المرحله الاولى على السيطرة على "محيطها السابق" (أي بلاد الاتحاد السوفيتي السابق)، لهد تدخبل في أبحار واستوليا الجنوبيه وقمعت بعنف تمرد الشيس وكان واضحاً فيها لعنيف في الحسم، دون اعتبار لأبه قيمه اسديه وهذا ما باتت تعارسه في سورية؛ حيث تتبع سياسه الأرض المحروقة؛ لكي تهرم الثورة ولا شت في اي تصرف عنجهية لكن؛ بعوث كذبت، وتطور من قدرتها العسكريه بشكل لافت، وايضاً تحاول إظهار قدرات طائراتها وصواريخها؛ لكي تخيف "العدو" لكن؛ من ثم؛ توسيع سوق السلاح لإقناع رباتي حدد بالركض لشراء هذا السلاح الفذا؛ إن سياق السياسة الروسيه يوضح العبر العميق من أجل تعزيز قدرات الجيش الروسي بشكل كبير، والدفع نحو توسيع الوجود العسكري في العالمي؛ حيث يجري التركيز الآن على البحر المتوسط الذي أصبح مفتخه بالقطع العسكريه البحريه وفي سورية التي باتت معاوها فتخضع بالطائرات البحريه

هذا السلوك وهذه الوحشيه وكذلك هذه العنجهيه وهوس القوه التي تحكم روسيه هي نتيج ارمئها ما هي ارمه روسيه؟ هنا ما يجب فهمه، لانه في جدر كل ما نعا هذه من معارسه عنجهيه ووحشيه ظهر ذلك لدى ألمانيا، حين تطورت صناعات متخفة عن الدول الأوروبية الاخرى فوجدت انه قد جرى تقاسم العالم، ولم يبق ما تحتله لها اندفع نحو التسليح، وشكلت تحالفاً عالياً خاض الحرب العالمية الأولى وهو ما حدث معها ايض بعد ان خرجت مهرومه، وفقدت، من هذه الحرب؛ حيث فرض ذلك سيطرة هتتر على الحكم وحشد الشعب بحرب جديدة لقد ادب الأزمة التي تعيشها البرجواريه الألمانية بي قبول هيل ناري كان يمثل "الحرب الاشتراكي الألماني" حرب هتتر الذي سيطر على الحكم بالانتخاب، واسس اقتصاد "دولانيا"، لعب الدوله دوراً محورياً فيه وقادته عنجهيه

القوة في حوض حروب ضد "العالم كله"، أي ضد الدول الرسولية، والاتحاد السوفيتي عجيبة كانه سي يضعف الداخلي قارب إلى دس: بهذا جرم

روسيا تعاني من وضع مشابه، رغم اختلاف الظروف. وحيث انتهى الاستعمار لكر، باب العالم فسيطر عليه عبر النافوس وحتكر لاسواق من قبل راسعاليه القديمه (أميركا وأوروبا واليابان)، ومن قبل الصين وأصبحت تبعه الطبقة المستعصدة في الدول الطرفيه هي الأساس في تحقيق السيطره على لاسواق مدعوماً سب كله بمود ميركا بـ "خارقه". في المعروفة يشكل كبير لقد صيغت لالطراف بشكل تبعي مند انهيار "نظم التحرر الوطني"، لتكمل ما كانت تسيطر عليه الدول الإمبريالية القديمة، ولتسيطر سيطرتها على مناطق واسعة في الجنوب وتقرر ذلك. بانهيار النظم الاشتراكية و السيطرة على يدان أوروبا الشرقية وجرب محاولة السيطرة على روسيا ذاتها. وعملت الإمبريالية الأميركية على فرض "أحدية قطبية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بفعل تفوقها العسكري "القطبي"، وبالتالي باتت معيه بالسيطره على اسواق العالم لكي تتجاوز أزمة يعيشها اقتصادها وهو الأمر الذي دفعها لاحتلال أفغانستان والعراق ومحاولة نشر قواتها في العالم لكي تضمن التحكم بمجمل لاسواق، وتحاصر أوروبا واليابان من جهه، وروسيا والصين من جهه أخرى؛ في لكي تضمن سيطرتها على الإمبرياليات القديمة من جهه، ولكي تمنع سيطرة لإمبرياليات الجديدة من جهه أخرى. لكن هذه السيمه أحفم ربحو احتلال أفغانستان والعراق، بالضيظ لأن أزمة اقتصادها عمق من ر آخر عبر توسيع الاسواق، او التحكم بالمواد الأولية فهي أزمة اقتصاد باتت "النظم العاليه هي الهيمنه فيه، و صبحت "المضرة" و ساعد العالي هذا الأساس فيه

هذا الأمر كان يعني فتح توسع روسيا وإفشائها في المنافس العالمي هذا، الأمر بالتحديد كان يدفع روسيا إلى "توثر". حيث بدت تشعر راسعاليتهاء، والموته الروسية عموماً، بالحصار "الإمبريالي"، في وضع تحتاج فيه إلى التوسيع واكتساب "منطق نفوذ" وأسواق لتصدير أسلحتها التي تنافس الأسلحة لأميركية، وكذلك أسواق تقبل سلعها، التي لا تستطيع المنافس دول. منافس، حيث لا يحقق ذلك سوى عبر السيطرة المباشرة واحتكار للأسواق وتبور هذا الشعور بالحصار بعد العقوبات لأميركية الأوروبية عليها، بعد أزمة أوكرانيا، حيث زادت العقوبات مر

أزمة الخصم، بعد وقف تصدير الغاز إلى أوروبا وفرض عقوبات على البنوك وشركات وشخصيات هلمرية من روسيا ومن ثم بعد انهيار سعر النفط بشكل كبير هذه التهديدات التي جاءت لروسيا بالحصار "حقيقة" وقعه، وفعلاً عملياً هذا الوضع كان يفرض القوّة والعنف "الفاشي" والغف من أجل السيطرة إلى شعور الرأسمالية الروسية والدولة الرأسمالية الروسية بالحصار يفرض ذلك كله ويفرض أكثر من ذلك

المشكلة التي يعيشها روسيا كذلك، تتغلغل في أن سعيه يست منافسة في الأسواق العالمية، بعكس وضع الصين وفيه عدا السلاح ليس لديها ما ينافس سلع الرأسمالية، حتى في داخل روسيا وهذه أزمة حرجى تعيشها روسيا، وتدفعها إلى أن تميل إلى السيطرة العاقرة من أجل فرض سلعها بالقوّة، فهي ترى أنه وإن أوجدت نظاماً "متحالفه" معها، لا تجد أن ذلك يكفي لكي تدفع في الأسواق بعد تميز بـ السيطرة العسكرية المباشرة وحكماء الأسواق، بعكس الصين التي تدفع بالقوّة "خارقة" نتيجة رخص سلعها هذا الأمر يدفعها إلى أن تميل إلى القوّة، لكي تضمن السيطرة المباشرة، وتفرض سلعها بالقوّة مهيمنة

ولأن النفط والغاز هو مصدر دخلها لا تملك أن تجدها تدفع لكي يحتكر السوق العالمي من خلال السيطرة على المناطق التي يمكن أن تكون مصدر تصدير الغاز خصوصاً حيث تكون أوروبا خصوصاً مضطرة لاستيراد الغاز الروسي ومروية مفضية هنا، لأن الطريق لتصدير الغاز الخليجي، القطري خصوصاً إلى أوروبا وحتى تصدير الغاز الإيراني، حليتها الذهب وهذا ما كان قد جرى الاتفاق عليه بينها من خلال وائبر، ومروية سنة ٢٠١٠ حيث تقرّر حينها هذا خط انابيب الغاز من البندى إلى الساحل السوري لتصديرها إلى أوروبا.

إنّ روسيا الإمبريالية تعيش أزمة كبيرة، لأنها باتت مبريالية تريد الأسواق في لحظة اكتساح سيطرتها الإمبريالية الضعيفة على السوق العالمي لقد حاولت الحفاظ على حضتها في العراق لكن أميركا احتلته وحاولت الحفاظ على مصالحها في ليبيا فحزى اللعب عليها لتخسرها وهي ترى أن الإمبرياليات القديمة "كأمريكا" عليها في أوكرانيا، فاطاحت بحليتها الوثيق وهي تسعى من بيع السلاح عبر تهديد أو إخراء الدور في تحاول ذلك وبالتالي باتت تنطلق من أن "الغرب" يت مر عليها، ويريد تصديره هوس العواصم هو الذي بات يحدد السياسة الروسية، وهو الذي يدفعها للتورط

في صراعات ليس من أجل في كسبها وهذا يمكن أن يقود إلى تورط أكبر، وبالتالي يمكن أن يدفع إلى "خافة الهاوية"

هل نظام روسيا كما عايناه انما هو هتزاز؟

المشكلة هنا تتمثل في أن روسيا تستغل الانسحاب الأميركي من "الشرق الأوسط" وبالتالي عدم ميل أميركا للتدخل العسكري الكثيف لهدم تحاول الاحتكاك بدول إقليمية وتحاول حصر تدخلها في حدود "القيمية" لكي لا تنفاد من الحرب إلى حرب عالمية لكن من يضمن ذلك؟ فتركيز جزء من الحلف الأطلسي، وبالتالي فإن أي صدام معي يدفع إلى صدام حتمي مع دول الحلف أي مع الإمبريالية الأميركية

وربما لا تكف المسألة عند هذه الحدود لأن وضع روسيا الأرموي، وواجبها العميقة بالتوسع، يمكن أن يقود إلى تدخلات أخرى قد تفضي إلى احتكاك أكبر وهو ما يمكن أن يفجر حرباً عالمية ثالثة روسيا لإمبريالية عميقة وليس من "تفوق" لديها سوى السلاح. ولهذا نجد أنها عن أسلحتها الجديدة "الأكبر تموّفاً" وتنفذ بحراً استخدام جيشها وتقوم باستعراض عسكري مستمر ليبين أن ليس لديها سوى "العضلات"، وهذا ما يفرقها في موسى القوة، ويمكن أن يدفعها إلى التدخل العسكري المباشر هناك ويقود بالتالي إلى تصاعد الاحتكاك مع الإمبرياليات الأخرى (ربما حتى مع الصين). ويجهز الحرد العالمية ممكنه. رغم أن ذلك الأسلحة النووية من قبل الدول الإمبريالية التي يمكن أن تنخرط فيها

إذا كانت روسيا يلتصق قد سمعنا أنها "الغرب" فاستغربت بلا تردد في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي حاول ابتلاعها، وبات جزء من النظام العالمي الدولي، فقد أخذ فلاديمير بوتين طريقاً ينطلق من تاريخ روسيا، ومن تطوره الذي تحقق في المرحلة الاشتراكية، أي التطور الصناعي، واعتماداً على احتياضها من النفط والغاز، من أجل أن تصبح روسيا هي "رعيه العالم" بعد شعورها بضعف أميركا وتراجعها العالمي، بعد أن كان الأمل يتحدد في مرحلة سابقة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب ولا شك أنه كممثل لبيروقراطية دولة عريقة، وصناعة السلاح، وكذلك نظم المالية التي نهبت الاقتصاد السوفيتي. يتقدم من أجل ذلك ولا شك في أن برقه وعنجهيته هي التلخيص لأزمة روسيا، التي لم تعد اشتراكية، لكنها بعد أن باتت رأسمالية ظهر أنها عاجزة عن تحقيق "إمبريالية" نتيجة تقادم الأسواق وتشكيل بين طرفيه لا خير لديها سوى التبعية للإمبرياليات القديمة، ولكن؛ أيضاً نتيجة عدم قدرتها على

المناخنة في سوق مفتوح هذه المسألة لاخيرها هي صبة نصير التي  
ياتي تتقدم سرعه لكي تكافس "على القعة" وهو ما جعلها "الخطر  
المحتمل" على الإمبريالية الأميركية بالتالي فلكي تخرج البرجوازية  
برومية من ماركها لاقتصادي، ولكي تتطور روسيا اقتصادي يجب أن  
تكون مهمته عالمي محتكره للأسواق أو فائضة ديت عبر قوتها العسكرية  
هد الأمر هو الذي يدفع الى زيادة التصنيع، وتضخيم الجيش، واستعراض  
القوة التي ياتى تتعشر هد أو هناك لقد أصبح هيدانية الدولة تخضع  
لاحتياجات الجيش، وبات التطوير العسكري يحظى بهتمام السطحة،  
وأيضاً بات التقدم نحو السيطرة خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق هو  
الخطوة الأولى في مسار توسعي من أجل السيطرة، حتى وإن تحقق ذلك  
في شكل احتلال وذلك كله يدفع نحو تأزم الوضع العالمي وربما الاندفع  
نحو صدام دوبي

روسيا مريضة، وعلاجها يعتمد على تغيير النظام ككل فليس من  
العصبي أن تسقى دور تجاور الرأسمالية لأن ذلك وحده هو الذي يبيع  
اندفاعها المؤسسي بسيطرة واحتلال، وبالتالي الصدام مع الإمبرياليات  
القديمة بين تجاور الرأسمالية يفتح على صراع عالمي مختلف، في وضع  
تعالى الرأسمالية فيه من "أزمة وجود" على ضوء سيطرة النشاط العالي  
وهيمه الطغمة العنيفة فيها لتتخرط روسيا في موجة الثورات التي  
ستبلغ ضد الرأسمالية بل أن تصارع طغمة العنيفة من أجل السيطرة  
والاحتلال

### روسيا الإمبريالية من أوكرانيا الى سورية

بعد الدور العسكري لروسيا في أوكرانيا، الذي لا يزال مستعراً عبر دعم  
الانفصاليين الأوكرانيين وضع شبه جزيرة القرم، ها أن دورها العسكري  
يعتمد على سورية بهذه الخطة النظم فيها من النفوذ والتكرس سيطرة  
روسية عليها ولا شبه في أنها قاعد سابقاً بعمل عسكري في دور  
لاتحاد السوفيتي السابق كما في جورجيا مثلاً بدعم استقلال أوسيتيا  
جنوبية؛ حيث اراد أن تبقى تلك الدول في خطر نفوذها وربما سجد  
روسيا تدخل عسكرياً في دول أخرى؛ حيث إن سياساتها الخارجية باتت  
تقوم على القوة هكذا الدول الإمبريالية كلها، خصوصاً تلك التي كانت  
تدخل عالمياً قد باتت مفتحة بين إمبرياليات أخرى؛ حيث يكون الهدف هو  
الطريق لتحقيق التوسع والسيطرة على الأسواق وتحقيق النفوذ

لقد انهار الاتحاد السوفيتي، وبات الشعب نحو الرميلة وعملت

الديموقراطية المسيطرة على نهج "قطاع الدولة" بالاشكال التي أحدها،  
يوزيس يلتسبي وهي ثقة؛ مالت روسيا في هذه المرحلة لكي تكون "حيفاً"  
لاميركا، وأردت أميركا أن تستحوذها، وتغير وجهها الصناعية، وأن تلوّثها  
في النظام العالي الدولي. الأمر الذي فرض سيطرة مافيا على الاقتصاد  
واسلطة دباب الوضع الاقتصادي صعب. وظهر كعمل الشعب نهاية العقد  
الأخير من القرن الماضي. حيث كان يمكن لثوره أن تسفر بولا تردد  
وضف الشيوعيين.

مع يوزيس، عطل السوء على الوضع الاقتصادي والشعب وعنى  
تسيير الاقتصاد، لكن انطلاقاً من الاعتماد على النفط والغاز (الذي يشكل  
نسبة ٥٧٪ تقريباً من الدخل القومي)، وعنى الاستمرار في تطوير البنية  
العسكرية والصناعة العسكرية. وظهر في العقد الجديد كان يشتم بالانكفاء  
بدني لتزليق وضع السطحة وضمن استقرارها هذا ما حكم مرحلة  
يوتسب الأولى ومرحلة وريثه دميتري ميدفيديف، لكن الأزمه العاليه  
الأميركية التي انفجرت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ دفعت روسيا بالتفكير في  
الخروج من انكفاءها الداخلي والقووه بممارسه دور عالمي خصوصاً من  
المرحلة السابقة شهدت حصاراً أميركياً على صدرات روسيا، وبالحدود  
فيما يتعلق بالسلاح ولا شك كان ابيح في مجلس الأمن بسن سورية  
هو الفاصل الذي كان يريد الروس (كما الصين) أن يؤسسوا على ضوئه  
عالم جديد، متعدد الاقطاب.

طبعاً لا مهرباً لم يكو عفوياً، ما انه لمحة تكوير جديد يفرض أن  
تصبح روسيا قوة عالمية مهيمنة؛ حيث فرض الانتقال من الاشتراكية  
إلى الرأسمالية داخلياً، إلى أن تصبح الرأسمالية بعشكته والتي بضج  
خلال حكم يوتسب ووريثه ميالة لأن تبحث عن الأسواق ومن تفسر قوتها  
في العالم ككلاً ميرياليه، وكذا، تسيطر على مواقع ستراتيجيه هذا  
مسار لإمبرياليات كلف التي فرض هيمنتها، وأعي عجزت عن ذلك.  
فأخضع هذا الأمر هو الذي انتج الحزير العالميين، وانتج الحروب  
إقليميه والرأسمالية تفرض حتم لتوضع والسيطرة للحصول على  
الأسواق، ولهد تصارعت.

وبما كانت روسيا يلتسبي تعامل كدعج لاميركا، ولطلب ر اقتصاد  
نصفه الذي على الانتقال السريع إلى الرأسمالية. فقد أدى ذلك إلى  
تكييف للاقتصاد الروسي متوافق مع السيطرة لاميركية وهذا ذلك  
لانكراط السريع في النظام المالي دولي، المحكوم خفياً من قبل اميركا.

والى سيطرة مافيا، ثم دأبت إلى الصاعدة إلى هتاف ولفظ وهدا  
لكن كان بعد بحلق وضعا يؤدي إلى انهيار ساحلي، الامر الذي جعل عصر  
وأن يراوم على تحويل العلاقة مع مجتمعات الدول إلى مالي الإلهامي وهو  
تعديل صل بظيماً، ونور صدام وهو تعديل الذي كان يفرض حتما  
النوع الكرجي؛ لكي ينظور لاقتصاد بشكل مستوع غير الهيب، كما  
تفعل كل ميراليه.

ما شجع على ذلك هو الزمة العاليه الاميركية التي فرضت بعد وضع  
سنوات سياسة تقوم على الانسحاب من "الشرق الأوسط" وعبارة ليبيا  
والمحيط الهادي كاتوبوية بدلاً عنه هذا ما فرض على روسي أن تعمل منذ  
الثورة السورية (وبعد ما عدته خديعة اميركية في ليبيا) على أن تحضر  
سورية بولة ثانية. لكن؛ ظهر أن اميركا تريد أن تلعب دور رعاية  
مرجحة انتقاليه كما صرح باراك أوباما بداية سنة ٢٠١٢، وهو العسر الذي  
انكح مبدئي جيف، ومؤتمر جيف، الذي أحرق بالضبط لأن روسي أن  
يؤكد نظام الذي يرفض مبدئي جيف، أصلاً بل أن تعمل على إحضار  
وقد من سلطة يوافق على تلك الجاذب بعد أن وافقت المعارضة التي  
حظرت مطلب الروس

روسيا خلال ذلك كانت تدعم نظام السوري عسكرياً في الخبز (مع  
إيران)، وظلت تشير إلى تمسكها ببقاء شار الأسد رغم "البؤسة" في بعض  
الاحيان لكن أحرق جيف، والسلاح الثورة في أوكرانيا عرق من مشكلة  
روساء ووضعها في حالة اللا توازن، خصوصاً بعد الحصار لأميركي  
الأوروبي الذي فرض عليه خلفي أوكراني كان النصارى العالم حينها كانها لها.  
لكنه كان مكروهاً لشعبه لأنه لم يحلّ المشكلات لاقتصاديه التي نار  
الشعب من أجلها سنة ٢٠١٤ ضد نظام نازي للحرب

و ١٠ كانت روسي قد تدخلت عسكرياً في عدد من بلدان الاتحاد  
سوفييتي السابق، مثل جورجيا، فيبدو أنها الآن تحاول معاودة الحرب؛  
لكن تعرض وجوبها العالمي فقد سيطرت على شبه جزيرة القرم، وصفتها  
أنها ثم ستمت تمرداً في شرق أوكرانيا (المنطقة القريبة من موسكو  
والتي يسكنها سكان روس) الذي شهد حرباً ضروساً ثم تنوفاً بعد إلى  
لأن رغم أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته ميركا ووروب قد فرض  
بعض التراجع على روسي وهنا ربما تعد أن أوكرانيا هي جزء من دور  
لاتحاد السوفييتي السابق، بالتالي يأتي التدخل فيه في سياق ما حدث  
في جورجيا. حيث تريد روسي ضمان هيمنتها على دول الاتحاد السوفييتي



لكن الامر في سورية سيمو مخيفاً في الاحول كلها؛ حيث انهم تدخل بشكل مباشر عسكري في بلد لم يكن من دول لاتحاد السوفيتي، وظل علاقته بها منذ نهاية الدولة السوفيتية ليست جيدة او جيدة خصوصاً بعد استلام بشار الاسد السلطة فقد بلغت المبادلات التجارية أقل من هيلر دولار ولم تكن روسيا مجال اهتمام النظام الجديد وقد فرضت حاجة النظام لحماية دوله بعد الثورة، وخوفاً من تدخل اميركي، تحقيق صفقة تفاهم مصالحتي، حيث تحصل روسيا على مصالح اقتصادية تتعلق بالنفط والغاز ومشاريع اقتصادية اخرى، ومصالح استراتيجية تعتبر قاعدة طرطوس التي باتت بالنسبة لروسيا ذات أهمية فائقة وهي تقدم لنشر أسطولها في البحر المتوسط في سياق السعي لتوسيع نفوذها في المتوسط والشرق الأوسط فهي باتت تفكر بعد الانسحاب الاميركي في "ملء الفراغ"، كما فعل اميركا بعد الحرب العالمية الثانية لهذا لا بد من ملاحظة ان هناك مصالح اقتصادية، وحاجة الى قواعد عسكرية في سورية هي التي تحكم سياسة روسيا، وتدفعها الى الحرب

روسيا الامبريالية تقوم اليوم بغزو سورية ويسر فيقر ان النظام هو الذي دعاه. لأنه نظام لم يعد قائماً أصلاً نتيجة انهيار قواته. وتحكم ايران بقراره، وايضاً لأنه رفض من قبل غالبية الشعب الذي تظهر طيبة السوابب الأولى من الثورة، قبل التحول الى العمل المسلح، الذي كان، في معظمه (أي دون القوى الاصولية هو استمرار بثورة سكا جديد، فرضه غف ووحشية نظام بالدي فينها تعمل على السيطرة على بلد هو سورية وفرض نظام رفضه الشعب. ذلك كله من اجل مصالحها التي أثرت اليها قبلاً

روسيا تأتي لدعم بقاء النظم رغم ان شعوبها كما كانت تفعل اميركا لتغيير النظم رغم ان شعوبها في هذا التصرف يظهر الطبع الامبريالي بشكل واضح. ويبين ان روسيا بدأت فعليه سيطرة خارجية تنبني على القوة لتحقيق مصالحها، لقد بدأت لهجوم من اجل الحصول على امتيازات، وتحقيق مصالح، ككل قوة امبريالية تحاول سيطرة بعد ان تشكل داخلياً، وهذا في الماضي ما كان يغير الحروب، كما حدث مع ألمانيا ويطالب واليابان، الدول التي خاضت حروبين عالميتين من اجل السيطرة على الاسواق، هل يمكن ان يحدث ذلك الان؟

لا شك في أن الوضع ضعيف. فالحروب العالمية في ظل القواصم  
القوي مستحيلة، لكن؛ ما يمكن أن يحدث هو "حرب بالوكالة"؛ أي أن تقوم  
أميركا بدعم قوى على أرض تقايل النظام، وباتت تقايل روس لكن هد  
الأمر أيضاً ليس مطلقاً، نتيجة وضع أميركا الأرموي، و صلاً انصحابها من  
"الشرق الأوسط" بالنسبة ما يمكن توقعه هو تحريك دول قلمية لا ترغب  
بالدور الروسي، ولا تريد سيطرة روسية على سورية، من أجل تقديم سلاح  
"أكثر تطوراً" لبعض طوائف المعارضة المسلحة وهذا يمكن أن يعطى بعض  
الصواريخ المضادة للطائرات (مستينجر) لاستهلاك القوة الروسية وذلك  
تحرك الجو يمكن للثورة من تحقيق انتصارات أكبر لقد منع أميركا هد  
السلاح عن المعارضة المسلحة، وكانت بدت تتحمل جرائم النظام كلها  
التي قام بها من خلال قصف الطائرات. فمن له أن توافق الأمر؟ خصوصاً  
من الدول الخاضعة لها لا تجرؤ على تجاوز الخط الأحمر الأميركي

في الأحوال كلها، غرق روسيا في حرب صعبة، سوف تؤثر على  
وضعها الاقتصادي بالضرورة، وربما على علاقاتها الضرورية مع بعض  
الدول الإقليمية مثل تركيا بعد الاتفاق على مد خط أنابيب الغاز من  
إيران، وكذلك مع السعودية ودول الخليج وكما ست يظهر خفاؤها في  
أوكرانيا سيكون اخفاؤها في سورية مؤكداً كتب مرة روسيا إمبريالية  
عبيد، وأظن أن سياساتها كلها تظهر هذا الغباء

### سيولة عالمية

إنّ وضع أميركا في تراجع، بمعنى أنها لم تعد قادرة على السيطرة  
على العالم نتيجة أزمائها، لكنها تريد الحفاظ على تفوقها وضمان سيطرتها  
على مناطق آسيا والمحيط الهادي وسحب تحالفات عالمية تسمح لها  
بحصر الصين و الحفاظ على تفوقها. وهي هذا العمل نحو روسيا مع تعزيز  
التحالف مع أوروبا واليابان وكذلك تعميق التحالف مع دول إقليمية مثل  
إيران وروسيا تحول استغلال تراجع أميركا لكي تفرض باتها كقوة  
مهيمنة، هد تقوم بصعيد احتلال وحروب وتلجأ إلى ظهور القوة لكي  
وضعها الاقتصادي لا يحتل طموحات رغباتها ورأسماليتها، رغم برغونة  
لها تقسم بها وقامت الصين خلال العقود الماضية بالتحول العجزي  
الهلل، ولكن؛ أيضاً بالاستثمار العالي في مختلف بقاع الأرض، وتعمل لأن  
تعزز قدرتها العسكرية، وبتدأ في إقامة قواعد عسكرية لها في مناطق  
بعيدة (جيبوتي)، وهي تطمح لأن تهيمن بعد من باتت القوة الثانية  
اقتصادي رغم أنها دخلت في دائرة الأزمة التي تعترضها في انهيار

منه هي الإمبرياليات التي يبدو أنها تتصارع. أميركا بالتحالف مع أوروبا واليابان كأساس لحفاظ على توازن المهيمن للإمبرياليات القديمة، لكنها تميل لتأسيس تحالفات جديدة انطلاقاً من مبدأ "حصار الصين"، فتحاول مع روسيا وكذلك مع إيران، كما تحاول أن توجد مرتكزات في أفريقيا وأوروبا تعمل لأن تصبح هي الإمبريالية المهيمنة رغم ضعف وضعها الاقتصادي، واعتمادها على التشابك الاقتصادي مع الإمبرياليات القديمة، وبالتالي ستكون عاجزة عن تحقيق طموحها الإمبريالي، وربما تقود إزمته إلى حروب "غير محسوبة" كما يحدث مع تركيا، وما يمكن أن تقود إليه الصراعات في سورية الصين تتوسع اقتصادياً رغم أنها دخلت دوامة الأزمة وهي تحاول أن تطور قدراتها العسكرية وتدخل حوض السيادة على بحر الصين الجنوبي.

لكن، في مستوى آخر نلمس سوء صراعات إقليمية، وظهور ميول لدول نحو التعاون، "قوى عظمى" وهذه الميول ربما تكون مدخلاً لصراعات إقليمية وربما عالمية فهي دول تميل رأسمانيته إلى توسيع "حجمها" في السوق العالمي، لهد تميل إلى الاستحواذ على أسواق عبر "السيطرة" على دول أخرى، أو ترتيب علاقة خاصة بها في أميركا اللاتينية كال هندلا طموح فنزويلي د "توحيد" القارة في مواجهة أميركا، لكنها احتفظت وياثت تعاني من أزمات داخلية أعادت الرأسمالية إلى السلطة كطرف مقابل سلطة وإله ضايفر. وظهرت البرازيل لقوة اقتصادية ناهضة بعد تولي حزب العمال السلطة وحل مشكلة المهيمنين، لكنها لا تبدو قادرة على ذلك، ونقد فتح نظام فيه الباب لحصصتها اقتصادها لنظام مالية في آسيا ترجع وضع كوريا الجنوبية وتايوان، وحتى اليابان مع صعود الصين. والعفت مع دول أخرى مثل فيتنام خلف الإمبريالية الأميركية وألهد تحاول الصعود لكنها منقطة بنظر مجتمعي هائل، ورغم مستعديم مع الصين من طرف والباكستان من طرف آخر ولا يبدو أنها تتقدم بما يجتهد قوة عالمية في أوروبا يعاني الاتحاد الأوروبي أزمة ندوا المدينة في جنوبه، وعبداء الدول في شرقه، وهو الوضع الذي يدفع لحراك طيفي كبير على ضوء الأزمة التي تعيشها الرأسمالية

في أفريقيا يجري التنافس بين الصين التي تقدمت مبركراً، وفرنسا التي كانت تستعمر بعض بلدانها وأميركا التي تسعى لكي تفرض وجودها هناك جنوب أفريقيا تغرق في أزماتها، وبالتالي لم تعد في عداد "البلدان

البراعة" رغم سعيه للهيمنة على محيطه في جنوب القارة

رغم كانه لظموح ب الاحظر هي تلك التي حكمت منظور إيران، وخصوص تركيا. وكلا الدولتين عملتا لكي تتحولوا الى "قوة عظمى" على السيطرة على "الشرق الأوسط" والتدخل في شؤنه. لقد استفاد إيران القضية الفلسطينية من خلال دور حزب الله، واستفادت من الاحتلال الأميركي للعراق، ومن ثمة استعده لفرض هيمنتها على العراق، وبعد النور بى التدخل المباشر في سورية، وأيض اليمن وبحرين حزب الله قوة مهيمنة في بئس. لقد أصبحت سيمر على "أربعة عو هم عربية" كما صرح أكثر من مسؤول إيراني " لقد عززت علاقتها مع روسيا في إطار "الصراع" مع أميركا، وسعيها لتطوير برنامجها النووي، وهدف هؤلاء في البلدان العربية تلك تكون جعلت إيران قادرة على أن تتحول إلى قوة عظمى نتيجة بيته الاقتصادية غير الصناعية وسيطرة مافيا لبرالية على الاقتصاد فيها، رغم تطوير قدراتها العسكرية بشكل كبير وهدد الوضعية هي التي فرضت حدوث تحول داخلي يطالب نحو التخلي عن صدامها مع أميركا، وقبولها لاتفاق النووي الذي يلقي مكايه حصولها على أسحة نووية والسعي الأميركي لتفريغ سيطرتها في العراق. وبهذا عن سورية واليمن، وبالتالي عن بئس، مقابل تحقيق تحالف أميركا معها؛ لكي تضمن بفظ الخليج، بعد أن باتت هي "خط الدفاع" عنه في حال امتد النصير إلى التوسيع غرباً بالتالي يمكن القول بى الوضع العالمي لا يسمح له أن تتحول إلى قوة عظمى في وضعها الاقتصادي الدحي بئس، ولا مثل في أن الرأسمالية التي ترعرعت خلال عقود أربع من حكم العلالي سوف تفرض منطقتها في السلطة، وهي رأسمالية مافيوية ككل مافيات الاطراف.

تركز كان لها ظموح أكبر، ولا شبه في أن تطورها أفضل من إيران، حيث تمتلك "بئس صناعة" لا بأس بها، طبعا فبأساً بوضع المنطقة وهي عضو في الحلف الأطلسي (الناتو)، ولديها جيش قوي، وكانت الحامي الأساسي للمنطقة من "التوسع السوفييتي"، وهدد كانت هيمنتها بالنسبة لأميركا لكن تراجع الصراع العالمي بين رأسمالية ولاشتركية ضعف من دورها، ففرقت في مشكلات اقتصادية عويصة، أفضل من انتقالات عسكرية عديدة لكن حتم "القوى الصناعية" بات بئس ودها فهي دولة في مستوى تطور بعض الدول التي يجبي اعتبار انها من "الدول الصناعية" مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، أو انها قريبة من ذلك أو أكثر يفكر

أن تكون مثلها وبالعالي فما دامت لا تقتل في الاتحاد الأوروبي، فيمكن لها أن يوجد "إمبراطوريتها" في الشرق الذي هو أقل تضيقاً منها كما تصفد والذي يعاني من ذراع "محلي" زعم من قبل الولايات المتحدة ويجري العمل لأن يعلل كذب من قبل الدولة الصهيونية وهو الأمر الذي يفتح لها حق العمل على "هذا لغوها" وتوسع دورها وهي قادرة على أن توظف علاقاتها بأوروبا في سياق تحقيق ذلك، ليس فقط عبر تحويلها إلى "عقدة" توصل لفضلي وتجارتي بل أيضاً عبر تحويلها إلى قوة صاعدة تبسط "سيطرتها" على هذا السوق الكبير الذي يشكله الشرق. إذن أصبح لها عمر يكمن في أنه يمكن للتركيب أن تتطور كقوة اقتصادية عبر إيجاد "سوقها" شرقي. في الوقت ذاته يبنى على علاقات جيدة مع أوروبا، فتكون هي مركز "التكامل" لإقليمي الشرقي (أو الشرق الأوسط)، في سياق التمسك بها في الذي يجري في الواقع بشكل واضح منذ أن انفجرت الأزمة المالية الراسمالية

هذا الظن هو الذي يفتح خلف السياسة الجديدة كره، وهو ظن مروج البرجوريه التركيبة التي ربما هلت بقاء تطوير على هامش التطور العالمي، وعلى أعقاب أوروبا، والتي ترى في الظروف الدولية الفرصة فرصة مهمة من أجل أن تصبح قوة صاعدة، وإيضاً ربما وجدت في "المساحة الخفية" بحرب العداوة والتقنية فرصة للتعميد الأيديولوجي لدخول الشرق هذا الحر، الذي بدوره تكيف مع "علمانيته" (كأن مع تعديل فيها بمصحة تخفيف طابعها المتشدد) ومع مصالحها، بعد أن لعب دور داحل مهم في لقضاء على الفساد الذي كان يعيق من نشاطها هذا لتصبح بالخير هو "المصنعة" التي تستخدم من أجل التمهيد للتوسع الاقتصادي، خصوصاً وأنه كإيديولوجية قد ألهم باخياً من خلال تحويله إلى قيم أخلاقية فقط. أو إلى "خلفية ثقافية" فحسب

لكن تركيز كانت حريصة على استمرار العلاقات الجيدة مع أوروبا وأمريكا وكذلك مع الصين، وحريصة على التنسيق مع القوى الصاعدة، في سياق صياغة التشكل العالمي الجديد، وهو أمر طبيعي في سياق تشابكها في إطار النمط الرأسمالي، لكنه تحد ذاتها في "تصادم" مع دور (وليس وجود) الدولة الصهيونية كما هو قائم في إطار السياسة الامبريكية، دون أن يعني ذلك أن "حرب" حتمية هذا بل إلى الضغوط هي التي ستكون سياسة التي تتبعها تركيا من جهة، ومحاولات تعويق والتكبح، وبما يدفع نحو تهديم هذا "انفصام الراسمالي" و ضغوط حرب

الدولة والتنمية من قبل الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لا بد من أن نلاحظ أن تركيز كانت متخلفة في سياسات الحلف الأطلسي كونه جزء منه وفي ذلك كانت في تحالف وثيق مع الدولة الصهيونية، وكانت المركز الأميركي الذي بعده (بعد فقدان المركز الإيراني سنة ١٩٧٩) لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك حيث عفت عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كون لها موطى قدم في أوروبا، لكن سنوات من "الحظ" للحصول على الموافقة الأوروبية بهدف بالإخفاق، وبسبب هذا في أسباب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسة ترفض انضمامها، وتفضل عقود القنص التركي بار أوروبا لا تفصح لها أبواب الانضمام ويمكن أن يكون هذا الشعور الذي تلمسه الشعب قبر سخب هو الذي أفضى إلى لجح التيار الإسلامي المرتبط بالشرق (حزب ريكان الذي ظهر من الحكومة كونه ليس عملياً وهو جزء من حركة الإخوان المسلمين)، ثم إلى لجح حزب العدالة والتنمية المنشق عن حزب اريكان في سياق تشكيب "إسلام علماني"، لكنه يحمل الدين الشرقي رغم أنه عمل على تطبيق كل الشروط التي طالب الاتحاد الأوروبي بها لتسهيل الانضمام إليه.

وحتى إن تحول لهم بعض في ميل البرجوارية التركية إلى الاتجاه شرقاً كي تكون قوة لها وزنها بدل أن تكون متخلفة في سياق أوروبي متطور، ويمتلك التطور الأعلى هذا تلمس بأن هذه البرجوارية حاد في السب نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق (البلاد العربية والإسلامية) على أمل أن تصبح قوة مهيمنة خصوصاً ولها الأكثر تطوراً بين برجواريات هذه البلدان كلها، وهذا باتت مصدحها تتطابق مع حزب العدالة والتنمية، وصبح هذا الحزب أكثر مقدرة على نفسك بالسلطة، وهو الأمر الذي جعله يتجه إلى تلم سيطرة الجيش، وتهيمش دوره السياسي وهذا ما تحقق جزء منه في السنوات الماضية، وبحوض الحزب معركته من أجل كماله من خلال التمييزات الدستورية التي يسعى إلى نجاحها عبر استفتاء شعبي، ومنعهم بأن حكم حزب العدالة والتنمية قد وفر برجوارية بيده الاقتصادية أفضل من خلال الاستقراء الذي يوحد بعد عقود من عدم الاستقرار الحكومي، وكذب من خلال الحزب التي فيها ضد الفساد المستشري، والذي كان يضر بمجمل الاقتصاد.

إن تلمست تطورات وضع العالم بعد لأزمة العالم التي حدثت في صيف سنة ٢٠٠٨ سوف نلاحظ بأن الوضع الذي يانب لعيشه الولايات

بم المتحدة وأوروبا، وبالتالي تفكك الهيمنة الإمبريالية الأميركية وضعف مكانية الهيمنة من قبل قوى أخرى فرض يزور قوى جديدة يات تسعى لأن تكون جزء من القوى المهيمنة. والتي منها الصين وروسيا لكن أيضاً الهند والبرازيل وهي قوى تمتعت مستوى من التطور أضعف من البدين الرأسمالية لاساسية لكن مؤهله كم نعتقد لأن تصبح قادرة على أن تكون مثله. ولقد سمحت الأزمة لها لأن تطوّر من قدراتها لكي تفرض ذاتها، وتكون جزءاً من "عالم متعدد الأقطاب" هل تنجح؟ ربما لا لكن المهم هذا هو أن تركيز يات تعتقد بأنه أصبح بمقدورها أن تدخل هذا العالم. وبالتالي يات عطا محج أكبر من أن تقلل بدور "خجول" ونفعل بطيء في الشرق لقد اعتقدت بأنه يات المهيبة لأن تصبح هي مركز الشرق ومثله في عالم متعدد الأقطاب وهذا الوضع ربما كان جعلها تندفع أكثر نحو الشرق من أجل أن تفرض هيمنتها، حيث أن تحويلها إلى قوة عالمية يرتبط بهذه الهيمنة التي سوف تقود إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى في التطور تكون قادرة غيرها أن تصبح قوة عالمية

هل سينجح ذلك؟

يسر من السهل أن تنجح هذه الاستراتيجيه لأنه رغم وضع تركيز الاقتصاد الذي لا يعانى من مشاكل كبيرة، كما في اليوس أو سبانيا أو البرتغال، إلا أن الأزمة العالمية سوف تعطلها، وهي تعانى من مشاكل يمكن أن تتطور أكثر كما أن اللاعبين الكبار، سواء أميركا أو أوروبا أو حتى اللاعبين الجدد مثل الصين وروسيا، سوف يعملون على تقويض هذه الاستراتيجية فالشرق العربي خصوصاً أكثر حساسية من أن يعزل لسيطره تركية

**انتهت الحرب الباردة، انتهت الأحادية القطبية**

**نحن في عالم جديد يشكل**

المنظور "الكلاسيكي" الذي يحكم اليسار يظهر وكأنه لا يزال يعيش الحرب الباردة، حيث لم يظهر أن الانفجار الأزمة العاليه سنة ٨ ٢ أي أثر على تحليل الوضع الدولي، وتلعب المتغيرات التي تحصل فيه ولهذا لا يزال يعيش بحرب الباردة، حيث ينقسم العالم إلى المنظومة الإمبريالية، وعلى رأسها أميركا والمنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي الأمر الذي يظهر واضحاً في كل ما يصدر من تحليلات وروى ومواقف

انهيار الاتحاد السوفيتي أنهى الحرب الباردة وجعل روسيا الاتحادية جزءاً من المنظومة لإمبريالية، حاول أميركا أن تجعلها منحنياً لكن الأمر تجاوز ذلك وبالتالي فإن كل التحليلات و هو قد التي أسست عليها خلال الحرب الباردة باتت من العاصي لقد بات العالم رأسمالياً "صرفاً" ولم يعد "الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية" هو الذي يحكمه ومن ثم، بات كل صراع هو بين رأسماليات روسيا التي باتت رأسمالية مع سيطرة يلتسين وتفكيك لاتحاد السوفيتي، والصين باتت رأسمالية بعد أن اندمجت في الاقتصاد الرأسمالي، وأميركا وأوروبا واليابان هي البلدان الرأسمالية التي شكلت الثلاثية كما يقول سفير أمير

أميركا عقب جاهدة لأن تسيطر على العالم بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي وحاول تأسيس عالم حادي القطب، معتقده الفراغ الذي نشأ عن غياب القوة العظمى الأخرى، أي الاتحاد السوفيتي، وبفعل ضعف الرأسماليات الأخرى العولمة هي شكل فرض السيطرة الأميركية. والسكل الاقتصادي الذي يحقق مصالح الشركات الاحتكارية الأميركية، وأصلاً الصلح العاليه لأميركيه وكانت السيطرة تنطلق من التدخل العسكري والاحتلال وبشر القواعد العسكرية؛ أي عسكرة العالم. وإذا كانت أميركا عبر ذلك كله تزيد تجاوز رمتها "العاليه" التي بدأت مع بداية سبعينيات القرن العشرين وتفجرت بشكل مختلفه مبدئاً فقد أوضحت الأزمة العاليه التي تفجرت سنة ٢٠٠٨ أن العسالة أعقد من أن تُحل، حتى عبر السيطرة على العالم، هذه السيطرة التي ظهر لأول مرة أنها تريد الأزمة، ولا تنفرد إلى حلها، كما كان الأمر في الأزمان السابقه<sup>(١)</sup>

حاول أوباما في فترته الأولى تجاوز الأزمة عبر لاستمرار في سياسة يوش الابن على أمل أن يجري تجاوزها، لكن ربما كانت سنة ٢٠١٠ سنة فاصلة في التاريخ العالمي؛ حيث ظهر بار الأزمة ثم تُحل، وأر حلها يستلزم سياسة أخرى مختلفة جذرياً الوصول إلى هذه النتيجة هو ما أسس بوضع عالمي جديد نحن بالتالي في وضع عالمي جديد، ليس من بعيد فيه تكرار كل التصورات السابقة، أو الاعتماد على أفكار تيئورب خلال الحرب الباردة، وحتى خلال السيطرة أحادية القطب نحن في عالم جديد يتشكل ربما لم يتبلور بعد، وليس واضحاً كذلك، لكنه يتشكل

أميركا لم تعد أميركا التي عرفها، وأسسنا تصورات السابقة كلها انطلاقاً من هذه المعرفة وروسيا لم تعد روسيا التي أنهى الحرب، وباتت منحنياً بأميركا وأوروبا ثم تعد جزءاً من الثلاثية، كذلك اليابان التي تكهن



والصين تفرض إيقاعاً جديداً جهر الإمبريالية لامركزية تعدها الخطر  
لأول عيها. بختصار يشهد العالم محاضاً من أجل لتشكل جديد لم يتصور  
وهو يعاقب من أزمة تحررة. لكنه بالتأكيد لم يعد العالم القديم ليس  
عالم الحرب الباردة، ولا عالم لأحادية القطبية وربما لا يكون عالم  
الرسالة ذاته.

أميركا تراجعت عن سياستها لأحادية القطبية بعد أن حثت أن العالم  
بات مكاناً لها. تواضع ويات تكيف مع وضعها الجديد. فلم تعد ترى أنها  
قادرة على أن تكون "زعيم العالم" والسيطر بقوة العسكرية، لأن هدف  
السيطرة لم تعد إلى تجوز الأزمة العميقة التي تعيشها والتي لا تزال  
تهددها وبالتالي يبدو أنها التفتت. بأن تكون قوة "عظمى" بين قوى  
متعددة، وأن تهتم بحماية وضعها الداخلي وحرز أزماتها "الغاية" من  
الاندفاع للسيطرة لقد انقلب، ويات تخشى من تدافع يطيح بها ومن  
"قوة الصين" التي باتت شاغلاً الأول. هذا هو مضمون استراتيجيتها  
الجديدة التي اقرب بداية سنة ٢٠١٢، والتي أصبحت سياستها العسكرية كلها  
على أساسها وجعلها تنظر من منظور "الحماية من الصين".

وروسيا تلتزم باتت تنصرف كقوة مهيمنة تريد حصتها في التناقص  
الخاص الجديد وهي تعرف أزمة أميركا ومشكلاتها، جدا، تقدمت بفرض  
إيقاع جديد، لم يذكر بـ "الحرب الباردة"، لكنه فيه العزة بعبر عن تدافع  
إمبريالي روسي تريد السيطرة، والاستحواذ على الأسواق، وتحقيق  
مضج طفعتها المالية الصرع هذا هو صراع بـ وأسماسات بين طغمة  
عالمية يريد كل منها أن يسيطر، ويستحوذ على حصته الأكبر روسيا هي  
هي حسب الاتحاد السوفييتي الذي دعم "حركات التحرر" من أجل تقبيل  
الأسواق الإمبريالية و ضعف البلدان الإمبريالية لكي "تتضرر الاشتراكية"  
بل هو روسيا الإمبريالية التي تريد الأسواق وهي تحاول تشكيل محور  
عالمي يعمل لأن يربط النابوت الإمبريالية القديم (أميركا وأوروبا و اليابان)،  
ويصبح هو الإمبريالية الجديدة.

الصين لا تطرح ذاتها قوة منافسة في المستوى السياسي، لكنها تنصرف  
في التناقص الاقتصادي هي تستحوذ على كتلة لغدية هائلة من الدولار (٢  
تريليون)، وتوظف في سندات الحزينة بـ (٥١ تريليون دولار)  
وسلها تفرد العالم كله بما يجعلها "إمبريالية تجارية" من بدرجة أولى  
لكنها كدت تستقر شركات عالمية في مختلف بقاع الأرض وتوظف  
الرسائل المتراكمة في مختلف القارات وتتحقق إلى قوة عسكرية هائلة.

أدت دعوة لإيجاد توازن في العالم بدءاً من أفريقيا (جيمس) وهي ذات  
كله يظهر خطرهما على أميركا، خصوصاً أنه يظهر التحالف مع روسيا (روم)  
البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى الهند (الهند).

اليابان يبدو أنها تغرق في أبحاثها، فبعد أن كان التوقع يشير إلى أنها  
سوف تترك أميركا، وتصبح القوة الأولى باتت هامساً لا يذكر تقريباً أنها  
عازمة في حل مشكلاتها هذا باختصار هو وضعها، أوروبا مهددة بآزماء  
مدوية ربما تدفعها إلى الانهيار ورغم أن ألمانيا لا تزال "دون مشاكل"  
وهي تعتمد من "الاتحاد الأوروبي"، فسيبقى انهدام بلدان مثل ليون  
وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا إلى انهيارها هي كذلك. وهي ترتب وضعها  
بالتحالف مع روسيا، بينما تسعى فرنسا إلى أن تستعيد بعض مواقع  
نفوذها لكي تتجاوز الأزمة الممكنة، والتي لن تستطيع تجاوزها لهذا تبدو  
في "تناقض" مع مطالبات ألمانيا، و"كحلي" أميركا وطموح روسيا لقد  
عقدت أنها تستطيع أخيراً "وراثته" سوريا لكنها كشفت أن أميركا قد  
باعتها إلى روسيا، فالدفع لكي "تسرق" مالي، ورفق ثلث فيها

عالم مضطرب ولم يتشكل بعد، لكن يجب أن يكون واضحاً أن أميركا  
لم تعد أميركا التي نعرفها وهذا أمر مهم وأساسي خصوصاً أن "الصوره  
القطبية" لها تداعيات على أنها طرف في الحرب الباردة وفائدة "المعسكر  
الراسمالي". وأنها تطرف الوحيد المسيطر بعيد انهيار المنظومة  
الاشتراكية، وأنها تحبب المزمز، وتدخل في تفاصيل عالم كله الكر  
أزمة ٢٠٠٨ قلبت الوضع كله، وداقت أميركا في تراجع، وتعمل على إعادة  
ترتيب وضعها العالمي على ضوء أزماتها وقدراتها التي ترجعت وهي  
تعتبر الآن قوة من القوى العالمية وهذا، فهي تعيد رسم تحالفاتها  
وتوضعها العالمي ومركز اهتمامها هو منطقة الباسيفيكي (آسيا والمحيط  
الهادي). ولهذا لا بد من رؤية سياساتها انطلاقاً من هذا الأسس وليس من  
العيسه التي أتت خلال الحرب الباردة أو خلال مرحلة العولمة  
وسببها الاحادية القطبية. وأي كلام لا ينطلق من ذلك فهو تكرار عما كان  
سوف يبدو مضطرباً

العالم حديد لم يتشكل بعد، وإن الصراعات كلها التي تجري في  
الخفاء، تنطلق من السعي للحفاظ على وضع القوى القائمة أو تدعيم وضع  
بعضها على حساب بعضها الآخر ولن "راجع" أميركا لا يعني السحاب  
شاملاً وسريعاً بل يعني أن منطقة الباسيفيكي باتت هي محدد سياسات  
والأوبويات و"شرق الأوسط" بات في الدرجة الثالثة والرابعة من

لاهتمام لأميركي وهذا يفرض التفكير في "الدور الجديد" لأميركا في "الشرق الأوسط" كما يفرض تلقى أدوار القوى الأخرى ولهذا لن تفيد هذه كل "الدخيلة المعرفية" التي سادت منذ عقود، ويقتضي ذلك الانطلاق من "التحليل الملموس للواقع الملموس".

ومن الراسخات كلها تعاني من أزمة اقتصادية بيوية من تسمح بعبء إنتاج السيطرة الإمبريالية مهما كانت القوة الأكبر فيها بالنسبة لن تعهد ورتة إمبريالية أخرى بعد من ورتة أميركا بريتاني بعد الحرب العالمية الثانية، بل سيشهد هزات وأزمات اقتصادية تظل الدول الإمبريالية كلها، بما في ذلك روسيا والصين

العالم لن يفتح على صراعات كبيرة، وعبر أزمة عميقة سوف تفرض تصاعد الصراع بين الشعب والطغمة الإمبريالية الأمر الذي سيجعل الثورات العربية هي المقدمة لثورات عالمية قد تفتح أفقا لعالم جديد



ربما كانت الأزمة المالية العالمية قد كشفت ضعف النظام الاقتصادى العالمى القائم، وأسرب إلى عمق أزمة الرأسمالية لكن، أسرب كذبت إلى التحولات التى يشهدها الاقتصاد العالمى وإذا كانت الرأسمالية قد بدأت مسيرتها منذ نهاية القرن الثامى عشر على ضوء ضوء الصناعة، وعاشت لقرن التاسع عشر وهى تشكل من دولة أوروبية إلى أخرى، وصولاً مع نهاية القرن إلى أمريكا واليابان، فإن القرن العشرين كان هو القرن الذى بدأت تتوضح أزماتها فيه بعد أن أصبحت موطأ يحكم العالم، وفهد حروبها الطاحنة لكن نهاية القرن العشرين كانت تشهد انقصارها "النهائى" وعجزها المزمن فى ر معاً، بعد انهيار النظم الاشتراكية التى شكلت الضد لها.

وبدأت كابت ليدولوجية العولمة تعم فكرة، لانتصار النهائى، كانت بنى الرأسمالية تشهد مظاهر العجز كلها وكانت الحرب هى المشط الممكن لتجاوزها، لكن هذه المرة ليس فى بيها، بل بين القوة العظمى فيها، وضروب العالم وأيضاً لكن، كتشكل من أشكال الصراع فيما بينها كذبت، من جل السيطرة على النفط والأسواق، وبالتالى تعديل شروط التدفيس، عبر التنافس تحت السلاح

بعد ألت الأزمة التى تفجرت فى صيتمبر سنة ٨ ٢ لتوضح بنى هذه السيطرة على العالم، وتحول العالم إلى الرأسمالية، ليس ثم ثمة الأزمات السابقة بن عفتها حيث سنشهد تصفأ فى الأزمة فى مستويات عدة، يمكن تحديدها فى التالى.

١ توسع التراكم المالى وبركزه، وبالتالى تحوله إلى كتلة هائلة شكلت تحولا نوعياً فى التكوين الاقتصادى الرأسمالى. لأنه باتت تنشط فى قطاع غير منتج هو القطاع المالى، الذى عهم القوضى المالية وعقق احتمالات الانهيار

2 ورغم نجاح الأسواق التي كانت مغلقة قبلاً وأقصد أسواق المنظومة الاشتراكية، وهي أسواق هائلة الاتساع، فإن القطر لم يتوقف، بل تصاعد، وأصبحت المنافسة أكثر حدة

هذه الظاهرة تسمح بالنظر لأن الوضع العالمي أظهر نشوء قوى اقتصادية جديدة باتت قادرة على المنافسة فبدأت البنى الرأسمالية العجور قد اعتقدت بأن الهيكل الاشتراكية سوف يفتح لها أسواقاً جديدة بانسراع لاتحاد السوفيتي والصين واوروب الشرقية، فقد أصبحت الصين متكلة كبيرة على الضغط كلها، من تصدير السلع إلى الاستحواد على رأس المال كما أن روسيا على الأقل لم تحول إلى سوق، ولم ينهب لفظها، وباتت تنافس في قطاعات صناعية معينة مثل السلاح كما بات للهند دور أكبر في الاقتصاد العالمي، وربما البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى أوروبا الشرقية

وإذا كانت الأزمة المالية التي تعصف بالرأسمالية وخصوصاً بالولايات المتحدة، سوف تضعف من قوته وسيطرة الرأسمالية العجور فإن دخول البنى الجديدة سوف يوجد وضعاً مختلفاً لا يسمح بالعودة إلى ما كان قبل الأزمة

هنا سنسعى إلى البنى التي تحققت التطور الصناعي هي التي باتت في موقع المنافسة والمراجعة وهذا ينطبق على البنى التي تطورت "اشتراكياً" أي تلك البنى التي انشقت على النمط الرأسمالي حيث سمح لها هذا الانشقاق بتحقيق التطور الاقتصادي السهل، وخصوصاً على الصعيد الصناعي التكنولوجي فروسيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق كانت قد حققت تطورها الصناعي، وانجزت حديثها، وتسلكت كنود صناعية حديثة وأوروب الشرقية أما كانت صناعية أصلاً (ألمانيا الشرقية والبريك) أو تطورت في إطار الاشتراكية في هذا السياق، وبالتالي حينها الهارب الاشتراكية لم يكن من الممكن تغيير البنى المتسكلة عبر

تدمير الصناعات أو تدمير الخدمة، ورغم المجهودات كلها التي بذلت من أجل ذلك؛ حيث حاولت الرأسمالية تحويلها إلى أسواق لسلعها هي، وايضاً إلى نهب النفط الروسي لكن هذه المحاولات ليست ممكنة التحقق ولهذا "نهضت" رأسمالية روسية تسعى إلى أن تفرض روسيا كقوة عالمية مكافئة لأميركا، وهي تبحث عن الأسواق، وعن التحالفات التي تدعم تفوقها وهو الأمر الذي جعلها توطد التحالف مع الصين (وإن بحث)، وتجذب أوروبا، وربما تتفاهم مع الولايات المتحدة وهي تقيم جملة علاقات وتحالفات مع دول طرفية مثل إيران وفنزويلا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

والصين تعمل على إغراق الأسواق بسلعها الرخيصة، وإذا ما استعرتنا تعبير ماركس في "البيان الشيوعي" في "أن رخص منتجاتها هو في يدها بمثابة مدغية ضخمة، تفتحم وتخرق كل ما هبالت من أسوار صينية"، وهذا أسوار رأسمالية وبالتالي تعمل على امتصاص الفائض العالمي ومركزته بيدها؛ لكي تخضع حتى أشد الأمم عنجهية ورغم الفارق التكنولوجي بين الصين تقدم بتسارع نحو امتلاكها. لقد أرسيت التجربة الاشتراكية أساس التطور الصناعي، ولا يزال النظام يسير في سياق يحول الصين إلى "قوة عظمى"، رغم اختلاف التحسين حول وضعها الراهن أي هل ما تزال اشتراكية؟ أم أصبحت رأسمالية؟ خصوصاً وأن الخزنة الرأسمالية لا تزال محصورة في مناطق معينة من الصين.

وبالتالي، إذا كانت روسيا لم تدخل المنافسة الحقيقية في السوق العالمي لكن الرأسمالية فيها تعيد بناء ذاتها داخلياً. وسوف تكون "مضطرة" إلى اتوضع كيم تستطيع التطور فإن الصين تغزو العالم، ولقد يأتى تمتد الشركات في مختلف بقاع العالم بعيد الأزمه، وهي تمتلك احتياطياً دولارياً ضخماً (حسب آخر الأرقام فقد بلغ 4.4 تريليون دولار)

هذا الوضع يؤشر إلى انزياح في وضع القوى الأخرى

عالمياً. وبالتالي تبلور قوتين جديدتين، هما روسيا والصين، مع وضوح ضعف الرأسمالية العجوز، وبالتالي بفتح أفق لتطور بعض البلدان الأخرى (الهند التي تطوّرت بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، والبرازيل التي كانت محط تجارب الشركات الصناعية الأميركية، وربما كذلك جنوب أفريقيا، وكذلك ربما تعود أوروبا الشرقية النهوض بعد اكتشاف ضعف الولايات المتحدة).

هل تتجدد الرأسمالية عبر هذا التحول في المشهد العالمي؟ ربما توحى الصورة المرسومة بذلك، لكن؛ يجب أن نلاحظ بأن الولايات المتحدة مستعمرة في حربها "العالمية"، وهي مصفحة على ألاّ تُنتهيا قبل تكريس سيطرتها بعالمية كقوة اقتصادية مهيمنة وهو ما يجعل التحول محفوفاً بالخطار وكذلك روسيا تحول بدء مجالها العالمي عبر التلويح بالقوة وربما استخدامها كما في جورجيا، وكذلك عبر الضغوط الاقتصادية على أوروبا وأوكرانيا وروسيا البيضاء لكن سنلمس بأن وضع أميركا الاقتصادي صعب للغاية، وكذلك فإن أوروبا عرفة في أزماتها، وفي إشكاليات تشكلها كقوة موحدة أم نصير؛ فهي تتقدم على صعيد السيطرة الاقتصادية، لكنها ربما ليست مؤهلة إلى الآن لكي تصبح قوة المهيمنة

لهذا ربما سنشهد وضعاً عالمياً يشتمل بعدم الاستقرار وبالتوتر الهش بين كتته، في عالم يلتمس بالفوضى والحروب، بالفقر والتهميش والبطالة؛ حيث إن الأزمة العالية ستبقى مستعمرة نتيجة طابعها؛ لأن الكتلة العالية نمسبة باتت جزءاً عضوياً في الرأسمالية. كما أن فوضى الإنتاج سوف تتفاقم بفعل هذا التوسع في الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة لدخول بلدان رأسمالية جديدة

هوامس

(١) حول استراتيجيات أوباما

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/>



[05/186590.htm](http://05/186590.htm) وأيضاً مقال بعنوان  
الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة على موقع  
المعهد العربي لدراسات الاستراتيجية

(٢) انظر، ريفينو بريجنسكي "رؤيه استراتيجيه،  
أميركا واربعه السلطه العالميه" ترجمه فاضل جعكس، دار  
الكتاب العربي / بيروت، ط١٢، ١/٢

(٣) حول الهيار الاسهم في الصين، يمكن العودة الى  
هامش ٢٤ في الفصل السادس

(٤) صدرت تصريحات عديدة من مسئولين إيرانيين  
حول السيطرة على أربعة عواصم عربية انظر مثلاً

<https://www.youtube.com/watch?v=kXoPAWcrt1M>

(٥) هذا ما أشار إليه جوزيف ستيفنيز في "حرب  
الثلاثة ترليون دولار" سبق ذكره

## الأزمة المالية العالمية والموائم المالية النفطية

### موقع الراسخال النفطي في النفط الراسخالي

كشف احصاءات حديثة أن مدخول البترول الخليجية العربية في السنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦، بلغ ما يقارب ١,٥ ترليون دولار من صادرات النفط خلال هذه الفترة، وأن وارداتها خلال الفترة ذاتها بلغت ترليون دولار بينما ذهب الفائض بنائج خمسائه مليار دولار في معظمه إلى البترول الراسخالية ، حيث حصلت الولايات المتحدة على حصة مقدارها ٢ مليار دولار، وأوروبا على ١ مليار دولار، و ٦ مليار دولار في شرق اسيا، بينما بقي مبلغ ٦ مليار دولار وظف في تلك البلدان

وربما يوضح ذلك " الحركة الطبيعية " لرأسخال العمل النفطي حيث يبقى الجزء الهامشي منه في تلك البترول بينما يخرج معظمه إلى المراكز الراسخالية، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة. وأما كانت أرقام الفوائض واضحة في توزيعها كد اشرك للنف فإن توزيع البترول التجاري لا يختلف كثيراً عن ذلك حيث أن المراكز الراسخالية هي البترول التي يجدي الاستيراد منها وإن كان الرقم الإجمالي هو ترليون دولار فإن لكافة الأساسيه ذهب إلى الولايات المتحدة لأنها الدولة التي تعطي بالأووية في التعاملات التجارية وبالتالي يمكن القول أن ما يقارب الـ ٧٠ مليار دولار قد دفعت لها كمقابل لمستوربات البترول الذي يعني أن هذه الدولة قد حصلت على مبلغ ترليون دولار خلال السنوات الأربع تلك سواء عبر تصدير بترول والخدمات للمول الخليجية أو عبر توظيف الراسخال الفائض منها وبالتالي فإن المركز الراسخاليه حصلت على مبلغ يقارب ١٤٤ مليار (١٤٤ ترليون) دولار، كصادرات، وكذلك كتوظيف نفوائض بعض من قيمة النفط المضرد تحول إلى مصادره عبر مقابته بترول وخدمات وهذا يشتمل على قيمة النفط المضرد وكذلك عبر توظيف الاموال المتبقية في تلك المراكز

تم إلى الفوائض البترول تصديرها وتوظف في قطاعات حديه وعقارية وفي أسواق المال، وتصبح جزءاً من الكسب الراسخاليه لتلك المراكز

وتخضع لقوانين الرأسمال هناك دون أن نصبح قوة تأثير في حكومة  
الرأسمالي القائم، بل نظل في هامشه، رغم أنها نبي حاجة لاقتصاد  
الأمريكي خاصة الذي يحتاج إلى زيادة في مائة مئوي الرأسمال الأجنبي  
نتيجة لعجز المستثمر في الميراث التجاري بفضل أورب واليابان والصين  
لكن تهلى " الكتلة الرأسمالية " بدعية مستغلة فلا تهرب إلى المراكز  
الرأسمالية الأخرى، والفوائض النازحة إلى الولايات المتحدة ( ٣ مليار  
دولار) تُعوض عن جزء مهم من العجز في الميراث التجاري تقريباً

وكذلك فإن طبعه السلع والخدمات المستوردة يُخدم لاستهلاكه ولا  
يُخدم بالتالي الإنتاج، مما يجعلها حاجة مستغلة فستلحظ بين  
السلحة تحفيز بحسبة عالية من المستوردات، دون الحاجة الموضوعية  
إليها، لأن الدول الخليجية تعتمد في نظامها الأمني على بوجود العسكري  
الأمريكي وبالتالي فهي تستورد الأسلحة سويلاً بها يخدم شركات صناعة  
السلحة، والأمريكية خصوصاً. ولقد تعقدت على صفه جديدة تبلغ  
قيمتها الـ ٢٠ مليار دولار كما أن السلع الكمالية تحظى بسبة عالية كدس،  
وهم تم، مقابل الخدمات المعتمده في المستشارين وشركات الإدارة  
والعقاري يوظف محبياً في المطاعم والخدمات، والمظاهر الاستهلاكية  
لتي يذهب جزء منها إلى المراكز الرأسمالية كدس، لأنها تُمد من قبل  
شركات من المراكز تلك

وهي كله تتحدد مسوياً، مما يعني أن حد خيل النفط محدودة التصريف،  
وخاضعة لنظام اقتصادي بدمه، أو تُعبدوا إلى المركز الرأسمالي، الأمر  
الذي يجعل الحصول على النفط الذي هو ضرورة مطلقة لصناعة هو  
مقابل جزء من السلع التي تُنتجها تلك الصناعات ومقايها خدمات  
استهلاكية أي أن الرأسمال النفعي يبذل في الاستهلاك والخدمات في  
إطار نشاط الرأسمال، الإمبريالي، و يوظف في القطاعات الهامشية في  
المراكز الرأسمالية وبالتالي يهلى ضمن حدود التحكم الرأسمالي فيه، فلا  
يتحو إلى "رأسمال هادس" عبر توظيفه في الإنتاج، لا داخل البلد،  
الرأسمالي ولا في الدول الخليجية ذاتها ولا في أي مكان آخر

لكنها حتماً خاضعة لرأسمال أمريكي حديداً وبالتالي تُعيد تدوير  
الرأسمال بها يبقى معزكراً في الولايات المتحدة حيث إن صادرات النفط  
الأساسية تذهب إلى أورب واليابان والصين وهنا تدفع هذه البلدان قيمه  
فاتورة نفط هذه لقيمه تدهد كما لاحظت في الولايات المتحدة عبر  
شكل فائض، وعلى شكل سلع والخدمات حيث أنها تُحتمل في وضع

تعدّدت التجاري عبر زيادة تصدير إلى الدول الحبيجة. كما أن الفولاذ  
تغوص نصف الحجر كما أشربا بقو

وبالتالي فإن الرأسمال الأمريكي الذي يترك من خلال اختلال الميزان  
التجاري يعود نصفه على شكل توصيفات سنوية تقوم به الدول النفطية  
دائه.

وبالتالي فهذه العملية تعيد التوازن نسبياً للاقتصاد الأمريكي وتكسر  
سيطرته العالمية عبر إيقانه إقتصاداً مهيماً؛ حيث تساعد على تجاوز  
بعض مشكلاته العميقة والمستعصية منها ببحر المستفحل في الميزان  
التجاري الذي يؤدي إلى نزوح رأسمال هائل سنوياً يفرض الحاجة  
لانسقاط عالمي مستعمر

### دبي: نموذج وهم اقتصادي

غالباً ما كانت توضع مدينة دبي في موضع "المعجزة الاقتصادية"  
خصوصاً وأن ليس لديها نفط، وبالتالي جسده كل الحداثة وسط  
الصحراء بموارد محدودة ولهذا أصبحت مثل "النجاح العظيم"، والصربة  
التي نجحت في أن تصبح مركز أهم الشركات العالمية متعددة القومية.  
ومحطة كبار رجال المال، وحيث استطاعت أن تتركز المال الهائل من لا  
شيء تقريباً وقد أصبحت المثال الأساس في نجاح العولمة وهدفية  
الليبرالية الاقتصادية

لقد هربت هوية كوخ مستغافرة؛ حيث استطاعت أن تبني أضخم  
الاطحات وعظم جزيرة اصطناعية وأعلى برج وصخم فسق وأن تغير  
عر كل ما هو "عراقي" تقريباً

وبالتالي أصبحت محل تقليد من قبل مدن أخرى في الخليج، والعراق  
بدي بعيت صحة كل الآليات التي باتت تتبعها الرأسمالية وهي تحرير  
الفضاء العالمي، وتضيق التحزّر امتدعت في هذا القطاع.

لكن، أشرب الأرمه المالية العالمية في أيلول من السنة الماضية إلى  
أرمه باتت تعيشها دبي، وإن كان يجري الصنف إزاءه، أو كان يُعتقد بأنه  
"محمية" من الإهارة ومن ابوظبي، وبعد دول الخليج، وبالتالي فإنها قادره  
على تجاوز "الصعوبات" التي يهتكر أن تعرفها لكن "الطاقة انفجرت"  
أخيراً، وببشر أن شركة وحدة من شركائهم تماني من أرمه مديونية بله ٥٩  
مليار دولار وأن مجموع ديونه يصل إلى حوالي ٨٠ مليار دولار فقد تبين

من شركة دبي العالمية وفرعها شركة النخيل عاجزة عن سد مبلغ 400 مليون دولار مستحقة بواسطة هذا شهر، فتمتصت بالطب من خافيير كاجيل، دفع امانة دولة أشهر ولهم أن إمارة أبوظبي كان 14 دمار، ما عشرين مديرات دولار لدبي قبل مدة وجيزة. والخطر هو أن الإمارة عمت بانها لن تحمي الشركة (أي تعود بالإمارة)، وحقت الدائنين مسئولية ما جرى، ربما لأنها انكثت على ارتباط الشركة بالإمارة.

هذا يدور انداعات تتوسع؛ حيث بدأ من إمارة تسير نحو الإفلاس، وتأثر بكون أساسية هي كل من بريطانيا وألمانيا وفريسي، وحادات أليان، لاهايا، تصيب الأسواق المالية في الهند والهندة وقطر، إضافة إلى الأسواق الأوروبية. وهي مرشحة لأن تتوسع.

يمكن أن نعتبر انفجار هذه الفقاعة هو من لداعات الأزمة التي بدأت في اسواق العقارات الأميركية وشمل كل العالم، وبعد تكون بداية تفجر فقاعات مختلفة في مختلف أنحاء العالم. وهو ما يعني بأن الأزمة العالمية لا تزال تتسع، وإن آثارها لم تنته، وربما لم تنته الأزمة ذاتها. هذا يطرح مسألة، لاخطار بقي سوق تنعج عن انفجار المستثمر للفقاعات المالية. ولست في ذلك حيث إن سياسة التحفيز العالي قد أوجدت لضخامات هائلة في الاقتصاد العالمي قامت على الديون والعشقات المالية، والنسب في "اقتصاد افتراضي" وبهذا صيحت الكفة المالية التي تضط خارج الاقتصاد الحقيقي هو عشرات أضعاف الرأسمال الموظف في قطاعات الاقتصاد كلها ونشاطها كله يقوم على تشكيلة فقاعات هائلة تكفي على مديوليه مرتفعة (وهي مبلغ في شركة دبي العالمية ثلاثين ضعفاً من قيمتها الحقيقية).

إن؛ المعجزة للاست أو تكاد، ولاوهدم كله حول التراكم المالي الذي يأتي من النشاط المالي على هامش الشركات الاحتكارية سقطت شركة كتيلا من الإسمت وبحجارة يملأ شاطئ بي الذي كان سيصبح جزيرة نظام، كما يملأ دبي داتها؛ حيث بدأت الأبرج والصنق الفاحرة وتسر لأحلام" كله وكأنها بلا بشر، صف سيجعها ركاه<sup>1</sup> لا تمتد لأسرة المال من أجل إرثه ربما يكون مبكراً هذا بوضع، لكن؛ ليس من إمكانية غير ذلك: سبب بسيط هو أن كل أساس الذي أبنيت عليه تعديت من غير التفكير أن يستمر بعد الأزمة المالية العالمية، التي ستستمر ولن تسمح بالعودة إلى ما تأسس حينما كانت الفقاعة تتضخم قوهمة في الاقتصاد العالمي في حسن أحواله.

فقد ركزت لإمارة على السياحة والقطاع العقاري لكي تبني "قاعدة تحية" لنشاط الشركات العالمية. وفعلاً اجتذبت نشاطاً هائلاً هو الذي جعلها "معجزة" بعد كان من المنطقي أن تدخل الأزمة على ضوء الأزمة العالمية؛ حيث انسحبت الشركات العالمية مسرعة فائقة، وهو ما جعل كل ما يبني دون حاجه الأمر الذي أدى إلى انهيار القطاع العقاري والعراجج الشديد في السياحة وهنا يبدو أنها انكشفت على الدائنين؛ لأنهم فقدت الكثير من مداخلهم. وبالتالي كان المصدر واضحاً في الإفلاس

وربما كان وضع دبي يوضح مشكلة "نموذج الزهم الاقتصادي" الذي تغدى على التضخم المالي، وتحرير النضء العالي؛ حيث ان لمس بسهولة التي يب يمكن الحصول غيرها على الديون، فقد أصبح ممكناً أن يحصل شركة على ثلاثين ضعف من قيمته دون ضوابط ولا قيود وهو الأمر الذي سيفضي بالأساس إلى أن يكون مردود الشركة عاجزاً عن الإيفاء بالقساط الديون، فكيف إذا تراخفت المدخيل؟

وهو ثم؛ يمكن تلخيص كيف أن انفجار الفقاعة في دبي انعكس على مناطق واسعة من بريطانيا إلى الهند إلى وول ستريت فشركة دبي العالمية هديته إلى البنوك البريطانية بمبلغ ٥٠ مليار دولار، والفرنسية ١١,٣ مليار، والألمانية ١,٦ مليار والولايات المتحدة ١٦ مليار واليابان تسعة. إضافة إلى تأثير الانهيار على رؤوس الأموال الموظفة في أطراف مختلفة، وكذلك أثر لانهايار على استثمارات الإمارة على الصعيد العالمي

بمعنى أن أزمة دبي هي نموذج مثالي للأزمات التي نشأت عن تحرير النضء العالي، نتيجة الحاجة الموضوعية بعد لتراكم الهائل في الأموال التي لا تجد مجالاً للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي وهذه هي الأزمة الحقيقية التي باتت تحكم النمط الرأسمالي. والتي سوف تبقى الأزمة مستمرة لكن؛ نرى أن ينسى بأن الأزمة المالية العالمية قد نهبت مبالغ هائلة (٢,٥ تريليون دولار كف أشير حينها) من الدول الحقيقية نتيجة الإفلاسات والانهيارات في الشركات الأميركية، وربما تكمل أزمة دبي على ما بقي

### انهكاس الأزمة على الموانئ المالية الخليجية

منذ انفجار الأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام ٢٠٠٨ والزهم المتكسر لخسارة رأسماليين الغربي تتمحور حول ٢,٥ تريليون دولار هد ما كثره الأمير العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويي وأطرب أنه

يكثر زلماً أشار إلى الخسارة مع وقوع الأزمة؛ أي قبل أكثر من عام؛ حيث صدرت تصريحات على لسان وزير كويتي تدخلت بدراسات متعددة، أشارت إلى هذه الخسارة في فترة حدوث الأزمة. وبالتالي يجب ملاحظة الخسائر اللاحقة، بما في ذلك ما حدث لإمارة دبي.

والزخم مهول، وسيكون مهولاً أكثر حينما نعرف بأن الرأسمال الخليجي كان قد بلغ حوالي ٢ تريليون دولار قبل بدء الأزمة. حسب ما أشار هنري كيسنجر في مقالة له على أبواب الأزمة (أي بداية شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨). بمعنى أن الخسارة هي خمسة أسداس المال الذي كان يمتلكه الأمراء، والدول الخليجية. وهو أمر يتخيل الألم أكثر مما يتخيل الرعب، لأن هذا الزخم كان يمكن أن يغير من مصير الوطن العربي كله.

هذا الوضع يطرح مسألة الفوائض النفطية للمناقشة، ويفرض أن نبحث في السياسات التي تصرف فيها. لكن؛ قبل ذلك لا بد من أن نشير إلى أن هذا الوضع يشير كذلك إلى آليات النهب التي تبقي المركز العالي منحصراً في المراكز، وفي الولايات المتحدة خصوصاً. وكيف أن حل الأزمة المالية، التي هي أساس في بنية النمط الرأسمالي، يتم على حساب "الأضعف"، وهو ما يعني بأن نوام الأزمة سوف يفرض نوام النهب، وبالتالي خسارة تريليونات أخرى.

والمتابع لمسألة بيع النفط وضرورة الفوائض الناتجة عن ذلك يلحظ كيف وصلت الأمور إلى هذه النهاية؛ حيث يتركز التوظيف الخليجي في البلدان الرأسمالية ذاتها، أو يُوظف في قطاعات هامشية في دول الخليج، أو في بعض البلدان العربية، وربما العالمية الأخرى. فقد أوضحت دراسة وضعت قبل عامين تقريباً بأن مداخل البلدان الخليجية بلغت في السنوات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ ما يقرب الـ ١٥ تريليون دولار من الصادرات النفطية، استهلكت الواردات السلعية والعسكرية من البلدان الرأسمالية ما قيمته تريليون دولار، بينما ذهب الفائض والبالغ نصف تريليون دولار في معظمه إلى البلدان الرأسمالية ذاتها، فحصلت الولايات المتحدة على حصة مقدورها ٢٠٠ مليار دولار، وأوروبا على حصة مقدورها ١٠٠ مليار دولار، وذهب مبلغ ١٠ مليار دولار إلى شرق آسيا (اليابان بالأساس)، ووظف الباقي في البلدان الخليجية ذاتها.

ولاشك في أن هذه المعادلة حكمت الفوائض النفطية الهائلة التي حصلت بعد ذلك، ونتجت عن المضاربات على النفط أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قبل

أن يهوي إلى الحضضي. وربما هذا يفسر تضخم الكتلة العالية الخليجية لعصل إلى ٢ تريليون دولار في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، فقد كانت التقديرات تشير إلى أن الوظائف والأموال الخليجية بلغت قبل إدمان يقارب من تريليون دولار. وبالتالي سنلمس بأن الكتلة الأساسية من الفوائض النفطية توظف في البلدان الرأسمالية. ولقد حاولت البلدان الخليجية بعد الارتفاع الهائل في سعر النفط أن توظف جزءاً محدوداً من فوائضها في البلدان العربية، وبعض البلدان الأخرى، لكن، تركز التوظيف في القطاع العقاري بالأساس، وفي السياحة، وتوقف بعد الأزمة.

إن الوضع الذي نشطت فيه هذه الأموال كان هشاً؛ حيث تركزت على التوظيف في العقارات، في البلدان الرأسمالية وفي المنطقة، كما في البنوك، وفي شركات تنشط في المضاربة، بمعنى أن جل توظيفاتها كانت خارج الاقتصاد الحقيقي، أو على هامشه.

وإذا كانت دبي قد تأخست بعيداً عن توظيف الفوائض المالية، فإن التركيز على القطاع العقاري، وفي سياق سياسة تنطلق من بناء "وضع فتاوي" يكون قاعدة لجذب الشركات العالمية ورجالها، فإن الأزمة قادت إلى مراكمة الديون دون مقدرة على سداد أقساطها نتيجة "هروب" الشركات تاركة ديوناً هائلة خلفها، وبالتالي انتهاء دور دبي، وتحول كل تلك العقارات العنقلة (في ضخامتها أو ارتفاعها، أو طابعها) إلى ركام سوف تصبح هناك حاجة للاقتراض من أجل إزالته، كما أن معظم المشاريع العقارية التي تدعى ببناؤها في البلدان العربية توقف بعد أن أهدر أموالاً طائلة، وبالتالي سوف يتحول إلى عبء من جديد؛ لأن سداد الديون - بعد توقف المشاريع - سوف يستنزف مليارات أخرى، وهنا يمكن أن نلمس مشكلة دبي، التي جرى الإيحاء بأن وضعها عاد إلى طبيعته بعد أن قامت إمارة أبو ظبي بسداد فوائد الديون، من خلال افتتاح البرج الأعلى في العالم؛ حيث إن تكفل أبو ظبي بسداد ديونها سوف يحفلها عبئاً كبيراً يستنزف الفوائض العالية التي يولفها لها النفط، حيث إن نعلتها لبعض مقدمات شركة دبي العالمية، ومنها البرج، سوف لن يفضي إلى حصولها على مرسوم يعرض لها ما دفعت، بالضبط نتيجة أن المعلنين بهذه الأبراج والعقارات لم يعودوا قادرين، أو مهتمين، بالعودة إلى النشاط في هذه الإمارة، مما يحفلها لعباء جديدة، تكمل لهب الفوائض العالية.

لكن المسألة الأساس هنا هي السؤال عن طبيعة التوظيف الذي حكم أمراء النفط، والذي قاد إلى هذه الكارثة. فؤلاً، سنلمس بأن الكتلة



الأساسية من الفوائض يذهب إلى المراكز الرأسمالية، وهي توظف هناك في هياكل الاقتصاد الرأسمالي، أو يبقى تحت سيطرة البنوك الرأسمالية. ربما كان التوظيف هناك يدر ربحاً أعلى، لكن النتيجة هي ما نرى اليوم؛ حيث تبخر الربح والعامل ذاته. وإذا كان الربح هو الذي يدفع هذا العامل إلى "العودة" إلى البلدان الرأسمالية، إن ذلك غير بعيد عن التحكم تلك الإمارات للسيطرة الأميركية التي فرضت وجودها العسكري بعد سنة ١٩٩٠، رغم أنها كانت تخطط لذلك منذ أن غزت السعودية وقطعت تصدير النفط خلال حرب أكتوبر ومن ثم؛ أصدرت "مبدأ كارتر" الذي جعل الخليج جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي لتكون سياسة النظام العراقي مدخلاً لفرض الوجود العسكري على الأرض.

وستلخص هنا بأن هذا الوجود الذي استنزف فوائض طائلة سنوات ١٩٩٠/١٩٩١ (حيث خسرت الكويت مآخزاتها كلها التي فاقت الـ ٧٠٠ مليار دولار، وكذلك خسرت السعودية مليارات أخرى)، فرض معادلة جديدة تحكممت الولايات المتحدة بها، وقامت على ضبط حركة الرساميل النفطية وفق ما أظهرته التقارير اللاحقة (كما أشرت قبلاً)؛ أي الاستيراد الضخم من الولايات المتحدة، وإعادة الفوائض إلى البنوك الأميركية. ولهذا بات تعامل تلك الدول محكوماً بالعواقب الأميركية.

وثانياً، كانت الفوائض المسموح التصرف فيها تذهب للنشاط في العقارات بالتحديد، وهو القطاع الذي لا يؤدي إلى نشوء فائض قبيح من جهة، والمحكوم بحدود لا يستطيع تجاوزها من جهة أخرى. بمعنى أن الفوائض النفطية كانت تذهب هباءً (إضافة إلى البذخ الخليجي الموهوب)، لكنها كانت تصب في خدمة الولايات المتحدة عبر الصيغة التي فرضها الوجود العسكري الأمريكي؛ حيث يفرض العجز التجاري الأمريكي مع أوروبا واليابان خصوصاً، باستيراد بذخي إلى الخليج، وإلى تنشيط الصناعات العسكرية عبر شراء أسلحة لا ضرورة لها. كما يفرض من خلال تدوير المال واستقراره في البنوك الأميركية. وهذا هو الدور الذي لعبته دول الخليج في النظام الاقتصادي العالمي خلال العقدين السابقين، وما أن الأزمة أكلت الكتلة الأضخم من التراكم المالي الذي تحلق خلال العقود الماضية، وأعادت الطغمة العالية الرأسمالية الأموال التي وضعتها في المضاربة على النفط، والتي ربحت فيها أيضاً.

إنّ، يذهب النفط للمراكز الإمبريالية، وتذهب الأموال خلفه. ومن يستفيد هم فئة الأمراء الذين يشكلون "طبقة بالذخ"، لا هم لها سوى

البذخ، لهذا لا نجدها تتحسر على هذا المقدار من الأموال الذي صار هباء، فهي تحس بأن النفط سيعوضها، وأن بذخها لن ينتهي.

لكن، اليس للشعب العربي حق في هذا النفط؟ المشكلة تكمن في أنه له، وليس لهؤلاء؛ حيث كان يمكن أن تبني هذه المبالغ الطائلة قاعدة صناعية وبنية تحقية، وتطور الزراعة، في وطن يفقره الفقر، ويُدقره التهميش، وهو يطمح لأن يصبح أمة صناعية حديثة.

رئعا يجب أن نعود إلى كلمة خروتشوف فيما خرج عن النص حين احتجاج الشد العالمي حينها قال "أنها العمال والفقراء العرب: النفط نفطكم، ويجب أن تزحفوا إليه".